

موسوعة العلامة

الإمام مجدد العصر

محمد ناصر الدين الألباني



مخطوطات الطب

الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ الموافق ٢٠١٠ م

رقم الإيداع بدار الكتب صنعاء (١٧٦) ٢٠١٠ م



مركز البحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة

المركز الرئيس: اليمن - صنعاء

ت: ٠٠٩٦٧-٧٣٣٧٠٢٧٩٢

ص.ب: صنعاء (٤١٧٣)

البريد الإلكتروني: Shady_noaman@hotmail.com



مركز النعمان للبحوث والدراسات
الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة

موسوعة العلامة الإمام مجدد العصر

محمد ناصر الدين الألباني

«موسوعة تحتوي على أكثر من
(٥٠) عملاً ودراسة حول العلامة الألباني وتراثه الخالد»

العمل الأول

سلسلة جامع تراث العلامة الألباني في العقيدة

«تحتوي على ما يقارب ألفي مسألة

وفائدة عقديّة مستخرجة من تراث العلامة الألباني بعناية»

(١)

(مقدمة الموسوعة - مقدمات عقديّة -

مصادر الاستدلال عند أهل السنة في العقيدة)

صَنَعَهُ

شادي بن محمد بن سالم آل نعمان

فَمَا عَسَى أَنْ يَقُولَ الشَّعْرُ فِي رَجُلٍ
يَدْعُوهُ حَتَّى عِدَاهُ نَاصِرَ الدِّينِ!
وَأَيُّ ضَيَّرٍ إِذَا فَرَّدَتْ جَاهِلُهُ
وَقَدْ فَشَا فَضْلُهُ بَيْنَ الْمَلَائِكَةِ!

"المجذوب"

«أنا حينما أقول كلمةً، وأراها صواباً،

أعتقد وجوب نشرها»

الألباني

مقدمة

بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله.

وبعد:

الحمد لله الَّذِي جَعَلَ فِي كُلِّ زَمَانٍ فِتْرَةً مِنَ الرُّسُلِ بَنِيَا مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ..يَدْعُونَ مَنْ ضَلَّ إِلَى الْهُدَى، وَيَصْبِرُونَ مِنْهُمْ عَلَى الْأَذَى..
يُحْيُونَ بِكِتَابِ اللَّهِ الْمَوْتَى، وَيُضَيِّقُونَ بِنُورِ اللَّهِ أَهْلَ الْعَمَى..
فَكَمْ مِنْ قَتِيلٍ لِإِبْلِيسِ قَدْ أَحْيَوْهُ، وَكَمْ مِنْ ضَالٍّ تَأْتِيهِ قَدْ هَدَوْهُ..
فَمَا أَحْسَنَ أَثَرَهُمْ عَلَى النَّاسِ، وَأَقْبَحَ أَثَرِ النَّاسِ عَلَيْهِمْ..^(١)
هُمْ قَوَّامُ الدِّينِ وَقَوَّامُهُ..وَبِهِمْ اتِّتْلَفُهُ وَاتِّتْظَامُهُ..
هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ..
وَبِهِمْ يُسْتَضَاءُ فِي الدَّهْمَاءِ..وَيُهْتَدَى كُنُجُومُ السَّمَاءِ..
إِلَيْهِمُ الْمَرْجِعُ فِي التَّدْرِيسِ وَالْفَتْوَا..وَلَهُمُ الْمَقَامُ الْمَرْتَفِعُ عَلَى الزَّهْرَةِ الْعُلْيَا..
وَهُمُ الْمَلُوكُ..
لَا..بَلِ الْمَلُوكُ تَحْتَ أَقْدَامِهِمْ! وَفِي تَصَارِيفِ أَقْوَالِهِمْ وَأَقْلَامِهِمْ..

(١) مقدمة "الرد على الزنادقة والجهمية" للإمام أحمد (ص ٦).

وهم الذين إذا التحمت الحرب أرز الإيمان إلى أعلامهم..

وهم القوم كل القوم.. إذا افتخر كل قبيل بأقوامهم..

بيض الوجوه كريمة أحسابهم... شم الأنوف من الطراز الأول...^(١).

ولمّا كان صلاحُ الوجود بالعلماء، ونولاهم كان الناسُ كالبهائم، بل أسوأ حالاً، كان موتُ العالم مصيبة لا يجبرها إلّا خلف غيره له، وأيضاً فإنّ العلماء هم الذين يسوسون العبادَ والبلادَ والممالك، فموتهم فسادٌ لنظام العالم. ولهذا لا يزال الله يُغرّس في هذا الدّين منهم خالفاً عن سالف يحفظُ بهم دينه وكتابه وعباده...^(٢).

إلى أن منّ الله علينا وعلى أمتنا وعلى عصرنا بالعلامة الإمام مجدد العصر، ناصر السنة والدين: محمد ناصر الدين الألباني..

- ذلك النجمُ الإنساني، الذي أهدته السماء إلى الأرض، وسُمّي في أسمائها.
- إمامُ التقي عليه الإجماع، فكان ملئ الدهر في حكمته وعقله ورأيه وعلمه وعمله.
- اجتمع له ما لم يجتمع لسواه، ولم يترك محدثاً لأمتنا في العصر الحديث ما ترك لها الألباني.
- كان - رحمه الله - مكتبةً تنطق كتبها.
- إذا كان العلمُ شمساً ينبغي أن تتخذ من كلّ نفسٍ موضعاً لإشراقها، فمن

(١) مقدمة "الأشباه والنظائر" للسيوطي (ص ٣).

(٢) "مفتاح دار السعادة" (ص ٧٤).

عاش محروماً منها عاش في ظلمةٍ حالكة يتصل أولها بظلمة الرحم،
وآخرها بظلمة القبر، فإن الألباني كان في سماء الدنيا نجماً لامعاً، أثار ظلمة
الدنيا بعلمه.

- إن لم يكن البحر فلا تنتظر اللؤلؤ، وإن لم تكن الشمس فلا تنتظر النهار، وإن
لم تكن شجرة فلا تنتظر الثمار، وإن لم يكن الألباني فلا تنتظر العلم.

- إمام حَفَر اسمه في ذاكرة التاريخ بحروف من ذهب، والتاريخ أَضَن من أن
يحفظ بين دفتيه من مجد النبلاء وكَدِّهم، إلا مجد وكد أولئك الذين يودعون
نفوسهم صفحات كتبهم، ثم يموتون وقد تركوها بيضاء نقية.

- إمام سارت بتصانيفه الركبان، وملاً بتواليغه الزمان والمكان، وذُلت له
البلاغة والبيان.

- لأن الحديث في يديه كما يلين الذهب في يد صائغه.

- كان الألباني رجلاً، بل أكبر من رجل، كان رحمه الله أمةً وحده، عاهد نفسه
على إنجاز عملٍ عظيم لا تقوم به كتبة من الرجال، فأُنجز ولم يخلف وعده.

ثم:

رحلوا وفي القلب المعنى بعدهم وَجَدَّ على مر الزمان مُحَيِّمٌ
وبالجملة، فهو أجل من أن يتكلم عن مثله مثلي، أو أن ينفي حقه قلبي، أو أن
يُعَبِّر عن عظيم شأنه قلبي.

وإذا كان خير ما ينتفع به العالم من علمه أن يخلف يوم وداعه هذه الدنيا
صفحةً يقرأ فيها الناظرون في تاريخه من بعده صورة نفسه، ومسرح آماله

وأحلامه، ومواضع حركاته وسكناته؛ فقد ترك لنا الإمام الألباني تراثاً علمياً ضخماً كالبحر الخضم الزاخر، يعب عبابه، وتصخب أمواجه.

كيف لا؟! وقد كان الألباني للعلوم وتوغله فيها كالشمس من المشرق متى طلعت في موضع فقد طلعت في كل موضع، فإذا كتب في الحديث كان نسيج وحده، وإذا تناول هموم أمته ومشكلاتها كان فريد دهره، وإذا بحث في الفقه كان وحيد زمانه، وإذا تكلم في العقيدة كان شيخ إسلام عصره وأوانه.

وإنّ مما لا يختلف فيه اثنان؛ أنه بعد مرور عقْدٍ كاملٍ من زمانٍ مغادرة العلامة الألباني لدُنْيَا الناس، لو التفت بعضنا إلى بعض متسائلين: ماذا قدّم الألباني لنا، وماذا قدّمنا نحن له بالمقابل؟ لكانت الإجابة حقّاً مخزية! وهل كنا نحن إلا بالألباني، وهل بدأت الأمة في صحتها وترتيب أوراقها في العصر الحديث إلا بالألباني، وهل عرفنا الصّحاح والسّنن والمسانيد والأجزاء إلا بالألباني، وهل ميزنا صحيح ما يُنسب إلى ديننا من سقيمته إلا بالألباني، وهل سمعنا عن ابن مهدي وابن معين أو عن أبي حاتم وأبي زرعة إلا بالألباني، وهل توصلت سلسلة عظماء تاريخنا الإسلامي بعصرنا هذا إلا بالألباني، وهل.. وهل.. وهل..؟

لقد حرّك ذلك الأمر فيّ هاجساً، كان في قلبي كميناً، وبين أضلاع صدري دفيناً.

وكثيراً ما كنت أحدث نفسي أن العلامة الألباني قد ترك فينا وديعةً يجب علينا تعهدها والاحتفاظ بها والاعتكاف عليها حتى نؤديها إلى أخلافنا من بعدنا كما أدراها هو إلينا غير مأروضة ولا متأكلة، ما لم؛ فإن جزءاً كبيراً من علمه وتراثه وجهوده وآرائه واجتهاداته.. سيذهب أدراج الرّيح.

فاستعنت بالله وتوكلت عليه، وعقدت العزم على ردّ شيء يسير من جميله
علينا وعلى أمتنا.

ومنذ ذلك الوقت لم تكن ساعة من الساعات ولا لحظة من اللحظات أحبّ
إليّ ولا أثر عندي من ساعة أو لحظة أخلو فيها بنفسي، فأغلق عليّ بابي، ثم أسلم
نفسي لتراث العلامة الألباني أسبر غوره وأنهل من معينه..

فجعلت استقصي واتصفح واتقصص.. فاستفرغت لتراثه الجهد، وأقمت فيه
الوهج المتعب، وجعلت الليل والنهار عليه أنفاساً حارة.

وكنْتُ إذا دقّ بابي المَلَلُ، أو حاول اليأس أن ينال مني مُعَذِّراً بطول الطريق
ومشقتُه؛ أتذكر قول عمر بن عبد العزيز: «إن الناس لو كان إذا كُبر عليهم أمرٌ
تركوه، ما قام لهم دينٌ ولا دنيا».

حتى إذا ما نفضتُ يدي عن تراثه الضخم عرفتُ أنني آخذ الساعة بقلمِي بين
أناملي، وأنَّ بين يدي صحيفة بيضاء تسود قليلاً كلما أجريت القلم فيها، ولكنّي لا
أعلم هل يبلغ القلم مداه أو يكبو دون غايته؟ وهل أستطيع أن أتمم عملي هذا أو
أن ثمة عارضاً من عوارض الدهر يتربص بي ليعترض طريقي.

إلا أن الله كان بي حفيّاً، فقد يسر سبحانه الأسباب تلو الأسباب، حتى قطعتُ
شوطاً كبيراً من عملي يُقدَّر بأكثر من النصف، فالحمد لله الملك الديان الذي لا
يلهيهِ شأنٌ عن شأن، أحمدُه ربي كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

أما عن اللبنة الأولى في هذا الصرح الكبير - سرّ الله إتمامه - فهذا العمل
الذي بين يديك...

أقسام موسوعة الإمام الألباني

أقسام الموسوعة

بعد أن مَنَّ الله علي باستقراء كلِّ ما وقفتُ عليه مِنْ تراث العلامة الألباني -
رحمه الله- رأيت أن أقسم العمل في هذه الموسوعة -يسر الله إتمامها بخير- إلى
الأقسام التالية:

القسم الأول

جامع تراث العلامة الألباني^(١)

ويحتوي على:

١ - جامع تراث العلامة الألباني في العقيدة:

وهو الذي بين يديك، وسيأتي الكلام على المنهج الذي سلكته في العمل
فيه.

(١) الأعمال المندرجة تحت هذا القسم جاهزة عندي بفضل الله لا ينقصها إلا التنقيح والترتيب، أما
الأقسام الأخرى فتحت الإعداد، يسر الله إتمامها بخير.

٢- جامع تراث العلامة الألباني في المنهج:

جمعتُ فيه كلّ ما وقفتُ عليه من كلام العلامة الألباني في رؤيته للمنهج الحق الذي ينبغي لكلّ مسلم أن يحكّمه في عقيدته وفقهه ومعاملاته، وطريقه لبناء الدولة الإسلامية المنشودة، كما جمعتُ فيه كلامه في الفرق والجماعات الإسلامية القديمة والمعاصرة.

إضافةً إلى كلامه على القضايا والأحداث الكبرى التي عاصرها؛ كالقضية الأفغانية، والجزائرية، والفلسطينية، واللبنانية، والعراقية ونحو ذلك.

٣- جامع تراث العلامة الألباني في الفقه وأصوله:

جمعتُ فيه كلّ ما وقفتُ عليه من كلام العلامة الألباني في المسائل الفقهية المتنوعة والمسائل الأصولية.

وقد أفردتُ منه:

٤- جامع مسائل النساء.

٥- جامع كلام العلامة الألباني في النوازل الفقهية والمسائل المعاصرة.

ثم:

٦- جامع تراث العلامة الألباني في الحديث وعلومه.

جمعتُ فيه كلّ ما وقفتُ عليه من كلام العلامة الألباني في علوم الحديث بأنواعه المختلفة.

وقد أفردتُ منه مما يُصنّف - أو يصلح لأن يصنّف - في علوم الحديث:

- ٧- جامع رواة الحديث الذين تكلم عليهم العلامة الألباني جرحاً وتعديلاً.
- ٨- الجامع في قواعد الجرح والتعديل وألفاظه وفقهها.
- ٩- الجامع للأحاديث التي صححها العلامة الألباني على شرط الشيخين أو أحدهما.
- ١٠- الجامع لما لا يصح فيه حديث:
- جمعتُ فيه كلَّ ما وقفتُ عليه من عقائد أو مسائل فقهية ونحو ذلك مما نص العلامة الألباني على أنه لا يصح فيها حديث.
- ١١- جامع البدائل الصحيحة للأحاديث الضعيفة:
- جمعتُ فيه كلَّ ما وقفتُ عليه مما نص العلامة الألباني على أنه بديلٌ صحيح لحديثٍ ضعيف، وهو يُعبر عن ذلك غالباً بقوله -أثناء تحقيق حديثٍ ضعيف-: يُغني عنه كذا وكذا.
- ثم:
- ١٢- جامع تراث العلامة الألباني في التفسير وعلوم القرآن:
- جمعتُ فيه كلَّ ما وقفتُ عليه من كلام العلامة الألباني في تفسير آية أو التعليق على لفظة قرآنية، وما وقفت عليه من كلامه في أحكام التجويد وغيره من علوم القرآن.
- ١٣- جامع تراث العلامة الألباني في الآداب:
- جمعتُ فيه كلَّ ما وقفتُ عليه من كلام العلامة الألباني في آداب مختلفة كآداب السُّقيا، وآداب الشرب، وآداب الجلوس، ونحو ذلك.

١٤ - جامع تراث العلامة الألباني في العلم:

جمعتُ فيه كلّ ما وقفتُ عليه من كلام العلامة الألباني مما يتصل بالعلم وحملته، من طرق طلب العلم، وآداب طالب العلم، وأهم الكتب التي يُوصى بها لكلّ فنٍّ، ونحو ذلك.

١٥ - جامع تراث العلامة الألباني في البدع وأصولها:

جمعتُ فيه كلّ ما وقفتُ عليه من كلام العلامة الألباني في بدع العقيدة، والعبادات، والمعاملات، والأزمنة، والأماكن ونحو ذلك، بالإضافة إلى كلامه على أصول هذه البدع ونشأتها وما أوقع أربابها فيها، وطرق معالجتها.

١٦ - الجامع في نقد الكتب:

جمعتُ فيه كلّ ما وقفتُ عليه من كلام العلامة الألباني في الكتب المطبوعة والمخطوطة، كالكلام على أهمية كتاب، أو شرط مؤلفه فيه، أو موضوعه، أو ضعفه العلمي، أو خطره، أو جودة تحقيقه، أو رداءته ونحو ذلك.

١٧ - الجامع في نقد الرجال:

جمعتُ فيه كلّ ما وقفتُ عليه من كلام العلامة الألباني في رجال العصر ومن سَلَف، من ثناء أو قدح، أو تقييم علمي له أو لأعماله ونحو ذلك.

١٨ - جامع التعقُّبات والردود:

جمعتُ فيه كلّ ما وقفتُ عليه من تعقُّبات العلامة الألباني وردوده على المصنِّفين أو المصنِّفات، أو على أرباب بعض العقائد المخالفة، أو المسائل الفقهية أو القواعد الحديثية التي لا يرضيها العلامة الألباني، ونحو ذلك.

وقد أفردت منه:

١٩ - جامع التعقبات على الذهبي مع الحاكم:

جمعتُ فيه كلّ ما وقفْتُ عليه مما نص عليه العلامة الألباني من أوهام الإمام الذهبي في كتابه «تلخيص المستدرک» مما تابع فيه الحاكم في «مستدرکه».

٢٠ - جامع التعقبات على الإمام الهيثمي:

جمعتُ فيه كلّ ما وقفْتُ عليه مما نص عليه العلامة الألباني من أوهام الإمام الهيثمي في سائر كتبه، وعلى رأسها «مجمع الزوائد».

٢١ - جامع التعقبات على عبد الحسين الشيعي:

جمعتُ فيه كلّ ما وقفْتُ عليه من تعقبات العلامة الألباني على كتاب «المراجعات» ومصنّفه عبد الحسين الشيعي.

٢٢ - جامع التعقبات على حسن السقاف.

ثم:

٢٣ - جامع شروح الأحاديث:

جمعتُ فيه كلّ ما وقفْتُ عليه من كلام العلامة الألباني من شرح حديث، أو التنكيث عليه، وذكر فوائده ونحو ذلك.

٢٤ - جامع الآثار السيئة للأحاديث الضعيفة:

جمعتُ فيه كلّ ما وقفْتُ عليه من كلام العلامة الألباني حول الآثار السيئة لبعض الأحاديث الضعيفة كتضييع سنة، أو تأصيل بدعة ونحو ذلك.

٢٥- جامع تراجمات العلامة الألباني:

جمعتُ فيه كلّ ما وقفتُ عليه من تراجمات العلامة الألباني -أو أحكامه المختلفة على حديث واحد- قبولاً ورداً.

٢٦- جامع مناظرات العلامة الألباني ومناقشاته العلمية:

جمعتُ فيه كلّ ما وقفتُ عليه من مناظرات العلامة الألباني ومناقشاته العقديّة، والفقهية، والمنهجية، والحديثية ونحو ذلك.

٢٧- جامع المناهي اللفظية:

جمعتُ فيه كلّ ما وقفتُ عليه من كلام العلامة الألباني حول الألفاظ والعبارات المصادمة للشرع.

٢٨- جامع النصائح والكلمات النيرات:

جمعتُ فيه كلّ ما وقفتُ عليه من نصائح العلامة الألباني ووصاياه لحكام المسلمين ومحكوميههم، ولأهل العلم وطلابه، وللفرق والجماعات الإسلامية ونحو ذلك.

كما جمعتُ فيه كلمات العلامة الألباني النيرات، وهي كلمات قليلة المفردات، عميقة المعاني، تدل على بُعد نظر الشيخ وعمق رؤيته.

القسم الثاني

جامع الدراسات والأعمال حول العلامة الألباني وتراثه

ويحتوي على:

٢٩- منهج العلامة الألباني وجهوده في العقيدة:

وهو دراسة وتحليل للمسائل العقدية التي تكلم فيها الشيخ رحمه الله، أعنتني فيه ببيان الضوابط والقواعد الجامعة التي يسلكها الشيخ لتقرير مسائل الاعتقاد، مع إبراز جهوده في الانتصار لعقيدة السلف أصحاب الحديث، والرد على مخالفاتهم.

وقد أفردت منه:

٣٠- الإيمان والكفر عند العلامة الألباني.

٣١- متن عقيدة الألباني.

أوردت فيه أهم المسائل العقدية التي تكلم فيها الشيخ رحمه الله بعبارة مختصرة جامعة، أجتزؤها من كلام العلامة الألباني، وقد نسجته على منوال عقيدة الطحاوي رحمه الله، وغيره من متون العقيدة.

٣٢- السلفية عند الألباني:

وهو دراسة متكاملة حول مفهوم السلفية عند الشيخ رحمه الله.

٣٣- العلامة الألباني مجدداً:

أعطني فيه ببيان معالم التجديد عند العلامة الألباني في شتى المجالات: العقديّة، والفقهية، والحديثية، والدعوية، مع إبراز أهم المؤثرات الذاتية والخارجية التي استحق العلامة الألباني من خلالها أن يكون مجدد هذا العصر - في نظري الشخصي على الأقل -.

٣٤- التصفية والتربية عند الألباني "منهج حياة":

أُبين فيه المنهج الذي يرى الإمام أنه السبيل الوحيد لإقامة الدولة الإسلامية المنشودة، والذي سماه "التصفية والتربية"، أتكلّم فيه على: تعريف التصفية والتربية، مناهجهما، مبادئهما، ومسائلهما، مجالاتهما، آثارهما، الأضرار المترتبة على التخلي عنهما أو أحدهما وغير ذلك.

٣٥- موقف العلامة الألباني من التشيع، وجهوده في محاربته:

وهو دراسة وتحليل لكلام العلامة الألباني حول الشيعة والتشيع، وإبراز جهوده في محاربته.

٣٦- موقف العلامة الألباني من والتصوف وجهوده في محاربته:

وهو دراسة وتحليل لكلام الألباني حول الصوفية والتصوف، وإبراز جهوده في محاربته.

٣٧- موقف العلامة الألباني من فكر التكفير والتدمير، وجهوده في محاربته:

وهو دراسة وتحليل لكلام العلامة الألباني حول فكر التكفير والتدمير، وفيه بيان نشأة هذا الفكر، وأسباب تَبَنُّيه، والآثار المترتبة عليه، وكيفية معالجته، وطُرُق مناقشة المكفرين وغير ذلك.

٣٨- موقف العلامة الألباني من العمل السياسي، والتكتلات الحزبية:

وهو دراسة وتحليل لكلام العلامة الألباني حول العمل السياسي.

٣٩- موقف العلامة الألباني من غلاة التبديع:

وهو دراسة وتحليل لكلام العلامة الألباني حول غلاة التبديع، وفيه بيان أسباب نشأة هذا المنهج الهدّام، وبيان خطورته، وآثاره، وكيفية معالجته، مع بيان طرق مناقشة غلاة التبديع وغير ذلك.

٤٠- موقف العلامة الألباني من القضايا المصرية الكبرى:

وهو دراسة وتحليل لكلام الشيخ الألباني حول القضايا المصرية الكبرى كالقضية الأفغانية، والقضية الجزائرية، والقضية الفلسطينية، وغير ذلك من القضايا.

٤١- منهج العلامة الألباني وجهوده في الفقه وأصوله:

وهو دراسة وتحليل للمسائل الفقهية التي تكلم عليها العلامة الألباني، ومحاولة إبراز منهجه العام في التعامل مع المسائل الفقهية، وكيفية بحثها وعرضها، وكيفية تخريج الفروع على الأصول، وآلية تكييف فقه السلف على النوازل، والحوادث الفقهية المعاصرة، مع إبراز جهوده التي أثرى بها الفقه الإسلامي.

٤٢- جامع اختيارات العلامة الألباني الفقهية:

أجمع فيه الاختيارات الفقهية للعلامة الألباني مع التنبيه على من سبقه إلى اختياره من أئمة الفقه، والإشارة إلى الاختيارات التي تراجع عنها، والمسائل التي وقفتُ له فيها على اختيارات مختلفة، وغير ذلك.

٤٣ - منهج العلامة الألباني وجهوده في الحديث وعلومه:

وهو دراسة وتحليل لكلام الشيخ رحمه الله في علوم الحديث، أبين فيه القواعد الحديثية التي سار عليها، والتعريفات الاصطلاحية التي ارتضاها، مع العناية بالمسائل الحديثية العملية كإبراز منهج الشيخ في التعليل، ومنهجه في التعامل مع زيادات المتن، ومنهجه في التقوية بالشواهد والمتابعات، ومنهجه في الحكم بالاتصال من عدمه.

كما أبين فيه الشروط المعتبرة عند الشيخ رحمه الله للحكم على حديث ما بأنه على شرط الشيخين أو أحدهما، وذلك من خلال دراسة الأحاديث التي حَكَمَ الشيخُ عليها بأنها على شرط الشيخين أو أحدهما، ودراسة الأحاديث التي تعقب فيها الذهبي مع الحاكم مما حَكَمَ عليه وهماً منهما بأنه على شرط الشيخين أو أحدهما، وقد جمعتُ ذلك كله كما تقدم.

كما أبين فيه الشروط المعتبرة عند الشيخ للحكم على حديث ما بأنه من الزوائد على كتب معينة، وغالب ذلك استفدته من دراسة منهج الشيخ في كتابه «موارد الظلمآن في زوائد ابن حبان».

٤٤ - منهج العلامة الألباني في فن تخريج الحديث ودراسة الأسانيد:

أتكلم فيه على فن التخرّيج عند العلامة الألباني وفيه بيان: منهجه في ترتيب مصادر التخرّيج، منهجه في العزو، منهجه في ربط اختلافات المتن بمصادرها، منهجه في دراسة إسناد الحديث وعرض الأقوال في رجال الإسناد، وغير ذلك مما له علاقة بهذا الفن.

٤٥ - دراسة مقارنة لرواة الحديث المترجمين عند العلامة الألباني:

أجمعُ فيه إلى جانب أقوال العلامة الألباني وأحكامه على الرواة أقوال وأحكام غيره من الأئمة في نفس الراوي، لأعرض صورة متكاملة حول الراوي المتكلم فيه عند الألباني تُعين الباحثين على التعامل مع أحكام العلامة الألباني على الرواة، وبالتالي على الأحاديث قبولاً ورفضاً.

٤٦ - منهج العلامة الألباني في البدع وأصولها:

وهو دراسة وتحليل لكلام العلامة الألباني في البدع وأصولها، أعنتني فيه بإبراز القواعد التي يحكم من خلالها الشيخ على عقيدة ما، أو عبادة ما، وما شابه ذلك بأنه بدعة في الدين.

٤٧ - منهج العلامة الألباني في نقد الرجال والطوائف والفرق:

أبرزُ فيه منهج العلامة الألباني والضوابط التي يسير عليها في التعامل مع الآخر، سواء كان فرداً أو جماعة، سواء كان مخالفاً أو موافقاً، وفيه بيان منهج الشيخ في التعقبات والردود وغير ذلك.

٤٨ - جامع مصنفات العلامة الألباني، وبيان منهجه فيها:

أجمعُ فيه كل ما وقفتُ عليه من أسماء مصنفات العلامة الألباني المطبوعة والمخطوطة والمفقودة، مع الكلام على منهجه العلمي في كل منها، فإذا كان مطبوعاً فبدراسة منهجه فيه، وإن كان مخطوطاً أتبع ما نقله العلامة الألباني عنه في كتبه المطبوعة - إن وجد - لمحاولة تلمس منهجه فيه، وأثبت ما وقفت عليه من بيانات ومعلومات حوله من كلام العلامة الألباني أو غيره.

٤٩ - منهج العلامة الألباني في التصنيف:

أُبين فيه أنواع مصنفات العلامة الألباني من تأليف، وتحقيق، وتخريج، وتعليق، واختصار وغير ذلك.

ثم بيان منهجه العام في كل نوع من هذه الأنواع، مع بيان تباين مناهج التصنيف عنده حتى داخل النوع الواحد؛ كالاختلاف بين اختصار كتاب فقهي واختصار كتاب مسند مثلاً، أو الاختلاف بين تخريج متون الحديث وبين تخريج أسانيدها ونحو ذلك.

٥٠ - جامع موارد العلامة الألباني:

أجمع فيه كل ما وقفت عليه من موارد العلامة الألباني -الأصلية والفرعية- في سائر كتبه، مع عناية خاصة بالمخطوط من ذلك من خلال إعطاء القارئ بيانات ومعلومات وافية عنه -قدر الطاقة- كبيان أماكن وجوده، وموضوعه، ومنهج مؤلفه فيه، وأهميته، وغير ذلك مما يخدم هذا الباب -إن شاء الله-.

القسم الثالث

ترجمة العلامة الألباني

٥١ - ترجمة العلامة الألباني:

وهي ترجمة واسعة للعلامة الألباني أجمعها من كلامه ومؤلفاته، وكلام تلامذته ومن جالسوه وخالفوه، وأهتم بأن أجمع فيها كل ما وقفت عليه مما كُتب عنه رحمه الله.

وسأهتم -إن شاء الله- بالتواصل مع كبار أهل العلم، والمشايخ والدعاة، وطلاب العلم في هذا العصر ليكتب كل منهم كلمة عن العلامة الألباني، تتضمن رأيه في العلامة الألباني وأثره في هذا العصر، وما قدمه لأمته، وما الذي خسره العالم بموته، وغير ذلك.

كما سأودع فيه عصارة القسم السابق -قسم الدراسة- لأخرج بترجمة متكاملة تجمع الكلام على سيرة العلامة الألباني الذاتية، وسيرته العلمية، وكلام أهل العصر عنه.

القسم الرابع

دعاوى المناوئين للعلامة الألباني والرد عليها

أجمع فيه كلّ ما وقفتُ عليه من مؤاخذات على العلامة الألباني وتراثه (مما ظهر لي أن أصحابها قد جانبوا الصواب فيها) سواء كانت المؤاخذات مفردة في تصنيف مستقل للرد على العلامة الألباني، أو ذُكرت في بعض الأعمال -عَرَضاً-، وقد قسمتُ العمل فيه إلى:

٥٢- دعاوى المناوئين للعلامة الألباني العقديّة والرد عليها.

وأفردت منه:

٥٣- دعاوى المناوئين للعلامة الألباني في مسائل الإيمان والكفر، والرد عليها.

ثم:

٥٤- دعاوى المناوئين للعلامة الألباني المنهجية، والرد عليها.

٥٥- دعاوى المناوئين للعلامة الألباني الفقهية، والرد عليها.

٥٦- دعاوى المناوئين للعلامة الألباني الحديثية، والرد عليها.

القسم الخامس

تتميم النفع بتراث العلامة الألباني

٥٧- تتميم النفع بتراث العلامة الألباني:

وأصلُ هذا العمل تعليقات كنت -ولا أزال- أعلقها على كتب الشيخ رحمه الله عند رجوعي إليها لأنهل من معينها في خدمة بعض أعماله الحديثية -فأنا كأبناء جيلي عالّة عليه رحمه الله وعلى كتبه-، فأقف أحياناً على نقص فائمه، أو وهم فاستدرك عليه، أو خطأ فأقومه وغير ذلك مما لا ينجو منه أحد، خاصة مَنْ حَقَّقَ هذا العدد الهائل من الأحاديث والآثار والمسائل كالعلامة الألباني.

وسأقوم على جمع هذه التعليقات فيما سميت به تتميم النفع بتراث العلامة الألباني؛ إلا أن هذا العمل سيتأخر لطبيعته، حيث إنه يعتمد على إنجاز أعماله الحديثية الأخرى، أسأل الله التيسير والإعانة.

وقد أفردت منه:

٥٨- ترجمة الرواة الذين لم يترجمهم العلامة الألباني.

وهذا تحت الإعداد.

أعمال أخرى لخدمة تراث الألباني

أعمال أخرى لخدمة تراث الألباني

بعد أن مَنَّ الله عليَّ بإنجاز جزء كبير من هذا المشروع رأيتُ أن ثمة جوانب أخرى أستطيع من خلالها توسيع دائرة الانتفاع بتراث العلامة الألباني رحمه الله وخدمة تراثه الخدمة اللائقة بمكانته، فعقدت العزم على إنشاء «مركز النعمان للبحوث والدراسات» والذي أنشأته خصيصاً لهذه المهمة، فجمعت له ثلة من المتخصصين في مجالات متعددة، وتم الاتفاق على إنجاز المشاريع التالية:

١ - مشروع الترجمة:

نظراً لِعالمية العلامة الألباني، وشهرته الفاتكة شرقاً وغرباً، واهتمام غير الناطقين باللغة العربية بالانتفاع من تراثه - رحمه الله - فقد رأيت أهمية ترجمة - ما أراه مُناسباً - من هذه الموسوعة إلى اللغات العالمية كالإنجليزية والفرنسية، أو اللغات التي يكثر المسلمون بين الناطقين بها؛ كالهندية، والأوردية، والأندونيسية، والمالايوية.

وقد قيدتُ ذلك بـ " ما أراه مناسباً " مراعاةً لمتطلبات المسلمين غير الناطقين باللغة العربية التي تختلف في - نظري - عن متطلبات أبناء اللغة العربية؛ ففي حين أن ترجمة ما يختص بالمسائل العقدية الكبرى، والأمور المنهجية، والمسائل الفقهية التي تُعْمُّ بها البلوى؛ كل ذلك مما يُعْمُّ النفع به بين الدعاة وطلاب العلم وعامة المسلمين من غير الناطقين باللغة العربية، إلا أنه - بالمقابل - لا أرى جدوى من ترجمة ما يختص بقواعد الجرح والتعديل عند الألباني مثلاً، أو منهجه في التعليل، أو غير ذلك من القضايا العلمية الدقيقة التي لا يصل إلى مستواها العلمي - في الغالب - إلا من أتقن اللغة العربية وعُدَّ في أبنائها.

ومن ناحية أخرى فإنه من الضرورة بمكان أن تتم مراعاة حال المتلقي للعمل المترجم من حيثيات عديدة، فمراعاة حال المتلقي من الحيثية العقدية مثلاً سيساعدنا كثيراً في تحديد أولوياتنا في المواضيع المترجمة وفي تحديد اللغة المترجم إليها على السواء، فانتشار التشيع بين أبناء القومية الفارسية مثلاً يجعل الاهتمام بترجمة كلام العلامة الألباني الخاص بالشيعة والتشيع والرد على كتبهم وشيوخهم إلى اللغة الفارسية متعيناً وعلى رأس أولوياتنا في الترجمة إلى الفارسية، كما أن انتشار التصوف بين الأتراك يُحوّل مؤشّر أولويات الترجمة إلى اللغة التركية إلى المواضيع الخاصة ببيان حال الصوفية والتصوف، وهكذا.

وبما أن أهل كل لغة هم أعلم الناس بالحيثيات المشار إليها آنفاً، وبالتطلبات العلمية التي يحتاجها أبناء لغاتهم، فقد رأيت أهمية التواصل مع إخواننا الدعاة وطلاب العلم من غير الناطقين باللغة العربية لدراسة الأمر معهم، ولتوضيح جهود الترجمة في موضعها المناسب، وقد شرعت في ذلك، أسأل الله التيسير والإعانة.

هذا وقد أوكلتُ الإشراف على أعمال الترجمة إلى شقيقتي الفاضلة نجوان نعمان المشرف العام على موقع الترجمة الإسلامية www.islamictranslation.org، لخبرتها الواسعة في هذا المجال وتمرسها فيه، وبالتعاون مع مكتب الترجمة في مركزنا "مركز النعمان"، إلا أنني سأستأثر لنفسي كتابة ترجمة العلامة الألباني باللغة الإنجليزية رغبةً مني في نيل شيء من الأجر والدعاء على هذا العمل، أسأل الله التوفيق.

٢- مشروع تصميم برنامج "تقريب علوم الألباني":

تقديراً منا لقصر نفقة كثير من طلاب العلم ومحبي الشيخ الألباني عن شراء هذه الموسوعة والانتفاع بها، فقد رأينا أهمية تصميم برنامج حاسوبي خيري

يقرب ما حوته هذه الموسوعة لطلاب العلم وذلك بأن أقوم باختيار أعم وأهم وأدق الأقوال والفتاوى في كل مسألة مسألة مما حوته هذه الموسوعة، ومن ثمّ القيام بتصنيف ذلك تصنيفاً موضوعياً دقيقاً، ليقوم بعد ذلك الإخوة الأفاضل في "مكتب البرمجة وتقنية المعلومات" في مركزنا "مركز النعمان" بدمج ذلك آلياً، ومن ثمّ توظيف التقنية الحديثة في تيسير البحث الموضوعي في البرنامج، ليسهل على الإخوة الباحثين وطلاب العلم التعرف على أقوال العلامة الألباني في المسألة المبحوثة، وذلك عن طريق كتابة العنوان الموضوعي في خانة البحث كأن يُكتب "النكاح" مثلاً لتظهر أمام الباحث كل ما حواه البرنامج من أقوال ومسائل وفتاوى للعلامة الألباني في النكاح، وبإمكان الباحث أن يجعل البحث أكثر تركيزاً كان يبحث عن "نكاح المتعة" وهكذا.

كما أننا سنيسر بهذا البرنامج خدمة الاقتباس من تراث الألباني؛ فإذا كان القول أو الفتوى مأخوذاً من كتب الشيخ فالأمر يسير، وإن كان مأخوذاً من مجالس الشيخ المسموعة فسنقوم بإثبات المقطع الصوتي للمسألة مع إثباته مفرغاً في نفس الصفحة لنسخه بسهولة إلى الموضع المطلوب.

إلى غير ذلك من الخدمات التي تسهل الانتفاع بما حوته هذه الموسوعة ليعمّ النفع، ويعظم الأجر بإذن الله.

٣- مشروع إنشاء أكبر موقع للعلامة الألباني على الإنترنت:

إيماناً منا بأهمية ربط الأمة بعلمائها، وتعريف النشء بكبرائها، فقد حملنا على عاتقنا إنشاء أكبر موقع إلكتروني على شبكة الإنترنت عن العلامة الألباني، والذي سيقوم الإخوة في "مكتب البرمجة وتقنية المعلومات" في مركزنا "مركز النعمان" إن شاء الله بتصميمه، وسأقوم بالإشراف على تغذيته دورياً من الموسوعة.

والهدف من وراء هذا الموقع هو توسيع دائرة الانتفاع بمادة الموسوعة من خلال التعريف الواسع بالعلامة الألباني وإمامته وعقيدته ومنهجه وفقهه، وشمولية مؤلفاته وتراثه، ورد ما يقتره المغرضون حول شخصه ودعوته، كل ذلك بلُغَاتٍ عدة.

كما نأمل أن يكون هذا الموقع محطةً لنشر مقالاتٍ دوريةٍ لمحبي الشيخ، وإنشاء مسابقات علمية لما يُكْتَبُ حول الشيخ وتراثه.

وسنقوم بتغذية الموقع دورياً من الموسوعة، كما تقدم، كما سنقوم بتغذية الصفحات الخاصة باللغات الأخرى من الأعمال المترجمة، كما سنقوم بضم برنامج تقريب علوم الألباني إلى الموقع، وغير ذلك من الخدمات العلمية التي توسع دائرة الانتفاع بعلم الشيخ رحمه الله.

٤ - المواد المرئية:

لا يشك أحد في الأثر الذي باتت تشكله الفضائيات الإسلامية على طبقة عريضة من أفراد المجتمعات الإسلامية، ومن منطلق حرصنا على ما تقدم من ربط الأمة بعلمائها وتعريفها بهم فقد رأينا أهمية العمل على إنتاج وإخراج " مواد مرئية " تُعَرِّفُ بالعلامة الألباني ودعوته لتعرض على الفضائيات الإسلامية لما لذلك من أثر على قطاعٍ عريضٍ من أبناء أمتنا.

مصادر الموسوعة

مصادر الموسوعة

أُثِّبَتْ هُنَا قَائِمَةٌ بِجَمِيعِ الْمَصَادِرِ الَّتِي مَنَّ اللَّهُ عَلَيَّ بِسَبْرِهَا وَاسْتَقْرَائِهَا لِإِنْجَازِ هَذِهِ الْمَوْسُوعَةِ، وَقَدْ قَسَمْتُ الْكَلَامَ عَلَيْهَا إِلَى: الْمَصَادِرِ الْمَكْتُوبَةِ، وَالْمَصَادِرِ الْمَسْمُوعَةِ.

أولاً: المصادر المكتوبة:

ويقع مجمل ما وقفت عليه منها في:

(١٢٦) مجلداً.

و(٦٩) غلافاً.

بيانها كالتالي:

(١)

آداب الزفاف في السنة المطهرة

* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلد من القطع الكبير يقع في (٣٦٧) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).

- الطبعة الأولى (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م).

(٢)

الآيات البينات في عدم سماع الأموات

- * تأليف: العلامة نعمان ابن المنسّر الشهير محمود الألوسي (١٣١٧ هـ).
- * حققه وقدم له وخرج أحاديثه وعلق عليه: الإمام الألباني - رحمه الله -.
- * وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع الكبير، يقع في (١٨٧) صفحة.
- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).
- الطبعة الأولى (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م).

(٣)

الأجوبة النافعة عن أسئلة مسجد الجامعة

- * تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -.
- * وصف الطبعة المعتمدة:
- غلاف من القطع الكبير، يقع في (٨٠) صفحة.
- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).
- الطبعة الثانية (١٤٠٠ هـ).

(٤)

أحاديث المزارعة والمؤاجرة
والرد على المفترين على الصحابة والتابعين والعلماء
* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله - .
* وصف الطبعة المعتمدة:

- ضمن كتاب " البرهان في رد البهتان والعدوان " بأقلام (محمد ناصر الدين الألباني - طه الصابونجي - عبد الله القلقيلي).
- مجلد من القطع العادي، يقع في (٢٠٠) صفحة، وكتاب " أحاديث المزارعة والمؤاجرة " يقع من صفحة (١١) إلى صفحة (٤١).

(٥)

الاحتجاج بالقدر
* تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - .
* تخريج: الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - .
* وصف الطبعة المعتمدة:
- غلاف من القطع الصغير، يقع في (١٧٦) صفحة.
- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).
- الطبعة السابعة (١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م).

(٦)

أحكام الجنائز وبدعها

* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من الققطع الكبير، يقع في (٣٥١) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).

- الطبعة الأولى للطبعة الجديدة (١٤١٢هـ - ١٩٩٣م).

(٧)

أداء ما وجب من بيان وضع الوضعين في رجب

* تأليف: الإمام المحدث عمر بن حسن ابن رحية المتوفي سنة (٦٣٣هـ).

* تخريج: الإمام الألباني - رحمه الله -.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من الققطع المتوسط، يقع في (١٨٤) صفحة.

- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).

- الطبعة الأولى: (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م).

(٨)

إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل

* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- (٩) مجلدات من القطع العادي، يتراوح عدد الصفحات في المجلد الواحد في الغالب من (٣٠٠) إلى (٤٠٠) صفحة.

- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).

- الطبعة الثانية: (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).

(٩)

إزالة الدهشة والوله

عن المتحير في صحة حديث «ماء زمزم لما شرب له»

* تأليف: محمد بن إدريس القادري - رحمه الله -.

* تخريج: الإمام الألباني - رحمه الله -.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع المتوسط، يقع في (٢٠٦) صفحة.

- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).

- الطبعة الأولى: (١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م).

(١٠)

الإسراء والمعراج

وذكر أحاديثهما - وتخريجها - وبيان صحيحها من سقيمها

* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع المتوسط يقع في (١٣٨) صفحة.

- الناشر: المكتبة الإسلامية (عمان - الأردن).

- الطبعة الخامسة (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).

(١١)

إصلاح المساجد من البدع والعوائد

* تأليف: علامة الشام محمد جمال الدين القاسمي - رحمه الله -

* خرج أحاديثه وعلق عليه: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلد من القطع العادي يقع في (٢٤٨) صفحة.

- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).

- الطبعة السادسة (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م).

(١٢)

أصل صفة صلاة النبي ﷺ من التكير إلى التسليم كأنك تراها

* تأليف: الإمام الألباني - رحمة الله -.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- (٣) مجلدات من القطع العادي، تقع في (١٢١٧) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).

- الطبعة الأولى: (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).

(١٣)

اقتضاء العلم العمل

* تأليف: الخطيب البغدادي - رحمة الله - المتوفى سنة (٤٦٣هـ).

* تحقيق: الإمام الألباني - رحمة الله -.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع المتوسط، يقع في (١٢٨) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).

- الطبعة الأولى: (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).

(١٤)

الإيمان لابن أبي شيبة

* تأليف: الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة - رحمه الله -
المتوفى سنة (٢٣٥هـ).

* حققه وقدم له وخرج أحاديثه وعلق عليه: الإمام الألباني - رحمه الله -.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القوط الصغير، يقع في (٩٤) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).

- الطبعة الأولى: (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م).

(١٥)

الإيمان لابن تيمية

* تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -

* خرج أحاديثه: الإمام الألباني - رحمه الله -.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلد من القوط العادي، يقع في (٣٨٤) صفحة.

- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).

- الطبعة الخامسة: (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).

(١٦)

الإيمان، ومعالمه، وسته واستكمالها، ودرجاته

* صنفه: الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام - رحمه الله - المتوفى سنة (٢٢٤هـ).

* حققه، وقدم له، وخرج أحاديثه، وعلق عليه: الإمام الألباني - رحمه الله -
* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع الصغير، يقع في (١١٢) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).

- الطبعة الأولى: (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

(١٧)

الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير

* تأليف: العلامة أحمد محمد شاكر - رحمه الله -

* تعليق: الإمام الألباني - رحمه الله -

* حققه وتمم حواشيه: على بن حسن الحلبي.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلدان من القطع العادي، يقع في (٧٨٤) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).

- الطبعة الأولى: (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

(١٨)

بداية السؤل

في تفضيل الرسول ﷺ وشرف وكرم

* تأليف: العلامة العز بن عبد العزيز بن عبد السلام السلمي - رحمه الله -

* تحقيق: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع المتوسط، يقع في (٨٠) صفحة.

- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).

- الطبعة الأولى: (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م).

(١٩)

تحذير الساجد

من اتخاذ القبور مساجد

* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع المتوسط، يقع في (١٦٥) صفحة.

- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).

- الطبعة الرابعة: (١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م).

(٢٠)

تحريم آلات والطرب،

أو: الرد بالوحيين وأقوال أئمتنا على ابن حزم ومقلديه

المبيحين للمعازف والغناء وعلى الصوفيين الذين اتخذوه قرينةً وديناً

* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطن الكبير، يقع في (٢١٦) صفحة.

- الناشر: دار الصديق (الجبيل - السعودية).

- الطبعة الثانية: (١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م).

(٢١)

تحقيق معنى السنة، وبيان الحاجة إليها

* دراسة علمية نفسية لكبير علماء مسلمي الهند: السيد سليمان الندوي -

رحمه الله -

* شارك في التعليق عليها وتخريجها: السيد محمد رشيد رضا، والأستاذ

محب الدين الخطيب، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطن المتوسط، يقع في (٨٠) صفحة.

- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).

- الطبعة الثانية: (١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م).

(٢٢)

تخريج أحاديث فضائل الشام

- * تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -
- * وصف الطبعة المعتمدة:
- غلاف من القطع المتوسط، يقع في (١١٢) صفحة.
- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).
- الطبعة الثانية: (١٤٠٥هـ).

(٢٣)

تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام

- * تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -
- * وصف الطبعة المعتمدة:
- غلاف من القطع الكبير، يقع في (٩٦) صفحة.
- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).
- الطبعة الثانية: (١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م).

(٢٤)

تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفره

بعد الفجر والرد على من وضعه

- * تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -
- * وصف الطبعة المعتمدة:
- غلاف من القطع الصغير، يقع في (٦١) صفحة.
- الناشر: مكتب المعارف (الرياض - السعودية).
- الطبعة الثانية: (١٤٢١هـ).

(٢٥)

التصنيف والتربية وحاجة المسلمين إليهما

* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع المتوسط، يقع في (٣٨) صفحة.

- الناشر: المكتبة الإسلامية (عمان - الأردن).

- الطبعة الثانية: (١٤٢١هـ).

(٢٦)

التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان وتمييز سقيمه من صحيحه،

وشاذه من محفوظه، بترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارس

المسمى "الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان"

* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- (١٢) مجلداً من القطع العادي، يتراوح عدد الصفحات في المجلد الواحد

من (٥٠٠) إلى (٦٠٠) صفحة.

الناشر: دار باوزير.

(٢٧)

التعليقات الرضية على الروضة الندية

* الروضة الندية لصديق حسن

* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- ٣ مجادات من القطع العادي، يقع المجلد الأول في (٥٦٨) صفحة، والثاني في (٥٥٩) صفحة، والثالث في (٥٧٧) صفحة.
- الناشر: دار ابن عثان (القاهرة - مصر).
- الطبعة الثانية: (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).

(٢٨)

تلخيص أحكام الجنائز

* تلخيص: الإمام الألباني - رحمه الله -

- غلاف من القطع المتوسط، يقع في (١١٢) صفحة.
- الناشر: المكتبة الإسلامية (عمان - الأردن) والدار السلفية (الكويت).
- الطبعة الأولى: (١٤٠٢هـ).

(٢٩)

تلخيص صفة صلاة النبي ﷺ

* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع الصغير، يقع في (٣٨) صفحة.
- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).
- الطبعة الأولى: (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

(٣٠)

تمام المنة في التعليق على فقه السنة

* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلد من القطع العادي، يقع في (٤٧٣) صفحة.

- الناشر: دار الراية (الرياض - السعودية).

- الطبعة الخامسة: (١٤٢١ هـ).

(٣١)

تمام النصح في مسألة المسح

* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- ضمن رسالة "المسح على الجيوبين" للقاسمي - رحمه الله - وهذه تقع في

غلاف من القطع المتوسط، يقع في (٩٦) صفحة، وتقع رسالة "تمام النصح" في الصفحات من (٨١) إلى (٩٣).

- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).

- الطبعة الخامسة: (١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م).

(٣٢)

التتكيل بما في تأنيب الكوثرى من الأباطيل

* تأليف: الشيخ العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني - رحمه الله - المتوفى سنة (١٣٨٦هـ).

* قام على طبعه وتحقيقه والتعليق عليه: الإمام الألباني - رحمه الله -
* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلدان من القطع العادي، يقع المجلد الأول في (٥٤٨) صفحة،
والمجلد الثاني في (٤١٤) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).
- الطبعة الثانية: (١٤٠٦هـ).

(٣٣)

التوحيد أو العقائد الإسلامية

* تأليف: محمد أحمد العدوي.

* تخرىج وتعليق: الإمام الألباني - رحمه الله -
* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع الصغير، يقع في (٨٠) صفحة.
- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).
- الطبعة الأولى: (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

(٣٤)

التوحيد أولاً يا دعاة الإسلام

- * من فتاوى: الإمام الألباني - رحمه الله -
- * وصف الطبعة المعتمدة:
- غلاف من القطن الصغير، يقع في (٤٨) صفحة.
- الناشر: مكتب المعارف (الرياض - السعودية).
- الطبعة الخامسة: (١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م).

(٣٥)

التوسل أنواعه وأحكامه

- * بحوث كتبها وألقاها: الإمام الألباني - رحمه الله -
- * نسقه وألف بين نصوصه: محمد عيد عباسي.
- * وصف الطبعة المعتمدة:
- غلاف من القطن المتوسط، يقع في (١٥٧) صفحة.
- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).
- الطبعة الأولى: (١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م).

(٣٦)

الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب

- * تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -
- * وصف الطبعة المعتمدة:
- مجلدان يقعان في (١٤٠٩) صفحة.
- الناشر: غراس (الكويت).
- الطبعة الأولى: (١٤٢٢ هـ).

(٣٧)

جلباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنة

* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلد من القطع العادي، يقع في (٢٦٠) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).

- الطبعة الرابعة: (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م).

(٣٨)

حجاب المرأة المسلمة ولباسها في الصلاة

* تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -

* حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع الصغير، يقع في (٥٦) صفحة.

- الناشر: المكتبة الإسلامية (بيروت / لبنان).

- الطبعة السادسة: (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).

(٣٩)

حجة النبي ﷺ كما رواها عنه جابر رضي الله عنه

* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع الصغير، يقع في (١٥٢) صفحة.

- الناشر: المكتبة الإسلامية (بيروت / لبنان).

- الطبعة السابعة: (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م).

(٤٠)

الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام

* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطن الكبير، يقع في (٨٨) صفحة.

- الطبعة الثانية: (١٤٠٠ هـ).

(٤١)

الحديث النبوي: مصطلحه، بلاغته، كتبه

* تأليف: محمد لطفي الصباغ.

* نظر في أصوله: الشيخ رحمه الله، وكتب تعليقات على عدد من الأحاديث

أثبتها المؤلف منسوبة إليه - كما قال في مقدمته ص (٦) -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلد من القطن العادي، يقع في (٣٦٧) صفحة.

- الناشر: المكتبة الإسلامية (بيروت - لبنان).

- الطبعة السابعة: (١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م).

(٤٢)

حقوق النساء في الإسلام، وحظهن من الإصلاح المحمدي العام

* تأليف: محمد رشيد رضا - رحمه الله -

* تعليق: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطن المتوسط، يقع في (٢٠٥) صفحة.

- الناشر: المكتبة الإسلامية (بيروت / لبنان).

(٤٣)

حقيقة الصيام

- * تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله -
- * خرج أحاديثها: محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله -
- * وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع الصغير، يقع في (١٠٠) صفحة.
- الناشر: المكتبة الإسلامية (بيروت / لبنان).
- الطبعة السادسة: (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

(٤٤)

حكم تارك الصلاة

- * تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -
- * قام على نشرها: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري
- * وصف الطبعة المعتمدة:
- غلاف من القطع المتوسط، يقع في (١٠٠) صفحة.
- الناشر: المكتبة الإسلامية (عمان / الأردن).
- الطبعة الأولى: (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).

(٤٥)

خطبة الحاجة، التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه

* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع الصغير، يقع في (٤٨) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض / السعودية).

- الطبعة الأولى: (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).

(٤٦)

الدرر المتلاثلة بنقض الإمام العلامة محمد ناصر الدين الألباني فرية موافقته

للمرجئة، وهي نقداً له العوالي وتعقباته الغوالي على مواضع من كتاب

ظاهرة الإرجاء لـ "سفر الحوالي".

* أعدده للنشر وقدم له: علي بن حسن الحلبي الأثري.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع المتوسط، يقع في (١٨٥) صفحة.

- الناشر: مكتبة الفرقان (عجمان / الإمارات).

- الطبعة الأولى: (١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م).

(٤٧)

دفاع عن الحديث النبوي والسيرة
في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه
"فقه السيرة"

* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع الكبير، يقع في (١٢٠) صفحة.

- الناشر: مؤسسة ومكتبة الخافقين (دمشق / سورية).

(٤٨)

الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد، والرد على من
طعن في صحة نسبته إليه، وزعم أن القطيعي زاد فيه أحاديث
كثيرة موضوعة حتى صار ضعفيه، وتحقيق أنه لا زوائد للقطيعي فيه أو عليه
* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع الكبير، يقع في (١٠٣) صفحة.

- الناشر: دار الصديق (العجيل / السعودية).

- توزيع: مؤسسة الريان (بيروت - لبنان)

- الطبعة الثانية: (١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).

(٤٩)

الرد المفحم على من خالف العلماء وتشدد وتعصب
وألزم المرأة أن تستر وجهها وكنيتها وأوجب ولم يقنع بقولهم: إنه سنة ومستحب
* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلد من القطع العادي، يقع في (١٨٤) صفحة.

- الناشر: المكتبة الإسلامية (عمان / الأردن).

- الطبعة الأولى: (١٤٢١هـ).

(٥٠)

الردود من كتاب حياة الألباني

* كتاب حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه: تصنيف محمد بن إبراهيم
الشيبياني

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلدان من القطع العادي، يقعان في (٦١٤) صفحة.

- الناشر: مركز المخطوطات والتراث والوثائق (الكويت).

- الطبعة الثانية: (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

- يحتوي الكتاب على ردود للعلامة الألباني طُبِعَ أكثرها في ثانيا كتب
الألباني المطبوعة ومنها ما لم يطبع، فما كان موجوداً في كتب الألباني عزوته إليه،
وما لم يوجد عزوته إلى كتاب "حياة الألباني".

والردود التي أثبتتها الشيباني هي:

- ١ - الرد على إباحة التحلي بالذهب.
- ٢ - الرد على عز الدين بليق.
- ٣ - الرد على القول بفناء النار.
- ٤ - نقد كتاب التاج الجامع للأصول.
- ٥ - الرد على الشيخ الغماري.
- ٦ - الرد على ابن حزم في إباحة آلات الطرب.
- ٧ - الرد على العلامة الألوسي.
- ٨ - الرد على الغزالي وجهيمان وشلتوت.
- ٩ - الرد على المدعو السيد عبد الرضا المرعشي.
- ١٠ - الرد على من ضعف حديث العترة.
- ١١ - الرد على مفتي ألبانيا.
- ١٢ - الرد على الصابوني.
- ١٣ - عودة إلى السنة.
- ١٤ - ردود الشيخ على قراء مجلة "المسلمون".
- ١٥ - الرد على الشيخ الحافظ.
- ١٦ - الرد على الأستاذ الطنطاوي.
- ١٧ - الرد على ميرزا غلام أحمد القادياني.
- ١٨ - الرد على الشيخ الحامد^(١).

(١) وبيان ما طُبع من هذه الردود - مستقلاً أو تبعاً - والإشارة إلى مواضعها من كتب الإمام الألباني يأتي بإذن الله في "جامع مصنفات العلامة الألباني" من هذه الموسوعة، يسر الله نشره.

(٥١)

رفع الأستار، لإبطال أدلة القائلين بفناء النار

* تأليف: محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني - رحمه الله -

* تحقيق: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع الكبير، يقع في (١٥١) صفحة.

- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت / لبنان).

- الطبعة الأولى: (١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م).

(٥٢)

رياض الصالحين

* تأليف: الإمام النووي - رحمه الله -

* تخريج: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلد من القطع الصغير، يقع في (٧٠٤) صفحة.

- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت / لبنان).

- الطبعة بتاريخ: (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م)، ولم يسجل رقم الطبعة.

(٥٣)

سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها

* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- تقع في (٧) مجلدات: المجلد الأول منها في قسمين، والسادس في قسمين، والسابع في ثلاثة أقسام.

وعليه فمجموع عدد المجلدات مع الأقسام (١١) مجلدًا.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض / السعودية)، وتواريخ الطبع كالتالي:

- المجلدات الستة الأولى (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م).

- المجلد السابع (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).

- المجلد الثامن (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م).

- المجلد التاسع والعاشر والحادي عشر (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).

(٥٤)

سلسلة الأحاديث الضعيفة وشيء من فقهها

* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- تقع في (١٤) مجلدًا: ويقع كلٌّ من المجلد العاشر، والحادي عشر، والثاني عشر في قسمين، والمجلد الرابع عشر في ثلاثة أقسام، فيكون عدد المجلدات مع

الأقسام (٢٠) مجلداً.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض / السعودية).
- المجلدات من (١-٥): الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
- المجلدان (٦-٧): الطبعة الأولى (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- المجلدان (٨-٩): الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- المجلدات (٩-١٢): الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
- المجلدات (١٣-٢٠): الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ)

(٥٥)

شرح العقيدة الطحاوية

- * تأليف: ابن أبي العز الحنفي.
- * تخريج: الإمام الألباني - رحمه الله -
- * وصف الطبعة المعتمدة:
- مجلد من القطع العادي، يقع في (٥٧٤) صفحة.
- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت / لبنان).
- الطبعة التاسعة: (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

(٥٦)

صحيح ابن خزيمة

* تأليف: إمام الأئمة أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي
اليسابوري، المتوفي سنة (٢٢٣هـ).

* حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له: الدكتور محمد مصطفى
الأعظمي.

* بمراجعة: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلدان من القطع العادي، يقعان في (١٦٠٦) صفحة.

- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت / لبنان).

- الطبعة الثالثة: (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م).

(٥٧)

صحيح الأدب المفرد للبخاري

* تأليف: الإمام الألباني - رحمه الله -

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلد من القطع العادي، يقع في (٤١٦) صفحة.

- الناشر: دار الصديق للنشر والتوزيع (الجبيل / السعودية).

- الطبعة الثانية: (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

(٥٨)

صحيح الترغيب والترهيب للمنزري

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- (٣) مجلدات من القطع العادي، تقع في (٢٥٤٩) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع (الرياض - السعودية).

- الطبعة الأولى (١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م).

- تنبيه هام: اعتمدت في عزو الفوائد المستخرجة من صحيح الترغيب

والترهيب وضعيفة على طبعة الترغيب والترهيب التي اعتنى بها الشيخ الفاضل

مشهور بن حسن آل سلمان، فهي أتم وأكمل كما يتضح من مقدمتها، وقد نقل فيها

كل أحكام الشيخ وتعليقاته على الكتاب.

- وهذه الطبعة من الترغيب والترهيب تقع في (٤) مجلدات مع الفهارس.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).

- الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ).

(٥٩)

صحيح الجامع الصغير - للسيوطي -

وزيادته (الفتح الكبير) للنبهاني

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

مجلدان من القطع العادي في (١٣٦٨) صفحة.

الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).

الطبعة الثالثة: (١٤٠٨هـ / ١٩٩٨م).

(٦٠)

صحيح سنن ابن ماجه

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- ثلاثة مجلدات من القطع العادي، ضم (١٤٩٢) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع (الرياض - السعودية).

- الطبعة الأولى: (١٤١٧هـ/١٩٩٧م).

- تنبيه هام: اعتمدت في عزو الفوائد والأحاديث المستخرجة من صحيح سنن ابن ماجه وضعيفه على طبعة سنن ابن ماجه التي اعتنى بها الشيخ الفاضل مشهور بن حسن آل سلمان، وقد أثبت فيها كل تعليقات وحواشي العلامة الألباني، وسبب اختياري لهذه النسخة أنني وجدت لها فرصة لقراءة كتاب سنن ابن ماجه على الوجه بأسانيده التامة وترتيبه الذي وضعه عليه مصنفه إلى جانب استفادة كل ما أريده من تعليقات الشيخ وفوائده.

- وطبعة الشيخ مشهور تقع في مجلد واحد عن مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى.

(٦١)

صحيح سنن أبي داود

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- ثلاثة مجلدات مع القطع العادي، تضم (١٧١٢) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).

- الطبعة الثانية (١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م).

- تنبيه هام: اعتمدت في عزو الفوائد والأحاديث المستخرجة من صحيح سنن أبي داود وضعيفه على طبعة السنن التي بعناية الشيخ الفاضل مشهور بن حسن آل سلمان، وتقع هذه الطبعة في مجلد واحد عن مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى، وانظر ما نبهنا عليه تحت «صحيح سنن ابن ماجه».

(٦٢)

صحيح سنن الترمذي

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- ثلاثة مجلدات من القطع العادي، تضم (١٩٢٨) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).

- الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م).

- تنبيه هام: اعتمدت في عزو الفوائد والأحاديث المستخرجة من صحيح سنن الترمذي وضعيفه على طبعة السنن التي بعناية الشيخ الفاضل مشهور بن حسن آل سلمان، وتقع هذه الطبعة في مجلد واحد عن مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى.

وانظر ما نبهنا عليه تحت «صحيح ابن ماجه».

(٦٣)

صحيح سنن النسائي

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- ثلاثة مجلدات من القطع العادي، تقع في (١٧٩٨) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).

- الطبعة الأولى (١٤١٩هـ / ١٩٩٨م).

- تنبيه هام: اعتمدت في عزو الفوائد والأحاديث المستخرجة من صحيح سنن النسائي وضعيفه على طبعة سنن النسائي التي بعناية الشيخ الفاضل مشهور بن حسن آل سلمان، وتقع هذه الطبعة في مجلد واحد، عن مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى.

وانظر ما نبهنا عليه تحت «صحيح سنن ابن ماجه».

(٦٤)

صحيح السيرة النبوية، ما صح من سيرة رسول الله ﷺ،

وذكر أيامه، وغزواته، وسراياه، والوفود إليه للحافظ ابن كثير

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلد من القطع العادي، يقع في (٢٦٣) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).

- الطبعة الأولى: (١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م).

(٦٥)

صحيح الكلم الطيب لشيخ الإسلام ابن تيمية

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع الصغير، يقع في (١٢٠) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).

- الطبعة الثامنة (١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م).

(٦٦)

صحيح موارد الزمان إلى زوائد ابن حبان للهيتمي

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلدان من القطع العادي، الأول في (٥٦١) صفحة، والثاني في (٥٦٥)

صفحة.

- الناشر: دار الصميعي (الرياض - السعودية).

- الطبعة الثانية (١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م).

(٦٧)

الصراط المستقيم رسالة فيما قرره الثقات الأثبات في ليلة النصف من شعبان

* تأليف: جماعة من علماء الأزهر.

* تخريج: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع المتوسط، يقع في (١٥) صفحة.

- طبعت على نفقة الجمعية المحمدية للصراط المستقيم بحلب، غرة شعبان

(١٣٧٢هـ).

(٦٨)

صفة صلاة النبي ﷺ من التكبير إلى التسليم كأنك تراها

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

وصف الطبعة المعتمدة:

غلاف من القطع الكبير، يقع في (٢٢٥) صفحة.

الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).

- الطبعة الثانية (١٤١٧هـ / ١٩٩٦).

(٦٩)

صفة صلاة النبي ﷺ لصلاة الكسوف

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع المتوسط، يقع في (١٤٣) صفحة.

- الناشر: المكتبة الإسلامية (عمان - الأردن).

- الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).

(٧٠)

صفة الفتوى والمفتي والمستفتي

* تأليف: الإمام أحمد بن حمدان الحارثي الحنلي رحمه الله.

* خرج أحاديثه وعلق عليه: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع المتوسط، يقع في (١٢٠) صفحة.

- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).

- الطبعة الثالثة (١٣٩٧هـ).

(٧١)

صلاة التراويح

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع المتوسط، يقع في (١٣٢) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).

- الطبعة الأولى (١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م).

(٧٢)

صلاة العيدين في المصلى خارج البلد هي السنة

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع المتوسط، يقع في (٤٨) صفحة.

- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - عمان).

- الطبعة الثانية (١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م).

(٧٣)

صوت العرب تسأل ومحدث الشام يجيب

لقاء للشيخ مع راديو صوت العرب.

(٧٤)

ضعيف الأدب المفرد للإمام البخاري

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

مضموم إلى صحيح الأدب المفرد المتقدم، يقع في (١١٢) صفحة.

الناشر: دار الصديق (الجيل - السعودية) توزيع مؤسسة الريان (بيروت - لبنان).

- الطبعة الثانية (١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م).

(٧٥)

ضعيف الترغيب والترهيب

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلدان من القطع العادي، يضمن (١٤٣٧) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).

- الطبعة الأولى (١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م).

- تنبيه: انظر ما تقدم تحت «صحيح الترغيب والترهيب».

(٧٦)

ضعيف الجامع الصغير للسيوطي
وزيادته الفتح الكبير للنبهاني

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلد من القطع العادي في (٩٤٢) صفحة.

- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).

- الطبعة الثالثة (١٤١٠هـ / ١٩٩٠م).

(٧٧)

ضعيف سنن ابن ماجه

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلد من القطع العادي، يقع في (٤٤٠) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).

- الطبعة الأولى (١٤١٧هـ / ١٩٩٧م).

- تنبيه: انظر ما تقدم تحت «صحيح سنن ابن ماجه».

(٧٨)

ضعيف سنن أبي داود

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلد من القطع العادي، يقع في (٤٦٨) صفحة.
- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).
- الطبعة الثانية (١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م).
- تنبيه: انظر ما تقدم تحت «صحيح سنن أبي داود».

(٧٩)

ضعيف سنن الترمذي

- * تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.
- * وصف الطبعة المعتمدة:
- مجلد من القطع العادي، يقع في (٤٧٩) صفحة.
- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).
- الطبعة الأولى (١٤١٩هـ / ١٩٩٨م).
- تنبيه: انظر ما تقدم تحت «صحيح سنن الترمذي».

(٨٠)

ضعيف سنن النسائي

- * تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.
- * وصف الطبعة المعتمدة:
- مجلد من القطع العادي، يقع في (٤٧٩) صفحة.
- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).
- الطبعة الأولى (١٤١٩هـ / ١٩٩٨م).
- تنبيه: انظر ما نبهنا عليه تحت «صحيح سنن النسائي».

(٨١)

ضعيف موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان للهيثمي

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلد من القطع العادي، يقع في (٢٢٤) صفحة من غير الفهارس.

- الناشر: دار الصميعي (الرياض - السعودية).

- الطبعة الثانية (١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م).

(٨٢)

ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

مجلد من القطع العادي مع كتاب السنة، يقع في (٧٦٤) صفحة.

الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).

الطبعة الخامسة: (١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م).

(٨٣)

العقيدة الطحاوية للطحاوي

* شرح وتعليق: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع المتوسط، يقع في (١١٢) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).

- الطبعة الأولى: (١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م).

(٨٤)

غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام للقرضاوي

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

مجلد من القطع العادي، يقع في (٢٤٤) صفحة.

الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت-لبنان).

- الطبعة الرابعة (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).

(٨٥)

فضل الصلاة على النبي ﷺ

* تأليف: الإمام إسماعيل بن إسحاق الجهضمي القاضي المالكي، المتوفى

سنة (٢٨٢).

* تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع المتوسط، يقع في (٩٢) صفحة.

- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت-لبنان).

- الطبعة الثالثة (١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م).

(٨٦)

فقه السيرة

* تأليف: محمد الغزالي رحمه الله.

* مراجعة وتعليق: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلد من القطع العادي، يقع في (٤١٣) صفحة.
 - الناشر: دار الدعوة (الإسكندرية- مصر).
 - الطبعة السادسة (١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م).
- (٨٧)

فقه الواقع

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع المتوسط، يقع في (٥٣) صفحة.
- الناشر: المكتبة الإسلامية (عمان- الأردن).
- الطبعة الثانية (١٤٢٢هـ).

(٨٨)

فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية

المنتخب من مخطوطات الحديث

* وضعه: الإمام الألباني رحمه الله.

* اعتنى به وعلق عليه: مشهور بن حسن آل سلمان.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلد من القطع العادي، يقع في (٦٥٢) صفحة.
- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض- السعودية).
- الطبعة الأولى: (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م).

(٨٩)

القائد إلى تصحيح العقائد

* تأليف العلامة الشيخ: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني
رحمه الله.

* علق عليه: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القوط الكبير مستل من المجلد الثاني من كتاب التنكيل بما في
تأنيب الكوثري من - الأباطيل، وهو القسم الرابع، ويقع في (٢٤٠) صفحة من
صفحة (١٧٤-٤١٤).

- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).

- الطبعة الثالثة: (١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م).

(٩٠)

قاموس الصناعات الشامية

* تأليف: محمد سعيد القاسمي، جمال الدين القاسمي، خليل العظم.

* حققه وقدم له: ظافر القاسمي.

* تخريج: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القوط الكبير، يقع في (٥٣٥) صفحة.

- الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر (دمشق - سوريا).

- الطبعة الأولى (١٩٨٨م).

(٩١)

قصة المسيح الدجال

ونزول عيسى عليه السلام وقتله إياه على سياق رواية أبي أمامة رضي الله عنه مضافاً إليه ما صح عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع الكبير، يقع في (١٦٦) صفحة.

- الناشر: المكتبة الإسلامية (عمان - الأردن).

- الطبعة الأولى: (١٤٢١هـ).

(٩٢)

قيام رمضان فضله وكيفية أدائه، ومشروعية الجماعة فيه،
ومعه بحث قيم عن الاعتكاف

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع المتوسط يقع في (٤٦) صفحة.

- الناشر: المكتبة الإسلامية (عمان - الأردن).

- الطبعة الأولى: (١٤٢١هـ).

(٩٣)

كتاب العلم

* تأليف: الحافظ أبي خيثمة زهير بن حرب النسائي رحمه الله المتوفى سنة (٢٣٤هـ).

* حققه وقدم له وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد ناصر الدين الألباني.
* وصفه الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع الصغير، يقع في (٨٠) صفحة.
- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض-السعودية).
- الطبعة الأولى (١٤٢١هـ/٢٠٠١م).

(٩٤)

كشف النشاب

عما في كلمات أبي غدة من الأباطيل والافتراءات

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع المتوسط، يقع في (١٠٨) صفحة.
- الطبعة الثانية (١٣٩٨هـ/١٩٧٨م).

(٩٥)

الكلم الطيب

* تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

* تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع الكبير، يقع في (٢٢١) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).

- الطبعة الثانية: (١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م).

(٩٦)

كلمة الإخلاص وتحقيق معناها

* تأليف: الحافظ ابن رجب الحنبلي.

* خرج أحاديثها: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع المتوسط يقع في (٧٨) صفحة.

- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).

- الطبعة الخامسة (١٣٩٩ هـ).

(٩٧)

كيف يجب علينا أن نفسر القرآن

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع المتوسط، يقع في (٤١) صفحة.

- الناشر: المكتبة الإسلامية (عمان - الأردن).

- الطبعة الأولى (١٤٢١ هـ).

(٩٨)

ما دل عليه القرآن مما يعضد الهيئة الجديدة القويمة البرهان

* تأليف: السيد محمود شكري الألوسي رحمه الله.

* تخريج: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع الكبير، يقع في (١٦٠) صفحة.

- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).

- الطبعة الثانية (١٤١٨هـ / ١٩٩٧م).

(٩٩)

مجلة الأصالة

أثبت محروها الأفاضل فتاوى للشيخ الألباني رحمه الله.

الأعداد من (١-٥٤).

مجلة التمدن الإسلامي

تأتي في «مقالات الألباني».

مجلة المسلمون

تأتي في «مقالات الألباني».

(١٠٠)

مختصر الشمائل المحمدية للترمذي

- * اختصره وحققه: الإمام الألباني رحمه الله.
- * وصف الطبعة المعتمدة:
- غلاف من القبط الكبير، يقع في (٢٤٨) صفحة.
- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).
- الطبعة الرابعة (١٤١٣ هـ).

(١٠١)

مختصر صحيح البخاري

- * المختصر للإمام الألباني رحمه الله.
- * وصف الطبعة المعتمدة:
- تقع في أربع مجلدات من القبط العادي.
- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).
- الطبعة الأولى: (١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م).

(١٠٢)

مختصر صحيح مسلم للمنذري

- * تحقيق: الإمام الألباني رحمه الله.
- * وصف الطبعة المعتمدة:
- مجلد من القبط العادي، يقع في (٦٤٠) صفحة.
- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).
- الطبعة الثالثة (١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م).

(١٠٣)

مختصر العلو للعلي العظيم للذهبي

* المختصر للإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلد من القلع العادي، يقع في (٣٠٤) صفحات.

- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).

- الطبعة الثانية (١٤١٢هـ / ١٩٩١م).

(١٠٤)

مساجلة علمية بين الإمامين الجليلين العز بن عبد السلام

وابن الصلاح حول صلاة الرغائب

* تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القلع المتوسط، يقع في (١١٢) صفحة.

- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).

- الطبعة الثالثة (١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م).

(١٠٥)

المسح على الجوين

* تأليف: علامة الشام محمد جمال الدين القاسمي رحمه الله.

* قدّم له: العلامة أحمد محمد شاكر.

* حققه: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القِطْع المتوسط، يقع في (٩٦) صفحة.
 - الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت-لبنان).
 - الطبعة الخامسة: (١٤٠٦هـ/١٩٥٦م).
- (١٠٦)

مشكاة المصابيح

* تأليف: محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي.

* تحقيق: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- ثلاثة مجلدات من القِطْع العادي، تقع في (١٩١٨) صفحة.
- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت-لبنان).
- الطبعة الثالثة: (١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).

(١٠٧)

المصطلحات الأربعة في القرآن: الإله، الرب، العبادة، الدين

* تأليف: أبي الأعلى المودودي رحمه الله.

* وفي آخره: ملحق بتخريج الأحاديث الواردة في الكتاب للإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القِطْع المتوسط، يقع في (١٤٧) صفحة.
- الناشر: دار الهجرة للطباعة والنشر.

مقالات الألباني

* وهي مقالات كتبها العلامة الألباني لمجلة «التمدين الإسلامي» ومجلة «المسلمون» جمعها واعتنى بها: نور الدين طالب.

* قدم لها وعلق عليها: محمد عيد عباسي، وعبد الله علوش.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القوط الكبر، يقع في (٢٤٦) صفحة.

- الناشر: دار أطلس (الرياض - السعودية).

- الطبعة الثانية (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م).

أما المقالات التي أثبتتها جامعته بعد أن قسمها إلى ثلاثة أقسام فهي:

القسم الأول: المقالات، وهي:

١- وجوب التفقه في الحديث (ص ٢٥-٢٦).

٢- معجزات الإسلام العلمية (ص ٢٧-٢٨).

٣- عودة إلى السنة (ص ٢٩-٥٤).

٤- نقد كتاب التاج في الحديث (ص ٥٥-٦١).

القسم الثاني: الردود، وهي:

٥- حول إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر (ص ٦٥-٦٧).

٦- حول إفطار الصائم قبل سفره بعد الفجر أيضاً (ص ٦٨-٩٦).

٧- حول فتوى قتل الوالد بولده (٩٧-١٠٤).

٨- حول المهدي (ص ١٠٥-١١٠).

٩- حول رواية بني أمية للأحاديث وطعن المستشرقين بها (ص ١١١-١١٢).

- ١٠ - حديث تظليل الغمام له أصل أصيل (ص ١١٣-١١٧).
- ١١ - حادثة الراهب بحيرا حقيقة لا خرافة (ص ١١٨-١٢٧).
- ١٢ - الأحاديث في العمامة (ص ١٢٨-١٣٥).
- ١٣ - حول حديث ميمون بن مهران (ص ١٣٦-١٣٧).
- ١٤ - حول المهر (ص ١٣٨-١٤٤).
- ١٥ - حول الحج والعمرة (ص ١٤٥-١٥٤).

(١٠٩)

مقالات وآراء

- أثبتها الأستاذ محمد بن إبراهيم الشيباني في كتابه «حياة الألباني» وأكثر هذه الآراء والمقالات قد طبعت في ثنايا كتب الإمام.
- والمقالات التي أثبتها الشيباني هي:
- ١ - الطريق الرشيد نحو بناء الكيان الإسلامي.
 - ٢ - مصطلح جاهلية القرن العشرين.
 - ٣ - رأي الشيخ في الجماعات الإسلامية.
 - ٤ - الألباني ومدرسة الشيخ رشيد رضا.
 - ٥ - الألباني ورواية أبي حنيفة في الحديث.
 - ٦ - الألباني والأئمة الأربعة المتبوعين.
 - ٧ - فتوى الشيخ في النصب المزعوم للخضر في جزيرة فيلكا.
 - ٨ - من نصائح الشيخ لطلبة العلم.
 - ٩ - بيان ما هي الطائفة الظاهرة المنصورة.
 - ١٠ - افتراق الأمم وبيان الفرقة الناجية.

(١١٠)

مناسك الحج والعمرة في الكتاب والسنة
وأثار السلف وسرد ما ألحق الناس بها من البدع

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع المتوسط، يقع في (٦٤) صفحة.

- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).

- الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م).

(١١١)

مناقب الشام وأهله

* تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

* علق عليه وخرج أحاديثه: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- ضمن غلاف من القطع المتوسط، يقع في (١١٢) صفحة، وهو تخريج
أحاديث فضائل الشام ودمشق، للربيعي، وقد تقدم، وهذا الكتاب ذيل في آخره من
صفحة (٧٣-١١٢).

الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).

الطبعة الرابعة (١٤٠٥هـ).

(١١٢)

منزلة السنة في الإسلام
وبيان أنه لا يستغنى عنها بالقرآن

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القلع المتوسط، يقع في (١٩) صفحة.
- الناشر: مكتبة المعارف (الرياض - السعودية).
- الطبعة الأولى (١٤٢٥هـ / ٢٠٠٥م).

(١١٣)

نزلة النظر شرح نخبة الفكر

للعلامة الألباني تعليقات على النسخة الخاصة به من كتاب النزلة من أول
الكتاب إلى آخر كتاب الحسن، أثبتها تلميذه الفاضل علي بن حسن الحلبي في
كتابه «النكت على نزلة النظر».

(١١٤)

نصب المجانيق لنسف قصة الغرائق

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القلع الصغير، يقع في (٧٢) صفحة.
- الناشر: المكتب الإسلامي (بيروت - لبنان).
- الطبعة الثالثة: (١٤١٧هـ / ١٩٩٦م).

(١١٥)

النصيحة

بالتحذير من تخريب (ابن عبد المثنان) لكتب الأئمة الرجعية،
وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- مجلد من القطع العادي، يقع في (٣٠٣) صفحة.

- الناشر: دار ابن عفان (القاهرة- مصر).

- الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م).

(١١٦)

نقد نصوص حديثة في الثقافة العامة
جمع وتصنيف محمد المنتصر الكتاني أستاذ الحديث

* تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.

* وصف الطبعة المعتمدة:

- غلاف من القطع الصغير، يقع في (٨٠) صفحة.

- الناشر: المركز التعاوني (جدة- السعودية).

- الطبعة الثالثة (١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م).

(١١٧)

هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة

- * تصنيف: الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله.
- * تخريج: الإمام الألباني رحمه الله.
- * وصف الطبعة المعتمدة.
- يقع في (٦) مجلدات.
- دار ابن القيم (الدمام - السعودية)، دار ابن عفان (القاهرة - مصر).
- الطبعة الأولى (١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م).

(١١٨)

وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين

- * تأليف: الإمام الألباني رحمه الله.
 - * وصف الطبعة المعتمدة:
 - غلاف من القطن المتوسط، يقع في (٥٦) صفحة.
 - الناشر: المكتبة الإسلامية (عمان - الأردن).
 - الطبعة الثانية (١٤٢٢ هـ).
- تنبيه: بقي عدد قليل من أعمال العلامة الألباني المطبوعة قديمًا لم أستطع الحصول عليها رغم بذل ما في وسعي من جهد، وغالب مادة هذه الأعمال تعليقات مختصرة جدًا له على بعض الكتب الصغيرة، فأرجو ممن وقف على شيء من أعمال العلامة الألباني التي لم أثبتها في قائمة المصادر أن يرسلني به وأنا له من الشاكرين.

المصادر المسموعة

(الصوتيات)

ويقع مجمل ما وقفت عليه منها في:

(١٢٣٤) مادة.

بيانها كالتالي:

(١)

سلسلة الهدى والنور

النسخة المعتمدة:

نسخة موقع أهل الحديث الأثر (www.Alathar.net)، صفحة العلامة
الألباني.

عدد المواد:

(٧٠٥) مادة.

- تحمل أرقاماً غير متسلسلة، تبدأ بالرقم (١) وتنتهي بالرقم (٩٠١).

(٢)

زوائد سلسلة الهدى والنور

النسخة المعتمدة:

نسخة موقع طريق الإسلام (www.Islamway.com) صفحة العلامة الألباني.

عدد المواد:

(٢٣) مادة.

أرقامها:

٣٠، ٣٤، ٣٥، ١٥٠، ٢٢٣، ٢٥٣، ٣٥٣، ٣٦٢، ٣٦٦، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٩٨،
٥٤٧، ٦٠٢، ٦١٥، ٧٤٧، ٧٥٦، ٧٦٤، ٧٦٨، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٦، ٨٢٣.

وهذه الأشرطة ظهر لي أنها زائدة عما في موقع الأثر بعد أن قمتُ بمقابلة
جميع الأشرطة في موقع الأثر على ما في طريق الإسلام، فوقفت على أشرطة في
موقع الأثر زائدة على طريق الإسلام، كما وقفت على أشرطة في موقع طريق
الإسلام زائدة عما في موقع الأثر، هذه هي، فقامت بإضافتها إلى عملي.
وثمة فروق أخرى ظهرت لي بالمقابلة سأذكرها في "منهجي في العمل".

قام بتسجيل هذه السلسلة المباركة والتأليف بينها:

محمد بن أحمد أبو ليلى الأثري.

- لفتة هامة:

لا أراني مبالغاً إن قلت: إن أعظم خدمة قدمت لتراث العلامة الألباني إلى
الآن - في تقديري الشخصي - هو ما قدّمه هذا الرجل الوفي لتراث الإمام، فلولا
ما بذله من جهدٍ شخصيٍّ تطوعيٍّ لتسجيل مجالس العلامة الألباني وكلماته
ولقاءاته، لكانت الأمة قد فقدت كنزاً دفيناً وتراثاً عظيماً لا يعلم قدره إلا الله.

ومن سبَرَ هذه السلسلة المباركة - مثلي - يناله العَجَبُ مما يلمسه من مبلغ
الجهد الذي بذله الرجل في التقاط كلِّ صغيرةٍ وكبيرةٍ من فم العلامة الألباني في

السفر والحضر، وقد تعجبتُ جداً -والله- وأنا أستمع إلى الشريط رقم (٤٠٥) وكان شريطاً مشوشاً ينبئ عن زحامٍ شديدٍ حول الشيخ رحمه الله، وإذ بصوت أبي ليلى المميز يخترق هذه التشويش عند الدقيقة التاسعة تقريباً ليقول: "إخوة الإيمان نحن الآن نطوف حول الكعبة، وبين الصفا والمروة!!!"

ولم ينتهِ حرصُ أبي ليلى -حفظه الله- عند تسجيل كلام الشيخ، بل كان حريصاً أيضاً على نشر ما يسجله في الآفاق بعد تنسيقه وتهذيبه ليعم النفع به، فكان كلما اتصل مُتَّصِلٌ بالشيخ من الشرق أو الغرب؛ استأذن الشيخ في تناول سماعة الهاتف ليسأل المتَّصل: هل وصلتكم أشرطة الشيخ الجديدة إلى أمريكا.. هل وصلتكم أشرطة الشيخ إلى الكويت... هل وصلتكم أشرطة الشيخ إلى الجزائر.. لقد أرسلتها مع فلان... كيف أرسل لكم الجديد.

وهذا كله قِلٌّ من جُلٍّ مما يلُمسه المستمع إلى هذه السلسلة المباركة من حرص أبي ليلى وجده في حفظ تراث الإمام، نسأل الله أن يجزي أبا ليلى خير الجزاء على ما بذل وقدم في خدمة تراث العلامة الألباني، وأسأله تعالى أن يجعل الخير الذي حصَّله الملايين شرقاً وغرباً ممن سمع هذه الأشرطة في ميزان حسناته يوم يلقاه، فكم من ضالٍّ اهتدى بسماع شريط واحد من هذه السلسلة، وكم من متحيرٍ استدل بها إلى طريق الحق، وكم من مُسترشدٍ أخذت بيده إلى ناصية الصواب.

أقول هذا وأنا لا أعرفه ولا يعرفني، ولم ألقه ولم يلقاني، ولكنني كتبت ذلك وفاءً لعظيم فضله، ولا يشكر الله من لا يشكر الناس.

(٣)

سلسلة رحلة النور

النسخة المعتمدة:

نسخة موقع طريق الإسلام: (www.Islamway.com) صفحة العلامة
الألباني.

عدد المواد:

(٩٦) مادة في (٤٨) شريطاً، كلُّ شريطٍ يحتوي على قسمين (أ، ب).

(٤)

سلسلة فتاوى جدة

(موقع أهل الحديث والأثر)

النسخة المعتمدة:

نسخة موقع أهل الحديث والأثر: (www.Islamway.com) صفحة العلامة
الألباني.

عدد المواد:

(٤٠) مادة في (٣٤) شريطاً، تحتوي كل من الأشرطة (١٤، ١٥، ١٦، ١٩،
٢٠، ٢٦) على قسمين (أ، ب).

(٥)

سلسلة فتاوى جدة

(موقع طريق الإسلام)

النسخة المعتمدة:

نسخة موقع طريق الإسلام.

عدد المواد:

(٦) مواد.

تنبيه: بعض مواد هذه المجموعة مشترك مع المجموعة السابقة.

(٦)

سلسلة أسئلة وفتاوى الإمارات

النسخة المعتمدة:

نسخة موقع طريق الإسلام.

عدد المواد:

(١٢) مادة.

(٧)

سلسلة فتاوى رابع

النسخة المعتمدة:

نسخة موقع طريق الإسلام.

عدد المواد:

(٧) مواد.

(٨)

سلسلة لقاءات المدينة

النسخة المعتمدة:

نسخة موقع طريق الإسلام.

عدد المواد:

(٩) مواد.

(٩)

سلسلة مفهوم السلفية

النسخة المعتمدة:

نسخة موقع طريق الإسلام.

عدد المواد:

(٦) مواد.

(١٠)

سلسلة ترجمة الإمام الألباني

النسخة المعتمدة:

نسخة موقع طريق الإسلام.

عدد المواد:

(٧) مواد.

(١١)

سلسلة صفة صلاة النبي ﷺ

النسخة المعتمدة:

نسخة موقع طريق الإسلام.

عدد المواد:

(٥) مواد.

(١٢)

سلسلة أخلاق المسلم

النسخة المعتمدة:

نسخة موقع طريق الإسلام.

عدد المواد:

(٨) مواد.

(١٣)

الأجوبة الألبانية على الأسئلة الأسترالية

النسخة المعتمدة:

نسخة موقع طريق الإسلام.

عدد المواد:

مادة واحدة.

(١٤)

الأجوبة الألبانية على الأسئلة القصصية

النسخة المعتمدة:

نسخة موقع طريق الإسلام.

عدد المواد:

مادة واحدة.

متفرقات

النسخة المعتمدة:

نسخة موقع أهل الحديث والأثر.

عدد المواد:

(٣٠٨) مادة.

تنبيه هام:

بقيت سلاسل سماعية متفرقة للشيخ الألباني على موقع طريق الإسلام أُفِرِدَتْ جميعها من سلسلة الهدى والنور، مثل سؤالات شيخنا الفاضل أبي إسحاق الحويني للعلامة الألباني، وسؤالات شيخنا الفاضل أبي الحسن السليماني للعلامة الألباني وغيرها، فاكثفت بالعزو للأصل "الهدى والنور" في ذلك.

تنبيه آخر:

جزء كبير من مواد المجموعة الأخيرة التي تقع في (٣٠٨) مادة مشترك مع ما تقدم من سلاسل، وهي الآن تحت الفرز عندي لتحديد المشترك منها والزائد، وهذه المجموعة لم تُضَمَّ إلى موقع أهل الحديث والأثر إلا بعد الانتهاء من "جامع العقيدة"، ودفعه للطبع، لذا فسيبدأ إدراج فوائدها من "جامع المنهج"، وسأجعل ما فيها من مسائل عقدية كذيل لـ «جامع العقيدة» بإذن الله.

نبذة عن فنّ جمع النظائر

نُبذة عن فن جمع النظائر

لا يشكُّ المتأملُ في الصرح العلمي الشامخ الذي بناه أئمة العلم على مرَّ العصور والأزمان؛ في أن «فنَّ جمع النظائر» هو قوام التصنيف، وإليه مَرَدُّ التأليف، ولوحِ راح المتأملُ يجول بنظره في المصنفات التي خَلَفَهَا لنا سلفُنا، وبقيت شاهدةً على حالة علمية لا مثيل لها في تاريخ الإنسانية؛ لتبين له هذا بجلاء.

و «فن جمع النظائر» فنٌّ لا تنتهي أنواعه، وما ذلك إلا للاعتبارات المختلفة التي تتجاذبُ هذا الفن، وعلى رأسها آلية التوسيع والتضييق لموضوع الجمع والتي لا يمكن أن تحُدَّ بحد، أو أن تُقيد في محيط ضيق.

ولم أقف إلى الآن على من أثار هذا الموضوع المهم، لذا رأيت أن أتكلم باختصارٍ على بعض (الخطوط العريضة) التي تقرب الموضوع للقارئ الكريم، والتي تُصَلِّحُ أن تكون مدخلاً للكلام على موضوع هذا "الجامع" «جامع تراث الألباني».

وسأتلکم على هذا الفن من خلال الكلام على أهم الاعتبارات - المشار إليها سابقاً - التي تتجاذبه، وسأقتصر على الاعتبارات التي لها تعلقٌ بعملِي في هذا "الجامع".

وأنبه على أن ثمة ترابطاً وتداخلاً بين هذه الاعتبارات، إلا أنني قُمت بتقسيمها تسهيلاً على القارئ.

أولاً: جمع النظائر باعتبار

«الموضوع»

إن أول ما يقوم به المصنف في "جمع النظائر" هو تحديد موضوع النظائر التي سيقوم بجمعها في عمله.

وهذا أمر ظاهر بأدنى تأمل في مصنفات أي فن من الفنون، فإنه مما لا يخفى على أحد أن مَنْ يُصَنَّفُ في الفقه - مثلاً - يعمد إلى جمع مسائل تدرج تحت موضوع محدد وهو: المسائل المتعلقة بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية، وأنَّ مَنْ يصنف في أصول الفقه يعمد إلى جمع مسائل تدرج تحت موضوع: القواعد التي يتوصل بها إلى الفقه، وقِسْ على ذلك التصنيف في العقائد، وفي اللغة، وفي الحديث، وهكذا.

ثانياً: جمع النظائر باعتبار

«توسيع الموضوع وتضييقه»

لا يخفى أن " الاعتبار " المذكور في (أولاً) وهو " الموضوع " اعتباراً (مطاط) قابل للتوسيع إلى ما شاء الله، كما أنه قابل للتضييق على حدٍّ سواء، كما أن التوسيع والتضييق أمرٌ نسبي؛ فالضيّق ضيّق بالنسبة لما هو أوسع منه، كما أن الواسع واسع بالنسبة لما هو أضيق منه!

وبالمثال يتبين المقال:

فقد ذكرنا في "أولاً" أن من يصنف في الفقه يعمد إلى جمع مسائل تدرج تحت موضوع واحد هو: المسائل المتعلقة بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية، وهذا التعريف ينطبق على كتاب « الإنصاف في معرفة الراجح من مذاهب الخلاف » لعلاء الدين علي بن سليمان المرداوي المتوفى سنة (٨٨٥هـ) مصحح مذهب الحنابلة ومنقحه.

وهذا الكتاب من أوسع ما صُنّف في المذهب الحنبلي لكونه استوعب ما أمكن من الروايات في المذهب، مع مصادرها، كما صمّنه مُصنّفه ما سبق من أمهات كتب المذهب متنّاً وشرحاً وحاشية، بالإضافة إلى اختيارات الشيوخ المعتمدين في المذهب، كما حرر المذهب روايةً وتخريجاً وتصحيحاً، إلى آخر ما التزمه في مقدمته له ^(١) مما يقضي للكتاب بأنه من أوسع ما صُنّف في جمع

(١) (١/ ١٥-٢٧، ط. إحياء التراث).

النظائر الفقهية على مذهب الحنابلة على الإطلاق.

وبالمقارنة بين هذا الكتاب وبين نوعية أخرى من الكتب المصنفة في مذهب الحنابلة يتبين لنا بجلاء ما قدمناه من الكلام على الاتساع والضيق، بيان ذلك:

أن الحنابلة بعد أن قرَّعوا الفقه إلى المسائل الفرعية وألفوا في ذلك كتباً - جمع أكثرها المرداوي في «الإنصاف» كما تقدم - قاموا بإفراد بعض النظائر عن هذه الكتب:

١ - فأفردوا لما فيه خلاف لأحد الأئمة فتأ وسموه فن الخلاف، ويطلقون عليه أحياناً "المفردات".

٢ - وضموا المتناسبات فألحقوها بأصول استنبطوها من فن أصول الفقه، وسموا فنّها بـ "القواعد".

٣ - وجعلوا للمسائل المشبهة صورة، المختلفة حكماً ودليلاً وعلّة، فنّاً، سموه بالفروق.

٤ - وعمدوا إلى الإحكام التي تتغير بتغير الأزمان، مما ينطبق على قاعدة المصالح المرسلّة فأسسوها وسموها بالأحكام السلطانية.

٥ - ثم عمدوا إلى جمع الأحاديث التي يصح الاستدلال بها فجمعوها ورتبوها على أبواب كتب فقهم وسمّوا ذلك فن الأحكام^(١).

كما صنفوا في مسائل الألغاز في المذهب، وفي لغة فقهاء، والاختيارات الفقهية، وغير ذلك.

كما صنف الحنابلة كتباً مفردة في كل من الصلاة، والزكاة، والصيام،

(١) انظر "المدخل: لابن بدران (ص ٢٣٠ - ٢٣١).

والمناسك، والنكاح، والأضاحي، والجهاد، والحسبة، والأحكام السلطانية، والبيوع، الطلاق، والفرائض، والرضاع، والجنايات، والحدود، وسائر كتب الفقه^(١).

وكلُّ ما قدمناه من مصنفات في الفقه الحنبلي تدرج كذلك تحت موضوع واحد وهو جمع النظائر الفقهية على مذهب الحنابلة، إلا أنها افرقت باعتبار اتساع آلية الجمع لتشمل كلَّ شاردة وواردة في المذهب وعلى جميع أبواب الفقه كما فعل المرداوي في "الإنصاف"، وباعتبار تضيق آلية الجمع لتقتصر على جمع النظائر في "باب واحد من أبواب الفقه" أو الاقتصار على جمع مسائل وأحكام معينة كالإقتصار على جمع المسائل المشتبهة صورةً المختلفة حكماً، أو الأحكام التي تتغير بتغير الأزمان كما تقدم.

ثم إن كتاب "الإنصاف" هذا الذي قدمنا أنه من أوسع ما صنف داخل المذهب لو قارنًا بينه وبين كتاب "المغني" لا بن قدامة مثلاً، لوجدنا أن آلية "جمع النظائر" عند ابن قدامة قد تخطت حواجز المذهب ليجمع أقوال المذاهب المعتمدة الأخرى في كل مسألة مع سوق أدلتها وغير ذلك مما يحكم لكتاب المغني بأنه أوسع - من هذه الحيثية - من كتاب "الإنصاف"، فيكون كتاب الإنصاف أوسع بالنسبة لكتب الفروع والقواعد والمفردات في المذهب، وفي الوقت ذاته أضيق بالنسبة لكتاب المغني لابن قدامة.

ولعلَّه إلى هنا قد ظهر للقارئ الكريم بجلاء ما قدمناه من أن فن "جمع النظائر" فنٌّ لا ينتهي

(١) انظر "المدخل إلى فقه الإمام أحمد بن حنبل" (ص ٢ / ٨٢٦-٨٩٢).

أنواعه ولا يُحدُّ بحد، لارتباطه بآلية التوسيع والتضييق النسبية التي لا تنتهي.
وَحُد -كتمرين ذهني- مسألة: جمع المسائل التي اختلف فيها إمام من أئمة
المذاهب مع غيره من أئمة الفقه ثم ضم النظر إلى نظيره لتخرج بكتابٍ من كتب
"فن الخلاف".

ثم ضَيِّق آلية جمع النظائر لتكتفي بجمع المسائل التي اختلف فيها إمام
المذهب مع إمام واحد، كما فعل أبو يوسف القاضي في كتابه "اختلاف أبي
حنيفة وابن أبي ليلى".

ثم وسع آلية جمع النظائر من جديد بجمع المسائل التي خالف فيها إمام
المذهب فقهاء مصر من الأمصار، كما فعل محمد بن الحسن في "الحجة على
أهل المدينة".

أَوْ قُم بجمع المسائل الفقهية المتعلقة بكتاب الطهارة على مذهب الحنابلة
مثلاً.

ثم وسع آلية الجمع بإضافة أقوال الشافعية.

ثم ضَيِّق آلية الجمع لتكتفي بجمع المسائل الفقهية الخاصة بالغُسل فقط.

ثم وسع آلية الجمع من جديد بإضافة كتاب الوضوء إلى كتاب الغسل.

وهكذا توسيع ثم تضيق ثم توسيع ثم تضيق إلى ما لا نهاية، في أي نوع من
أنواع المصنفات وفي أي فنٍّ من الفنون.

ثالثاً: جمع النظائر باعتبار

«حال المتلقي»

يلجأ المصنف في جمع النظائر إلى توسيع دائرة الجمع أحياناً وتضييقها أحياناً أخرى مراعاةً لحال المتلقي، ومن أظهر الأمثلة على ذلك ما قام به ابن قدامة المقدسي في كتبه الأربعة "العمدة" و"المقنع" و"الكافي" و"المغني"، حيثُ أُلِف "العمدة" للمبتدئين فعمد مراعاةً لحال المبتدئ إلى تضييق دائرة جمع النظائر - وهي هنا المسائل الفقهية على مذهب الإمام أحمد بن حنبل - فاقصر فيه على رواية واحدة فقط ليتصور المبتدئ مسائل المذهب.

ثم وسع الدائرة في "المقنع" الذي صنفه لمن ارتفع عن درجة هؤلاء، فعدد فيه الرواية وجرده من الدليل، ليتمرن الفقيه على الاجتهاد في المذهب وعلى البحث عن الدليل.

ثم وسع الدائرة أكثر في "الكافي" الذي صنفه للمتوسطين، فقرنه بالدليل. ثم أخيراً وسع الدائرة جداً في "المغني" فذكر فيه الدليل والخلاف العالي، والخلاف في المذهب، وعلل الأحكام، وmaßخذ الخلاف، وثمرته، ليفتح للمتفقه باب الاجتهاد في الفقهيات^(١).

(١) انظر "المدخل" لابن بدران (ص ٢٢٠-٢٢٣) و"المدخل" لبكر أبو زيد (٧١٩/٢).

رابعاً: التوسيع والتضييق لإثراء المادة

يَعْمَدُ المصنّف في جمع النظائر إلى آلية التوسيع أو آلية التضييق في الجمع؛ لإثراء موضوع التصنيف.

أما اللجوء إلى آلية التوسيع فظاهراً في كتاب كالإنصاف للمرداوي الذي تقدم الكلام عليه، وأمثله كثيرة.

إلا أن المصنّف قد يعتمد أحياناً إلى تضييق دائرة جمع النظائر ليكون عمله أكثر تحديداً فيتيسر له التفرغ لخدمته وإثرائه والإضافة إليه، وهذا ما يمكن أن نسميه: التضييق في الموضوع مع التوسع في المضمون.

والمصنفات التي تُفرد من موضوع عام غالباً ما تتميز بمثل هذه الميزة.

خذ مثلاً كتاب «الفصل للوصل المدرج في النقل» للخطيب البغدادي، والمدرج نوعٌ من أنواع علم الحديث الكثيرة التي أوصلها السيوطي رحمه الله في "تدريب الراوي" إلى أكثر من تسعين نوعاً، إلا أن الخطيب لما أفرد هذا النوع بالبحث وجمع النظائر الخاصة به أثري الموضوع بشكل كبير مما صَيَّر كتابه أصلاً في نوع المدرج لكل من صنف في أنواع علم الحديث من بعده، فكان كتاب الخطيب أضيق من حيث الموضوع؛ لأنه خصه بنوع واحد، وأوسع من ناحية المضمون، أما الكتب الجامعة في علوم الحديث فكانت أوسع من حيث الموضوع؛ لأنها ذكرت مع المدرج أنواعاً أخرى كثيرة، إلا أنها كانت أضيق من حيث مضمون نوع المدرج بل عالة على كتاب الخطيب.

خامساً: جمع النظائر باعتبار الاستقصاء والانتقاء

تختلف آلية جمع النظائر كذلك من حيث الاستقصاء والانتقاء: وهو الاختصار على بعض أفراد الموضوع العام.

فالإمام ابن أبي حاتم الرازي - مثلاً - في كتاب "الجرح والتعديل" أراد أن يجمع فيه النظائر - وهي هنا مَنْ رُوِيَ عنه العلم - على سبيل الاستقصاء فقال: على أنا قد ذكرنا أسامي كثيرة مهمة من الجرح والتعديل كتبناها ليشمل الكتاب على كُلِّ مَنْ روي عنه العلم...^(١).

في حين أن ابن حبان مثلاً انتقى الثقات دون غيرهم ممن روي عنه العلم ليودعهم كتابه "الثقات".

ولتنبيه المصنف في "جمع النظائر" على شرطه من حيث الاستقصاء والانتقاء أثر كبير في الحكم على مدى وفائه بشرطه من عدمه.

(١) "الجرح والتعديل" (٢/ ٣٨).

سادساً: جمع النظائر باعتبار الترتيب

يحتاج أي مصنف في جمع النظائر أن يرتب النظائر المنشورة بين يديه ويسوقها مساقاً يُسهِّل الانتفاع بها.

وتختلف طرق الترتيب باختلاف المصنفات والفنون، فالمسائل الفقهية غالباً ما ترتب على الأبواب الفقهية المعروفة، وكتب الرجال غالباً ما ترتب على الأسماء أو الطبقات، وهكذا فإن لكل فنٍّ ترتيباً أغلبياً يسير عليه المصنفون فيه.

إلا أن غاية الترتيب في النهاية واحدة؛ وهي تسهيل الوصول إلى الفائدة المطلوبة، مع توسيع الانتفاع بمادة الكتاب.

جمع النظائر عن إمام من الأئمة

جمع النظائر عن إمام من الأئمة

إنَّ هذا العمل الذي وفقني الله تعالى للقيام به يندرج تحت نوع من أنواع «فنِّ جمع النظائر» وهو جمع النظائر عن إمام من أئمة الإسلام.

والحق أن المتأمل في سير أئمة المسلمين على مرِّ الزمان يلاحظ بجلاء اهتمام تلاميذ الإمام أو من جاء بعدهم -ولو بعصور- بجمع كلِّ أو -بعض- ما رُوي عن الإمام من مسائل ثم جمعها مع ضم النظر إلى نظيره والشبيه على شبيهه، ويعود ذلك في الغالب إلى كثرة المسائل التي تُروى عن الإمام بحيث يخشى عليها الضياع، أو قلة الانتفاع بها لتفرقها، فيقيد الله لها من يجمعها من كلام الإمام أو ممن أخذ عنه بعد موته.

ومن هذا الباب ما قام به الإمام الرَّحَّالة صاحب التصانيف، تلميذ تلامذة الإمام أحمد ابن حنبل أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون الخلال المتوفى سنة (٣١١هـ)، حيث صرف عنايته وأنفق عمره بجمع روايات مشايخه تلامذة الإمام أحمد بن حنبل عن الإمام أحمد بأخْبَرَنَا وحدثنا، ولم يكن قبله للإمام مذهبٌ مستقلٌّ حتى تتبع نصوص أحمد ودَوَّنَهَا وبرهنها بعد الثلاثمائة، وحصلت له رواية قدر كبير من كتبهم في "مسائل الرواية عنه"، فطاف ورحل إلى: الشام، وطرسوس، وحلب، والجزيرة، وفارس، وكرمان، والمصبصة، وأنطاكية، ومصر.

وأُسندَ عَمَّن لقيهم، وجمع ما رواه عنهم من علوم الإمام أحمد في: أصول الدين، وأصول الفقه، والحديث، والرجال، والتاريخ، والأخلاق، والآداب، وألَّفَ فيها كتباً منها في مسائل الفقه كتابه «الجامع الكبير» في نحو عشرين سفرًا.

- ومن هذا الباب أيضاً ما فعله سحنون في «مُدَوَّنَتِه» التي عمد فيها إلى جمع أقوال الإمام مالك بن أنس، وآرائه، إلى جانب آراء أصحابه، وتخريج ابن قاسم على أصول مالك، وغير ذلك.
- ومنه ما قام به محمد بن الحسن الشيباني في «المبسوط» من جمع طوائف من المسائل التي أفتى بها الإمام أبو حنيفة - رحمه الله -.
- ومنه ما فعله البرقاني من جمع الأحاديث التي تكلم الإمام الدارقطني عن عللها.

من رقايع أبي منصور الكرخي حيث كان يدفع رقايعه للدارقطني ليعلم له على الأحاديث المعللة، فجمعها البرقاني وسأل الدارقطني عنها فأملى عليه كلاماً من حفظه، ثم رتبها البرقاني على المسند فكان "علل الدارقطني".

ومنه ما فعله أبو العباس الأصم من جمع الأحاديث المسندة للشافعي من "الأم" فكان "مسند الشافعي".

وهذا كثير في سير أئمة الإسلام لو رُحنا نجمعه لخرجنا بمصنف مستقل.

وممن لحظ أهمية هذا الفن - جمع النظائر عن الإمام - وماله من أهمية في حفظ تراث الأئمة وتسهيل الانتفاع به؛ الشيخ الحاذق الناقد الصادق أحمد بن محمد بن مري الحنبلي تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - إذ أرسل رسالةً بليغة^(١) إلى تلاميذ شيخ الإسلام بعد وفاته، يعزيهم بموته ويوصيهم فيها بالاعتناء بجمع تصانيفه وتواليقه، وضم النظائر في مكان واحد، ونشر علم الإمام بين الناس.

(١) انظرها في "الجامع لسيرة شيخ الإسلام خلال سبعة قرون" (ص ١٥١ - ١٥٨).

وأنا أسواق هنا جزءاً كبيراً من هذه الرسالة لشدة تعلقها بعملني هذا، ولما حوته من حسنٍ تعبير، وجودة تصوير لا مزيد عليها في الكلام على ما نحن فيه.

يقول ابن مري الحنبلي بعد أن عَزَى تلامذة الشيخ بموته:

«ومن أراد عظيم الأجر التام، ونصيحة الأنام، ونشر علم هذا الإمام، الذي اختطفه من بيننا محتوم الحِمام، ويخشى دروس كثير من علومه المتفرقة الفائقة، مع تكرر مرور الليالي والأيام، فالطريق في حقه: هو الاجتهاد العظيم على كتابة مؤلفاته الصغار والكبار على جليتها، من غير تصرف فيها ولا اختصار، ولو وُجد فيها كثير من التكرار، ومقابلتها وتكثير النسخ بها وإشاعتها، وجمع النظائر والأشباه في مكان واحد...»

ومن الله نسأل المعونة على جمع شمل هذه المصالح الجليلة بعد شتاتها، ونعوذ به من عوارض القواطع وآفاتهما، لأن القوت صعب، وغائلة التفريط رديئة، وانتهاز الفرص من أهم الأمور وأجمعها لمصالح الدنيا والآخرة، وما يغفلها إلا العالمون، وسيندم المفرطون في استدراك بقايا هذه الأمور الكاملة والمقصرون، كما ندم المتخيلون بطول حياة الشيخ والمغترون...

فإن يسر الله تعالى وأعان على هذه الأمور العظيمة صارت إن شاء الله تعالى مؤلفات شيخنا ذخيرة صالحة للإسلام وأهله، وخزانة عظيمة لمن يؤلف منها وينقل، وينصر الطريقة السلفية على قواعدها، ويستخرج ويختصر إلى آخر الدهر إن شاء الله تعالى... وكما انتفع الشيخ بكلام الأئمة قبله فكذلك ينتفع بكلامه من بعده إن شاء الله تعالى.

فاتبعوا أمر الله، واقصدوا رضى الله بجمع كل ما تقدرون عليه من أنواع

المؤلفات الكبار، وأشتات المسائل الصغار، ومن نسخ الفتاوى المتفرقة، وسائر كلامه الذي قد ملئ، والله الحمد، من الفوائد والفرائد والشوارد، فأيقظوا الهمم، وابذلوا الأموال الكثيرة في تحصيل هذا المطلب العظيم الذي لا نصير له، فهذا هو الذي يلزمنا من حيث الأسباب، والتمام على رب الأرباب ومسبب الأسباب وفاتح الأبواب، الذي يقيم دينه، وينصر كتابه وسنة نبيه على الدوام، ويثيب من يؤهله لذلك من أنواع الخاص والعام، وكل مجزي في القيامة بعمله، وما ربك بظلام للعبيد.

وقد علم أن الإمام أحمد بن حنبل كان ينهى في حالة حياته عن كتابة كلامه ليجمع القلوب على المادة الأصلية العظمية، ولما توفي استدرك أصحابه ذلك الأمر الكبير، فنقلوا علمه وبيّنوا مقاصده، وشهروا فوائده، فانتصرت طريقته، واقتفيت آثاره لأجل ذلك، والوجود هو على هذه الصفة قديماً وحديثاً.

فلا تيأسوا من قبول القلوب القريبة والبعيدة لكلام شيخنا، فإنه والله الحمد مقبول طوعاً وكرهاً، وأين غايات قبول القلوب السليمة لكلماته، وتتبع الهمم النافذة لمباحثه وترجيحاته، والله إن شاء الله ليقم الله سبحانه لنصر هذا الكلام ونشره وتدوينه وتفهمه، واستخراج مقاصده واستحسان عجائبه وغرائب، رجالاً هم إلى الآن في أصلاب آبائهم.

وهذه هي سنة الله الجارية في عباده وبلاده، والذي وقع من هذه الأمور في الكون لا يحصى عدده غير الله تعالى.

ومن المعلوم أن البخاري مع جلالة قدره أخرج طريداً، ثم مات بعد ذلك غريباً، وعوضه الله سبحانه عن ذلك بما لا خطر في باله ولا سحر في خياله، من عكوف الهمم على كتابه، وشدة احتفالها بها، وترجيحها له على جميع كتب

السنن، وذلك لكمال صحته، وعظمة قدره، وحسن ترتيبه وجمعه، وجميل نية مؤلفه، وغير ذلك من الأسباب.

ونحن نرجو أن يكون لمؤلفات شيخنا أبي العباس من هذه الوراثة الصالحة نصيب كثير إن شاء الله تعالى، لأنه كان بنى جملة أمروه على الكتاب والسنة، ونصوص أئمة سلف الأمة، وكان يقصد تحرير الصحة بكل جهده ويدفع الباطل بكل ما يقدر عليه، لا يهاب مخالفة أحد من الناس في نصر هذه الطريقة، وتبيين هذه الحقيقة.

وقد عُلِمَ أن لكتبه من الخصوصية والنفع والصحة، والبسط والتحقيق، والإتقان والكمال، وتسهيل العبارات، وجمع أشتات المتفرقات، والنطق في مضائق الأبواب، بحقائق فصل الخطاب، ما ليس لأكثر المصنّفين، في أبواب مسائل أصول الدين وغيرها من مسائل المحققين.

وكان رحمه الله ورضي عنه يذب عن الشريعة ويحمي حوزة الدين بكل ما يقدر عليه، وكان كما عُلِمَ من حاله لا يخاف في هذا الباب لومة لائم، ولا يثنى عما يتحقق عنده، ولم يزل على ذلك إلى أن قضى نحبه، ولقي ربه، فقدس الله روحه، ونور ضريحه، ونصر مقاصده، وأيد قواعده، والله سبحانه يعلم حسن قصده، وصحة علومه، ورجحان دليله، وهو ناصر الحق وأهله، ولو بعد حين...» إلى آخر كلامه رحمه الله.

أقول: لله در ابن مري الحنبلي، وما أشبه اليوم بالبارحة، وما أشبه شيخ إسلام عصرنا، بشيخ إسلام كل العصور!!

الأسباب الدافعة لجمع تراث

الأئمة وضم نظائرها

إن المتأمل في العرض المختصر الذي قدمناه عن بعض صور الاهتمام بجمع تراث الأئمة ثم ضم النظائر وترتيبها؛ يظهر له بجلاء أن الدافع الرئيس لهذا الاهتمام هو: (خشية قلة الانتفاع بتراث الإمام).

أما العوامل التي تؤدي إلى "قلة الانتفاع" فهي كثيرة تختلف باختلاف الإمام، والزمان والمكان.

ففي حالة الإمام أحمد بن حنبل مثلاً؛ نجد أن من أهم العوامل التي كان يخشى من أن تتسبب في قلة الانتفاع بعلمه ما ذكره ابن المري الحنبلي من أنه «كان ينهي في حال حياته عن كتابة كلامه ليجمع القلوب على المادة الأصلية العظمى» وهو ما دفع أصحابه بعد وفاته إلى أن يستدركوا «ذلك الأمر الكبير، فنقلوا علمه وبيّنوا مقاصده، وشهروا فوائده»

وفي حالة الإمام الدار قطني كان العامل الرئيس لخشية قلة الانتفاع بكلامه في "العلل" أن أبا منصور الكرخي أراد أن يُصنف مسنداً معللاً، فكان يدفع أصوله إلى الدار قطني، فيعلم له على الأحاديث المعللة، ثم يدفعها أبو منصور إلى الورّاقين، فينقلون كل حديث منها في رقعة، وكان البرقاني إذا أراد تعليق الدار قطني على هذه الأحاديث نظر فيها الدار قطني وأملى عليه من حفظه، ثم مات أبو منصور الكرخي ولم يتمم مسنده فخشي البرقاني من ضياع هذا العلم فنقل كلام

الدار قطني ورتبه على المسند، وقرأه على الدار قطني وسمعه الناس بقراءته فكان كتاب "العلل"^(١).

وفي حالة الإمام الشافعي فقد خشي أبو العباس الأصم قلة الانتفاع بأحاديثه المسندة لتفرقها "كتاب الأم" فجمعها وأفردها في "مسند الشافعي"

أما في حالة الشيخ الإسلام ابن تيمية فقد اجتمعت عدة عوامل ذكر أهمها ابن عبد الهادي في "العقود الدرية"^(٢) منها:

- أنه كان يكتب الجواب على مسألة، فإن حضر من يبيّضه، وإلا أخذ السائل خطّه وذهب.

- أنه كان يكتب قواعد كثيرة في فنون من العلم: في الأصول والفروع، والتفسير وغير ذلك، فإن وُجد من نقله من خطه وإلا لم يشتهر ولم يُعرف، وربما أخذه بعض أصحابه فلا يقدر على نقله ولا يُرَدُّه إليه فيذهب.

أنه لما حُبِسَ تفرّق أتباعه وتفرقت كتبه، وخوّفوا أصحابه من أن يُظهروا كتبه، فذهب كل أحد بما عنده وأخفاه، ولم يظهر واكتبه، فبقي هذا يهرب بما عنده، وهذا يبيعه أو يهبه، وهذا يخفيه ويودعه، حتى أن منهم من تُسرق كتبه أو تجحد فلا يستطيع أن يطلبها ولا يقدر على تخليصها.

(١) تاريخ بغداد (٣٧/١٢ - ٣٨) و (٥٩/٦) وسير أعلام النبلاء (١٦/٤٥٥).

(٢) (ص ٦٤-٦٦) بتصرف.

عوامل قلة الانتفاع بعلم الإمام الألباني

أما في حالة العلامة الإمام محمد ناصر الدين الألباني - رحمه الله - فقد ظهرت لي عدة عوامل أدت إلى ما نلمسه من "قلة الانتفاع" - التي لم تُستدرك إلى الآن - بعلمه وأقواله وترجيحاته وأصوله التي سار عليها ومنهجه وتجربته وغير ذلك، وأهم هذه العوامل في نظري:-

١- الصبغة العلمية المتخصصة لكتب الشيخ - رحمه الله -.

فمن المعلوم أن غالب مادة كتب العلامة الألباني - رحمه الله - تدور حول آلية التصحيح والتضعيف والقبول والرد للحديث النبوي والآثار والأقوال من خلال التخريج وسوق الأسانيد ودراستها، والكلام على العلل، وقواعد الجرح والتعديل وألفاظه، ثم هو في ثانياً ذلك يذكر فائدةً فقهيةً أو يحقق مسألةً عقديةً، إلا أن هذه المادة الحديثية الدسمة التي لا يكاد يتحملها المتخصصون فضلاً عن عامة طلاب العلم فضلاً عمن دونهم؛ تجعل أمر الوصول إلى الفائدة الفقهية أو العقدية المرجوة شاقاً على النفس، صعب المنال، فيعزف كثير من طلاب العلم عن ذلك.

٢- تفرق المسائل والفوائد في بطون كتب الشيخ - رحمه الله -.

وهذا عاملٌ ظاهر، فإن الباحث الذي يبحث عن مسألة فقهية مثلاً ويريد أن يعرف رأي العلامة الألباني فيها عليه أن يمر على جميع مصنفات الشيخ حتى يخرج بالفائدة المطلوبة، وقد يجد وقد لا يجد، ولصعوبة هذا الأمر ومشقته تركه أغلب الباحثين.

٣- شهرة العلامة الألباني الحديثية.

إنَّ ارتباط اسم العلامة الألباني بعلم الحديث، واشتهاره به، أوهم كثيراً من طلاب العلم والباحثين أن غاية الانتفاع بعلم الألباني تنتهي إلى: "صححة الألباني"، "ضعفه الألباني" وأن تراث الألباني مقصور في: "حديث ضعيف"، "حديث صحيح"، ولم يتنبهوا إلى أن كمًّا هائلاً من المسائل الفقهية والعقدية والمنهجية المحررة، المنقحة، المدققة؛ لا يزال قابلاً في ثنايا كتبه وتواليغها.

٤- وجود جزء كبير من علمه في الأشرطة.

وإذا تصورت مدى المشقة والصعوبة التي يجدها الباحث في استخراج فائدة فقهية أو عقدية من كتب الإمام لتفرق الفوائد وتشتتها فيها، فما بالك بأكثر من ألف ساعة صوتية سُجلت ونُشرت للعلامة الألباني تستوجب من الباحث أن يمر عليها ليقتنص الفائدة المنشودة، مع رداءة التسجيل في كثير من الأحيان وغير ذلك من المعوقات.

آثار عوامل قلة الانتفاع بعلم

الإمام الألباني - رحمه الله - ومظاهر ذلك، وطرق معالجتها

إن المتأمل في الآثار التي خلفتها عوامل "قلة الانتفاع" بعلم العلامة الألباني - السابقة الذكر - يلاحظ أن الأثر الرئيس الذي تندرج تحته باقي الآثار هو "عدم جمع تراث العلامة الألباني في كل مسألة مسألة على سبيل الحصر ثم ضم النظر إلى نظيره..."، ولا تمكن معالجة باقي الآثار إلا بمعالجة هذا الأثر وهذا الأثر في الحقيقة هو نتيجة وإفراز أفرزته العوامل التي عددنا أهمها في المطلب السابق كما بيناه؛ فإن الصبغة العلمية لكتب الشيخ، وتفرق كلامه في المسألة الواحدة في عشرات المواضيع من كتبه، ووجود جزء كبير من علمه في الأشرطة وغير ذلك من العوامل المتقدمة أدت إلى عزوف كثير من الباحثين عن جمع كلام الإمام في مسألة واحدة، فضلاً عن جمع كلامه في كل ما تكلم عليه من مسائل!

ثم عدّد تحت هذا الأثر الرئيس ما شئت من الآثار (السلبية) المترتبة عليه، وأنا أشبه ذلك بما يعيشه العالم اليوم من "ثورة معلوماتية هائلة في جميع المجالات"، والعمود الفقري لهذه "الثورة" - كما هو ظاهر من اسمها - هو المعلومات، ومعنى ذلك أن التعامل الصحيح مع أي مشكلة من المشكلات أو أزمة من الأزمات أو قضية من القضايا يحتم على المهتمين بهذا الشأن أن يجمعوا (أكبر) و (أدق) عدد ممكن من المعلومات حوله؛ ليكونوا القاعدة الثابتة التي يستطيعون من خلالها الانطلاق للتعامل معه على أكمل وجه ممكن، وبناءً على ذلك فإن أي خلل في جمع المعلومات - كالتقص أو عدم الدقة - كفيل بأن يفرز

عدداً غير قليل من الآثار السلبية، فإنَّ مشكلةَ كالفقر مثلاً في مجتمع من المجتمعات: إذا كانت المعلومات التي جمعت حوله ناقصة أو غير دقيقة فإن ذلك كفيل بأن يبطئ التحرك لحل هذه المشكلة لصغر حجمها (بناءً على المعلومات)، كما يؤدي إلى عدم بذل الجهد والمال والمطلوب (بناءً على المعلومات)، كما يؤدي إلى صرف الجهد في غير محله كصرف الجهد في بعض المناطق التي لا تعاني من الفقر أصلاً (بناءً على عدم دقة المعلومات) ثم عدد ما شئت من آثار مترتبة على ذلك التي تؤدي في النهاية إلى (العجز عن حل مشكلة الفقر)، ثم عدد الآثار المترتبة على الفقر نفسه، وهكذا ظلمات بعضها فوق بعض.

والحق أن ما يسمى بالثورة المعلوماتية الآن له أصل أصيل في تعامل سلفنا وأئمتنا مع تراثنا لا يتنبه له الكثير، ليس هذا موضع بيانه.

وأعود فأقول إن "عدم جمع تراث العلامة الألباني في كل مسألة مسألة على سبيل الحصر ثم ضم النظر إلى نظيره..."، وهو الأثر الرئيس لعوامل "قلة الانتفاع" بعلم الإمام الألباني - كما تقدم - أفرز عدداً كبيراً من الآثار السلبية، وهذا في الحقيقة هو ما دفعني للقيام بهذه الموسوعة التي أردت من خلالها - بعون الله - أن أقلل من جذّة هذه الآثار السلبية وما يترتب عليها. لذا سأتكلم هنا على أهم هذه الآثار السلبية مقرونة بما أرجو أن أكون قد قدمته في عملي هذا معالجةً لهذه الآثار.

١ - صعوبة تحرير قول العلامة الألباني في مسألة من المسائل.

وهذه نتيجة طبيعية لما تقدم من عوامل: تفرق علم الألباني في الكتب، والصبغة العلمية المتخصصة لأكثر كتبه، ووجود جزء كبير من علمه في تراثه المسموع (الأشرطة)، مما يجعل جمع أقواله في المسألة المبحوثة ومن ثمَّ

الخروج بصورة واضحة، متكاملة، دقيقة، عن رأيه في المسألة، أمراً في غاية الصعوبة بل أشبه بالمستحيل أحياناً.

المعالجة:-

أما معالجة ذلك في هذه الموسوعة فقد كانت كالتالي:-

خصصت قسماً من الموسوعة سميت به «جامع تراث العلامة الألباني» كما تقدم، قمتُ فيه بجمع كل ما يستحق الجمع في نظري من كلامه وفوائده والمسائل التي بحثها وحرّرها وتكلم عنها من كل ما وقفت عليه من تراثه المكتوب والمسموع، ثم قمت بتقسيم ذلك كله على مواضيع عامة، ككلامه في العقيدة، وكلامه في الفقه، وكلامه في المنهج وهكذا، ثم قمت بترتيب ما جمعته تحت كل موضع على مواضيع فرعية، كتوحيد الإلهية، وتوحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، والنبوات واليوم الآخر... داخل العقيدة، ثم قمت داخل كل موضوع فرعي بتبويب المسائل وترتيبها ترتيباً موضوعياً يسهل الوصول إليها، كترتيب مسائل اليوم الآخر على أبواب: الموت، ثم علامات الساعة الكبرى، ثم البعث، ثم الحشر... إلخ.

وبهذا أكون - بإذن الله - قد ساهمتُ في معالجة الأثر المذكور بمعالجة الأثر الرئيس، فبعد أن كان تراث العلامة الألباني مغرقاً مشتتاً في كتبه، وفقني الله لجمعه وضم نظائره وترتيبها، وبعد أن كان علم الشيخ الذي في الأشرطة صعب المنال وفقني الله لتقريبه باستخراج ما له علاقة بعمله وضمه إلى الموسوعة.

وبعد أن كان البعض يعاني من الصبغة المتخصصة لكتب الشيخ وفقني الله لتقسيم ما جمعته تقسيماً يراعي التخصصات، فلفقيه "جامع الفقه" وللمحدث "جامع الحديث وعلومه" وللعقدي "جامع العقيدة"، وهكذا.

وعليه؛ فما على الباحث الذي يريد تحرير قول الإمام في مسألة ما إلا الرجوع إلى الموضوع المطلوب ليجد كل ما وقفت عليه من كلام الإمام في هذه المسألة أمام عينيه فيأخذ ما شاء ليما شاء.

٢- قلة الدراسات والبحوث التي كُتبت حول الإمام وتراثه.

وهذه نتيجة طبيعية لعدم اجتماع تراث العلامة الألباني حول الموضوع المعين في موضع واحد، فإن العمود الفقري أو رأس مال الباحث الذي يكتب في منهج إمام من الأئمة هو كمية المعلومات التي اجتمعت عنده في موضوع بحثه، فالذي يكتب في منهج العلامة الألباني في العقيدة مثلاً عليه أن يجمع كل ما يقف عليه من كلام العلامة الألباني في العقيدة لينبني دراسته على صورة مكتملة -أو شبه مكتملة- من تراث الألباني العقدي، وأي نقص أو خلل في ذلك كفيل بأن يخرج الدراسة ضعيفة وغير مقنعة للقارئ في آن واحد، مما أدى بكثير من الباحثين إلى العزوف عن عقد الدراسات حول العلامة الألباني وتراثه، وهذا -في نظري- من أهم الأسباب التي أدت إلى قلة الدراسات التي كُتبت حول العلامة الألباني مع مرور أكثر من عشر سنوات على وفاته إلى الآن.

٣- ضعف المادة العلمية لبعض الدراسات التي كُتبت حول الألباني على قلتها.

فمع أن أكثر الباحثين قد عزفوا عن الكتابة حول العلامة الألباني ومنهجه لما تقدم، إلا أن بعض الباحثين - جزاهم الله خيراً - قد تجشّم هذا الأمر، إلا أن العوز الذي سببه عدم اجتماع تراث العلامة الألباني في المسائل المبحوثة كما تقدم أدى ببعض الباحثين إلى الخروج عن المنهجية الصحيحة لكتابة دراسة قويمية حول الموضوع المبحوث.

المعالجة:

ذكرتُ أن معالجة الأثر الرئيس الذي تكلمت عليه قبل قليل وهو "عدم جمع تراث العلامة الألباني" هو في نفسه معالجة لكل ما يترتب على ذلك من آثار، ومنها قلة وضعف الدراسات التي كتبت حول العلامة الألباني.

فبجمع تراث الألباني في كل مسألة مسألة على المنهج المتقدم في هذه الموسوعة، أرجو أن أكون قد قدمت للإخوة الباحثين صورة متكاملة حول الموضوع المبحوث، يستطيع الباحث من خلاله الانطلاق نحو دراسة قديمة تليق بالعلامة الألباني - رحمه الله - وتراثه.

ومساهمة مني في ذلك فقد قمتُ بتخصيص قسمًا خاصًا من هذه الموسوعة لهذا الباب، وهو قسم «جامع الدراسات والبحوث» وقد تقدم الكلام عليه.

وسأتكلم في مقدمة ذلك الجامع بإذن الله على المنهجية التي أرى أهمية تطبيقها في التعامل مع كلام العلامة الألباني وأقواله المجموعة كالتمييز بين كلامه في الكتب وكلامه في الأشرطة، والتمييز بين التقييد والفتيا، والتمييز بين التنظير العام والتطبيق العيني، والتمييز بين التأصيل وما يرد في سياق المناظرة، وأهمية معرفة معاني الأشياء عنده، وغير ذلك.

والإخلال بهذه المنهجية - في نظري - هو ما أوقع الكثير في فهم مغلوط لما عليه العلامة الألباني في كثير من المسائل.

٤ - حصر علم العلامة الألباني بالحديث.

فقد قدمنا أن غاية الانتفاع بتراث العلامة الألباني عند كثير من الناس تنتهي إلى "صححه الألباني" "ضعفه الألباني"، فحصر الألباني وعلمه بالحديث

لاشتهاره به.

وقد أصَّل بعضهم - عامداً أو جاهلاً - لهذا الأمر بقوله: "الألباني محدث وليس بفقهاء"، أو قوله: "الألباني يؤخذ منه الحديث ولا تؤخذ منه العقيدة".

المعالجة:

لعل ما جمعته في هذا العمل من كلام العلامة الألباني في العقيدة والفقه والمنهج والتفسير وغير ذلك يكون كفيلاً - بإذن الله - بتغيير هذه النظرة الخاطئة - عند المنصف - الجائرة الظالمة - عند المتعمد - حول العلامة الألباني.

وأنا على يقين أن كثيراً ممن سيقع في أيديهم هذا الجامع - "جامع العقيدة" - سيتعجب - كما تعجبت أنا - من هذا الكم الكبير من المسائل العقدية التي تكلم عليها العلامة الألباني، ثم بالاطِّلاع على المضمون سيتعجب مما تميز به بحثه لمسائل العقيدة من تدقيق، وتحقيق، وتحليل، وتأصيل، ومما سيلمسه من سعة اطلاع على كتب العقيدة، وعلى أصول أهل البدع، ومن مدى تأثره بشيخ الإسلام ابن تيمية، وغير ذلك.

ثم قس ما ذكرناه في العقيدة على كلامه في الفقه، والمنهج، والتفسير، والكتب، والرجال، و.... إلخ.

ثم احكم - بعدل وإنصاف - على قول بعضهم: الألباني محدث وليس بفقهاء، وقولهم: الألباني لا تؤخذ منه العقيدة!!

٥- فتح المجال للنيل من العلامة الألباني، والتلبس على محبيه، لعدم توفر مادة الرد على مخالفه.

فالملاحظ أن كثيراً من المخالفين للعلامة الألباني يستغل ذلك الأثر الرئيس - عدم اجتماع تراث الألباني في موضع واحد - للنيل من العلامة الألباني لعلمه بصعوبة جمع كلامه في المسألة المثارة وبيان حقيقة قول العلامة الألباني فيها. كما يقوم بعضهم باجتزاء كلام العلامة الألباني من هنا، واقتطاع كلام من هناك، للتدليل على ما يريد من خطأ الألباني في هذه المسألة وتلك.

المعالجة:

في ظني؛ أنه لو كان كلام الألباني في المسألة المثارة مجموعاً في موضع واحد لتردد هذا وأمثاله - ألف مرة - قبل الاستخفاف بعقول القراء والمستمعين. وهذا ما أرجو أن أكون قد قدمت شيئاً منه في "جامع تراث الألباني"، ثم في قسم "دعوى المناوئين للعلامة الألباني والرد عليها".

وأضربُ هنا مثالين لما ذكرت؛ فقد وقفت - قريباً - وأنا أجمع ردود واتهامات المخالفين للعلامة الألباني لمناقشتها في قسم "دعوى المناوئين...." المذكور آنفاً -؛ وقفت على شريط لبعض المتسبين للدعوة السلفية يتهم فيه العلامة الألباني بالطعن في الإمام محمد بن عبد الوهاب - رحمه الله -، وأخذ يقتطع بصوت العلامة الألباني كلاماً من هنا وهناك ليدلل على فريته المزعومة.

ويغلب على ظني أن مثل هذا ما كان ليتجرأ على الاستخفاف بعقول المستمعين بمثل ذلك، لولا عدم اجتماع كلام العلامة الألباني في الإمام محمد بن

عبد الوهاب في موضع واحد ليتسنى - للمُنصف - الرجوع إليه ومعرفة الأمر على حقيقته، وهذا ما قد وفقتني الله لجمعه في "الجامع في نقد الرجال" من هذا العمل، وبالرجوع إليه يقف القارئ على وصف الألباني لمحمد بن عبد الوهاب بالإمام، وبالمجدد، وبمن له الفضل في نشر دعوة التوحيد في البلاد السعودية، وفي العالم الإسلامي، و...و...و...الخ.

المثال الثاني: مما يبين أهمية جمع كلام العلامة الألباني في المسألة الواحدة في موضع واحد للرد على دعاوى المخالفين:

الرد على دعوى انتقاص العلامة الألباني للشيخين - البخاري ومسلم - ولكتايبهما.

فقد وفقتني الله - وأنا أعمل في قسم "دعاوى المناوئين.." - للرد على هذه الفرية من وجوه عدة ما كنت لأوفق إليها لولا ما جمَعته في قسم "جامع تراث الألباني".

ومن وجوه الرد التي سلكتها هناك:

١ - ذكر ثناء العلامة الألباني على الشيخين البخاري ومسلم.

وهذا مجموع عندي في "جامع كلام الألباني في نقد الرجال".

٢ - ذكر ثناء العلامة الألباني على كتابيهما - صحيح البخاري وصحيح مسلم - وبيان أن الأمة تلتقيهما بالقبول، وعدم الحاجة للكلام على أسانيدهما وغير ذلك.

وهذا مجموع عندي في "جامع كلام الألباني في نقد الكتب".

٣- اهتمام العلامة الألباني بالتنبيه على ما كان صحيحاً على شرط الشيخين أو أحدهما.

ولو كان العلامة الألباني لا يقيم وزناً للصحيحين فلماذا يعاني البحث والتفتيش حتى ينبه على كون الحديث على شرط الشيخين أو أحدهما - من عدمه - إلا لارتفاع وجودة شرط الشيخين في كتابيهما؟! وهذا مجموع عندي في «جامع الأحاديث التي صححها الألباني على شرط الشيخين».

٤- اهتمام الألباني بتعقب من نسب حديثاً خطأً إلى أنه على شرط الشيخين أو أحدهما.

وما كان الألباني ليعاني تعقب ذلك إلا ذنباً عن شرطهما في كتابيهما وتنزيهاً لشرطهما من أي خبث ودخن.

وهذا مجموع عندي في "جامع تعقبات الألباني على الذهبي في "تلخيصه" مع الحاكم في مستدركه"، إلى جانب تعقبات أخرى على غير الذهبي والحاكم مجموعة في "جامع التعقبات والردود".

٥- تعقب العلامة الألباني ورده على كل من تسول له نفسه تضعيف حديث في الصحيحين أو أحدهما، كالكوثري والغمارين.

وهذا مجموع عندي في "جامع التعقبات والردود".

٦- تعقب العلامة الألباني لمن يعزو حديثاً لغير الصحيحين وهو فيهما أو في أحدهما، لأن العزو إليهما مشعر بالصحة.

وهذا مجموع عندي في "جامع التعقبات والردود".

٧- تعقب العلامة الألباني لمن يعزو حديثاً للصحيحين أو أحدهما وهو ليس فيهما لاسيما إذا كان ضعيفاً، تنزيهاً للصحيحين من أي دخن أو خبث يلصق بهما.

وهذا مجموع عندي في "جامع التعقبات والردود".

٨- أن الأصل عند الشيخ أنه لا يُخرج حديثاً من أحاديث الصحيحين أو أحدهما في "سلسلته الصحيحة" إلا لنكتة.

وقد تكلمت على ذلك ودلت عليه في "جامع مصنفات العلامة الألباني وبيان منهجه فيها".

٩- اعتناء العلامة الألباني عنايةً فائقة بصحيح البخاري من خلال اختصاره وتهذيبه بما لا مثيل له في كتابه "مختصر صحيح البخاري" حتى كتب على طرته: «حوى جميع أحاديثه المرفوعة، والآثار الموقوفة؛ الموصولة منها والمعلقة، مع حذف الأسانيد والمكررات من المتن، وجمع إليها الزوائد من الروايات المحذوفة، ووضعت كل زيادة منها في مكانها المناسب لها من الأحاديث بطريقة علمية لا مثيل لها فيما أعلم؛ جمعت كل فوائد الصحيح فيما أعلم».

فقل لي بربك لماذا يبذل العلامة الألباني كل ذلك الوقت والجهد والعناء في كتاب لا قيمة له بين الكتب؟! ولإمام لا قيمة له بين الأئمة؟!

وقد تكلمت على الكتاب ومنهج العلامة الألباني فيه في "جامع مصنفات العلامة الألباني وبيان منهجه فيها".

١٠ - اعتناء العلامة الألباني عناية فائقة بصحيح مسلم من خلال اختصاره

- وهو مفقود - وتحقيق مختصر المنذري له.

وقد تكلمت عليه في المصدر السابق.

فهذه أخي القارئ عشرة أوجه ترد تلك الفرية، جَادَ بها "جامع تراث العلامة الألباني"، تَذَلُّكَ - إن شاء الله - على ما لجمع كلام العلامة الألباني المتناثر ودراسته من فائدة في الدَّبِّ عنه وعن تراثه.

المنهج الذي سلكته في إعداد
جامع تراث العلامة الألباني، والصعوبات التي واجهتني

المنهج الذي سلكته في إعداد

جامع تراث العلامة الألباني، والصعوبات التي واجهتني

أُجمل هنا الخطوات التي سلكتها، والصعوبات التي واجهتها، في إعداد «جامع تراث الألباني» إلى أن ظهر العمل الأول فيه -«جامع العقيدة»- في هذه الصورة.

١- قمتُ بجمع كل ما وقفتُ عليه من كتب العلامة الألباني -رحمه الله-، وكنتُ أهتم في ذلك بجمع الطباعات الجديدة لكتبه؛ لما عُرِف عنه -رحمه الله- من إدانة النظر في أعماله، والإضافة إليها، أو التراجع عن بعض ما سطره، إلى غير ذلك.

وقد واجهتني -هنا- صعوبة الوصول إلى كتبه التي طُبعت قديماً، فبعض كتب الإمام قد طُبِع منذ أكثر من خمسين سنة ولم تطبع من جديد فكان أمر الوصول إليها من الصعوبة بمكان.

وقد تجاوزت هذه المشكلة -بفضل الله- بالتنقيب والبحث والفتش والتواصل مع إخواني هنا وهناك إلى أن اجتمعت عندي جُلُّ كتب الشيخ -رحمه الله- والتي أثبتُ أسماءها في مصادر الموسوعة.

٢- قمتُ باستقراء كل ما وقفت عليه من كتب الشيخ -رحمه الله-.

٣- كنت أقوم أثناء قراءة كتب الشيخ بالتنبيه على كل ما له علاقة بموضوع الموسوعة من مسائل وفوائد عن طريق كتابة موضوع الفائدة العام ثم الخاص على هامش الصفحة عند بداية الفائدة؛ كأن أكتب (عقيدة - اليوم الآخر).

٤- كما كنت أستعين بِطَرَّة الكتاب المقروء، أو كُنَّا نَسْتِى الخاصة بالعمل لتسجيل ملاحظات علمية تعينني بشكل كبير في أعمال الموسوعة.

وتمثل أهم الصعوبات التي واجهتني في هذه المرحلة من العمل في كثرة الفوائد العلمية في الموضوع الواحد أو الصفحة الواحدة، فقد كانت الفوائد التي يمكن أن تستخرج من كتب الشيخ كالبحر المتلاطم لكثرتها، ودقتها، وتداخلها في كثير من الأحيان مما يُصيب الباحث بالتشتت الذهني، فقد تجتمع في الصفحة الواحدة فائدة فقهية وأخرى عقدية وثالثة حديثية إلى جانب موردٍ من موارد الإمام في كتبه، أو تعقب، أو نقد كتاب، أو كلام على بعض مؤلفاته، وغير ذلك مما كان جمعه على شرط عملي.

وقد كنت أتجاوز هذه الصعوبات غالباً بالتأني الشديد في قراءة كتب الشيخ، أو إعادة قراءتها مراراً.

٥- بعد الانتهاء من قراءة كتب الإمام، قُمتُ بالمرور على جميع الفوائد المستخرجة من الكتب وفهرستها في فهرس خاصة، فصنعتُ فهرساً للعقيدة، وآخر للفقه، وآخر للحديث وهكذا إلى أن انتهيت من فهرسة جميع الفوائد.

٦- بعد ذلك قُمتُ باستنساخ جميع الفوائد العقدية، وقسمتها على المواضيع، فأفردت المسائل المتعلقة بالإيمان بالله في ملف مستقل، ومسائل الملائكة في ملف آخر، ومسائل النبوات في ملف ثالث، واليوم الآخر في ملف رابع وهكذا.

٧- ثم قمت بقراءة كل المسائل المجموعة عندي وتبويب كل مسألة بباب مستقل

يقرب موضوع المسألة.

٨- ثم سلكت هذه الطريقة في «جامع المنهج» و«جامع الفقه»، وهكذا.

٩- في نفس الوقت الذي كنتُ أجمع فيه كتب العلامة الألباني جمعتُ كل ما وقفت عليه من أشرطته رحمه الله.

١٠- قمت بالاستماع إلى جميع الأشرطة.

١١- قمت بفهرسة جميع أشرطة الشيخ على المواضيع، مع إثبات الدققة والثانية التي يبدأ عندها الموضوع، كأن أكتب:

سلسلة فتاوى جدة، شريط (١):

١- أقسام التوحيد. (٤٥: ١٢: ٠٠).

٢- إثبات صفة العلو. (٥٠: ٢٨: ٠٠).

وهكذا.

١٢- بعد الانتهاء من فهرسة أشرطة الشيخ - رحمه الله - كل شريط على حدة، مررتُ عليها كاملةً وقمت بفهرسة جميع المسائل على المواضيع فأفردت فهرساً للعقيدة وفهرساً للفقه وفهرساً للمنهج وهكذا، أسجّل في كل موضوع: المسألة، ورقم الشريط، وتوقيت بداية السؤال داخل الشريط، هكذا:

العقيدة - اليوم الآخر. "فتاوى جدة" (١/ ٤٥: ١٢: ٠٠)

١٣- ثم قمت بدفع فهارس العقيدة إلى فريق العمل الذي أعدته خصيصاً لنسخ المواد المطلوبة للعمل، بإشراف الأخوين الفاضلين عبد السميع الحداء وسليم الحداء، ليقوموا بنسخ المواضيع المطلوبة مع إفراء مسائل كل موضوع

في ملف مستَقِل، كما فعلت في الكتب.

١٤- بعد ذلك قمت بمقابلة جميع المواد المستنسخة بالأصل المسموع مع تصحيحها وتنقيحها.

١٥- كما قمت بتبويبها بنفس الطريقة المتبعة في المسائل المستخرجة من كتب الشيخ.

١٦- وقد واجهتني مشاكل عدة في التعامل مع أشرطة الشيخ، أجملها في التالي:
أ- عدم انضباط عدد الأشرطة المندرجة تحت سلسلة معينة، وعدم انضباط مادة كل شريط.

وقد دفعتني هذا إلى مقابلة السلاسل العلمية التي لها نسخ متعددة ببعضها البعض، فقد قمتُ - على سبيل المثال - بعد أن انتهيت من سماع وفهرسة نسخة "سلسلة الهدى والنور" التي على موقع "أهل الحديث والأثر" بمقابلة جميع أشرطتها على نسخة موقع

طريق الإسلام"، وقد تبين لي بعد المقابلة:

- أن ثمة أشرطة زائدة في موقع طريق الإسلام ليست في موقع "أهل الحديث والأثر" منها:

- الأشرطة التي تحمل أرقام: (٣٠، ٣٤، ٣٥، ١٥٠، ٢٢٣، ٢٥٣، ٣٥٣، ٣٦٢، ٣٦٦، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٩٨، ٥٤٧، ٦٠٢، ٦١٥، ٧٤٧، ٧٥٦، ٧٦٤، ٧٦٦، ٧٧٤، ٧٧٩، ٧٨٦، ٨٢٣).

- أن ثمة أشرطة في موقع "أهل الحديث والأثر" ليست في "طريق الإسلام".

- أن بعض الأشرطة تحمل رقماً واحداً في الموقعين، ومع ذلك فالمادة المسجلة مختلفة، مثل الأشرطة:

(١٨٦، ١٨٩، ٤٥٥، ٤٥٦، ٥٩٤، ٦٤٣).

- أن بعض الأشرطة تحمل رقماً واحداً في الموقعين وثمة اختلاف في حجم المادة المسجلة داخل الشريط، كأن تزيد المادة المسجلة في نسخة "طريق الإسلام" عما في موقع "أهل الحديث والأثر" كما في الأشرطة:

(٢٢١، ٥١٩، ٦٢٣).

- أو العكس كما في الأشرطة (٢٢٧، ٧٢٤).

وقد تجاوزت كل هذه الصعوبات بفضل الله، كما يأتي في « منهج العمل في جامع تراث الألباني في العقيدة »

ب- أما المشكلة الثانية التي واجهتني في الأشرطة فهي رداءة التسجيل في كثير من الأحيان، وقد أدى التفاوت بين جودة التسجيل ورداءته إلى التفاوت في جودة ورداءة المواد المقرّعة، فتراوحت ما بين ممتاز وجيد، إلى سيء وريء، وبينما كنت أقابل المواد الجيدة التفريغ على الأصل المسموع مرة واحدة، كنت أقابل المواد السيئة التفريغ عدّة مرات لضبطها على الوجه الأكمل.

أما المشكلة الثالثة:

فانقطاع المواد الصوتية في مواضع كثيرة، وستأتي منهجية التعامل معها بعد قليل.

١٧- ثم جاءت مرحلة الترتيب النهائي للعمل داخل كل موضوع، فقامت بكتابة عنوان كل باب من أبواب الموضوع في بطاقة خاصة، فاجتمعت عندي بطائق أبواب توحيد الألوهية على حدة، وبطائق أبواب توحيد الأسماء والصفات على حدة وهكذا، ومن خلال هذه البطائق قامت بتقسيم الأبواب وترتيبها ترتيباً موضوعياً يسهل الوصول إلى المسألة، لأنقل بعد ذلك إلى ملفات العمل على الحاسب الآلي لأقوم بترتيب المسائل داخل كل ملف بناءً على ترتيب هذه البطائق.

وقد قامت بهذا العمل على الحاسب الآلي بنفسها لدقته.

١٨- ثم سلكت هذه الطريقة في "جامع الفقه" و"جامع المنهج" وأكثر الأعمال المندرجة تحت "جامع تراث العلامة الألباني".

منهج العمل في
جامع تراث الألباني في العقيدة

منهج العمل في "جامع تراث الألباني في العقيدة"

تكلمتُ في «نُبذة عن فن جمع النظائر» عن أهم الاعتبارات التي تتجاذب هذا الفن، وسأبدأ بالكلام على منهجي في «جامع تراث الألباني في العقيدة» من خلال تلك الاعتبارات، ثم سأنتقل إلى الكلام على باقي ملامح منهجي في هذا العمل.

١ - الموضوع:

أما موضوع هذا الجامع فهو «العقيدة».

٢ - التوسيع والتضييق:

عملي في هذا الجامع واسعٌ بالنسبة لخدمة تراث العلامة الألباني العَقَدي، وهو أوسع ما كُتِبَ حول تراث الألباني العقدي إلى الآن فيما أعلم، والفضل لله وحده.

٣ - مراعاة حال المتلقي:

حاولت في عملي هذا مراعاة أحوال المتلقين له من جميع المستويات العلمية وذلك عن طريق التبويب والترتيب الذي يسهل الوصول للفائدة المنشودة، إلى جانب الأعمال الأخرى التي تخدم تراث الألباني العقدي كمتن عقيدة الألباني، والدراسة التي عقدتها حول تراث العلامة الألباني العقدي وغير ذلك.

٤ - التوسيع والتضييق لإثراء المادة:

مع أن هذا العمل أوسع ما كُتب حول تراث الألباني العقدي فيما أعلم، إلا أنني عمدت إلى تقسيمه إلى مواضيع - وهو التضييق - تسهل عليّ الاعتكاف على كلّ موضوع على حدة والاعتناء به وإثراءه.

٥ - الاستقصاء والانتقاء:

شرطي في هذا الجامع هو جمع كل ما له تعلّق بالعقيدة من كلام العلامة الألباني - رحمه الله - على طريق الاستقصاء لا الانتقاء، فأَيّ مسألة عقدية وقعت في تراث العلامة الألباني وليست في هذا الجامع فهي مما يستدرك عليّ.

وأنبه هنا على بعض ما هو على شرطي في «جامع العقيدة»:

(أ) قد ينقل الإمام كلاماً لبعض الأئمة مقررّاً إياه، فهذا على شرطي.

(ب) قد يُفهم رأي العلامة الألباني في مسألة عقدية من خلال بعض علامات الترقيم كعلامة التعجب (!) التي يوردها أحياناً للاستنكار، فهذا على شرطي.

(ج) إذا ترجم الإمام لحديث بترجمة تتضمن فائدة، فهي على شرطي، ولو لم يُعلّق الألباني على الحديث.

(د) قد أُثبت بعض المجالس التي يكون فيها العلامة الألباني مستمعاً أكثر منه متكلماً للفائدة، ولما تعكسه مثل هذه المجالس من تواضع الشيخ وحرصه على الاستفادة ممن هو دونه، كما في مجلسه مع الأخ ذياب الغامدي حول ما شجر بين الصحابة.

هـ) قد أُثِّبَتْ نقاشاً بين اثنين غير الشيخ لُنُكْتة، كما تجده في النقاش الذي دار بين الشيخ محمد إبراهيم شقرة -حفظه الله وختم لنا وله بالحسنى - وفتى يُدعى سامي حول حكم ترك جنس العمل.

و) ما أجاب عليه العلامة الألباني بلا أعلم، أو لا أستحضر، وما أشبه ذلك أثبتته لما في ذلك من فوائد منها:

بيان تواضع الشيخ وعدم استنكافه عن قوله: لا أعلم، وقد كان كثيراً ما يقول ما زحاً:

«لا أدري نصف العلم، فأنا إذا قلت: لا أدري، فأنا نصف عالم!»

أن بعض ما أجاب عنه الشيخ بلا أعلم، أجده الشيخ قد تكلم فيه في موضع آخر فأتمم هذا بذاك.

ومما ينبغي التنبيه عليه مما له علاقة بـ «الاستقصاء» من عدمه:

أنني كنت أواجه أحياناً مسائل لها تعلق بجامع العقيدة، ولها تعلق في الوقت ذاته بجامع المنهج، أو الفقه، أو غير ذلك من الجوامع.

وطريقتي في التعامل مع هذه المسائل: أنني إما أن أنتقي أهمها لأودعه في «جامع العقيدة»، وإما أن أؤجلها كاملةً إلى غيره من الجوامع.

فمن المسائل التي انتقيت بعضها لجامع العقيدة، وأجلت استيعاب جمعها إلى موضع آخر:

أ) المسائل المتعلقة بأهمية فهم السلف إلى جانب الكتاب والسنة، فقد انتقيت بعضها لأودعه في مصادر الاستدلال عند أهل السنة والجماعة،

وأجلت الاستيعاب إلى «جامع المنهج» عند الكلام على «السلفية».

ب) المسائل المتعلقة بقضية «الحكم بغير ما أنزل الله» و«قضايا الولاء والبراء» انتقيت بعضها لجامع العقيدة وأجلت الاستيعاب إلى «موسوعة المنهج» عند الكلام على «غلاة التكفير».

ج) المسائل المتعلقة بحكم تارك الصلاة، انتقيت بعضها لجامع العقيدة، وأجلت الاستيعاب إلى «جامع الفقه» عند الكلام على «الصلاة».

- ومن المسائل التي أجلت الكلام عليها تماماً إلى جوامع أخرى:

المواضع التي فيها ردود على الطوائف أو الفرق دون تعيين مسألة عقدية عندهم، كأن يتكلم الشيخ على ضلال الشيعة وخطأهم دون تعيين عقيدة معينة عندهم للرد عليها، فمثل هذا أجلته إلى «جامع المنهج» عند الكلام على «الطوائف والفرق»، أما ما تضمن مسائل عقدية من ذلك فهو على شرطي في «جامع العقيدة»، وهو كثير والحمد لله.

٦- الترتيب:

قمت بتقسيم «جامع تراث الألباني في العقيدة» إلى مواضيع عامة، ثم قمت بترتيب هذه المواضيع على حسب ورودها في حديث جبريل الشهير في أركان الإيمان، مع وضع المواضيع التي لم تذكر في حديث جبريل في الموضوع الذي أراه مناسباً لها.

فجاء الترتيب كالآتي:

١- مقدمات عقدية هامة.

- ٢- مصادر الاستدلال في العقيدة عند أهل السنة والجماعة.
- وبدأت بهذين الكتابين ليكونا مدخلاً جيداً للكلام على المسائل العقيدية.
- ثم أوردت المواضيع المندرجة تحت «ركن الإيمان بالله» وجاءت كالتالي:
- ٣- التوحيد وما يضاده من الشرك.
- ٤- الإسلام والإيمان والكفر.
- ٥- أهل الأعذار في العقيدة.
- ٦- توحيد الأسماء والصفات.
- ثم:
- ٧- كتاب الإيمان بالملائكة.
- ٨- كتاب الإيمان بعالم الجن.
- فضلتُ إيرادَه بعد كتاب الإيمان بالملائكة لكون كُلِّ من العالمين من عوالم الغيب التي يجب الإيمان بها.
- ٩- كتاب النبوات.
- ١٠- كتاب عقيدة أهل السنة في الصحابة.
- فضلتُ إيرادَه بعد النبوات، لكون الصحابة خير جيل وطأَ الحصى بعد الأنبياء والرسل.
- ١١- كتاب الإيمان باليوم الآخر.

١٢ - كتاب الإيمان بالقضاء والقدر .

ثم قمت بترتيب المسائل والأبواب المندرجة تحت كل كتاب ترتيباً موضوعياً يسهل الوصول إلى الفائدة المنشودة.

وتختلف آلية الترتيب في كل كتاب بحسبه، فقد راعيت - على سبيل المثال - في ترتيب أبواب «اليوم الآخر» الترتيب الزمني للأحداث:

فبدأت بذكر القيامة الصغرى: الموت وكل ما يتعلق به من مسائل، ثم عذاب القبر ونعيمه وما يتصل بذلك، ثم علامات الساعة الصغرى، ثم العلامات الكبرى، ثم أبواب الصعق والبعث والنشور، ثم عرصات يوم القيامة، ثم الشفاعة، ثم ذكر الجنة ونعيمها، ثم ذكر النار أعاذنا الله منها.

كما أرتب الأبواب المندرجة تحت كل موضوع فرعي ترتيباً يسهل الوصول للفائدة المطلوبة.

وجماعتك ذلك أنني أهتم بضم النظائر داخل كل كتاب في موضع واحد، ففي كتاب «توحيد الأسماء والصفات» مثلاً جمعت كل ما وقفت عليه من كلام العلامة الألباني مما يتعلق بقواعد أهل السنة في أبواب الأسماء والصفات في موضع واحد، وكل ما يتعلق بالرد على أصول أهل البدع في أبواب الأسماء والصفات في موضع واحد، وكل ما يتعلق بصفات الله تعالى الذاتية في موضع واحد، وكل ما يتعلق بصفاته تعالى الفعلية في موضع واحد وهكذا.

وهناك أمور أخرى وضعتها بعين الاعتبار في منهجية الترتيب كأن أقدم كلام الألباني الذي في الكتب على كلامه في الأشرطة، أو أن أقدم ما يغلب على ظني أنه آخر أقوال الإمام في المسألة، وغير ذلك.

٧- التبويب:

قمتُ بتبويب جميع مسائل «الجامع» بما يقرب موضوع المسألة للقارئ الكريم ويسهل الوصول للفائدة بأقصر طريق.

وأعنتني في كثير من الأحيان باقتباس التبويب من كلام العلامة الألباني في المسألة المبوبة أو من كلام السائل-إن وُجد-.

وإذا تعددت المسائل تحت الباب الواحد، أبواب المسألة الأولى، ثم أبواب باقي المسائل بقولي: «باب منه»، ولم ألتزم ذلك.

٧- التكرار:

كنت أواجه أحياناً بعض المسائل التي لها تعلق بعدة مواضيع عقدية، كأن تصلح لأن تكون في كتاب «النبوات» وتصلح في الوقت ذاته أن تكون في كتاب «القضاء والقدر»، وهكذا.

فإذا كانت المسائل قليلة؛ أوردتها في جميع المواضيع التي تتعلق بها، أما إن كانت المسائل كثيرة فأكتفي بإيرادها في الموضوع الألفق بها، وأشير في المواضيع الأخرى إلى ذلك.

مثاله: ما سيجده القارئ الكريم في «كتاب التوحيد والشرك» بعنوان «جماع أبواب الكلام على العلاج الشرعي للمس والصرع، والكلام حول حكم الاستعانة بالجن، والتنويم المغناطيسي، واستحضار الأرواح»، فمثل هذه الأبواب تصلح لأن توضع في كتاب «الإيمان بعالم الجن» لثقلها بذلك، وتصلح في الوقت ذاته لأن توضع في كتاب «التوحيد والشرك»؛ لأنها تدخل في أبواب الاعتقاد من حيث

إنها من الاعتقاد في الأسباب التي لم يجعلها الشرع أسباباً... إلا أنني رأيت أنها ألصق بكتاب «التوحيد والشرك» لعظيم خطرهما، فاكثفت بإيرادها هناك، مع الإشارة في كتاب «الإيمان بالجن» إلى ذلك.

٩- التوثيق:

- أما توثيق المسائل المأخوذة من الكتب، فبالعزو إلى اسم الكتاب ورقم الصفحة، ورقم المجلد إذا كان الكتاب في مجلدات، ورقم القسم إذا كان المجلد في أقسام، وهذا معروف.

- أما توثيق المسائل المأخوذة من الأشرطة، فبالعزو إلى اسم السلسلة، ورقم الشريط، و الساعة والدقيقة والثانية-من اليسار إلى اليمين- التي تبدأ عندها المسألة في النسخ المعتمدة في العمل التي تكلمت عليها في «مصادر الجامع» هكذا:

«سلسلة الهدى والنور» (١/٤٥: ١٥: ٠١).

فما على القارئ الكريم الذي يريد الرجوع إلى مصدر هذه المسألة إلا فتح الشريط الأول من «سلسلة الهدى والنور» النسخة المعتمدة-نسخة "موقع أهل الحديث الأثر"- ثم يحرك مؤشر الوقت إلى الساعة (٠١) عند الدقيقة (١٥) والثانية (٤٥) ليستمع إلى المسألة بصوت العلامة الألباني.

* وههنا تنبيهات:

١- إنني أعد هذا العمل - توثيق المسائل المسموعة - من أهم وأجل الأعمال التي وفقني الله لتقديمها إلى القارئ الكريم في هذا «الجامع»، وما كنت لأسلك هذا المسلك الوعر أو أن أتحمل على عاتقي هذا الأمر الشاق؛ لولا ما

أراه من خطورة نشر كلام العلامة الألباني الذي في الأشرطة دون توثيق، وأنا أُشَبِّه ذلك بالإسناد في عصر الرواية، الذي قال عنه ابن المبارك: «الإسناد من الدين، لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»، وإذا كان الإسناد في عصر الرواية هو سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن، فإن الإسناد بالنسبة لكلام الأئمة؛ هو: إسناد أقوالهم إلى مصادرهما، وإنَّ ما كان يخشاه عبد الله بن المبارك وغيره من المحدثين في عصر الرواية إذا فُتِحَ باب نسبة الأحاديث إلى النبي ﷺ دون خطام ولا أزمة من فتح باب القول على النبي ﷺ والوضع عليه، هو بعينه ما يُخشى من نشر كلام الأئمة دون عزو وتوثيق.

فلو أننا فتحنا هذا الباب لراح كل حافِدٍ وحاسِدٍ وطاعنٍ، ينسب للعلامة الألباني ما لم يقله ولم يخطو له في بال، فإذا طالبت به بموضع الكلام المنسوب، بادرك بقوله: راجع الأشرطة !!.

كما لا يخفى ما يلقيه هذا التوثيق في قلب الباحث المتجرد للحق عند النقل عن العلامة الألباني من طمأنينة وراحة بال.

*** الأمر الثاني مما أود التنبيه عليه:**

٢- أنني قد اعتمدت في كل ما استفدته من أشرطة الشيخ إما على الأشرطة التي على "موقع أهل الحديث والأثر" أو "موقع طريق الإسلام" على ما هو مفصل في «المصادر».

وقد تعمدتُ ذلك لشهرة هذين الموقعين، فهما من أشهر مواقع المواد الصوتية الإسلامية على الإنترنت، وأكثر المواد السماعية المثبتة عليهما منتشرة متداولة بين طلاب العلم.

وهذا كله لتيسير الوقوف على المسائل المعزّوة في موضعها الأصلي.

٣- تكلمت في « منهج إعداد جامع التراث » على الفروق التي وقفت عليها بعد مقابلة جميع أشرطة نسخة "موقع أهل الحديث والأثر" من سلسلة الهدى والنور على نسخة "موقع طريق الإسلام"، لذا فإنني أنبه هنا على أن إطلاق العزو لسلسلة الهدى والنور يُراد به نسخة "موقع أهل الحديث والأثر"، أما إذا كانت المسألة في شريط من الأشرطة الزائدة في "موقع طريق الإسلام" أو أن رقم الشريط مشترك والمادة مختلفة، أو غير ذلك مما نبهت عليه في الموضع المشار إليه فإنني أقيد العزو بموقع طريق الإسلام هكذا:

« الهدى والنور » (١/ ٤٨: ١٥: ٠٠ طريق الإسلام).

١٠- التعامل مع المادة:

أما منهجية التعامل مع المادة المنقولة من كتب الشيخ، فكانت كالتالي:

(أ) اصطُلحت على إطلاق لقب «الإمام» على الشيخ -رحمه الله-.

(ب) قبل أن أسوق المسألة أكتب بين معقوفتين: قال الإمام، هكذا:

[قال الإمام].

(ج) إذا كان كلام الإمام تعليقاً على حديث، ولا يستقيم نقل الكلام إلا بنقل الحديث معه، أبدأ بنقل الحديث أولاً، فإذا كان صحيحاً عند العلامة الألباني أسوقه بصيغة الجزم «قال»، وأضع ذلك بين معقوفتين، هكذا:

[قال رسول الله ﷺ].

أما إن كان ضعيفاً عند العلامة الألباني فأسوقه بصيغة التمريض «روي»،
هكذا:

[روي عن النبي ﷺ أنه قال]:

(د) يقوم العلامة الألباني في بعض كتبه المخرجة تخريجاً مطولاً بتلخيص
الحكم على الحديث أحياناً، أما في تخريجاته المختصرة فالأصل عنده
أن يذكر الحكم النهائي على الحديث، ففي هذه الحالة أسوق حكمه بعد
سوق الحديث وأضعه بين قوسين، هكذا:

[قال رسول الله ﷺ]:

«الحديث...»

(صحيح).

(هـ) أما إن لم يوجد ذلك، فيُعرف حكم الشيخ على الحديث بما ذكرته من
صيغة الجزم أو التمريض، خاصةً أنني لم ألتزم نقل حكم الشيخ، فليتنبه
القارئ الكريم لذلك.

(و) حافظت قدر الطاقة على أدوات الترقيم الرئيسية التي أثبتها الشيخ في ثانيا
كلامه كالمعتوفتين، والأقواس، وعلامة التعجب.

(ز) أضطرُّ في بعض المواضع إلى إضافة كلام من عندي بين ثانيا كلام الشيخ،
فأجعل ذلك بين معقوفتين، وهذا قليل جداً ويعرف بالسياق.

(ح) وقعت بعض التحريفات والتصحيحات الظاهرة في كتب الشيخ -رحمه
الله- فأثبتها كما وقَّعت مع التنبيه في الحاشية على ذلك.

ط) يحيل الشيخ أحياناً القارئ إلى موضع آخر من الكتاب الذي اقتبست منه
القائدة للتوسع في المسألة فهذا أبقيه كما هو، فأرجو أن يتنبه القارئ
الكريم لذلك.

ي) ثم أسوق «مصدر التوثيق» في ذيل كل مسألة.

* أما منهجية التعامل مع المادة المنقولة من أشرطة الشيخ فكانت كالتالي:

أ) قبل أن أسوق كلام الإمام أكتب {قال الإمام} بين معقوفتين، كما فعلت في
المنقول عن الكتب.

ب) إذا كانت المادة تحتوي على سؤال وجواب، أثبتتها هكذا:

سؤال:....

جواب:....

ج) إذا كانت المادة تحتوي على مداخلات للحاضرين في المجلس، أثبتتها
هكذا:

الشيخ:....

مداخلة:....

الشيخ:....

مداخلة:...

د) إذا تعدد المداخلون واقتضى المقام التنبيه على ذلك، أثبتتها هكذا:

الشيخ:....

مداخلة:....

مداخل آخر:....

هـ- أتعرف أحياناً على صوت المداحل، فأُتبه على ذلك إذا اقتضى الأمر،
وقد كان نصيب الأسد - كما يقال - في هذه المداخلات للشيخ الفاضل
علي الحلبي - حفظه الله -.

فقد كان كثيراً ما يتولى إلقاء أسئلة الحاضرين على الشيخ، وكان الشيخ كثيراً
ما يستعين به في استحضار فائدة نسيها حتى إنه قال له مرة: أنت - سبحانه الله -
تذكر ما أصبح عندي نسياً منسياً، وكان الشيخ - رحمه الله - كثيراً ما يطالبه بأن يدلّو
بدلوه في المسألة المثارة في المجلس، كما كان الشيخ علي - حفظه الله - يحرص
على عرض آرائه في بعض الأمور المنهجية على الشيخ - رحمه الله - ليقوّم
وَيُوجّه، كما ظهر لي أن الشيخ علياً - حفظه الله - كان حَلَقَة وصل بين الشيخ
ومحببيه من الدعاة وطلاب العلم خارج الأردن، إلى غير ذلك من صور التفاعل
العلمي بين الشيخ والتلميذ.

وقد جمعتُ كلام العلامة الألباني عن الشيخ علي الحلبي في «جامع تراث
الألباني في نقد الرجال»، إلا أنني لمّا لم ألتزم إثبات اسم الشيخ علي حسن في
جميع مداخلاته رأيت أهمية التنبيه على ما تقدم للأمانة العلمية.

و- لم أتصرف في كلام الشيخ - رحمه الله - بل أبقيته كما هو، فلا أقوم
بتعريب العامية، ولا بإعادة صياغة عباراته في الأشرطة؛ لأنني أرى أن
ذلك يفتح باباً لا تحمد عقباه من تغيير معاني الكلام عند العلامة
الألباني - بحسن نية - بدعوى إعادة صياغته، فالأمانة العلمية - في نظري -
تقتضي نقل كلام الشيخ كما هو دون تصرف خاصة في المسائل التي يكثر
فيها اللغظ كمسائل الإيمان والكفر، وبعض المسائل المنهجية.

وقد يُعيد بعضهم صياغة كلام العلامة الألباني أو غيره، فإذا قابلته بأصله ظهرت لك فروق بين هذا وذاك.

ثم إن دعوى إعادة صياغة هذا الكم الكبير من كلام العلامة الألباني مع المحافظة على كل ما أراده الإمام من كلامه دعوى عريضة لا أخال باحثاً يدعيها لنفسه.

ومن جانب آخر فإن عامة الشيخ-رحمه الله-كان لها رونق مميز، وأسلوب جذاب، لم أود أن أضيعها على القارئ الكريم.

ز) أضطر أحياناً لإضافة كلام من عندي في ثنايا كلام الشيخ ليستقيم الكلام، فأجعل كلامي بين معقوفتين.

ح) أحتاج أحياناً إلى تغيير بناء الكلمة أو حالتها الإعرابية في كلام الشيخ وما شابه ذلك مما يقتضيه الاقتباس، فأجعل ذلك بين قوسين.

ط- أنه على الانقطاع الصوتي بكلمة [انقطاع] بين معقوفتين.

ك- الكلمات والعبارات التي لم تظهر لي لرداءة التسجيل أستبدلها بالنقاط، هكذا (...) قَلَّتْ أم كَثُرَتْ.

كما أستخدم ذلك في العبارات والكلمات التي أحذفها لعدم تعلقها بالمادة العلمية، كأن يسأل الشيخُ السائل عن حال أولاده وأهله، أو أن يطلب الشيخ كوباً من الماء وغير ذلك مما لا علاقة له بالمادة العلمية.

ل- ثم أسوق «مصدر التوثيق» في ذيل كل مسألة.

١١ - التعليق والتخريج:

أما منهجي في التخريج، فكان كالتالي:

- إذا كان الحديث في صحيح البخاري أو مسلم أكتفي بالعزو إليهما.
- فإن لم يكن؛ أقوم بتخريجه من كتب الشيخ، ولا أتوسع في ذلك، بل أكتفي في الغالب بالعزو إلى «صحيح الجامع» و«ضعيفه» و«السلسلتين».
- يكثر العلامة الألباني من رواية الأحاديث بالمعنى، فأخرج الحديث بأقرب الألفاظ إلى المعنى الذي ساقه العلامة الألباني، ولا أنبه على لفظ الحديث في الحاشية إلا إذا تطلب الأمر، ومن أراد الوقوف على ألفاظ الأحاديث فعليه الرجوع إليها في المصادر.
- أكتفي بتخريج الحديث في أول موضع يُذكر فيه.
- قد أترك تخريج حديث من الأحاديث إذا كان سيأتي مخرجاً في كلام الشيخ بعد قليل.
- أخرج الآيات في صلب المتن.
- إذا تَلَا الشيخ الآية من حفظه فأخطأ، أصحح الآية دون التنبيه في الحاشية إلا إذا تطلب الأمر.
- أما ما سوى ذلك من تعليقات فقد جاءت قليلة جداً، وقد كنت توسعت في أول العمل في التعليق على المواضع التي أرى أنها بحاجة إلى تعليق، أو شرح، أو إزالة لبس، ثم رأيت أن أوجل ذلك كله إلى «الدراسة».
- ما كان من تعليق العلامة الألباني في الحاشية، أثبت بجانبه كلمة [منه] بين معقوفتين، وما كان من كلامي أتركه غفلاً.

شكر وتقدير

كُلَّمَا تناولت قلمي فيأخذ موضعه بين أنا ملي لأَكْتُبَ كلمةَ حمْدٍ وشُكْرِ وإجلالِ لله رب العالمين، تَذَكَّرْتُ رسالة منصور بن عَمَّار إلى بشر الحافي .

فقد كتب بشر الحافي إلى منصور بن عمار: «اكتب إليَّ بما مَنَّ الله علينا» فرد عليه منصور بن عمار في رسالة قال فيها: «أما بعد يا أخي، فقد أصبح بنا من نعم الله ما لا نحصى، في كثرة ما نعصيه، ولقد بقيت متحيراً فيما بين هذين، لا أدري كيف أشكره؟! لجميل ما نَسَرَ، أو قبيح ما سَرَّ»^(١).

«أسأل الله الكريم الذي به الضر والنفع، والإعطاء والمنع؛ أن يجعل عملي هذا لوجهه خالصاً، وأن يداركني بألفاظه إذا الظلُّ أضحى في القيامة خالصاً، وأن يتجاوز عني إنه السميع العليم، وأن يرفع به درجتي في جنات النعيم، وأن يجعله ذخيرة لي عنده إنه ذو الفضل العظيم، وأن ينفع به من تلقاه بالقبول، إنه جواد كريم، وأن يخفف عني كل تعب ومؤنة، وأن يمدني بحسن المعونة، وأن يهب لي خاتمة الخير، ويقيني مصارع السوء، وأن يتجاوز عن فرطاتي يوم التناد، ولا يفضحني بها على رؤوس الأشهاد، أنا والدي وأولادي، وأقاربي وأحبابي، ويحلنا دار المقام من فضله بواسع طوله وسابغ نوله، إنه هو الجواد الكريم، الرؤوف الرحيم.

وهذا العمل ما كان في قدرتي، فإنني - والله - معترف بقصر الباع، وكثرة

(١) انظر «تاريخ بغداد» (١٣/ ٧٤).

الزَّلَل، ولكنَّ فضل الله لا يُعَلَّل بشيء من العلل.

فلهذا رَجَوْتُ أن أكون متصفاً بإحدى الخصال الثلاث التي إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا منها، بل أرجو من الله الكريم اجتماعها، إنه جواد كريم حلِيم^(١).

- وامثالاً لما صح عن النبي ﷺ من قوله «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»

فإني أتوجه بالشكر إلى مَنْ له الفضل الأول بعد الله عز وجل في إنجاز هذا العمل الكبير، وهو أبي الفاضل، الطبيب الكبير: محمد سالم نعمان.

وإذا كان الله عز وجل قد أمر الإنسان أن يدعو لأبويه بالرحمة جزاءً شكوراً لتربيتهما له في صغره فقال سبحانه: ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾، فكيف الحال مع والدي الذي رباني صغيراً، وأحاطني برعايته وكرمه كبيراً.

فقد تكرم -حفظه الله وأطال في عمره- بتمويل هذا المشروع الكبير منذ وضعتُ البذرة الأولى له إلى يوم حصاده، ولا يُقدر المبالغ التي يتطلبها مثل هذا المشروع إلا من عايش مثله، ولولا ذلك لم يَعدُ هذا العمل أن يكون أضغاث أحلام تراودني ثم سرعان ما تزول وتنبخر.

ومن جانب آخر فإن أبي -حفظه الله- لم يشغلني بحطام الدنيا الفاني، ومتاعها الزائل، ولم يدفعني للركض وراء مالٍ فاني، أو مكانة اجتماعية زائفة، بل كان -حفظه الله- خيرَ معينٍ لي فيما أنا فيه من خير ونعمة.

فوقر لي -حفظه الله- المال والوقت، وهما رأس مال الباحث وطالب العلم في هذا الزمان، فكم عايشنا ورأينا من إخواننا طلاب العلم الأذكياء النبهاء من

(١) «تفسير السراج المنير» (٤/٤٥٣) بتصرف يسير جداً.

تميد بهم الدنيا ذات اليمين وذات الشمال لفقرهم وحاجتهم مما يضطرهم إلى ترك طلب العلم والانشغال بوظيفة أو عمل، فتضيع على الأمة فرصة الانتفاع بعلمهم وجهدهم، والله المستعان.

- كما أتوجه بالشكر إلى أمي العزيزة الغالية..رحمها الله!

قليل هم أولئك الذين يعيشون لغيرهم، وهكذا كانت هي..

وقليل هم أولئك الذين يقضون أعمارهم في العطاء ولا ينتظرون الرد، وهكذا كانت هي..

سهرت، وكدت، وتعبت، وبذلت، وأعطت..

حتى إذا اشتد الساعد واستوى الشوق، وجاء دوري لأرد شيئاً من جميلها..

كنت - وكانت - على موعد مع ليلة هادئة..

ولأمر ما..لم يَزُرْني النوم في تلك الليلة - ولم يَزُرْها -...

فانتقلت إلى حجرتها..فساهرْتُها والقمرَ إلى الفجر..

وما أقساه من فجر..

كانت على سفرٍ في صباح ذلك اليوم إلى الخارج..

فودَّعتها وودَّعني إلى لقاء قريب..

وهكذا كنَّا نَظُنُّ..

ثم جاءني خبرٌ من بعيد..أظلمت له الدنيا في عيني..

إنَّ ثمة أمراً أرادَه الله أن يكون فكان..

فكانت تلك الليلة هي الأخيرة..

وسَطَرَ ذلك الفجر النهاية..

وإنني كلما أنشأتُ أكتبُ عن أمي -أو لها- خذلني قلمي، وأُعرفتِ الدموعُ
قِرطاسي، وأسلمتُ فكري لذكرياتٍ لا نهاية لها، وتمنيت أن لو عادت تلك
الليلة.. أو رُفِعَ أذان ذلك الفجر من جديد.. ولكن الله شاء فكان ما شاء..

أسأل الله أن يتغمّد أمِّي برحمته، وأن يغفر لها ويرحمها، وأن يجمعني بها في
جنته، وأن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتها يوم الدين.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر: إلى فريق العمل الذي قام على نسخ المواد
الصوتية المطلوبة وعلى أكثر مراحل الصنف والتنسيق لهذا العمل، وقد كان
جهدهم من أهم العوامل التي أدت إلى إنجاز هذا المشروع في وقت قصير مقارنة
بحجمه.

كما أتوجه بالشكر إلى أخي الفاضل وصديقي الكريم فهد بن علي
الحججي -حفظه الله- الذي تكرم بمساعدتي في مراجعة التجربة الأخيرة للعمل
قبل دفعه إلى الطبع، فوفّر عليّ وقتاً وجهداً جزاه الله خيراً كثيراً.

كلمة أخيرة

لا يَطْنُ الكاتبون أننا قد صنعنا شيئاً إذا بذلنا لذلك الرجل العظيم قطرة -أو قطرات - من الممداد.

ولا يطن الباكون أننا قد صنعنا شيئاً إذا بذلنا لذلك الرجل قطرة -أو قطرات - من الدمع.

فإنه قد بذل ماء حياته قطرة قطرة لدينه وأميته، ثم مضى إلى سبيله..

ولله الأمر من قبل ومن بعد..

وكتب راجي عفو ربه الغفور
شادي بن محمد بن سالم آل نعمان
في يوم الثلاثاء ١٨ صفر ١٤٣١
الموافق ٢ فبراير ٢٠١٠
في صنعاء اليمن
حرسها الله وبلاد المسلمين من كل سوء
Shady_noaman@hotmail.com
٠٠٩٦٧/٧٣٣٧٠٢٧٩٢

جماع أبواب مقدمات عقدية هامة

[١] باب تعريف العقيدة

العقيدة: هي كل ما يتعلق بعالم الغيب مما لا يرتبط به حكم عملي.
"الهدى والنور" (٦٨٦/١ : ٤٢ : ٠٠).

[٢] باب أهمية الدعوة للعقيدة

[قال الإمام]:

أنا.. رأيي أنه لا بد من الدندنة حول العقيدة في العالم الإسلامي كُله، وقصور العالم الإسلامي كله انصرافه عن العقيدة وعن تبيينها للناس، وأكبر دليل أن أحزاباً إسلامية معروفة كثرة عددها وطول أمدها في التحزب يرون أن الاشتغال بالدعوة ويتصحيح الأفكار هذا خطأ، ولنا تجارب مؤسفة جداً، ومنذ ثلاثين سنة وأنا في المدينة جمعنا مجلس كهذا المجلس تماماً، - لكن كنا جالسين جلسة عربية على الأرض - وأنا كان جلوسي محل الأخ هذا منير، يعني آخر واحد، دخل رجل خطيب مصقع ورئيس حزب إسلامي معروف في بعض البلاد، فسلم وبدأ يصفح، لاحظت ملامح وجهه تمعرت كما جاء في الحديث، السبب أن أحداً لم يقم له، ولا شك أن هذا أمر غير معتاد في مثل هذه الاجتماعات، وبالنسبة لداخل له مركزه الاجتماعي، حتى وصل إلي وأنا آخر الجالسين هناك عند الباب تماماً، قلت له: يا أستاذ كما يقولون عندنا في الشام: عزيز بدون قيام؛ لأنني أنا شعرت أنه صار في نفسه شيء من عدم قيام هؤلاء الناس له، هو ما كاد يسمع هذه الكلمة إلا انفجر، وقال: يا أستاذ نحن الآن نريد أن نشغل بهذه الجزئيات وكذا وكذا.. وهو يبهدر كما يقولون في اللغة العربية: هدير... خطيب هو، ولازم نكون كلمة واحدة، ونحن الآن نعيش مع البعثيين والشوعيين و... إلى آخره، فتركته حتى

انتهى، قلت: يا أستاذ! هل يكفي ما سمعت منك أنه يكفيننا الاجتماع على لا إله إلا الله ولو بدون فهم؟! قال: ولو بدون فهم. ما رأيك؟! رئيس حزب إسلامي! وأنا أعرف أن هذه الأحزاب تعيش على هذا الأصل، يكتفون من عامة المسلمين أن يقولوا لا إله إلا الله ولو لم يفهموا أن هذه الشهادة أو هذه الكلمة الطيبة تستلزم الكفر بالطاغوت، لكن ليس الكفر بالطاغوت فقط بالمعنى العصري اليوم؛ لأنه هذا أيضاً من مصائب العصر الحاضر، كثير من الشباب المسلم الآن: الطاغوت هو الحاكم الذي يحكم بغير ما أنزل الله، بينما هناك طواغيت متنوعة، هذه النذور وهذه الأيمان وهذه الدعوات التي توجه إلى غير الله عز وجل، هذه تنافي كلمة لا إله إلا الله بالنسبة لمن يفهم أن لا إله إلا الله يعني توحيد الألوهية وتوحيد العبادة، هذا العالم الإسلامي يعيش على هذا، ولذلك فعلى دعاة الإسلاميين حقاً أن يجمعوا ليس فقط في الأسلوب الحسن الذي دندنت حوله؛ بل ومعه العلم الصحيح بالكتاب والسنة، وهذا ما هو العالم الإسلامي بحاجة إليه..

"الهدى والنور" (٤٢٤ / ٠٠٠٠٦:٠٦)

[٣] باب خطورة تنكب الدعاة عن الدعوة للعقيدة الصحيحة

[قال الإمام]:

إذا اختلف المسلمون في العقيدة فهم سيختلفون فيما دون العقيدة من باب أولى، والخلاف في العقيدة هو الذي يضر، والخلاف في الفروع هو الذي لا يضر إذا ما الإنسان أخلص لاتباع الحق حيثما كان، فترك جماهير الدعاة الإسلاميين اليوم في كل البلاد الإسلامية الاهتمام بنشر العقيدة الصحيحة بين الشعوب، هذا قصور من العلماء كلهم، فيجب الاهتمام بهذه الناحية..

"الهدى والنور" (٤٢٤ / ٠٠٠٠٦:٠٦).

[٤] باب أهمية إعطاء الدعاة الأولوية
للعقيدة في دعوتهم والرد على من ادعى
أن مشكلة المسلمين اليوم مشكلة خُلُقِيَّة لا عقديَّة
[قال الإمام في مقدمة " مختصر العلو "]:

(إني) أعتب أشد العتب على الكُتَّاب الإسلاميين اليوم - إلا القليل منهم -
الذين يكتبون عن الإسلام كل شيء ما عدا العقيدة السلفية والطريقة المحمدية،
وأخص بالذكر منهم أولئك الذين يتولون توجيه النشء الجديد إلى الإسلام
وتربيتهم بتربيته وتثقيفهم بثقافته، فإنهم لا يحاولون مطلقاً أن يوضحوا مفاهيمهم
حول الإسلام الذي اختلف فيه أهله أشد الاختلاف لا كما يظن بعض المغفلين
منهم أو المتغافلين أن الخلاف بينهم في الفروع فقط دون الأصول، والأمثلة في
ذلك كثيرة يعلمها من كان له دراسة في كتب الفرق أو كان على علم بأفكار
المسلمين اليوم، ويكفي الآن مثالا على ما نحن فيه من البحث ألا وهو علو الله
على خلقه، فنحن تبعاً للسلف نؤمن بها قاطعين جازمين وغيرنا ينكرها أو يشك
فيها تبعاً للخلف والشك مما ينفي الإيمان بها قطعاً ومع ذلك فنحن جميعاً
مؤمنون بالله... فأين المؤمن حقيقة؟ أما الجواب فهو معروف لدى كل طائفة وإن
كنا لسنا في صددده وإنما الغرض إبطال تلك الخرافة في الفروع فقط، والنصح
بتثقيف الشباب المسلم في دينه أصولاً وفروعاً على ضوء الكتاب والسنة ونهج
السلف الصالح.

وإني لن أنسى - ما حييت - تلك المناقشة التي كانت جرت منذ نحو عشر
سنين في المدينة المنورة بيني وبين أحد الخطباء والوعاظ الذين يحبون أن

يتصدروا المجالس ويستقلوا بالكلام فيها فقد دخل علينا ونحن في سهرة لطيفة جمعت نخبة طيبة من طلاب العلم من السلفيين أمثالي فلم يقم له أحد من الجالسين سوى صاحب الدار مُرحباً ومستقبلاً فصافح الشيخ الجالسين جميعاً واحداً بعد واحد مبتدئاً بالأيمن فالأيسر فأعجبني ذلك منه حتى انتهى إلي وكنت آخرهم مجلساً ولكني رأيت وقرأت في وجهه عدم الرضى بتركهم القيام له فأحببت أن ألطف وقع ذلك عليه فبادرته متلطفاً معه بقولي وهو يصافحني: عزيز بدون قيام يا أستاذ كما يقولون عندنا بالشام في مثل هذه المناسبة، فأجاب وهو يجلس وملامح الغضب بادية عليه - بما معناه:

لا شك أن القيام للدخول إكراماً وتعظيماً ليس من السنة في شيء وأنا موافق لك على ذلك، ولكننا في زمن أحاطت فيه الفتن بالمسلمين من كل جانب وهي فتن تمس الإيمان والعقيدة في الصميم. ثم أفاض في شرح ذلك وذكر الملاحدة والشيوعيين والقوميين وغيرهم من الكافرين فيجب أن نتحد اليوم جميعنا لمحاربة هؤلاء ودفع خطرهم عن المسلمين وأن ندع البحث والجدال في الأمور الخلافية كمسألة القيام والتوسل ونحوهما.

فقلت: رويدك يا حضرة الشيخ فإن لكل مقام مقالاً، فنحن الآن معك في مثل هذه السهرية الأخوية لم نجتمع فيها لبحث خاص ولا لوضع الخطة لمعالجة المسائل الهامة من الرد على الشيوعيين وغيرهم، وأنت ما كدت تجلس بعد، ثم إن طلبك ترك البحث في الأمور الخلافية هكذا على الإطلاق لا أظنك تقصده؛ لأن الخلاف يشمل حتى المسائل الاعتقادية وحتى في معنى شهادة أن لا إله إلا الله، فأنت تعلم أن أكثر المشايخ اليوم يجيزون الاستغائة بغير الله تعالى، والطلب من الأموات، وذلك مما ينافي معنى شهادة التوحيد عندنا جميعاً - أشير إلى أنه

في هذه المسألة معنا - فهل تريدنا أن لا نبحث حتى في تصحيح معنى الشهادة بحجة أن المسألة فيها خلاف؟ قال: نعم. حتى هذا يجب أن يترك مؤقتاً في سبيل تجميع الصفوف وتوحيد الكلمة لدرء الخطر الأكبر: الإلحاد... قلت: وماذا يفيد مثل هذا التجمع - لو حصل - إذا لم يقم على أساس التوحيد وعدم الإشراف بالله عز وجل. وأنت تعلم أن العرب في الجاهلية كانوا يؤمنون بالله تعالى خالقاً ولكنهم كانوا يكفرون بكونه الإله الحق (إنهم كانوا إذا قيل لهم لا إله إلا الله يستكبرون) فلم يفدهم إيمانهم ذلك شيئاً ولم ينتجهم من محاربة الرسول إياهم. فقال: نحن نكتفي اليوم بجمع الناس تحت كلمة لا إله إلا الله. قلت: ولو بمفهوم خاطئ؟ قال: ولو.

أقول: فهذه المناقشة تمثل لنا في الحقيقة واقع كثير من الدعاة المسلمين اليوم وموقفهم السلبي تجاه تفرق المسلمين في فهمهم للدين فإنهم يدعون كل من ينتمي إليهم على أفكاره وآرائه دون أن يحملوهم بالعلم والحجة من الكتاب والسنة على توحيدها وتصحيح الخطأ منها وجل اهتمامهم إنما هو في توجيههم إلى الأخلاق الإسلامية، وآخرون منهم لا شغل لهم إلا تثقيف أتباعهم بالسياسة والاقتصاد ونحو ذلك مما يدور عليه كلام أكثر الكتاب اليوم حوله ونرى فيهم من لا يقيم الصلاة ومع ذلك فهم جميعاً يسعون إلى إيجاد المجتمع الإسلامي وإقامة الحكم الإسلامي. وهيئات هيئات! إن مجتمعاً كهذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا بدأ الدعاة بمثل ما بدأ به رسول الله ﷺ من الدعوة إلى الله حسبما جاء في كتاب الله وبينه رسول الله ﷺ.

ومن البديهي أن مثل هذه الدعوة لا يمكن النهوض بها بعدما دخل فيها ما

ليس منها من طريق الدس على النبي ﷺ باسم الحديث، والدس على تفسير القرآن باسم التأويل، فلا بد من الاهتمام الجدي العلمي لتصفية المصدرين المذكورين مما دخل فيهما لنتمكن من تصفية الإسلام من مختلف الأفكار والآراء والعقائد المنتشرة في الفرق الإسلامية حتى ممن يتنسب إلى السنة منهم. وأعتقد أن كل دعوة لا تقوم على هذا الأساس الصحيح من التصفية فسوف لا يكتب لها النجاح اللائق بدين الله الخالد.

ولقد تنبه لهذا أخيراً بعض الدعاة الإسلاميين فهذا هو الأستاذ الكبير سيد قطب - رحمه الله تعالى - فإنه بعد أن قرر تحت عنوان (جيل قرآني فريد) أن هذه الدعوة أخرجت جيلاً مميزاً في تاريخ الإسلام كله وفي تاريخ البشرية جميعه وأنها لم تعد تخرج من ذلك الطراز مرة أخرى؛ تساءل عن السبب مع أن قرآن هذه الدعوة لا يزال وحديث الرسول وهديه العملي وسيرته الكريمة كلها بين أيدينا كما كانت بين يدي ذلك الجيل الأول ولم يغيب إلا شخص رسول الله ﷺ؟ فأجاب بأنه:

"لو كان وجود شخص رسول الله ﷺ حتمياً لقيام الدعوة وإيتائها ثمراتها ما جعلها الله دعوة للناس كافة وما جعلها آخر رسالة وما وكل إليها أمر الناس في هذه الأرض إلى آخر الزمان".

ثم نظر في سبب عدم تكرار المعجزة عدة عوامل طرأت أهمها ما أشرنا إليه من اختلاف في طبيعة النبع فقال:

"كان النبع الأول الذي استقى منه ذلك الجيل هو نبع القرآن القرآن وحده فما كان حديث رسول الله وهديه إلا أثراً من آثار ذلك النبع فعندما سئلت عائشة رضي

الله عنها عن خلق رسول الله قالت: "كان خلقه القرآن"^(١)، كان القرآن وحده إذن هو النبع الذي يستقون منه ويتكيفون به ويتخرجون عليه، ولم يكن ذلك كذلك لأنه لم يكن للبشرية يومها حضارة ولا ثقافة ولا علم ولا مؤلفات ولا دراسات؛ كلا فقد كانت هناك حضارة الرومان وثقافتها وكتبها وقانونها الذي ما تزال أوروبا تعيش عليه أو على امتداده. وكانت هناك مخلفات الحضارة الإغريقية ومنطقها وفلسفتها وفنها وهو ما يزال ينبوع التفكير الغربي حتى اليوم، وكانت هناك حضارة الفرس وفنها وشعرها وأساطيرها وعقائدها ونظم حكمها كذلك وحضارات أخرى قاصية ودانية: حضارة الهند وحضارة الصين إلخ. وكانت الحضارتان الرومانية والفارسية تحفان بالجزيرة العربية من شمالها ومن جنوبها. كما كانت اليهودية والنصرانية تعيشان في قلب الجزيرة فلم يكن إذن عن فقر في الحضارات العالمية والثقافات العالمية يقصر ذلك الجيل على كتاب الله وحده.. في فترة تكونه... وإنما كان ذلك عن تصميم مرسوم ونهج مقصود. يدل على هذا القصد غضب رسول الله ﷺ وقد رأى في يد عمر بن الخطاب رضي الله عنه صحيفة من التوراة وقوله:

«إنه والله لو كان موسى حيا بين أظهركم ما حل له إلا أن يتبعني»^(٢)

كان رسول الله ﷺ يريد صنع جيل خالص القلب، خالص العقل، خالص التصور، خالص الشعور، خالص التكوين من أي مؤثر آخر غير المنهج الإلهي

(١) أخرجه مسلم وأبو داود وأحمد عنها. [منه].

(٢) قلت: هو حديث حسن أخرجه الدارمي وأحمد وغيرهما وقد خرجته في "إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل" (١٥٨٩). [منه].

الذي يتضمنه القرآن الكريم ذلك الجيل استقى إذن من ذلك النبع وحده فكان له في التاريخ ذلك الشأن الفريد ثم ما الذي حدث؟

اختلفت الينابيع صبت في النبع الذي استقت منه الأجيال التالية فلسفة الإغريق ومنطقهم وأساطير الفرس وتصوراتهم وإسرائيليات اليهود ولاهوت النصراني وغير ذلك من رواسب الحضارات والثقافات واختلط هذا كله بتفسير القرآن الكريم وعلم الكلام كما اختلط بالفقه والأصول أيضاً، وتخرج على ذلك النبع المشوب سائر الأجيال بعد ذلك الجيل فلم يتكرر ذلك الجيل أبداً."

ثم ذكر - رحمه الله - عاملين آخرين ثم قال (ص ١٧):

"نحن اليوم في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم. كل ما حولنا جاهلية.. تصورات الناس وعقائدهم عاداتهم وتقاليدهم موارد ثقافتهم فنونهم وآدابهم شرائعهم وقوانينهم. حتى الكثير مما نحسبه ثقافة إسلامية وتفكيراً إسلامياً... هو كذلك من صنع هذه الجاهلية، لذلك لا تستقيم قيم الإسلام في نفوسنا ولا يتضح تصور الإسلام في عقولنا ولا ينشأ فينا جيل ضخم من الناس من ذلك الطراز الذي أنشأه الإسلام أول مرة.

فلا بد إذن في منهج الحركة الإسلامية: أن نتجرد في فترة الحضانة والتكوين من كل مؤثرات الجاهلية التي نعيش فيها ونستمد منها، لا بد أن نرجع ابتداءً إلى النبع الخالص الذي استمد منه أولئك الرجال، النبع المضمون الذي لم يختلط ولم تشبه شائبة نرجع إليه نستمد منه تصورنا لحقيقة الوجود كله ولحقيقة الوجود الإنساني ولكافة الارتباطات بين هذين الوجودين وبين الوجود الكامل الحق: وجود الله سبحانه... ومن ثم نستمد تصوراتنا للحياة وقيمنا وأخلاقنا ومفاهيمنا

للمحكم والسياسة والاقتصاد وكل مقومات الحياة.

ثم لا بد لنا من التخلص من ضغط المجتمع الجاهلي والتصورات الجاهلية والتقاليد الجاهلية والقيادة الجاهلية في خاصة نفوسنا... ليست مهمتنا أن نصطلح مع واقع هذا المجتمع الجاهلي ولا أن ندين بالولاء له فهو بهذه الصفة... صفة الجاهلية... غير قابل لأن نصطلح معه. إن مهمتنا أن نغير من أنفسنا أولاً لنغير هذا المجتمع أخيراً.

وسنلتقي في هذا عنتا ومشقة وستفرض علينا توضيحات باهظة ولكننا لسنا مخيرين إذا نحن شئنا أن نسلك طريق الجيل الأول الذي أقر الله به منهجه الإلهي ونصره على منهج الجاهلية "

من أجل ذلك كان لا بد للعاملين من أجل الدعوة الإسلامية أن يتعاونوا جميعاً على الخلاص من كل ما هو جاهلي مخالف للإسلام ولا سبيل إلى ذلك إلا بالرجوع إلى الكتاب والسنة كما يشير إلى ذلك قوله ﷺ: «تركتم فيكم أمرين لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتي ولن يترقا حتى يردا علي الحوض»^(١). فإذا هم فعلوا ذلك فقد وضعوا الأساس لقيام المجتمع الإسلامي وبدونه لا يمكن أن تكون لهم قائمة أو تنشأ لهم دولة مسلحة.

وإني لأعجب أشد العجب من بعض الكتاب والدكاترة الذين يؤلفون في معالجة بعض أمراض النفوس كمؤلف رسالة "باطن الإثم الخطر الأكبر في حياة المسلمين" ثم لا يقنع بذلك حتى يكشف عن جهل كبير بالخطر الحقيقي الذي يحيط بالمسلمين وهو ما أشار إليه الأستاذ سيد قطب - رحمه الله تعالى - في

(١) "صحيح الجامع" (رقم ٢٩٣٧).

كلامه المتقدم، فإن الدكتور المشار إليه لم تعجبه هذه الحقيقة فأخذ يغمز منها ومن المذكور بها تحت عنوان له في الرسالة المذكورة (ص ٨٥):

"مشكلتنا أخلاقية وليست فكرية". قال:

"ومعنى كل هذا الذي ذكرناه أننا نعاني من مشكلة تتعلق بالخلق والوجدان وليس لها أي تعلق بالقناعة أو الفكر"

كذا قال ثم تعجب من الناس الذين يشعرون بمشكلته ويتنبهون إلى ما سماه بالخطر الأكبر في حياة المسلمين ولكنهم بدلاً من أن يعالجوه بالسبل التي ذكرها هو في رسالته يعالجونه بمزيد من الأبحاث الفكرية... ثم قال مشيراً إلى كلام سيد قطب رحمه الله:

"فماذا يجدي أن نسهب في شرح (المجتمع الجاهلي) أو نتفنن في كشف المخططات العدوانية التي يسير عليها أعداء الإسلام وأرباب الغزو الفكري، أو نهتم بعرض المزيد من منهجية الفكر الإسلامي والدعوة الإسلامية وأن البلاء الذي يعانيه المسلمون ليس الجهل بشيء من هذا كله (!) وإنما هو المرض العضال الذي يستحكم بنفوسهم، ليس بالمسلمين حاجة بعد اليوم إلى أي مزيد من هذه الدراسات الفكرية؛ فالمسلمون على اختلاف ثقافتهم أصبحوا يملكون من الوعي في هذه النواحي ما يتيح لهم الحصانة الكافية لو أن الأمر كان موكولاً إلى الوعي وحده وإنما هم بحاجة بعد اليوم إلى القوة الهائلة التي تدفع إلى التنفيذ، وهيئات أن يكون أمر التنفيذ بيد الفكر أو العقل وحده، والقوة الهائلة التي يحتاجوها إنما هي قوة الأخلاق".

هكذا يقول الدكتور العليم (!) وفي كلامه من المغالطات والخطيئات ما لا

يتسع المجال لبسط القول في بيانها فإن أحداً من الإسلاميين لا يتصور أن يقول: أن الوعي والفكر وحده يكفي لحل المشكلة خلافاً لما أوهمه كلامه، ولكن المشكلة التي أنكرها الدكتور هي الأصل لقوة الأخلاق ألا وهو الإيمان والتوحيد الصحيح والعقيدة الصحيحة، ولذلك كانت الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام وأتباعهم أول ما يبدؤون من الدعوة إنما هو توحيد الله عز وجل فلم يكونوا يعالجون بادئ الأمر المشاكل الأخلاقية ولا الاقتصادية وغير ذلك مما افتنن بمعاجلته كثير من الكتاب اليوم مع الغفلة عن المشكلة الأساسية وهي انحراف الكثير من المسلمين اليوم وما قبل عن العقيدة الصحيحة، ولكتب الكلام التي يسمونها بكتب التوحيد ضلوع كبير في ذلك.

وأنا أسأل الدكتور العليم سؤالاً واحداً: هل يمكن لفرد أو أفراد أو جماعة أو أمة أن يحفظوا بالقوة الهائلة التي يحتاجونها اليوم وهي قوة الأخلاق إذا كانت عقيدتهم غير صحيحة؟ فإذا أجاب بعدم الإمكان، فنسأله فهل الذي يعلمه هو أن هناك أمة مسلمة لا تزال عقيدتهم صحيحة كما كانت عليه في عهد السلف على الرغم من أن فيهم من هو على عقيدة المعتزلة النفاة والجبرية وغلاة المتصوفة الذي منهم اليوم وفي بلدنا خاصة من يقول بأن المسلم ليس بحاجة إلى أن يتعلم الكتاب والسنة والعلوم التي تساعد على فهمهما، وإنما يكفي في ذلك تقوى الله ويحتجون من القرآن بما هو حجة عليهم لو كانوا يعلمون كقوله تعالى: ﴿واتقوا الله ويعلمكم الله﴾، وبناء على ذلك ينكرون كثيراً من الحقائق الشرعية كالشفاعة الثابتة للأنبياء والرسل وبخاصة نبينا محمد ﷺ، ونزول عيسى، وخروج الدجال، وغير ذلك كثير، وفي مصر والهند أناس يسمون بالقرآنيين الذين يفسرون القرآن دون الاستعانة على تفسيره بأحاديث النبي ﷺ وأقوال الصحابة والتابعين والأئمة

المجتهدين بل وبدون التزام للقواعد العلمية العربية؟

فإن أجاب الدكتور بأن عقيدة المسلمين اليوم هي كما كانت في عهد السلف، فنسأله هل هذا الذي ذكرته من العقائد الباطلة موجود اليوم وفي بلده خاصة؟ فإن أجاب بالإيجاب كما هو الظن به فيكف يتجراً على القول المتقدم: "ليس بالمسلمين حاجة بعد إلى أي مزيد من هذه الدراسات الفكرية، فالمسلمون اليوم على اختلاف ثقافتهم أصبحوا يملكون من الوعي في هذه النواحي ما يتيح لهم الحصانة الكافية"

وإذا كابر وجحد ورجع إلى القول بأن المسلمين فيهم الخير والبركة من هذه الحيثية سقطت مخاطبته لأن الأمر كما قال الشاعر:

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

وأخيراً لا بد من أن أوجه إلى حضرة الدكتور السؤال الذي يكشف له إن شاء الله عن خطئه الذي وضع له ذلك العنوان الخاطئ إن كان لم يتبين له حتى الآن، نحن نسألك بسؤال الرسول ﷺ للجارية: أين الله؟ فإن أجبت بالجواب الذي نؤمن به وجعله الرسول ﷺ دليل إيمان الجارية ألا وهو قولنا: في السماء، وفهمه على الوجه الذي فهمه السلف أنه تبارك وتعالى على العرش، فقد أصبت الحق واتفقت معنا في هذه المسألة التي علاقتها بالأفكار والعقائد وليس بالأخلاق، ولكنك في الوقت نفسه خالفت جماهير المسلمين حتى المشايخ والأساتذة والدكاترة الذين درست عليهم الشريعة فإنهم لا يوافقونك على هذا الجواب الحق وما عهدك بالكوثري وأبي زهرة ببعيد.

وإن أنت أنكرت توجيه هذا السؤال الذي سنه لنا الرسول ﷺ وأبيت أن

تجيب عليه بجواب إيجابي، أو أجبت بجواب المعتزلة: الله موجود في كل مكان. وهذا معناه القول باتحاد الخالق والمخلوق وهو الكفر بعينه أو تجيب بما في " الجوهرة " وحاشيتها وغيرها من كتب الكلام التي درستها وتثقت بثقاتها حتى " أصبحت تملك من الوعي ما ينسج لك الحصانة الكافية " فقد خالفت الكتاب والسنة وإجماع الأمة كما سبق أن أشرنا إلى بعض النقول عن بعض الأئمة الموثوق بهم عندنا جميعاً، ونحن على مذهبهم في ذلك، وباختصار فسواء كنت معنا أو ضدنا في هذه العقيدة فكل من الطائفتين يمثل ملايين المسلمين منذ مئات السنين حتى اليوم وفي الطائفة التي تؤمن بالسؤال والجواب الوارد في الحديث المشار إليه آنفاً شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه المحقق ابن قيم الجوزية وجميع إخواننا الحنابلة اليوم الذين هم من أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب وكل من الطائفتين هم بلا شك مما يشملهم ظنك الواسع الذي عبرت عنه بقولك في الرسالة السابقة (ص ٩): " وما أظن إلا أننا جميعاً مؤمنون بالله إلهاً واحداً لا شريك له بيده الخير...) وأما أنا فأعتقد أن كلا من الطرفين إذا تمسك بأداب الإسلام سيقول بلسان حاله أو قاله للطائفة المخالفة: ﴿ وإنا وإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين ﴾ .

والدكتور يعلم فيما أعتقد أن إحدى الطائفتين أياً كانت فهي على ضلالة وليس هي بلا شك من حيث الخلق وإنما من جهة الفكرة والعقيدة، وكل من الطائفتين يمثل ملايين المسلمين اليوم في هذه المسألة وغيرها من مسائل الاعتقاد أفليس هؤلاء المختلفون بحاجة يا دكتور إلى الدراسات الفكرية ولا أقول كما قلت: " إلى مزيد من الدراسات الفكرية " ؛ لأن الإنسان العاقل يطمع في المزيد عندما يجد المزيد عليه، فيكف وهو مفقود أو في حكم المفقود، فهو يطمع فيه ثم في المزيد عليه، أليس هؤلاء جميعاً بحاجة ملحة إلى تلك الدراسات حتى يتبين

الحق للطائفة الضالة أيا كانت هذه الطائفة فتنضم إلى الطائفة المحقة وتزداد هذه إيماناً على إيمان بحقتها وصوابها، ومعرفةً بملتها والدعوة إليها وبذلك نسير إلى المجتمع الإسلامي المنشود، وهو لا ينافي إذا قام به بعض الدعاة أن يقوم آخرون بمعالجة أمراض النفوس وأخلاقها كما فعل الدكتور في رسالته السابقة الذكر "باطن الإثم" ولكن بشرط أن لا ينكر على الأولين جهادهم الأكبر ولا أن يدعواهم بأن يسلكوا سبيلهم في معالجة المشكلة المدعاة ﴿ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات﴾.

"مختصر العلو" (ص ٥٦-٦٦).

[٥] باب بيان أهمية تصحيح العقيدة

لأن الذنب وإن عظم لم يكن موجباً للنار متى ما صحت العقيدة

[قال رسول الله ﷺ]:

«إن الله قد غفرَ لك كَذِبَكَ بتصديقكَ بـ "لا إله إلا الله"».

[قال الإمام]:

(فائدة):

قال البيهقي عقب حديث الحسن هذا: "هذا متقطع، فإن كان في الأصل صحيحاً فالمقصود منه البيان: أن الذنب وإن عظم لم يكن موجباً للنار متى ما صحت العقيدة، وكان ممن سبقت له المغفرة، وليس هذا التعيين لأحد بعد النبي ﷺ".

"الصحيحة" (١/٧، ١٧٦، ١٨١-١٨٢).

[٦] باب الرد على من ينكر الحرص الزائد على تعليم العقيدة ويقول أن العقيدة يمكن تلقيها في دقائق

السائل: بارك الله فيك يا شيخنا! في عندي سؤال ثمة له علاقة، يعني: هو منهجي أيضاً في تنمة البحث لكن ما هو في الجانب الفقهي، لكن في الجانب العقائدي... من المعلوم أن الدعوة السلفية كذلك فيما تدعو إليه كما تدعو إلى تحكيم الكتاب والسنة في فهم السلف الصالح في المسائل العملية والعبادات وغيرها، فهي كذلك تدعو إلى تحكيم الكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح وما عرف بالعقيدة السلفية وتعلمها والحرص عليها؛ لأن البدء بالإيمان بالله تبارك وتعالى واليوم الآخر هو من مهمات الإسلام؟

الشيخ: حق.

مداخلة: ولكن هناك شبهات ثلاث هي في الحقيقة تدور حول نقطة واحدة فلذلك أنا أذكر الشبهات الثلاث وهي يعني: حرصاً على الوقت أجمعها الثلاث شبهات ثم بعد ذلك يكون الرد على ما شتم.

فيقولون الشبهة الأولى: يقال: أنه لازم من دراسة العقيدة ما يصح به الإيمان وهذا من الممكن تعلمه في دقائق معدودة.

الشبهة الثانية: يقولون: إن دراسة العقيدة على وجه التفصيل ولا سيما في أبواب الردود على الجهمية والمعتزلة والأشاعرة وغيرهم، (تدخل) الناس فيما لم يوجب الله عز وجل عليهم معرفته ويعرضهم للافتتان في دينهم، كما أن تدريس العقيدة مفصلة يوقع الناس في الحيرة والتذبذب.

الشبهة الثالثة: اتهام العلماء السلفيين بأنهم يدندنون حول مسائل الشرك

والتوحيد دون أن يدخلوا في بحث ما تحتاج إليه الأمة من تحكيم الشريعة ومصارعة الطواغيت وإنكار المنكر، ومن غير أن ينقلوا الدعوة إلى واقع عملي تطبيقي.

يعني: هي ثلاث شبهات لكن في الحقيقة كلها مؤداها عدم دراسة العقيدة وعدم الحرص على (التوسع فيها).

الشيخ: أما الشبهة الأولى فهي كأخباراتها وكأخواتها شنشنة نعرفها من أقدم الذي يقول: أن العقيدة يمكن تلقيها في دقائق نسأل هذا القائل: ما هي هذه العقيدة التي يمكن أن يتلقاها المسلم في دقائق هل يعني هو أن يتلقى العقيدة مجملاً في دقائق أم تفصيلاً في دقائق؟ إن قال مجملاً نحن نقول: ممكن هذا إجمالاً كما هو في حديث: «الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه وإلى آخره»^(١) أما إن قال أيضاً يمكن تلقي العقيدة تفصيلاً في دقائق، فنحن سنقول له أولاً: هل تعني العرب أم تعني العجم، فمن قوله: أعني العرب، أليس كذلك؟ أنت شاعر بقى بالمشكلة انصب حالاً حالك، يعني: مدافعاً عنهم، أو معبراً عن شبهاتهم، فسنقول له: إن كنت تقصد العرب فقط، فهذه أول خطيئة؛ لأنك تعلم أن الإسلام لم يرسل إلى العرب خاصة، وإنما أرسل إلى الناس كافة.

ثم نقول ثانياً: هل تعني العرب الأقحاح الذين يفهمون اللغة العربية لغة القرآن الكريم دون أن يتعلموا؟ فإن قال: نعم، نقول أيضاً جهلت؛ لأن العرب دخلتهم العجمة وأصبح من يعيش في عقر البلاد العربية لا يستطيع أن يفهم القرآن وهو نزل بلغة العرب إلا بدراسة مقدمات لغوية وعلوم يسمونها اصطلاحاً بعلوم الآلة ونحو ذلك، حيثئذ نتوصل إلى القول بأن هذا العالم الذي يريد أن يعلم الناس

(١) صحيح البخاري (رقم ٥٠) وصحيح مسلم (رقم ١٠٢).

العقيدة التي جاءت بالكتاب والسنة هل هو يعيش في جو يشبه الجو الأول السلفي الأول الذي يمثل النبي ﷺ مع أصحابه، أم هو يعيش في أجواء من التفرق الفكري والتفسخ الأخلاقي والسلوكي؟ أظن أيضاً سيكون جوابه إن شاء الله على الحق إنه يقول: لا. هو يعيش الآن في جو يختلف كل الاختلاف عن الجو السابق.

إذاً: هذا الذي يقول: إنه ممكن فهم العقيدة على الوجه التفصيلي الذي جاء به الكتاب والسنة في دقائق فإنما هو يعيش في خيال، ثم نحن نجعله تحت أمر واقع، أعطني نشوف العقيدة في دقائق، هب لي أنا رجل بدوي جاي من الصحراء أريد أن أتعلم العقيدة الإسلامية ما هي؟

مداخلة: قائل هذا القول يربط بين العقيدة وبين ما تصح به العقيدة فيقول: إن الإنسان حين يطالب بالإسلام، إنما يؤمر بمعرفة الله عز وجل معرفة عامة، وبأن يشهد أن لا إله إلا الله، وأن يؤمن بما عرّف به ﷺ الإيمان، أو كما قال النبي ﷺ ...

الشيخ: هذا يعود إلى كلامي السابق إجمالاً.

مداخلة: نعم.

الشيخ: طيب! لكن هو لا يؤمن معنا بأنه يجب بعد ذلك أن يتعلم الإسلام تفصيلاً على اعتبار أن العلم ينقسم إلى قسمين علم عيني وعلم كفائي، وهذا ما أظن أحداً ينكره، الآن هو يتكلم عن الرجل انظر الآن ضلال هؤلاء الناس اللي بيعيشوا بالأحلام، بيتصوروا أولاً إنه مجتمعنا هو مجتمع الرسول عليه السلام، ثانياً بيتصور كل مسلم: مسلم ابن مسلم ابن مسلم الله أعلم وين ينتهي، بيتصور أنه اليوم أسلم، يا أخي فيه فرق بين اللي دخل في الإسلام حديثاً، وبين اللي عايش في

مجتمع إسلامي فهذا يختلف عن الأول تماماً، رجل كافر يريد أن يسلم (ماذا سنقول له) نقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، صار مسلماً بشهادة الحديث صحيح، «فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله»^(١).

(...انقطاع...)

... لا يتعلم لا العقيدة بتفاصيلها ولا العبادة بتفاصيلها ما أظن يصل الجهل إلى الاعتراف بمثل هذا الإسلام المجمل، لا بد أن يقول: لا؛ يجب عليه فيما بعد أن مثلاً يتعلم كيفية الطهارة، كيفية الصلاة، كيفية الصيام مثلاً إذا جاء شهر رمضان إلى آخره، هذه التفاصيل لا بد أن يتعلمها ليتم إسلامه، تُرى الإيمان أليس كذلك، هذا الإيمان المجمل الذي نقلته عنهم، أليس هو ويكتبه وبرسله إجمالاً، ترى! إذا جاء التفصيل ماذا يقولون عنه، إذا جاء التفصيل يجب الإيمان به أم لا؟
مداخلة: لا شك أنه يجب الإيمان به.

الشيخ: نعم.

مداخلة: يجب الإيمان به إذا جاء التفصيل.

الشيخ: هو هكذا، هل يتصور أنهم يقولون لا.

مداخلة: هم لا يقولون، لا، ما ذكرتم يا شيخ، لكن هم وقعوا في الجزء الذي ذكرته أنهم وقعوا في الجهل المطبق، حيث إنهم...

الشيخ: هذا هو لذلك فنحن يجب أن نكون وهم أن يكونوا معنا في الواقع،

(١) "صحيح البخاري" (رقم ٢٥) و"صحيح مسلم" (رقم ١٣٥).

واقعنا الآن والحقيقة هذا الذي يجعل نحن دعوتنا ليست بالسهلة، الناس اليوم يفهمون إنه ممكن الإنسان يعرف الإسلام كله في جلسة واحدة؛ لأنه ييجيوا لك مثال الأعرابي، هل علي غيرهم قال: «لا إلا أن تتطوع»^(١). لك يا أخي هذاك إسلام لسه ما كمل، جاء من البداوة يريد أن يسلم، لكن لسه الإسلام ينزل بأحكامه وبجهاده وبكذا وبكذا إلى آخره، فنحن الآن لا يجب علينا، بل لا يجوز لنا أن نرجع قهقري نحن من كمل لنا هذا الإسلام جملة وتفصيلاً، فإذا ما وقع المسلم في مثل هذا الجو المختلف فيه أشد الاختلاف، وكما ذكرنا آنفاً مع الدكتور ثلاثة وسبعين فرقة لا ينجو منها إلا فرقة واحدة، قالوا: من يا رسول الله قال: «هي التي على ما أنا عليه وأصحابي»^(٢) نحن الآن ألسنا يجب علينا وعليهم هؤلاء السائلين الشاكين المغتابين أليس من الواجب عليهم أن يحرصوا أن يكونوا من الفرقة الناجية؟ لا شك أنه سيكون جوابهم نعم، يا أخي أنت لست الآن في زمن الرسول تجي تجلس مع الرسول وتسمع الحكم منه مباشرة، بينك وبين الرسول أربعة عشر قرناً، وفيه أمامك في طريقك عشرات وعشرات سوف يجيك حديث، بل سوف تجيك آية، لو كنت بين يدي الرسول يكفيك المؤنة، إذا أشكل عليك معناها مثل ما وقع بالنسبة لبعض الصحابة حينما أشكل عليهم آية: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ (الأنعام: ٨٢) تذكرون الآية والحديث؟ قالوا: إذا أيننا ليس ذاك الرجل الذي ظلم نفسه، قال: ليس ذاك، ألم تقرأوا قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾^(٣) (لقمان: ١٣) فأزال الرسول عليه السلام هذه الشبهة من أذهانهم فأنتم أيها المسلم في القرن الرابع عشر في أول الخامس عشر لست في

(١) البخاري (رقم ٤٦) ومسلم (رقم ١٠٩).

(٢) صحيح الجامع (رقم ٥٣٤٣).

(٣) البخاري (رقم ٣٢) ومسلم (رقم ٣٤٢).

لست في صحبة الرسول حتى إذا عليك يجي يعطيك الجواب وتسلم تسليماً أمامك هذه المسافات الطويلة، بدك تعرف هذا الحديث صحيح ولا مو صحيح؟ بدك تعرف هذا الحكم هل أخذ من كتاب أم من السنة؟ أم الإجماع عليه بيصير فيه خلاف تارة في تصحيحه وفي تضعيفه، أم من القياس، ثم هذا القياس، هل هو قياس جلي أم هو قياس خفي؟ الآن وضعنا غير ذاك الوضع يا مساكين، فهم اللي جاهلين بهذا العلم يستسهلوا الأمر ويقول لك: ممكن العقيدة واحد يتعلمها في دقائق معدودة.

ولذلك فنحن الحقيقة يجب أن نمضي قُدماً في طريقنا الشاق الطويل المديد، وأنا أقول في بعض الكلمات لما أذكر عليه السلام حينما كان جالساً بين أصحابه فتلا قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ (الأنعام: ١٥٣) جاء الحديث مصوراً في بعض كتب الحديث بأن الخط المستقيم طويل، والخطوط التي حوله خطوط قصيرة^(١)، أنا أفهم من هذا الحديث غير ما نطق به الرسول أكثر مما نطق به الرسول، أي: أفهم الشيء الذي نطق به الرسول زائد ما أشار إليه الرسول بهذا الرسم الرائع البديع الخط المستقيم هو الصراط، والخطوط القصيرة هي التي على رأسه، على كل خط منها شيطان يدعو الناس إليه، هذا الشيطان، وأنا سمعت هذا بأذني هاتين من بعض من يزعمون أنهم يدعون إلى الإسلام، ويريدون أن يقيموا دولة الإسلام عن طريقة القفز إلى رأس الأهرام بخطوة واحدة، يقولوا: والله أنتم دعوتكم الحقيقة صحيحة، لكن يا أخي شوف طريق طويلة شاق، متى بدنا نصل لإقامة الدولة المسلمة والمجتمع الإسلامي؟ أنا بقول الرسول رسم هذا الخط ردّاً على

(١) صحيح سنن ابن ماجه (رقم ١).

هؤلاء، يقول لهم: شوفوا هذا الخط الطويل حنف بالمكاره، شوفوا هذه الخطوط القصيرة حفت بالشهوات، فهم يريدون أن يصلوا بالطرق القصيرة هذه ولن يصلوا أبداً، وتجربة هذا العصر من طوائف من الجماعات الإسلامية أكبر دليل على أن على رأس كل طريق شيطاناً عملياً يدعو الناس إليه فيخرجون عن الخط المستقيم، ونحن علينا أن نبقي في هذا الخط المستقيم، ولا يضرنا ولا يهمننا أن الناس يقولون: هذا خط طويل وشاق و.. و.. إلى آخره، وبهذه المناسبة يعجبني كلام ذلك الشاعر العربي الجاهلي وأتمنى أنه يكون في المسلمين من يكون تفكيرهم في الإسلام كتفكيره في جاهليته، هو ذلك امرؤ القيس الذي قال:

بكي صاحبي لما رأى الدرب دونه

وأيقن أننا لاحقين بقيصر

فقلت له لا تبك عينك إنما

نحاول ملكاً أو نموت فنعذر

شو علينا نحن إذا استمرنا نمشي في الصراط المستقيم، وما وصلنا لإقامة الدولة المسلمة، هذا العالم الإسلامي صار له قرون يتخبط في البعد عن الكتاب والسنة، فإذا نحن أخذنا الصراط المستقيم ومشينا خطوات قليلة، وبين لنوصل؟ مش مهم أن نصل، المهم أن نمشي في الخط المستقيم، ذلك الجاهلي فهم الحقيقة الواقعية العلمية وإن كان هدفه أيش، هدفه الدنيا هدفه الملك، لكن يقول: نحاول ملكاً أو نموت فنعذر، ونحن هكذا مع ربنا تبارك وتعالى نحاول أن نعيد الحياة الإسلامية وأن نقيم الدولة المسلمة بعد محاولة إعادة الحياة الإسلامية فإن وصلنا فيها، وإن لم نصل فلسنا مكلفين؛ لأن الأمر كله بيد الله تبارك وتعالى،

كلنا نحن مكلفين أن نمشي سوياً على صراط مستقيم.

لذلك هذه الأسئلة هذه الشبهات في الواقع هي جايه بسبب انحرافهم عن الخط المستقيم إلى خط من هذه الخطوط القصيرة التي تخرج بأصحابها عن الخط المستقيم..

"الهدى والنور" (٣٢٩ / ٣١ : ٠٠ : ٠٠)

[٧] باب العقيدة أساس كل انتصار على الكفار

[قال الإمام:]

نحن نظن أن لا خلاف بين مسلمين إطلاقاً أنه أساس كل انتصار على الكفار هو العقيدة..

"الهدى والنور" (٤٢٤ / ٠٦ : ٠٦ : ٠٠)

[٨] باب "لا كيف" في المغيبات

سؤال:.. في حديث المعراج عندما فرضت الصلاة على الرسول ص وراجعته سيدنا موسى.. كيف كانت المسألة هذه؟

الشيخ: لا كيف بارك الله فيك! الأمور غيبية خذوها قاعدة واستريحوا.. لا كيف في المغيبات، وحسبك أن تقصر فتقول كيف، غيرك يلف ويدور ويحكي كلاماً طويلاً لكن ينتهي إلى هذه الكلمة التي أنت قلت عنها: كيف؟ لا كيف في المغيبات، الإيمان المطلق فقط بدون تكييف؛ لأنه عالم ما وراء المادة كما يقولون اليوم.. ما وراء العقل ما يقاس عليه حياتنا هذه المادية والعكس بالعكس أيضاً.

"الهدى والنور" (٢٨ / ٥٤ : ٥٩ : ٠٠)

[٩] باب الأمور الغيبية لا يخاض فيها بالأقيسة والآراء

[قال الإمام]:

واعلم أن كون الموتى يسمعون أو لا يسمعون إنما هو أمر غيبي من أمور البرزخ التي لا يعلمها إلا الله عز وجل فلا يجوز الخوض فيه بالأقيسة والآراء وإنما يوقف فيه مع النص إثباتاً ونفيًا.

"تحقيق الآيات البينات في عدم سماع الأموات" (ص ٣٧).

[وقال - رحمه الله -]:

- الاستدلال العقلي ... لا مجال له في أمر غيبي.

"تحقيق الآيات البينات في عدم سماع الأموات" (ص ٦٠).

[١٠] باب الكلام حول خلاف الصحابة في العقيدة

سؤال: بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسول الله.

أما بعد: يقول السائل: فضيلة الشيخ! أنتم تزعمون أن العقيدة أمر قد أجمع عليه السلف، ومع ذلك نجد هناك خلاف بينهم في إثبات العين أو العينان.

الشيخ: أنتم ماذا أولاً.

مداخلة: أنتم تزعمون.

الشيخ: تزعمون نعم، ليت له لطفها قليلاً.

مداخلة: أن العقيدة أمر قد أجمع عليه السلف، ومع ذلك نجد هناك خلاف

بينهم في إثبات العين أو العينان والساق، فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه فسر قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ (القلم: ٤٢) بالشدة والكرب... وكذلك في رؤية النبي ص لربه جل وعلا، فمن أثبت فيجب عليه الاعتقاد في ذلك، ومن نفى فيجب عليه اعتقاد مدلول النفي، فما موقفنا جزاكم الله خيراً؟

الشيخ: كان ينبغي أن يكون السؤال بغير هذا التحذير؛ لأن السائل ما أظن نقل رأيي وبني عليه توجيهه لهذا السؤال؛ ذلك لأننا نحن الذي ندين به أنه لا فرق بين ما يسمى أصولاً وبين ما... (انقطاع صوتي)

أن يكونوا على اتفاق وعلى كلمة واحدة، إذا أمكنهم ذلك، أما وذلك قد لا يمكن أن يكون في الأصول فضلاً عن الفروع فحينئذ يعود الأمر إلى المجتهد إن كان قصد الحق فأصابه فله أجران وإن أخطأ فله أجر واحد، لا فرق في ذلك كما قلنا بين الأصول والفروع، أما ادعاء الاتفاق في كل الأصول بخلاف الفروع، فهذا لا أعتقد أن عالمًا يقطع بذلك، كل ما في الأمر أننا نقول: إن السلف اتفقوا على أن الأصل في صفات الله تبارك وتعالى التي جاءت في الكتاب أو في السنة أن تمر كما جاءت ولا تؤول، هذا الذي يمكن أن يقال أنه أمر متفق عليه، أو على حد تعبير السائل: إنه أمر نزعمه وندعيه لازمين لذلك، ولكن هذا لا ينفي أن يقع بعض الخلاف في بعض المسائل التي تتعلق بهذا المنهج.

والمثال الذي ذكره السائل في تفسير الساق هذا صحيح أنه وقع فيه اختلاف، ولكن هل هناك خلاف بين هؤلاء الذين قد يختلفون في بعض الجزئيات مما يتعلق بالعقيدة أو بالتوحيد، هل بينهم خلاف في الأصل في القاعدة؟ الجواب: لا، وهذا الفرق بين أتباع السلف وبين الخلف، فالسلف هذه قاعدتهم أن يؤمنوا بكل ما جاء عن الله ورسوله دون تأويل ودون تعطيل، أما الخلف فالقاعدة عندهم

التأويل وليس هو التسليم.

وقد وجدت طائفة بين هؤلاء وهؤلاء وهم الذين يسمون بالمفوضة، فهم لا يؤمنون مسلمين بالمعاني الظاهرة لأدلة الكتاب والسنة المتعلقة بالصفات مع التنزيه، ولا هم يؤولون كما يفعل الخلف كالذين قلنا فيهم في الأمس القريب إنهم يقولون: إن مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم، فالخلاف ليس في الجزئيات هذا لا يمكن الخلاص منه، وإنما الأصل في القاعدة: ما هي قاعدة السلف؟ هو الإيمان بكل ما جاء عن الله ورسوله إيماناً بالمعاني الظاهرة المتبينة لغة في النصوص مع التنزيه، كما في قوله تعالى، هذا دليل يستعمل كثيراً وهو قوله عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١) فربنا عز وجل قدم هذه الجملة فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١) تنزيهاً ليتبع هذا التنزيه بالإثبات ألا وهو قوله عز وجل: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١).

فالآن: إذا أردنا أن نسلک طريقة السلف فما يختلفون في فهم ﴿السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١) إطلاقاً؛ لأنهم يعتقدون أن صفة السمع غير صفة البصر، وأن كلا من هاتين الصفتين كسائر الصفات الإلهية تثبتها كما جاءت مفرقتين بين صفة وأخرى منزهي لله تبارك وتعالى، أن يشبه شيئاً من مخلوقاته.

ما هو موقف المعتزلة المعطلة؟ أنهم يقولون: يأخذون بالشطر الأول من الآية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (الشورى: ١١) تنزيه، لكنهم غلو في التنزيه وعطلوا فقالوا: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى: ١١) أي: العليم، فعطلوا هاتين الصفتين؛ لأن الإنسان سميع وبصير فظنوا أنهم سووا، وظنوا أنهم بسبب فرارهم من إثبات هاتين الصفتين أنهم مع التنزيه دون التعطيل ولم يلاحظوا أن ما منه فروا بزعمهم وقعوا

في مثله؛ لأنهم حين يفسرون السمع والبصر بالغيب فالناس أيضًا فيهم عالم وجاهل، وبعض من يقول: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر: ٩) فإذا هناك كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله اشتراك لفظي وليس اشتراكًا حقيقيًا في المعنى، فصفة السمع وصفة البصر وصفة العين، هذه الصفات الثلاث اتصفت بها ربنا تبارك وتعالى كغيرها مما جاء في القرآن، لكن كون الإنسان أيضًا يوصف بأنه سميع ويوصف بأنه بصير وقد يقال فيه عليم، فذلك لا يعني أن سمعه وبصره وعلمه كسمع الله وبصره وعلمه، لذلك فحينما فر المعتزلة بهذا التأويل للسمع والبصر والعلم يقال لهم: عطّلوا صفتين حقيقتين من صفات الله تبارك وتعالى.

نعود الآن إلى الذين يفوضون، فماذا يقولون؟ يقول: نؤمن بالآية كما جاءت لكن لا ندرى ما معنى عليم.. ما معنى سميع.. ما معنى بصير، نكل الأمر إلى الله تبارك وتعالى، ويلبسون على الناس أن هذا هو مذهب السلف، ليس هذا هو مذهب السلف، مذهب السلف إثبات للصفة مع التنزيه، مذهب المفوضة لا يثبتون شيئًا، يقولون: الله أعلم بمراده، أما التنزيه فهو أمر مشترك بين جميع الطوائف، سواء السلف، أو المفوضة، أو الأشاعرة، أو الماتريدية، كلهم يلتقون في تنزيه الله عز وجل وعدم المشابهة للحوادث، لكنهم يختلفون في ما موقفهم تجاه كل الصفات التي جاءت في الكتاب والسنة منها هذا المثال الذي بين أيدينا الآن.

فإذا اختلف السلف في آية أو في حديث ما، فذلك لا يعني أنهم خرجوا عن هذه القاعدة، وإنما الخلف الذين يقولون: علم السلف أسلم، وعلم الخلف أحكم وأعلم، فالأصل إذاً في الاختلاف هو في القاعدة وليس فيما يلزم... اختلاف كل

من الطائفتين في جزء أو في صفة من الصفات كآية الساق، ولذلك فلا ينبغي أن يفهم أحد أن السلف لا يختلفون في شيء ما من آيات الصفات، لكن القاعدة هم متفقون عليها.

مثلاً: تفسير المعية: فقد يروى عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما قد يخالف غيره ممن جاء بعده، لكن كلهم يرجعون أخيراً إلى إثبات الصفات كقاعدة، لا كالمعتزلة فخلافاً لمن تابعهم في كثير من الانحراف الذي انحرف فيه المعتزلة، فسمعتهم آنفاً أن المعتزلة ينكرون صفة السمع والبصر، لكن الأشاعرة مثلاً يثبتونهما ولا يؤولونهما ولا ينكرون معناهما كما فعلت المعتزلة، لكن هؤلاء الخلف من الأشاعرة والمعتزلية في أصل المذهب أهو الإيمان بمعاني الصفات مع التنزيه أم الأصل هو التأويل؟ المتأخرين هؤلاء من الأشاعرة والمعتزلة بين مذهب السلف وبين مذهب الخلف فتارة تراهم معتزلة كموقفهم من الكلام الإلهي حيث من المعتزلة يصرحون... بأن كلام الله مخلوق، أما الأشاعرة والماتريدية فهم يقولون: كلام الله ليس بمخلوق، ولكن إذا مخاصمتهم ودققت معهم وجدتهم في النهاية يلتقون مع المعتزلة.

في الوقت الذي يقولون فيه كلام الله صفة من صفاته خلافاً للمعتزلة لكن حينما يدقق الإنسان معهم في البحث إذا بهم يقولون: الكلام الإلهي الذي هو صفة من صفاته ليس هو الكلام الذي يؤمن به السلف، وكما قال عليه السلام في الحديث الصحيح: «من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسنة»، لا أقول: ألف لام ميم حرف، بل ألف حرف، لام حرف، ميم حرف^(١) هم لا يقولون بأن كلام

(١) صحيح الجامع (رقم ٦٤٦٩).

الله حرف لفظ وصوت كما يقول السلف، وإنما هم يلتقون مع المعتزلة في إنكار هذه الحقيقة، ولكن يختلفون عن المعتزلة بأنهم يفسرون الكلام الإلهي بما يعود إلى العلم، ولذلك حينما يردون على المعتزلة ويقولون لهم: لماذا أنتم تقولون: كلام الله مخلوق، أليس يقدر ربنا تبارك وتعالى على تفهيم موسى كلامه تبارك وتعالى؟! لا يقولون: أليس الله بقادر على أن يسمع كلامه موسى، وهو قال له: ﴿فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ﴾ (طه: ١٣)، فيدعون هذه الوصفة المتعلقة بالكلام الله الإلهي، نأخذ من هذه الآية الصريحة: ﴿فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ﴾ (طه: ١٣) ما يقولون المعتزلة: أليس الله بقادر أن يسمع كلامه وصوته لموسى، وإنما يقولون: أليس الله بقادر أن يفهم كلامه فأعادوا صفة الكلام إلى العلم كما يمكن أن يقال: أليس الله عز وجل بقادر على أن يعلم موسى الألواح.

فعند المعتزلة الألواح التي أنزلها الله على موسى عليه السلام وعبر عنها بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ (النساء: ١٦٤) يقولون صراحة: ليس الله هو الذي تكلم، وليس الله هو الذي قال: ﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ (طه: ١٤) وإنما الشجرة هي التي نطقت، فالله لا يتكلم ولا يتلفظ.

الماتريديّة والأشاعرة يلتقون معهم في الحقيقة لكن يسمون الكلام الإلهي الثابت في القرآن بأنه كلام نفسي، لا يخرج.. لا يسمع.. لا يقرأ ونحو ذلك، فهذا ينبغي أن يكون في ذهننا: أن السلف يختلفون عن الفرق الأخرى في اتفاقهم على القاعدة وهي: تنزيه مع الإثبات، أما الآخرون فتأويل الذي هو التعطيل مع التنزيه، فلم يفدهم شيء التنزيه مع التأويل الذي يصاحبه في كثير من الأحيان التعطيل، وما أحسن ما قال ابن القيم رحمه الله، ولعله نقله عن شيخه ابن تيمية: "المعطل يعبد عدماً، والمجسم يعبد صنماً"، وهذه حقيقة لا يستطيع أحد أن ينكرها.

[فخلاصة المسألة]: هي أن الخلاف - كما قلت في مطلع هذه الكلمة - لا يقتصر عند المسلمين جميعاً على الفروع بل تعداه إلى الأصول والمقصود بها هي القواعد المتعلقة بالعتيدة، فذكرت أن السلف وأتباعهم من السلفين لا يختلفون في القاعدة، ولكن قد يختلفون في بعض جزئياتها، الشأن في هذا تماماً كالشأن في القواعد العلمية الأصولية الفقهية، فكأنما أهل الحديث لا يختلفون بعضهم مع بعض في أن المرجع عند الاختلاف إنما هو الكتاب والسنة وما كان عليه السلف الصالح، وقد يختلفون مثلاً في حديث أهو صحيح أم ضعيف، هذا لا يضر، وقد يختلفون في فهم حديث صحيح وهذا لا يضر؛ لأن الأصل والقاعدة متفق عليها بينهم وليس كذلك عند من خالفهم.

وقد ذكرنا في الأمس القريب، أن كل الطوائف الإسلامية لانستثني منهم طائفة، كلهم يقول: نحن على الكتاب والسنة لكن لا تجد منهم أحداً يقول: وعلى ما كان عليه السلف الصالح، إذاً: هذا اختلاف في الأصل في القاعدة، فهذا الخلاف هو الذي يضر، أما الاختلاف في مسألة فذلك لا يضر لا فرق بين أن تكون هذه المسألة في العتيدة أو أن تكون في الأحكام الشرعية، إنما المهم أن يكون القاعدة والأصل متفق عليه.

فلهذا الذي أتى به السائل الآخر وهو اختلاف في الرؤية: هل رأى محمد ربه؟ نعم يوجد شيء من هذا الاختلاف، ولكن هذا الاختلاف ليس من النوع الأول، بمعنى: لم يثبت عن أحد من السلف في أنه قال جازماً بأن النبي ﷺ لم ير ربه... رأى ربه بل جاء عنهم خلاف ذلك، كل ما في الأمر ممن أثبت الرؤية هو ابن عباس رضي الله عنه لكن الروايات التي وردت عنه مضطربة، فلذلك ما يستطيع العالم أن يجزم بأن ابن عباس كان يقول بخلاف السيدة عائشة مثلاً،

السيدة عائشة كانت تنفي رؤية النبي ﷺ لربه ليلة الإسراء والمعراج جازمة بذلك ومستعظمة كل الاستعظام لمن قد يقول بأن محمداً ﷺ رأى ربه.

وقد روى الشيخان في صحيحيهما^(١) من حديث مسروق عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنه قال لها - مسروق هو القائل - : يا أم المؤمنين! هل رأى محمد ربه؟ قالت: لقد قنَّ شعري لما قلت، قال: يا أم المؤمنين! ارحمني ولا تعجلي علي، أليس يقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى، عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنتَهَى﴾ (النجم: ١٣ - ١٤) قالت: أنا أعلم الناس بذلك، سألت رسول الله ﷺ فقال: «رأيت جبريل في صورته التي خلق فيها مرتين وله ستمائة جناح» ثم قالت مؤكدة نفيها لرؤية النبي ﷺ لله تبارك وتعالى: ثلاث من حدثكموهن فقد أعظم على الله الفرية: من حدثكم أن محمداً ﷺ رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية، ثم تلت قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ (الشورى: ٥١) وتلت قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ﴾ (الأنعام: ١٠٣) فمن حدثكم بأن محمداً ﷺ كان يعلم ما في غد فقد أعظم على الله الفرية، ثم تلت قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (النمل: ٦٥) ومن حدثكم بأن محمداً ﷺ كتم شيئاً أمر بتبليغه فقد أعظم على الله الفرية، ثم تلت قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ (المائدة: ٦٧).

هذه رواية صحيحة في الصحيحين، صريحة في أن السيدة عائشة جازمت بأن النبي ﷺ لم ير ربه، وعلى ذلك أحاديث تؤكد نفيها، هذا حديث مذكور؛ لأن هذا

(١) البخاري (رقم ٤٥٧٤) ومسلم (رقم ٤٥٩).

من قول عائشة، لكن هناك أحاديث مرفوعة تؤكد ما قالته السيدة عائشة رضي الله تعالى عنها... لحديث أبي ذر وهو أيضًا في حديث صحيح مسلم: «أن النبي ﷺ سئل: هل رأيت ربك؟ قال: نور أنى أراه»^(١) وهذا تفصيله في حديث أبي موسى الأشعري، وقد ذكره الإمام مسلم بعد حديث أبي ذر، وفيه قال عليه السلام: «حجابه النور» فإذا لما سئل عليه السلام: هل رأيت ربك؟ نفى ذلك، فنفي عائشة وهو زوجة الرسول عليه السلام معنى هذا أنها تكلمت بعلم تلقته من زوجها حيث لما سئل عليه الصلاة والسلام: هل رأيت ربك؟ قال: «نور» أي: هناك نور فكيف أراه؟

فهذه عائشة تقول جازمة أن النبي ﷺ لم ير ربه ومعها حديثين... من الذي قاله من الصحابة في هذه القضية؟ يروى عن ابن عباس ثلاثة روايات: رأى ربه.. رأى ربه بقلبه.. رأى ربه بعينه، ثلاثة من روايات من طريق سماك بن حرب عن ابن عباس، ومعنى هذا أن الراوي للرؤية التي أثبتها ابن عباس، تأوّه... فقال: رأى ربه، لكن المشكل: هو هل رأى ربه بعينه أم ببصيرته بقلبه؟ هنا تأتي هذه الروايات الثلاث: رأى ربه مطلقاً، ثم روايتان أخريان مقيدة، لكن إحداهما تخالف الأخرى فأحداهما تقول: رأى ربه بقلبه، والأخرى تقول: رأى ربه بعينه، فإذا: الرواية مضطربة عن ابن عباس فلا نستطيع أن نقول إن ابن عباس يخالف قول السيدة عائشة رضي الله عنها.

والقصد من الكلمة السابقة هو أنه قد يصح مثل ذلك الاختلاف ولكن ليس كل اختلاف صحيح، وهذا مثاله، فنستطيع أن نقول إذاً: بأن نفس الخلاف بين

(١) مسلم (رقم ٤٦١).

عائشة في هذه المسألة وابن عباس ليس دقيقًا؛ لأن الرواية عن ابن عباس مضطربة كما ذكرت آنفًا.

"رحلة النور" (٤٠/١٤٠: ٤٣: ٥٠) (٤٠ب/ ٥٠: ٥٠: ٥٠)

[١١] باب هل وقع اختلاف بين السلف في مسائل عقدية؟

السائل:

شيخنا: ما أثر عن بعض السلف في اختلافهم في بعض المسائل للتوحيد والعقيدة كإثبات الصورة على صورة آدم، ورؤية الرسول ص لربه ليلة المعراج، ومثلاً التوسل وغيره من المسائل يا شيخ، يعني كيف نوجهها مع أن المشهور أن السلف الصالح رضي الله عنهم لم يختلفوا في العقائد؟

الشيخ:

أولاً:

ذكرت في جملة ما اختلفوا فيه التوسل فإلى ماذا تشير بهذا السؤال لأن علمي أنه لا خلاف بينهم في التوسل؟ هذا أولاً.

وثانياً:

التوسل ليس من العقائد وإنما هو من الأحكام، أي هل يجوز أن يدعوا الإنسان بدعاء فيه توسل بمخلوق؟ أو لا يجوز؟ فليس للتوسل علاقة بالعقيدة، اللهم إلا إذا اقترن مع التوسل عقيدة في لفظ التوسل يعنيها به، فحينذاك تأخذ طوراً آخر، أما مجرد التوسل بمخلوق فذلك لا يدخل المسألة في جملة العقائد.

ثالثاً:

ماذا تعني بأنهم اختلفوا في الصورة؟ ومن هم الذين اختلفوا؟ لقد اتفقوا

على إثبات الصورة لله عز وجل في الجملة وليس في التفصيل وإنما اختلفوا في مرجع ضمير قوله عليه الصلاة والسلام: «خلق الله آدم على صورته»^(١) فأيضًا حصر هذا الاختلاف في مرجع هذا الضمير ليس له علاقة أيضًا في اعتقادي بالعتيدة لأن الصورة كعتيدة متفق عليها بين علماء الحديث والسنة دون تكييف ودون تأويل، أما مرجع ضمير «خلق آدم على صورته» هذا خلاف فرعي ليس له علاقة بالعتيدة، ثم لا أذكر إذا كان جاء في سؤالك شيء آخر غير الصورة وغير التوسل وإيش؟

السائل: المعراج، رؤية النبي ﷺ

الشيخ: آه، اختلفوا صحيح في هل رأى محمد ﷺ ربه، وهذا الاختلاف لا يمكن إنكاره، ولكن لعل ذلك أيضًا مرجعه إلى تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ﴾ (النجم: ١٣، ١٤) وجمهور العلماء من المحدثين وغيرهم على نفي رؤيته ﷺ لربه بعينه، والخلاف الذي يشار إليه بهذه المناسبة هنا، إنما هو ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: «إن النبي ﷺ رأى ربه بعينه» لكن هذا الأثر، هذا الحديث يمكن أن يقال فيه إنه أثر وإنه حديث، فهو أثر باعتبار أن لفظه من ابن عباس، ويمكن أن يقال فيه إنه حديث باعتبار أنه يتحدث فيه عن النبي ﷺ، هذا الأثر أو الحديث المروي عن ابن عباس لم يستقر على هذا اللفظ الذي فيه أنه رأى ربه بعينه، فقد جاء عنه روايتان أخريان، الأخرى:

إطلاق الرؤيا «رأى ربه» دون ذكر العينين.

(١) البخاري (رقم ٥٨٧٣) ومسلم (رقم ٦٨٢١).

والأخرى وهي الثالثة:

«رآه بقلبه» وعلى هذا: فهذا الأثر أو هذا الحديث مضطرب عن ابن عباس رضي الله عنه ما بين رآه مطلقاً، ورآه بعينه، ورآه بقلبه، والحديث المضطرب من أقسام الحديث الضعيف، وحيث فلا نستطيع أن نجزم بأن ابن عباس كان من عقيدته أن النبي ﷺ رأى ربه ولكن مع هذا لا يمكن لكل باحث منصف أن يدعي أنه لم يكن هناك من يقول يقول ابن عباس لكن هذا القائل لا يعرف عينه ولا شخصه، أما أنه كان هناك من يقول يقول ابن عباس فذلك يمكن أن يؤخذ من نفس حديث السيدة عائشة رضي الله عنها المروي في الصحيحين من طريق مسروق - رحمه الله - حيث سألها قاتلاً لها: «يا أم المؤمنين هل رأى محمد ربه؟» الحديث.

ولا بأس بإتمامه ولكن لا بد من ذكر موضع الشاهد منه فسؤال مسروق لأم المؤمنين هل رأى محمد ربه؟ يشعر الباحث بأنه كان هناك من يقول بأن محمداً ﷺ رأى ربه، من هو؟ الله أعلم، يمكن أن يكون هو ابن عباس نفسه ولكن ابن عباس لم يستقر رأيه على شيء من أقواله الثلاثة التي ذكرتها آنفاً، نعود إلى حديث عائشة رضي الله عنها فلما سألها وقال لها: هل رأى محمد ربه؟ قالت: لقد قف شعري مما قلت، قال: «يا أم المؤمنين ألم يقل رب العالمين ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى...﴾ الآية، قالت: أنا أعلم الناس بذلك سألت رسول الله ﷺ فقال: رأيت جبريل في صورته التي خلق فيها مرتين وله جناحان قد سد الأفق».

فإذاً: مرجع هذا الضمير في تفسير الرسول عليه السلام نفسه لهذه الآية إنما يعود إلى جبريل وليس إلى رب العالمين تبارك وتعالى، ثم تابعت بيانها رضي الله عنها فقالت:

"ثلاث من حدثكموهن فقد أعظم على الله الفرية:

من حدثكم أن محمداً ﷺ رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية، ثم تلت قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكُلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ (الشورى: ٥١).
فلا سبيل إلى رؤية الله تبارك وتعالى من أحد في هذه الحياة الدنيا، قالت:
"ومن حدثكم أن محمداً ﷺ كتم شيئاً أمراً بتبليغه فقد أعظم على الله الفرية ثم تلت قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ (المائدة: ٦٧)."

قالت: "ومن حدثكم أن محمداً ﷺ كان يعلم الغيب فقد افترى وكذب على الله تبارك وتعالى ثم تلت قوله عز وجل: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (النمل: ٦٥)."

فحديث عائشة هذا إذن فيه إشارة أنه كان هناك من يقول بأن محمداً ﷺ رأى ربه ولكنها نفت ذلك نفياً باتاً وتلت ما سبق من الآية.

وحيث أني فلا أرى في نهاية المطاف في هذا المجال لا أرى أن يقال إنه كان هناك خلاف بين السلف في مسألة عقائدية كمسألة رؤية الرسول ﷺ لربه، ثم نقول جديلاً: إن فرضنا أنه كان هناك حقيقة خلاف في مسألة ما بين السلف فذلك لا يعني أن هذا الخلاف يضر مادامت الأدلة قائمة بتأييد الوجهة الصحيحة أو القول الصحيح مما اختلفوا فيه، فالقول بأن السلف لم يختلفوا في شيء من الأمور الاعتقادية هذا يقوله بعضهم، وبحسب ما أحاط به علمه فإن استطاع أن يثبت ذلك فلا ضير لأن المرجع إلى الدليل وأنتم تعلمون أن النبي ﷺ حينما كان يدعو ربه تبارك وتعالى في دعاء الاستفتاح في قيام الليل كان يقول فيه: «اللهم

اهدني لما اختلف في من الحق يا ذاك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم^(١)، وهذا كان تعليماً منه ﷺ لآمنه، فعلينا نحن إذا وجدنا اختلافاً حقيقياً فضلاً عن اختلاف موهوم أن نطلب من الله تبارك وتعالى أن يهدينا لمعرفة الحق واتباعه. هذا الجواب على ما جاء من السؤال آنفاً.

"فتاوى جدة - الأثر -" (١٧ / ١٣ : ٠٣ : ٠٠)

[١٢] باب هل دراسة العقيدة محصورة

في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية؟

السائل: في الحقيقة في شبهة لكن تحتاج إلى ذكر؛ لأنها يعني يعاني منها أيضاً السلفيون، ليس عندهم شائبة عنف، أو من هذا النوع يعني، لكن هم يتصورون العقيدة تصوراً يعني مرتبطاً بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية كالتدمرية وغيرها، والردود على الجهمية والمعتزلة والأشاعرة؛ يتصورون أن دراسة العقيدة هي دراسة هذه الكتب فقط؟

الشيخ: لا هو ضروري... هو على كل حال يعني نحن نريد من إخواننا إنه ما يتصوروا إنه كل فرد منهم يمكن أن يصير عالماً، فهو عليه إذا شعر بأنه يجد في نفسه استعداداً للمضي قدماً في طلب العلم، فنحن ننصحه حقيقة بأن يقرأ كتب العلماء الذين عُرِفُوا بسلامة منهجهم عن الانحراف يميناً ويساراً والتأثر بعلم الكلام، وإذا كانوا لا يشعرون بأنفسهم شيء من ذلك فعليهم أن يأخذوا العلم سواء كان عقيدة أو كان عبادة من أقرب طريق سواء من علم العلماء الأحياء إذا كان لهم وصول إليهم، أو من الكتب التي ألُفَت بطريقة موجزة لا تدخل معهم في

(١) مسلم (رقم ١٨٤٧).

المجادلات الطويلة مع الفرق المخالفة؛ لأنه الخوض في هذه المسائل قد تضر بمن لا استعداد عنده؛ لأنه مناقشة المخالفين كثيراً ما تؤدي بالمناقش نفسه أحياناً أن ينحرف بعض الشيء، ولو في مسألة واحدة عن الخط الذي ينبغي أن يسلكه مستقيماً.

"الهدى والنور" (٣٢٩ / ١٦: ٠٨ / ٠٠)

[١٣] باب هل يجوز تدريس العقيدة للأطفال

على شكل قصص حكايات؟

سؤال: تفهيم العقيدة للأطفال الصغار (هل) هناك مانع أن تكتب هذه العقيدة على صورة حوار بين أشخاص ليس لهم حقيقة على شكل قصة أو حكاية... بأسلوب ممتع ومشوق؟

الشيخ: الجواب: إذا كان ممكناً تفهيم الأطفال أن هذه القصة هي من بنات خيال جاز وإلا فلا.

"الهدى والنور" (٢٥ / ٤٩: ٤١ / ٠٠).

[١٤] باب بدعة تقسيم الدين إلى أصول وفروع

[قال الإمام:]

إن تقسيم [الدين] الإسلامي إلى فروع وأصول؛ هذا تقسيم مبتدع لا يرضاه الإسلام، ولذلك فيكون الرجوع عن هذا التقسيم من جملة ما يدخل في كلمة الإمام مالك .. ولا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها.

"الهدى والنور" (٤٨٦ / ٤٢ / ٢٦: ٠٠)

[١٥] باب حكم التفريق بين الشريعة والعقيدة

السؤال: ما حكم من يفرق بين الشريعة والعقيدة، الشريعة كنظام والعقيدة كإيمان بالله خالقاً رازقاً؟

الشيخ: عفواً أريد أن أفهم ماذا يريد من التفريق هذا؟

مداخلة: يقول أن التشريع موكول لبني آدم بحيث ينظموه بحسب ظروفهم وبحسب معاشهم، ولكن العقيدة لا تتغير فنحن نؤمن بالله خالقاً رازقاً ولكن الشريعة يعني: من باب الفقه ومن باب التشريع.

الشيخ: يعني: الشريعة تتغير؟

مداخلة: نعم. يقصد هكذا.

الشيخ: طبعاً هذا لا يجوز هذا كفر؛ لأن الله عز وجل حينما قال: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة: ٤٤)، قال: من لم يحكم، ما قال: من لم يعتقد.

وعلى كل حال مثل هذا التقسيم نقول: هذا اصطلاح عقيدة وشريعة كما لو قلنا معاملات وأخلاق، ما فيه مانع من هذا التقسيم لكن بشرط أن نجعل ذلك كله هو دين الإسلام، فما جاء في دين الإسلام وجب تبنيه سواء كان عقيدة أو كان شريعة وحكماً أو كان سلوكاً أو معاملة، كل هذا إسلام، فربنا عز وجل يقول: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (آل عمران: ٨٥)، فإذا كان المقصود من هذا التفريق هو تحقيق الكلمة النصرانية الدين لله والوطن للجميع فينيء أن هذا هو الضلال المبين.

" الهدى والنور " (٣٥٣ / ٣٥ : ٣٦ : ٠٠)

[١٦] باب هل يجوز للطالب

أن يجيب على سؤال في امتحان بخلاف عقيدته؟

سؤال: في الامتحان إذا أعطوني سؤالاً يخالف عقيدة أهل السنة ففي هذه الحالة الواحد بإيش يجاوب؟

الشيخ: يجب أن يجيب عن عقيدته ما تعرف قصة بلال الحبشي أخذ أحد.

مداخلة: آه.

الشيخ: فإذا هو أسوتك.

مداخلة: طب والعمل؟

الشيخ: العمل من الله مش من عباد الله... والغاية لا تبرر الوسيلة.. وأبشرك
بقول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا، وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا
يَحْتَسِبُ﴾ (الطلاق: ٣، ٢).

"الهدى والنور" (٥٦٤ / ٢٠: ٠٦: ٠٠).

جماع أبواب بيان مصادر
أهل السنة والجماعة في الاستدلال في العقيدة

[١٧] باب من هم أهل السنة؟

[قال الإمام:]

وأهل السنة.. هم المتمسكون بالسنة وما كان عليه الصحابة.
"التعليق على الترغيب والترهيب" (١٨٢ / ١).

[١٨] باب أهل السنة يستدلون ثم يعتقدون،

أما أهل البدع فيعتقدون ثم يستدلون

السائل: بارك الله فيكم قول شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمة الله تعالى عليه-
أهل البدعة يعتقدون ثم يستدلون، وأهل السنة يستدلون ثم يعتقدون؟
مداخلة: نعم.

الشيخ: يعني هذا معناه: أن أهل السنة تبع للدليل؟
مداخلة: نعم.

الشيخ: أما أهل البدعة فتبع لبدعتهم ثم يحاولون تقريرها بالاستدلال لها،
وهذا معناه اتباع الهوى؛ ولذلك فأهل السنة هم بعيدون عن الهوى.
"الهدى والنور" (٦٥٠ / ٠٠:٠٠:٠٠)

[١٩] باب ما المقصود بالجماعة

في قولنا أهل السنة والجماعة؟

[قال الإمام:]

هي "أي الجماعة": ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، وهي الفرقة

الناجية، وهي طائفة أهل الحديث ومن اتبع سبيلهم من أتباع المذاهب وغيرهم.
"التعليق على متن الطحاوية" (ص ١٠٨).

[٢٠] باب مصادر الاستدلال عند أهل السنة: الكتاب، السنة، فهم سلف الأمة، وبيان أثر التنكب عن منهج فهم السلف في أبواب العقيدة^(١)

المقدّم: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله
صلى الله تعالى عليه وعلى آله وأصحابه، وبعد:

فإن الله تعالى، قد من علينا بنعمة الإيمان، ومنّ على الأمة بعلماء هم الذين
أكرمهم الله تعالى بما أعطاهم من علم ليُتبروا للناس السبيل إلى الله وإلى عبادة الله
عز وجل، وهم ورثة الأنبياء بلا ريب، ومجئنا كان دافعه وسيبقى إن شاء الله،
مرضاة الله عز وجل أولاً، وطلب العلم الذي يوصل إلى ذلك إن شاء الله، والله
إنها لساعة طيبة أن نلتقي بشيخنا وبعلمنا وأستاذنا الكبير الشيخ محمد ناصر
الدين الألباني، باسم أهالي الحي أولاً - حي شويكة - نرحب أجمل ترحيب
بشيخنا الفاضل، وباسم أهالي المَفرق - وعلى وجه الخصوص طلبة العلم فيها -
يرحبون أيضاً جميعاً وهم على شوق كانوا في أن يلتقوا اليوم مع أستاذنا الكريم،
ولا ضير فكلنا شوق إلى سماع ما عنده من دُرر العلم ومن الحكمة إن شاء الله،
فلنستمع إليه فيما منّ الله تعالى عليه من علمه، ثم بعد أن يكتفي، أو أن يكتفي
شيخنا، فإن باب السؤال سيفتح، على أن يكون السؤال مكتوباً والورقات متوفرة

(١) سيأتي الكلام على فهم السلف وأهميته بأوسع من هنا في مقدمة "جامع تراث العلامة الألباني في
السنهج" يسر الله نشره، واقتصرت هنا على بعض ذلك كما نهيت عليه في المقدمة.

إن شاء الله، ساعة طيبة أكرر، وأهلاً بشيخنا الكريم.

الشيخ: أهلاً بكم، إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أما بعد: فإن خير الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أشكر الأخ الأستاذ / إبراهيم على كلمته، وعلى ثنائه، وليس لي ما أقوله لقاء ذلك إلا الإقتداء بالخليفة الأول أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه، الذي كان الخليفة الحق والأول لرسول الله ﷺ، ومع ذلك فكان إذا سمع شخصاً يُثني عليه خيراً - واعتقد أن ذلك الثناء مهما كان صاحبه قد غلا فيه فما دام أنه خليفة رسول الله - فهو بحق، ومع ذلك - الله المستعان -، ومع ذلك كان يقول: اللهم لا تؤاخذني بما يقولون، واجعلني خيراً مما يظنون، واغفر لي ما لا يعلمون، هذا يقول الصديق الأكبر، فماذا نقول نحن من بعده؟ فأقول - إقتداءً به - : اللهم لا تؤاخذني بما يقولون، واجعلني خيراً مما يظنون، واغفر لي ما لا يعلمون.

الحق - والحق أقول - كُنتُ بذاك الموصوف الذي سمعتموه آنفاً من أختينا الفاضل إبراهيم، وإنما أنا طالب علم، لا شيء آخر، وعلى كل طالب أن يكون عند قول النبي ﷺ: «بلغوا عني ولو آية، بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(١) رواه البخاري من حديث عبد الله بن عمرو.

(١) صحيح الجامع (رقم ٢٨٣٧).

على هذا - وتجاوباً مع هذا النص النبوي الكريم والنصوص الأخرى المتواردة والمتتابة في كتاب الله وفي حديث رسول الله ﷺ - نقوم بجهد من تبليغ الناس ما قد لا يعلمونه، ولكن هذا لا يعني أننا أصبحنا عند حُسْن ظن إخواننا بنا، ليس الأمر كذلك.

الحقيقة التي أشعر بها من قرارة نفسي أنني حينما أسمع مثل هذا الكلام أتذكر المثل القديم المعروف عند الأدباء، ألا وهو "إن البُعَاث بأَرْضنا يَسْتَنِيرُ"، "إن البُعَاث بأَرْضنا يَسْتَنِيرُ"، قد يخفى على بعض الناس المقصود من هذا الكلام أو من هذا المثل، البُعَاث: هو طائر صغير لا قيمة له، فيصبح هذا الطير الصغير، نسرًا عند الناس، لجهلهم بقوة النسر وضخامته، فصدق هذا المثل على كثير ممن يدْعُونَ بحق وبصواب، أو بخطأ وباطل إلى الإسلام.

لكن الله يعلم أنه خَلَقَت الأرض - الأرض الإسلامية كلها - إلا من أفراد قليلين جداً جداً ممن يصح أن يقال فيهم: فلان عالم، كما جاء في الحديث الصحيح الذي أخرجه الإمام البخاري في صحيحه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله لا ينتزع العلم أنْتِزاعاً من صدور العلماء ولكنه يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا لم يبق عالماً - هذا هو الشاهد - حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهلاً فَسَلُّوا فَأَقْتُوا بغير علم فضلوا وأضلوا»^(١).

إذا أراد الله أن يقبض العلم، لا ينتزعه انتزاعاً من صدور العلماء، بحيث أنه يصبح العالم كما لو كان لم يتعلم بالمرة، لا، ليست هذه من سنة الله عز وجل، في

(١) البخاري (رقم ٦٨٧٧) ومسلم (رقم ٦٩٧٤).

عباده، وبخاصة عباده الصالحين - أن يذهبَ من صدورهم بالعلم الذي اكتسبوه، إرضاءً لوجه الله عز وجل - كما سمعتم أنفاً - كلمة ولو وجيزة من الأخ إبراهيم بارك الله فيه أن هذا الاجتماع إنما كان لطلب العلم، فالله عز وجل حكمٌ عدلٌ لا ينتزع العلم من صدور العلماء حقاً، ولكنه جرت سنة الله عز وجل في خلقه، أن يقبض العلم بقبض العلماء إليه، كما فعل بسيد العلماء والأنبياء والرسل محمد ﷺ، حتى إذا لم يُبقي عالماً، اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فسئِلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا، ليس معنى هذا: أن الله عز وجل يخلّي الأرض، من عالمٍ تقوم به حجة الله على عباده، ولكن معنى هذا: أنه كلما تأخر الزمن كلما قلَّ العلم، وكلما تأخر ازداد قلةً ونقصاناً حتى لا يبقى على وجه الأرض من يقول: الله، الله.

هذا الحديث تسمعون مراراً - وهو حديث صحيح - : « لا تقوم الساعة وعلى وجه الأرض من يقول الله، الله، ^(١) »، « من يقول: الله الله، »، وكثيراً من أمثال هؤلاء المشار إليهم في آخر الحديث المذكور، قبض الله العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالماً اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، من هؤلاء الرؤوس، من يفسر القرآن والسنة بتفاسير مخالفة لما كان عليه العلماء - لا أقول: سلفاً فقط بل وخلفاً أيضاً.

فإنهم يحتاجون بهذا الحديث: (الله، الله) على جواز بل على استحباب ذكر الله عز وجل باللفظ المفرد (الله، الله)... إلى آخره، لكي لا يغتر مُعْتَر ما أو يجهل جاهلٌ ما حينما يسمع هذا الحديث بمثل ذلك التأويل بدا لي ولو عرضاً أن أدكّر إخواننا الحاضرين بأن هذا التفسير باطلٌ: -

(١) مسلم (رقم ٣٩٢).

أولاً: من حيث أنه جاء بيانه في رواية أخرى عن رسول الله ﷺ .

وثانياً: لأن هذا التفسير لو كان صحيحاً لجرى عليه عمل سلفنا الصالح رضي الله عنهم، فإذا لم يفعلوا دل إعراضهم عن الفعل بهذا التفسير على بطلان هذا التفسير .

فكيف بكم إذا انضم إلى هذا الرواية الأخرى - وهذا بيت القصيد كما يقال - أن الإمام أحمد رحمه الله روى هذا الحديث في مسنده^(١) بالسند الصحيح بلفظ: «لا تقوم الساعة وعلى وجه الأرض من يقول: لا إله إلا الله» إذن هذا هو المقصود بلفظة الجلالة المكرر، المكررة في الرواية الأولى، الشاهد: أن الأرض اليوم مع الأسف الشديد خَلَّتْ من العلماء الذين كانوا يملؤون الأرض الرحبة الواسعة بعلمهم وينشرونه بين صفوف أمتهم فأصبحوا اليوم كما قيل:

وقد كانوا إذا عدوا قليلاً فصاروا اليوم أقل من القليل

فنحن نرجو من الله عز وجل أن يجعلنا من طلاب العلم الذين يُنَحَّوْنَ منحى العلماء حقاً ويسلكون سبيلهم صدقاً، هذا ما نرجوه من الله عز وجل أن يجعلنا من هؤلاء الطلاب السالكين ذلك المسلك الذي قال عنه الرسول ﷺ: «من سلك طريقاً يلتمس به علماً سلك الله به طريقاً إلى الجنة» رواه مسلم^(٢).

وهذا يفتح لي باب الكلام على هذا العلم، الذي يُذَكَّرُ في القرآن كثيراً وكثيراً جداً، كَمَثَلِ قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (الزمر: ٩) وقوله عز وجل: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ

(١) (٣/ ٢٠١) رقم ١٣١٠٤.

(٢) (رقم ٧٠٢٨).

دَرَجَاتٍ ﴿المجادلة: ١١﴾ ما هو هذا العلم الذي أثنى الله عز وجل على أهله
والمُتَلَبِّسِينَ به وعلى من سلك سبيلهم؟

الجواب - كما قال الإمام ابن القيم الجوزية رحمه الله تلميذ شيخ الإسلام ابن
تيمية رحمه الله -:

العلم قال الله قال رسوله قال الصحابة ليس بالتَّوَمُّيه
ما العلم نَصْبُكَ للخلاف سفاهة بين الرسول وبين رأي فقيهه
كلاً ولا جَحْدُ الصفات ونفيها حذراً من التمثيل والتشبيه

فالعلم إذن نأخذ من هذه الكلمة ومن هذا الشعر الذي نادراً ما نسمعه في
كلام الشعراء لأن شعر العلماء هو غير شعر الشعراء، فهذا رجل عالم، ويَحْسِبُ
الشعر أيضاً، فهو يقول: العلم: "قال الله"، في المرتبة الأولى، "قال رسول الله" في
المرتبة الثانية، "قال الصحابة" في المرتبة الثالثة، هنا سأجعل كلمتي في هذه
الأمسية الطيبة المباركة إن شاء الله، كلمة ابن القيم هذه تُذَكِّرُنَا بحقيقة هامة جداً
جداً طالما غفل عنها جمهور الدعاة المنتشرين اليوم في الإسلام باسم الدعوة
إلى الإسلام، هذه الحقيقة ما هي؟

المعروف لدى هؤلاء الدعاة جميعاً: أن الإسلام إنما هو كتاب الله وسنة
رسول الله ﷺ، وهذا حق لا ريب فيه ولكنه ناقص هذا النقص هو الذي أشار إليه
ابن القيم في شعره السابق فَذَكَرَ بعد الكتاب والسنة، الصحابة، العلم: قال الله قال
رسوله قال الصحابة... إلى آخره.

الآن نادراً ما نسمع أحداً يَذْكُرُ مع الكتاب والسنة، الصحابة، وهم كما نعلم
جميعاً رأس السلف الصالح الذين تواتر الحديث عن النبي ﷺ بقوله: «خير

الناس قرني» ولا تقولوا كما يقول الجماهير من الدعاة: خير القرون، خير القرون، ليس له أصل في السنة، السنة الصحيحة في الصحيحين وغيرهما من مراجع الحديث والسنة مُطَبَّقة على رواية الحديث بلفظ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»^(١).

هؤلاء الصحابة الذين هم على رأس القرون الثلاثة المشهود لها بالخيرية، صَمَّهم الإمام ابن قيم الجوزية إلى الكتاب والسنة، فهل كان هذا الضم منه رأياً واجتهاداً واستنباطاً يمكن أن يتعرض للخطأ؟ لأن لكل جواد كَبُوة، إن لم نقل: بل كبوات.

الجواب: لا، هذا ليس من الاستنباط ولا هو من الاجتهاد الذي يقبل احتمال أن يكون خطأً، وإنما هو اعتماد على كتاب الله وعلى حديث رسول الله ﷺ، أما الكتاب: فقول ربنا عز وجل في القرآن الكريم: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُسْلِمِينَ﴾ (النساء: ١١٥)، ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُسْلِمِينَ﴾ لم يقتصر ربنا عز وجل في الآية - ولو فعل لكان حقاً - لم يقل: ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى نوله ما تولى وإنما قال - لحكمة بالغة وهي التي نحن الآن في صدد بيانها وشرحها قال: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُسْلِمِينَ﴾، ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُسْلِمِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء: ١١٥) هذه الآية أرجو أن تكون ثابتة في البابكم وفي قلوبكم ولا تذهب عنكم، لأنها الحق مثلما أنكم تنطقون وبذلك تنجون عن أن تنحرفوا يميناً أو يساراً وعن أن تكونوا ولو في جزئية واحدة أو في مسألة واحدة من فرقة من الفرق الغير الناجية، إن لم نقل: من الفرق الضالة، لأن النبي ﷺ قال

(١) البخاري (رقم ٢٥٠٩) ومسلم (رقم ٦٦٣٥).

في الحديث المعروف وأقتصر منه الآن على الشاهد منه: «وَسَتَقَرُّقُ أَمْتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فَرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً» قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «هي الجماعة»^(١) الجماعة: هي سبيل المؤمنين، فالحديث إن لم يكن وحياً مباشراً من الله على قلب نبيه ﷺ، وإلا فهو اقتباس من الآية السابقة: ﴿وَيَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ إذا كان من يشاقق الرسول ويتبع غير سبيل المؤمنين قد أُوعِدَ بالنار، فالعكس بالعكس: من اتبع سبيل المؤمنين فهو مَوْعُودٌ بِالْجَنَّةِ ولا شك ولا ريب، إذن رسول الله لما أجاب عن سؤال: ما هي الفرقة الناجية؟ من هي؟ قال: «الجماعة»، إذن، الجماعة: هي طائفة المسلمين، ثم جاءت الرواية الأخرى تُؤَكِّدُ هذا المعنى بل وتزيده إيضاحاً وبياناً، حيث قال عليه السلام: «هي ما أنا عليه وأصحابي»، «أصحابي» إذن هي سبيل المؤمنين، فحينما قال ابن القيم رحمه الله في كلامه السابق ذُكِرَ «والصحابة» وأصحابه عليه السلام، فإنما اقتبس ذلك من الآية السابقة ومن هذا الحديث، كذلك الحديث المعروف حديث العرباض ابن سارية رضي الله تعالى عنه أيضاً أَقْتَصَرَ مِنْهُ الْآنَ - حتى تُفَسِّحَ الْمَجَالَ لِبَعْضِ الْأَسْئَلَةِ - عَلَى مَوْضِعِ الشَّاهِدِ مِنْهُ، حيث قال عليه السلام: «فعلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي»^(٢).

إذن، هنا كالحديث الذي قبله وكالآية السابقة، لم يُقَلِّ الرُّسُولُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: فعلَيْكُمْ بِسُنَّتِي فَقَطْ، وإنما أضاف أيضاً إلى سُنَّتِهِ: سُنَّةَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، من هنا، نحن نقول وبخاصة في هذا الزمان، زمان تضاربت فيه الآراء والأفكار والمذاهب وتكاثرت الأحزاب والجماعات حتى أصبح كثير من الشباب المسلم يعيش

(١) صحيح الجامع (رقم ٢٠٤٢)

(٢) صحيح الجامع (رقم ٢٥٤٩).

حيران، لا يدري إلى أي جماعة ينتسب؟ فهُنا يأتي الجواب في الآية وفي الحديثين المذكورين، اتبعوا سبيل المؤمنين، سبيل المؤمنين في العصر الحاضر؟ الجواب: لا، وإنما في العصر الغابر، العصر الأول، عصر الصحابة، السلف الصالح، هؤلاء ينبغي أن يكونوا قدوتنا وأن يكونوا متبوعنا، وليس سواهم على وجه الأرض مطلقاً.

إذن دعوتنا - هنا الشاهد وهنا بيت القصيد - تقوم على ثلاثة أركان على الكتاب والسنة وإتباع السلف الصالح، فمن زعم بأنه يتبع الكتاب والسنة ولا يتبع السلف الصالح، ويقول بلسان حاله وقد يقول بلسان قائله وكلامه: هم رجال ونحن رجال، فإنه يكون في رُبِّغ وفي ضلال، لماذا؟ لأنه ما أخذ بهذه النصوص التي أسمعناكم إياها أنفاً، لقد اتبع سبيل المؤمنين؟ لا، لقد اتبع أصحاب الرسول الكريم؟ لا، ما اتبع؟ اتبع إن لم أقل هواء، فقد اتبع عقله، والعقل معصوم؟ الجواب: لا، إذن فقد ضل ضلالاً مبيناً، أنا أعتقد أن سبب الخلاف الكثير المتوارث في فرق معروفة قديماً والخلاف الناشئ اليوم حديثاً هو: عدم الرجوع إلى هذا المصدر الثالث: وهو السلف الصالح فكلُّ يدَّعي الانتماء إلى الكتاب والسنة، وطالما سمعنا مثل هذا الكلام من الشباب الحيران، حيث يقول: يا أخي هؤلاء يقولون: الكتاب والسنة، وهؤلاء يقولون: الكتاب والسنة فما هو الحكمُ الفصل؟ الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح، فمن اعتمد على الكتاب والسنة دون أن يعتمد على السلف الصالح ما اعتمد على الكتاب والسنة، وإنما اعتمد على عقله، إن لم أقل: على هواء.

من عادتني أن أضرب بعض الأمثلة، لتوضيح هذه المسألة بل هذا الأصل الهام، وهو على "منهج السلف الصالح"، هناك كلمة تُروى عن الفاروق عمر ابن

الخطاب رضي الله تعالى عنه يقول: إذا جادلكم أهل الأهواء والبدع بالقرآن فجادلوهم بالسنة، فإن القرآن حمْلٌ وجوه، من أجل، لماذا قال عمر هذه الكلمة؟ أقول: من أجل ذلك قال الله عز وجل مخاطباً نبيه عليه السلام في القرآن بقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤) ترى هل يستطيع مسلم عربي - هو كما يقال سبويه زمانه في المعرفة باللغة العربية وأدبها وأسلوبها - هل يستطيع أن يفهم القرآن من غير طريق رسولنا ﷺ؟ الجواب: لا، وإلا كان قوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤) عبثاً، وحاشى كلام الله أن يكون فيه أي عبث، إذن، من أراد أن يفهم القرآن من غير طريق الرسول عليه السلام فقد ضل ضلالاً بعيداً، ثم هل بإمكان ذلك الرجل أن يفهم القرآن والسنة من غير طريق الرسول عليه الصلاة والسلام (أظن هنا سبق لسان من الشيخ رحمه الله وأظنه يقصد الصحابة رضوان الله عليهم)؟ الجواب - أيضاً - لا، ذلك لأنهم هم الذين:-

أولاً: نقلوا إلينا لفظ القرآن الذي أنزله الله على قلب محمد عليه الصلاة والسلام.

وثانياً: نقلوا لنا بيانه عليه السلام الذي ذكر في الآية السابقة وتطبيقه عليه الصلاة والسلام لهذا القرآن الكريم، هنا لا بد لي من وقفة أرجو أن تكون قصيرة، بيانه عليه السلام يكون على ثلاثة أنواع:

١ - لفظاً.

٢ - وفعلاً.

٣ - وتقريراً.

لفظاً: من الذي ينقله؟ أصحابه، فعله: من الذي ينقله؟ أصحابه، تقريره: من الذي ينقله؟ أصحابه، من أجل ذلك لا يمكننا أن نُسْتَقِلَّ في فهم الكتاب والسنة على مداركنا اللغوية فقط، بل لابد أن نستعين على ذلك، لا يعني هذا أن اللغة نستطيع أن نستغني عنها، لا، ولذلك نحن نعتقد جازمين أن الأعاجم الذين لم يُتَقَنُوا اللغة العربية وقعوا في أخطاء كثيرة وكثيرة جداً، وبخاصة إذا وقعوا في هذا الخطأ الأصولي: وهو عدم رجوعهم إلى السلف الصالح في فهم الكتاب والسنة، لا أعني من كلامي السابق عدم الاعتماد على اللغة، كيف؟ وإذا أردنا أن نفهم كلام الصحابة فلا بد أن نفهم اللغة العربية كما أنه لابد لفهم القرآن والسنة من معرفة اللغة العربية، لكننا نقول: إن بيان الرسول ﷺ المذكور في الآية السابقة، هو على ثلاثة أقسام:

١- قول.

٢- وفعل.

٣- وتقرير.

لنضرب مثلاً أو أكثر - إذا اضطررنا إليه لنستوعب أن هذا التقسيم هو الأمر الواقع ماله من دافع - قوله تبارك وتعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: ٣٨) السارق - انظروا الآن كيف لا يمكننا أن نعتمد في تفسير القرآن على اللغة فقط - السارق لغة: هو كل من سرق مالاً من مكانٍ حَرِيزٍ، مهما كان هذا المال ليس ذا قيمة، سرق بيضة - مثلاً - سرق فلساً، قرشاً، هذا لغة: سارق، قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: ٣٨)، هل كل من سرق تُقَطَّعُ يده؟ الجواب: لا، لم؟ لأن المُبَيَّنَّ الذي تولى تَبْيِينَ المُبَيَّنِّ - المُبَيَّنَّ رسول الله، والمُبَيَّنَّ كلام الله - قد بين لنا رسول الله من الذي تقطع يده من

السارقين فقال: «لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً»^(١) أخرج البخاري ومسلم من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها، فمن سرق أقل من رُبُع دينار - وإن كان يُسمَّى لغةً: سارق - ولكنه لا يُسمَّى شرعاً سارقاً، إذن من هنا نتوصل إلى حقيقة علمية كثيرة من طلاب العلم هم غافلون عنها، هناك لغة عربية متوارثة ولغة شرعية، الله اصطلاح عليها لم يكن للعرب الذين يتكلمون بلغة القرآن التي نزل بها القرآن ما كانوا يعرفون من قبل مثل هذا الاصطلاح، فإذا أطلق السارق لغةً: شَمِلَ كل سارق، أما إذا ذُكِرَ السارق شرعاً، فلا يشمل كل سارق، وإنما من سرق ربع دينار فصاعداً، إذن: هذا مثال واقعي أننا لا نستطيع أن نستقل في فهم الكتاب والسنة على معرفتنا باللغة العربية، وهذا ما يقع فيه كثير من الكُتَّاب المعاصرين اليوم، يُسَلِّطون معرفتهم باللغة العربية على آيات كريمة والأحاديث النبوية فيفسرونها، فيأتوننا بتفسير بدعي لا يعرفه المسلمون من قبل، لذلك نقول يجب أن نفهم أن دعوة الإسلام الحق هي قائمة على ثلاثة أصول وعلى ثلاثة قواعد:

١ - الكتاب.

٢ - السنة.

٣ - وما كان عليه سلفنا الصالح.

﴿والسارق والسارقة﴾ إذن لا تُفسَّر هذه الآية على مُقتضى اللغة، وإنما على مُقتضى اللغة الشرعية التي قالت: «لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً» ثم قال في تمام الآية: ﴿فاقطعوا أيديهما﴾ ما هي اليد في اللغة؟ هذه كلها يد من أنامل إلى ..

(١) مسلم (رقم ٤٤٩٤).

فهل تقطع من هنا أم من هنا أم من هنا بين ذلك الرسول بفعله، ليس عندنا هناك حديث صحيح - كما جاء في تحديد السرقة التي يستحق السارق أن تُقَطَّع يده من أجلها ليس عندنا حديث - يحدد لنا مكان القطع من بيانه القول، وإنما عندنا بيان فعلي تطبيقي عملي، من أين نعرف هذا التطبيق؟ من سلفنا الصالح أصحاب النبي ﷺ، هذا هو القسم الثاني وهو البيان الفعلي.

القسم الثالث: إقرار الرسول عليه السلام للشيء: لا يُنْكِرُهُ ولا ينهى عنه، هذا الإقرار ليس قولاً منه، ولا فعلاً صدر منه، إنما هذا الفعل صدر من غيره، كل ما صدر منه أنه رأى وأقر، فإذا رأى أمراً وسكت عنه وأقره صار أمراً مقررراً جائزاً، وإذا رأى أمراً فأنكره ولو كان ذلك الأمر واقعاً من بعض الصحابة ولكن ثبت أنه نهى عنه حيثئذ هذا الذي نهى عنه يختلف كل الاختلاف عن ذلك الذي أقره، وهاكم المثال للأميرين الاثنين - وهذا من غرائب الأحاديث - يقول عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما: كنا نشرب ونحن قيام، ونأكل ونحن نمشي، في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام. تحدث عبد الله في هذا الحديث عن أمرين اثنين:

١ - عن الشرب من قيام.

٢ - وعن الأكل ماشياً.

وأن هذا كان أمراً واقعاً في عهد الرسول عليه السلام، فما هو الحكم الشرعي بالنسبة لهذين الأمرين: الشرب قائماً والأكل ماشياً؟ إذا طبقنا كلامنا السابق نستطيع أن نأخذ الحكم طبعاً بضميمة لا بد منها وهي: من كان على علم بما كان عليه رسول الله ﷺ قولاً وفعلاً وتقريراً، فإذا رجعنا إلى السنة الصحيحة فيما يتعلق بالأمر الأول الذي ابتلي كثير من المسلمين إن لم أقل ابتلي به أكثر المسلمين

بمخالفة قول الرسول الكريم، ألا وهو: الشرب قائماً - كانوا يشربون قياماً كانوا يلبسون الذهب كانوا يلبسون الحرير هذه حقائق لا يمكن إنكارها - لكن هل أقر الرسول ذلك؟ الجواب: أنكر شيئاً وأقر شيئاً، فما أنكره صار في حدود المنكر، وما أقره صار في حدود المعروف، فأنكر الشرب قائماً في أحاديث كثيرة - ولا أريد الإفاضة فيها حتى ما نخرج -:

أولاً: عما خططنا لأنفسنا من أن نختصر الكلام في هذا الموضوع إفساحاً لمجال الأسئلة.

وثانياً: إن هذه المسألة لَوْحِدَها تحتاج إلى جلسة خاصة.

لكن حسبي أن أروي لكم حديثاً صحيحاً أخرجه الإمام مسلم في صحيحه^(١) من حديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الشرب قائماً» وفي لفظ: «زَجَرَ رسول الله ﷺ عن الشرب قائماً» إذن هذا الذي كان يفعل بشهادة حديث ابن عمر في عهد الرسول عليه السلام قد نهى هو عنه، فصار ما كانوا يفعلونه أمراً ملغياً، يَنْهَى الرسول عنه، لكن الشطر الثاني من الحديث وهو: أنهم كانوا يأكلون وهم يمشون، ما جاءنا نَهْيٌ عن رسول الله ﷺ فاستفدنا من هذا الإقرار حكماً شرعياً، إلى هنا أكتفي الآن لبيان ضرورة الاعتماد على فهم الكتاب والسنة على ما كان عليه السلف الصالح وليس أن يستقل الإنسان بفهم الكتاب والسنة كيف ما بدا لعلمه إن لم نقل: لجهله.

لكن لا بد بعد أن تَبَيَّنَ أهمية هذا القيد "على منهج السلف الصالح" أن أُقَرَّبَ لكم بعض الأمثلة:

(١) (رقم ٥٣٩٣) بلفظ: «زَجَرَ عن الشرب»، وعنده بلفظ: «نهى» من حديث أبي سعيد الخدري (رقم ٥٣٩٧).

قديمًا تفرق المسلمون إلى فرق كثيرة: تسمعون بالمعتزلة، تسمعون بالمرجئة، تسمعون بالخوارج، تسمعون بالزيدية فضلاً عن الشيعة الرافضة وهكذا، ما في هؤلاء طائفة مهما كانت عريقة في الضلال لا يشتركون مع سائر المسلمين، في قولهم: نحن على الكتاب والسنة، ما أحد منهم يقول: نحن لا نتبنى الكتاب والسنة، وإلا لو قال أحد منهم هذا خرج من الإسلام بالكلية، إذن، لماذا هذا التفرق ما دام أنهم جميعاً يعتمدون على الكتاب والسنة؟ وأنا أشهد أنهم يعتمدون على الكتاب والسنة، ولكن كيف كان هذا الاعتماد؟ دون الاعتماد على الأصل الثالث: "على ما كان عليه السلف الصالح" مع ضمنية أخرى لا بد أيضاً من التنبيه عليها وهي: أن السنة تختلف كل الاختلاف عن القرآن الكريم، من حيث: أن القرآن الكريم محفوظ بين دفتي المصحف كما هو معلوم لدى الجميع، أما السنة فهي:

أولاً: موزعة في مئات الكتب - إن لم أقل: ألوف الكتب - منها قسم كبير جداً لا يزال في عالم الغيب في عالم المخطوطات، ثم حتى هذه الكتب المطبوعة منها اليوم فيها الصحيح وفيها الضعيف، فالذين يعتمدون على السنة سواء كانوا من الذين ينتمون إلى أهل السنة والجماعة وعلى منهج السلف الصالح، أو كانوا من الفرق الأخرى، كثير من هؤلاء من لا يميزون السنة الصحيحة من الضعيفة، فيقعون في مخالفة الكتاب والسنة، بسبب اعتمادهم على أحاديث ضعيفة أو موضوعية، الشاهد: هناك بعض الفرق التي أشرنا إليها تُنكرُ بعض الحقائق القرآنية والأحاديث النبوية قديماً وأيضاً حديثاً، القرآن الكريم يثبت ويبشر المؤمنين بنعمة عظيمة جداً يحظون بها يوم يلقون الله عز وجل في جنة النعيم، حيث يتجلى رب العالمين عليهم فيرونه، كما قال ذلك العالم السلفي:

يراه المؤمنون بغير كيف وتشبيه وضرب من مثالي

هذا عليه نصوص من القرآن وعشرات النصوص من أحاديث الرسول عليه السلام، كيف أنكّر هذه النعمة بعض الفرق القديمة والحديثة؟ أما القديمة: المعتزلة اليوم لا يوجد فيما علمت على وجه الأرض من يقول: نحن معتزلة، نحن على مذهب المعتزلة، لكنني رأيت رجلاً أحقق، يعلن أنه معتزلي وينكر حقائق شرعية جداً، لأنه ركب رأسه، فأولئك المعتزلة أنكروا هذه النعمة، وقالوا: بعقولهم الضعيفة، قالوا: مستحيل أن يرى الله عز وجل، فماذا فعلوا؟ هل أنكروا القرآن؟ الله يقول في القرآن الكريم: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ، إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (القيامة: ٢٢، ٢٣) هل أنكروا هذه الآية؟ لا، لو أنكروها لكفروا وارتدوا، لكن إلى اليوم أهل السنة حقاً يحكمون على المعتزلة بالضلال، لكن لا يخرجونهم من دائرة الإسلام، لأنهم ما أنكروا هذه الآية، وإنما أنكروا معناها الحق الذي جاء بيانه في السنة كما سنذكر، فإله عز وجل حين قال في حق المؤمنين أهل الجنة: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ، إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (القيامة: ٢٢، ٢٣) تأولوها، دأبوا عليها آمنوا بها لفظاً، وكفروا بها معنىً، والألفاظ - كما يقول العلماء - هي قوالب المعاني، فإذا آمننا باللفظ وكفرنا بالمعنى فهذا الإيمان لا يسوِّج ولا يغني من جوع، لكن لماذا هؤلاء أنكروا هذه الرؤيا؟ ضاقت عقولهم أن يتصوروا وأن يتخيلوا أن هذا العبد المخلوق العاجز، بإمكانه أن يرى الله عز وجل جهرةً، كما طلب اليهود من موسى، فأعجزهم الله عز وجل بالقصة المعروفة: ﴿انْظُرْ إِلَىٰ الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي﴾ (الأعراف: ١٤٣) ضاقت عقولهم، فاضطروا أن يتلاعبوا بالنص القرآني وأن يؤولوه، لماذا؟ لأن إيمانهم بالغيب ضعيف وإيمانهم بعقولهم أقوى من إيمانهم بالغيب الذي أمروا به في مطلع سورة البقرة: ﴿أَلَمْ، ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ، الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ (البقرة: ١-٣) فالله غيب الغيوب، فمهما

ربنا تحدث عن نفسه، فعلينا أن نصدق وأن نؤمن به، لأن مداركنا قاصرة جداً، ما اعترف المعتزلة بهذه الحقيقة، ولذلك جحدوا كثيراً من الحقائق الشرعية، منها: قوله تبارك وتعالى: ﴿وَجُودُ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ، إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ (القيامة: ٢٣، ٢٢) كذلك الآية الأخرى وهي قد تكون أخفى بالنسبة لأولئك الناس من الآية الأولى، وهي قوله عز وجل: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ (يونس: ٢٦)، ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ﴾ أي: الجنة، ﴿وزيادة﴾ أي: رؤية الله في الآخرة، هكذا جاء الحديث في صحيح مسلم بسنده الصحيح عن سعد بن أبي وقاص قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ﴾ قال عليه السلام: «الجنة»، ﴿وزيادة﴾: «رؤية الله».

أنكر المعتزلة وكذلك الشيعة - وهم معتزلة في العقيدة -، الشيعة معتزلة في العقيدة أنكروا رؤية الله، المصرح في الآية الأولى والمبين من رسول الله في الآية الأخرى، مع تواتر الأحاديث عن النبي ﷺ فأوقعهم تأويلهم للقرآن في إنكار الأحاديث الصحيحة عن الرسول عليه السلام، فخرجوا عن أن يكونوا من الفرقة الناجية: «ما أنا عليه وأصحابي» الرسول كان على الإيمان بأن المؤمنين يرون ربهم، لأنه جاء في الصحيحين من أحاديث جماعة من أصحاب الرسول عليه السلام، منهم: أبو سعيد الخدري، منهم: أنس بن مالك، خارج الصحيح أبو بكر الصديق وهكذا، قال عليه الصلاة والسلام: «إنكم سترون ربكم يوم القيامة كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته»^(١)، روايتين:

١ - «لا تضامون» بالتخفيف.

٢ - و«لا تضامون» بالتشديد.

والمقصود: لا تُشْكُون في رؤيته كما لا تشكون في رؤية القمر ليلة البدر ليس

(١) البخاري (رقم ٥٢٩) ومسلم (رقم ١٤٦٦).

دونه سحاب، أنكروا هذه الأحاديث بعقولهم، إذن هم ما سلموا وما آمنوا، فكانوا ضعيفي الإيمان هذا مثال مما وقع فيه بعض الفرق قديماً.

وعلى هذا حديثاً اليوم: الخوارج، ومنهم: الإباضية، الذين الآن نشطوا في الدعوة إلى ضلالهم، ولهم مقالات الآن ورسائل ينشرونها، ويخيون الخروج الذي عُرف به الخوارج من قديم في كثير من انحرافاتهم، منها: إنكارهم رؤية الله عز وجل في الجنة.

الآن نأتيكم بمثال حديث: القاديانيون، ربما سمعتم بهم، هؤلاء يقولون كما نقول: نحن نشهد أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله، يصلون الصلوات الخمس، يقيمون الجمعة، يحجون إلى بيت الله الحرام، ويعتصرون، لا فرق بيننا وبينهم هم كمسلمين، لكنهم يخالفوننا في كثير من العقائد منها - وهنا الشاهد - قولهم: بأن النبوة لم تُغلق بابها، يقولون بأنه سيأتي أنبياء بعد محمد عليه السلام، ويزعمون بأنه جاء أحد منهم في قاديان في بلدة في الهند، فمن لم يؤمن بهذا النبي عندهم فهو كافر، كيف قالوا هذا مع الآية الصريحة: ﴿وَلَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ﴾ (الأحزاب: ٤٠)؟ كيف قالوا هذا مع الأحاديث المتواترة بأنه: «لا نبي بعدي»^(١) فأولوا القرآن والسنة، وما فسروا القرآن والسنة كما فسرها السلف الصالح وتتابع أيضاً المسلمون على ذلك، دون خلاف بينهم، حتى جاء هذا الزائغ الضال المسمى بميرزا غلام أحمد القادياني، فزعم بأنه نبي، وله قصة طويلة لسنا الآن في صدددها، فاعتر به كثير ممن لا علم عندهم بهذه الحقائق التي هي: صيانة للمسلم من أن ينحرف يميناً ويساراً كما انحرف القاديانيون هؤلاء مع

(١) البخاري (رقم ٣٢٦٨) ومسلم (٤٨٧٩).

دجالهم هذا الذي ادعى النبوة، ماذا فعل بالآية: ﴿وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ (الأحزاب: ٤٠)؟ قالوا: «خاتم النبيين»: مَشْنُوعٌ معناها: لا نبي بعده، معناها: زينة النبيين، كما أن الخاتم هو: زينة الإصبع، كذلك محمد زينة الأنبياء، إذن هم ما كفروا بالآية، ما قالوا: هذه ما أنزلها الله على قلب محمد، لكن كفروا بمعناها الحقيقي، إذن، ماذا يفيد الإيمان بالألفاظ دون الإيمان بحقائق المعاني، إذا كانت هذه حقيقة لا شك فيها، ما هو الطريق للوصول إلى معرفة حقائق المعاني للكتاب والسنة؟ قد عرفت الطريق، ليس هو أن نعتمد نحن على علْمِنَا باللغة وآدابها ونفسر القرآن والسنة بأهوائنا أو عاداتنا أو تقاليدنا أو مذاهبنا أو طرقنا، وإنما كما قيل - وأنهى الكلام بهذا القول -:

وكل خير في اتباع من سلف وكل شر في ابتداع من خلف
لعل في هذا ذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد..
"الهدى والنور" (٦٤٠ / ٤٠: ٠٠: ٠٠)

[٢١] باب كلمة حول مصادر الاستدلال عند أهل السنة، مع التعرض لبيان موقع العقل من هذه المصادر، وبيان خطأ تقسيم الأحاديث إلى ظنية ويقينية وما يترتب على ذلك

الشيخ: إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٢)، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا

رَوَّجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿النساء: ١﴾، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: ٧٠-٧١).

أما بعد:

فإن خير الكلام كلام الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أمامي سؤالان يلتقيان في نقطة واحدة، وهي: السؤال عن حزب التحرير.

السؤال الأول يقول: قرأت كثيرا عن حزب التحرير، وقد أعجبني كثير من أفكارهم، فأريد منك أن تشرح أو أن تفيدنا بنبرة عن حزب التحرير؟

السؤال الثاني: يدندن حول الموضوع، ولكن يريد شرحا فيقول: نريد منك شرحا موسعا عن حزب التحرير، وأهدافه، وأفكاره، وأخطائهم، وهل تغلغلت في العقيدة؟

جواباً عن هذين السؤالين: أنا أقول: إن أي حزب وليس فقط أعني حزب التحرير، من دون الأحزاب الإسلامية، أو التكتلات الإسلامية، أو التجمعات الإسلامية، أي جماعة من هذه الجماعات لم تقم جماعتها ولم تقم أحزابها على كتاب الله وعلى سنة رسول الله ﷺ زيادة على المصدرين المذكورين، أقول: وعلى منهج السلف الصالح، أي حزب لا يقوم على الكتاب السنة ومنهج السلف الصالح فهو بلا شك ستكون عاقبة أمره خسرأ، وأنه مهما كان مخلصاً في دعوته، وبحثي أو جوابي هذا إنما هو عن هذه الجماعات الإسلامية التي يفترض أن تكون

مخلصة لدين الله عز وجل وناصرة للأمة كما جاء في الحديث الصحيح ألا وهو قوله: **«الدين النصيحة، الدين النصيحة، الدين النصيحة.. قالوا: لمن يا رسول الله؟»** قال: **«الله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم»**^(١). فإذا لم تكن دعوة أي حزب من هذه الأحزاب قائمة على الكتاب والسنة وعلى منهج السلف الصالح فسوف لا يجنون من دعوتهم إلا خساراً، ذلك لأن الأمر كما قال ربنا عز وجل في القرآن الكريم: **﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾** (العنكبوت: ٦٩).

فمن كان جهاده لله، وعلى كتاب الله وعلى سنة رسول الله، وعلى منهج السلف الصالح فهو لاء هم الذين ينطبق عليهم قول الله عز وجل: **﴿إِنْ تَنَصَّرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُم﴾** (محمد: ٧). أكرر على مسامعكم هذا الأصل العظيم الذي لا بد لكل جماعة مسلمة أن تقوم دعوتها عليه: الكتاب والسنة وعلى منهج السلف الصالح.

إذا كان الأمر كذلك فأنا أقول بناء على معرفتي بكل الجماعات والأحزاب القائمة اليوم على الأرض الإسلامية: أنهم جميعاً إلا جماعة واحدة، ولا أقول: إلا حزباً واحداً؛ لأن هذه الجماعة لا تتحزب، ولا تتكتل ولا تتعصب إلا للأصل المذكور آنفاً، ألا وهو: كتاب الله وسنة رسول الله، ومنهج السلف الصالح.

فأنا أعرف جيداً أنه سوى هذه الجماعة لا تدعو إلى هذا الأصل الذي وضحته آنفاً، وكررت مراراً وتكراراً على مسامعكم، وإنما يعودون إلى الكتاب والسنة فقط، ولا يقرنون إلى الكتاب والسنة قولنا السابق ذكره: وعلى منهج السلف الصالح.

وحيثئذ سيتبين لكم أهمية هذا القيد الثالث؛ وعلى منهج السلف الصالح،

(١) مسلم (رقم ٢٠٥).

سيتين لكن حيث واقع الجماعات الإسلامية بل الفرق الإسلامية من يوم بدأ يمد رقبته، أو يظهر قرنه بين الجماعات الإسلامية الأولى: أي من يوم خرجت الخوارج على أمير المؤمنين: على بن أبي طالب، ومن يوم الجعد الذي دعا بدعوة المعتزلة، والذين جاءوا من بعده مقلدين له في الاعتزال، إلى غير ذلك من الفرق المعروفة أسماؤها قديماً، والتي تتجدد مسمياتها حديثاً بأسماء حديثة.

هذه الفرق كلها سواء ما كان منها قديماً أو حديثاً، لا يوجد فيها فرقة تقول وتعلن: أننا لسنا على الكتاب والسنة، كل هذه الفرق -على ما بينها من اختلاف-، سواء كان هذا الاختلاف في العقائد والأصول أو كان هذا الاختلاف في الأحكام والفروع، هؤلاء المتفرقون في دينهم كلهم يقولون، كما نقول نحن الكتاب والسنة، ولكنهم يفترون عنا فلا يقولون قولتنا: الذي هي تمام دعوتنا: وعلى منهج السلف الصالح.

إذن ما الذي يحكم بين هذه الفرق وكلها تنتمي وعلى الأقل كلاماً ودعوة إلى الكتاب والسنة؟.

ما هو الحكم الفصل بين هؤلاء الذين يقولون كلمة واحدة؟.

الجواب: على منهج السلف الصالح.

هنا كما يقال في العصر الحاضر: سؤال يطرح نفسه بالنسبة لبعض الناس وهو: من أين جئنا بهذه الضميمة: وعلى منهج السلف الصالح؟

جئنا بها من كتاب الله ومن حديث رسول الله ﷺ ومما جرى عليه أئمة السلف المتبعين من جماهير أهل السنة والجماعة كما يقولون اليوم.

أول ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء: ١١٥).

فأنتم تسمعون قوله عز وجل في هذه الآية: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ﴾. فلو أن الله عز وجل لم يذكر: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ لو أن الآية كانت: ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً على دعوة أولئك الفرق القديمة والحديثة، لا يخسرون شيئاً لو لم تكن هذه الجملة الطيبة في الآية الكريمة ألا وهو قوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾؛ لأنهم يقولون: نحن على الكتاب والسنة، هذه القولة يجب تحقيقها با تباع الكتاب والسنة تحقيقاً شاملاً أولاً ومطبّقاً عملياً ثانياً.

مثلاً قوله عز وجل المعروف لدى علماء المسلمين: ﴿فَإِنْ تَنَارَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء: ٥٩). المقلدة من العالم الإسلامي كله إذا دعوا إلى الله ورسوله، إلى كتاب الله وحديث رسوله، قالوا: لا، نحن نتبع مذهبنا، هذا يقول مذهبي حنفي، وهذا شافعي الخ.

فهل هؤلاء الذين أقاموا تقليدهم للأئمة مقام اتباعهم لكتاب الله ولسنة رسول الله ﷺ قد طبقوا هذه الآية الكريمة التي ذكرتها أخيراً: ﴿فَإِنْ تَنَارَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (النساء: ٥٩)؟

الجواب: لم يفعلوا شيئاً من ذلك إذن لم يفدهم قولهم: نحن على الكتاب والسنة؛ لأنهم لا يطبقون عملياً الكتاب والسنة، هذا مثال أريد به تقريب الموضوع الأول؛ لأن هذا المثال أقصد به المقلدة.

أما البحث الأول فإنما أقصد به الدعاة الإسلاميين الذين يفترض فيهم ألا

يكونوا من المقلدين، من الذين يؤثرون أقوال الأئمة غير المعصومين على أقوال الله ورسوله المعصوم.

فإذا كان الأمر إذن يعود على العقيدة والعقيدة تؤخذ من الكتاب والسنة وما كان عليه السلف؛ لأن هذا السلف هو المقصود بالآية الأولى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (النساء: ١١٥) فيتبع غير سبيل المؤمنين لم يذكر الله عز وجل هذه الجملة في منتصف هذه الآية عبثاً؛ وإنما ليؤصل بها أصلاً، ويُعَدَّ بها قاعدة وهي: أنه لا يجوز لنا أن نتكل في فهم كتاب ربنا وسنة نبينا على عقولنا المتأخرة زمنياً، والمختلفة فهماً، وإنما يكون المسلمون متبعين للكتاب والسنة تأصيلاً وتقعيداً إذا أضافوا إلى الكتاب السنة: وما كان عليه السلف الصالح، لأن هذه الآية تضمنت النص: أنه يجب علينا ألا نخالف الرسول، وألا نشاقق الرسول، كما تضمنت ألا نخالف وألا نتبع غير سبيل المؤمنين ومعنى كل من القيد الأول في هذه الآية والقيد الآخر: أنه يجب علينا اتباع الرسول عليه السلام وترك مشاققته، كما يجب علينا اتباع سبيل المؤمنين، وعدم مخالفته.

من هنا نقول، من هنا أولاً نقول: بأن على كل حزب أو جماعة إسلامية أن تصحح أصل منطلقها وهو: أن يعتمد على الكتاب والسنة وعلى ما كان عليه السلف الصالح، هذا القيد لا يتبناه حزب التحرير فكراً ولا الإخوان المسلمين ولا أمثالهم من الأحزاب الكثيرة وإنما نعني الأحزاب الإسلامية، أما التي أعلنت محاربة الإسلام كالبعثية والشيوعية فليس لنا معهم الكلام الآن.

فالشاهد هذا الأصل الثالث: اتباع سبيل المؤمنين، حزب التحرير لا يتبناه، كذلك كل الأحزاب الأخرى.

إذا كان الأمر كذلك، فينبغي على كل مسلم ومسلمة أن يعلم أن الخط إذا عوجَّ من رأسه فكلما مضى قدما يمشى فإنما يزداد انحرافاً وابتعاداً من الخط المستقيم الذي قال عنه رب العالمين في القرآن الكريم: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ (الأنعام: ١٥٣).

هذه الآية الكريمة صريحة الدلالة، قطعية الدلالة كما يحب وكما يلهج حزب التحرير من بين الأحزاب الإسلامية الأخرى في دعوتهم وفي رسائلهم ومحاضراتهم هذه الآية قطعية الدلالة؛ لأنها تقول: إن السبيل الموصل إلى الله هو واحد وأن السبل الأخرى هي، التي تبعد المسلمين عن سبيل الله؛ ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ (الأنعام: ١٥٣).

وقد زاد رسول الله ﷺ هذه الآية بياناً وتوضيحاً كما هو سنة النبي ﷺ دائماً وأبداً، كما ذكر الله - عز وجل في القرآن الكريم حين خاطب نبيه بقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤).

فسنة النبي ﷺ هي البيان الكامل للقرآن، والقرآن هو الأصل، هو الدستور للإسلام، وأما السنة فهي المبينة المؤصلة للقرآن: أي بلا تشبيه وإنما من باب التقريب: القرآن بالنسبة للنظم الأرضية كالدستور فيها، والسنة بالنسبة لهذه القوانين الأرضية كالقانون الموضح للدستور.

لذلك كان من المتفق عليه بين المسلمين قاطبةً: أنه لا يمكن فهم القرآن إلا ببيان الرسول عليه الصلاة والسلام وهذا أمر مجمع عليه، لكن الشيء الذي اختلف المسلمون عليه واختلفت آثارهم من بعد ذلك هو أن كل الفرق الضالة القديمة لم ترفع رأسها إلى هذا القيد الثالث وهو: اتباع السلف الصالح، فخالفوا بذلك الآية التي ذكرتها آنفاً مراراً وتكراراً، ثم خالفوا سبيل الله، لأن سبيل الله

واحد وهو: ما جاء ذكره في الآية السابقة: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ (الأنعام: ١٥٣).

قلت: إن النبي ﷺ قد زاد هذه الآية بياناً حينما روى عنه أحد أصحابه عليه السلام المشهورين بالفقه ألا وهو عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه حيث قال: خط رسول الله ﷺ يوماً خطاً مستقيماً على الأرض، ثم خطَّ حول هذا الخط خطوط قصيرة، ثم مد أصبعه الكريمة على الخط المستقيم وقرأ الآية السابقة: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ (الأنعام: ١٥٣).

قال عليه السلام وهو يمر بأصبعه على الخط المستقيم: «هذا صراط الله» ثم أشار على الخطوط القصيرة من حوله فقال: «وهذه طرق، وعلى رأس كل طريق منها شيطان يدعو الناس إليه». إذن هذا الحديث أيضاً يفسره حديث آخر، وهذا الحديث الآخر وحديث الخط يعتبر من الموضحات لآية سبيل المؤمنين.

ذاك الحديث والذي رواه أهل السنن كأبي داود والترمذي وأمثالهما من أئمة الحديث من طرق عديدة عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم كأبي هريرة ومعاوية وأنس بين ممالك وغيرهم أن النبي ﷺ قال: «افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافترقت النصارى على اثنين وسبعين فرقة، وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: هي ما أنا عليه وأصحابي». هذا الحديث يوضح لنا سبيل المؤمنين المذكور في الآية، من هم المؤمنون فيها؟ هم الذين ذكرهم الرسول عليه السلام في حديث الفرق حينما سئل عن الفرقة الناجية، عن منهجها، عن صفتها، عن منطلقاتها.

فقال عليه السلام ما أنا عليه وأصحابي، ما أنا عليه وأصحابي، فأرجو الانتباه، لأن جواب الرسول عليه الصلاة والسلام إن لم يكن وحياً من الله، فهو تفسير من رسول الله لسبيل المؤمنين المذكور في قول الله عز وجل الذي رواه مراراً آنفاً.

حيث إن الله عز وجل ذكر الرسول في الآية وذكر سبيل المؤمنين، هكذا الرسول عليه السلام جعل علامة الفرقة الناجية التي ليست من تلك الفرق الاثني والسبعين من الفرق الضالة جعل علامتها: أنها تكون على ما عليه الرسول وأصحابه، فنجد في هذا الحديث ما وجدنا في الآية، كما أن الآية لم تقصر على ذكر الرسول فقط، كذلك الحديث لم يقصر على ذكر الرسول فقط، وإنما ذكرت الآية سبيل المؤمنين كذلك ذكر الحديث أصحاب النبي الكريم، فالتقى الحديث مع القرآن؛ لهذا قال عليه الصلاة والسلام: «تركت فيكم أمرين، لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقا حتى يراود علي الحوض».

كثير من الفرق القديمة والحديثة لا تنتبه لهذا القيد المذكور في الآية وفي هذا الحديث، حديث الفرق الضالة، حيث جعل من صفة الفرقة الناجية، بل علامة الفرقة الناجية: أنها تكون على ما كان عليه الرسول وأصحابه أيضاً.

مثل هذا الحديث تقريباً حديث العرباض بن سارية، وهو من أصحاب النبي من أهل الصُّفَّة الذين كانوا فقراء يلزمون المسجد، ويلزمون حلقات الرسول عليه السلام وتلقى العلم من كتاب الله ومن فم رسول الله غصاً طرياً، قال العرباض هذا: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة وجلت منها القلوب، وذرفت منها العيون.

فقلنا: أوصنا يا رسول الله قال: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن ولي عليكم عبد حبشي، وإنه من يعش منكم فسرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي

وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كلَّ محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة».

الشاهد من هذا الحديث: أن النبي ﷺ لم يقتصر على حض المسلمين حينما يختلفون قال عليه السلام «إنه من يعيش منكم فسيري اختلافاً كثيراً».

لذا أجاب النبي ﷺ كما هو أسلوب الحكيم، ومن أحكم منه من بعد أحكم الحاكمين؟

لا أحد في البشر أحكم من رسول الله ﷺ ولذلك فحينما قال: «وإنه من يعيش منكم فسيري اختلافاً كثيراً» أجاب عن سؤال مفروض: فماذا نفعل يا رسول الله قال: «عليكم بسستي؟ ولم يكتف عليه السلام بأمر الذين يعيشون في وقت الاختلاف كوقتنا هذا، «لم يكتف بقوله: «عليكم بسستي» فقط، وإنما عطف على ذلك فقال: «وسنة الخلفاء الراشدين».

إذن ليضم المسلم الناصح لنفسه في عقيدته أنه يجب الرجوع إلى الكتاب والسنة وإلى سبيل المؤمنين بدلالة الآية وحديث الفرق وحديث العرباض بن سارية.

هذه حقيقة مع الأسف الشديد يغفل عنها كل الأحزاب الإسلامية وبخاصة منها حزب التحرير الذي يتميز عن أي حزب إسلامي آخر أنه يقيم للعقل البشري وزناً أكثر مما أقامه الإسلام له، نحن نعلم يقيناً أن الله عز وجل حينما يكلم الناس بكلامه إنما يخاطب العقلاء، ويخاطب العلماء، ويخاطب الذين يتفكرون، ولكننا نعلم أن العقل البشري مختلف، فالعقل عقلاان: عقل مسلم وعقل كافر.

هذا العقل الكافر ليس عقلاً، فقد يكون ذكاء ولكن لا يكون عقلاً، لأن العقل

في أصل اللغة العربية هو الذي يعقل صاحبه، ويربطه ويقيده أن ينفلت يمينا وشمالا، ولا يمكن للعقل ألا ينفلت يمينا وشمالاً؛ إلا إذا أتبع كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ؛ ولذلك حكى الله عز وجل عن الكفار والمشركين حينما يعترفون بحقيقة أمرهم: أنهم حينما كانوا كما قال الله عز وجل في القرآن الكريم: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ (الروم: ٧).

يعترفون أنهم حينما كانوا عارفين بأمور الدنيا أنهم لم يكونوا عتلاء، ذلك هو قولهم فيما حكاه ربنا عنهم: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ (الملك: ١٠). إذن هناك عقلان: عقل حقيقي وعقل مجازي.

العقل الحقيقي: هو العقل المسلم الذي آمن بالله ورسوله، أما العقل المجازي: فهو عقل الكفار؛ لذلك قال تعالى في القرآن كما سمعتم أنفا عنهم: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ (الملك: ١٠).

وقال بصورة عامة عن الكفار: ﴿هُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ (الأعراف: ١٧٩).

فإذن هم لهم قلوب، ولكنهم لا يعقلون بها، لا يفهمون بها الحق.

إذا عرفنا هذه الحقيقة وهي حقيقة ما أظن أنه يختلف فيها اثنان، وينتطح فيها عنزان؛ لأنها صريحة في القرآن وفي أحاديث الرسول عليه السلام لكنني أريد أن أتوصل من هذه الحقيقة إلى حقيقة أخرى التي هي نقطة البحث في هذه اللحظة مني.

إذا كان عقل الكافر ليس عقلا، فعقل المسلم ينقسم أيضا إلى قسمين: عقل عالم وعقل جاهل.

فالعقل المسلم الجاهل لا يمكن أن يكون مساوياً في عقله وفي فهمه لعقل

العالم، لا يستويان مثلاً أبداً.

لذلك قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْزِلُهَا إِلَّا الْعَالَمُونَ﴾ (المنكوت: ٤٣).

إذن: لا يجوز للمسلم الحق، المؤمن بالله ورسوله حقاً أن يحكم عقله، وإنما يخضع عقله لما قال الله وقال رسول الله ﷺ.

من هنا نضع نقطة في دعوة حزب التحرير: أنهم تأثروا بالمعتزلة في منطلقهم في طريق الإيمان، وطريق الإيمان هو عنوان لهم في بعض كتبهم التي ألفها رئيسهم: تقي الدين النبهاني رحمه الله وأنا لقيته أكثر من مرة وأنا عارف به تماماً، وعارف بما عليه حزب التحرير كأحسن ما تكون المعرفة؛ ولذلك فأنا أنكلم إن شاء الله عن علم بما عليه تقوم دعوتهم، فهذا أول نقطة تؤخذ عليهم: أنهم جعلوا للعقل مزية أكثر مما ينبغي.

أكرر على مسامعكم ما قلته آنفاً؛ أنا لا أنفي أن العقل له قيمته لما سبق ذكره، لكن ليس للعقل أن يحكم على الكتاب والسنة، وإنما العقل يخضع لحكم الكتاب والسنة وما عليه ألا أن يفهم ما جاء في الكتاب وفي السنة.

من هنا انحرف المعتزلة قديماً؛ فأنكروا حقائق شرعية كثيرة، وكثيرة جداً؛ بسبب أنهم سلطوا عقولهم على نصوص الكتاب السنة فحرفوها، وبدلوا فيها وغيروا، وبتعبير علماء السلف: عطلوا نصوص الكتاب والسنة.

هذه النقطة أريد أن ألفت نظركن إليها وهي: أنه ينبغي إخضاع العقل المسلم لنص الكتاب والسنة بعد فهم الكتاب والسنة.

من هنا انحرف المعتزلة قديماً، فأنكروا حقائق شرعية كثيرة، وكثيرة جداً؛ بسبب أنهم سلطوا عقولهم على نصوص الكتاب والسنة فحرفوها، وبدلوا فيها

وغيروا، وبتعبير علماء السلف: عطّلوا نصوص الكتاب السنة.

هذه نقطة أريد أن ألفت نظركن إليها وهي: أنه ينبغي إخضاع العقل المسلم لنص الكتاب والسنة بعد فهم الكتاب السنة. فالحكم هو الله ورسول الله، وليس الحاكم عقل البشر لما ذكرنا: أن عقل البشر يختلف من عقل مسلم وعقل كافر، ثم عقل المسلم يختلف من عقل مسلم جاهل ومن عقل مسلم عاقل، فليس فهم المسلم العالم كفهم المسلم الجاهل، لذلك قال تعالى، ولا بأس من التكرار؛ لأنني أعلم أن هذا الموضوع قليلا ما يطرق مسامع الملايين المملينة من المسلمين، من الرجال فضلاً عن المخدرات من النساء، ولذلك فأنا مضطر إلى أن أكرر هذه النقاط وهذه الأدلة ﴿وَمَا يَعْزِلُهَا إِلَّا الْعَالُونَ﴾ (العنكبوت: ٤٣).

هنا نحن نقف قليلاً: من هم العالمون؟ أهم العلماء الكفار؟ لا. لا نقيم لهم وزناً؛ لما ذكرناه آنفاً أنهم ليسوا عقلاء، والحقيقة أنهم أذكياء لأنهم اخترعوا وابتدعوا و... إلخ، وارتقوا في الحضارة المادية المعروفة لدى الجميع.

كذلك عقل المسلمين، هذا العقل في كل أفرادهم ليس سواء، فلا يستوي عقل العالم مع عقل الجاهل، وسأقول شيئاً آخر: لا يستوي عقل العالم العامل بعلمه مع عقل العالم اللا عامل بعلمه، لا يستوون مثلاً إطلاقاً.

لذلك فأنحرفت المعتزلة في كثير من الأصول التي وضعوها مخالفين فيها طريقة الشرع: كتاباً وسنة ومنهج السلف الصالح، هذه هي النقطة الأولى: اعتماد حزب التحرير على العقل أكثر مما ينبغي.

النقطة الثانية وهي تتفرع في ظني من النقطة الأولى: لقد قسموا نصوص الكتاب والسنة إلى قسمين من حيث روايتها ومن حيث دلالتها.

أما من حيث روايتها: فقالوا: الرواية قطعية الثبوت وقد تكون ظنية الثبوت.

أما الدلالة فكذلك، قد تكون قطعية الدلالة وقد تكون ظنية الدلالة.

لا نناقش في هذا الاصطلاح، فإن الأمر كما قيل: لكل قوم أن يصطلحوا على ما شاءوا، لكننا نناقش فيما إذا رتبوا على هذا الاصطلاح مفارقات تخالف ما كان عليه المسلمون الأولون.

ومن هنا يظهر لكم أهمية سبيل المؤمنين، لأنها قيد من أن ينفلت العالم المسلم فضلاً عن الجاهل المسلم أن ينفلت من نص الكتاب والسنة برجوعه إلى مثل هذا الاصطلاح الذي لا يجوز أن يكون له الثمرة التالية وهي: إنهم قد رتبوا من ذلك الاصطلاح بالقطعي والظني الذي يشمل الرواية والدراية رتبوا على ذلك ما يلي:

فقالوا: إذا جاء في القرآن الكريم وهو بلا شك في الاصطلاح السابق ذكره: قطعي الثبوت، إذا جاء نص ليس بقطعي الدلالة، فليس يجب على المسلم أن يأخذ بما فيه من المعنى، لأنه ظني الثبوت، فلا يجوز له أن يبنى عقيدة على نص قطعي الثبوت لكنه ظني الدلالة.

وكذلك العكس عندهم تماماً: إذا جاء الدليل قطعي الدلالة لكن ليس قطعي الثبوت فأيضاً لا يأخذون منه عقيدة.

ومن هنا جاءوا بعقيدة لا يعرفها السلف الصالح، ووضعوا اصطلاحاً لهم وكتبهم معروفة وأعني الآن بكتبهم: القديمة؛ لأنهم قد أجروا فيها تعديلاً، وأنا من أعرف الناس بهذا التعديل، لكنه في الواقع تعديل شكلي، وهو لو سُلِّم به فإنما يدل أن القوم كانوا حتى في عقيدتهم مضطربين؛ حيث قالوا: العقيدة لا تثبت إلا

بدليل قطعي الثبوت قطعي الدلالة؛ فأقاموا عليها عقيدتهم وهي: أن الحديث الصحيح رواية والقطعي الدلالة لا يؤخذ منه العقيدة.

فقلنا لهم فيما ناقشناهم وجادلناهم: من أين لكم هذه القاعدة: وهي قاعدة تتضمن عقيدة، فمن أين جئتم بهذه العقيدة؟ ما الدليل على أنه لا يجوز للمسلم أن يبني عقيدته على حديث صحيح لكن ليس بطريق التواتر الذي يقيد القطع قطعي الدلالة؟ من أين جئتم بهذا؟

فاضطربوا هنا في الجواب، والبحث هنا طويل، وطويل جداً، واستدلوا بمثل قوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ (النجم: ٢٨).

هنا البحث الآن يخرجنا عما نحن في صدد من بيان ما نعرفه عن حزب التحرير، لأن مناقشة هذه القاعدة وبيان ما عليها من اعتراضات، وأنها أقيمت على دليل كسراب بقية يحسبه الظمان ماء.

ولذلك نكتفي الآن ببيان أن هذه العقيدة: أي أن المسلم لا يجوز له أن يتبنى عقيدة من حديث صحيح، من حديث صحيح لكن لم تصدق عليها فلسفة: قطعي الثبوت، فهو ليس قطعي الثبوت، لكنه قطعي الدلالة، من أين جاءوا بهذا؟ لا دليل عليه، لا من الكتاب ولا من السنة، ولا ما كان عليه السلف، بل ما كان عليه السلف ينقض هذا الذي تبناه بعض الخلف، منهم المعتزلة قديماً، وأتباعهم اليوم في هذه العقيدة وهم حزب التحرير.

أقول الآن شيئاً ولعله نمر مرّاً سريعاً حتى نتابع الحديث؛ كلنا يعلم أن النبي ﷺ حينما أرسله الله عز وجل بشيراً ونذيراً، وقال له: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (المائدة: ٦٧) كان تبليغه عليه الصلاة

والسلام رسالته إلى الناس تارةً بشخصه حينما كان يحضر ندواتهم ومجتمعاتهم فيخاطبهم مباشرة، وتارة يرسل رسولاً من طرفه يدعو المشركين إلى اتباع دعوة النبي الكريم، وتارة يرسل خطاباً كما هو معلوم من السيرة إلى هرقل ملك الروم وإلى كسرى ملك فارس وإلى ..و.. الخ أمراء العرب كما هو مشروح في كتب السيرة النبوية.

ومن ذلك أنه أرسل إلى اليمن معاذ بن جبل وأبا موسى الأشعري وعلياً بن أبي طالب، وأرسل إلى الروم دحية الكلبي و... والخ.

هؤلاء كانوا أفراداً لا يمثلون، أو لا يمثل خبرهم الخبر القطعي؛ لأنهم أفراد فمعاذ في مكان، وأبو موسى في مكان وعلى في مكان، وقد يختلف أيضاً الزمان، كما يختلف المكان.

وهناك حديث في الصحيحين... بالسند الصحيح عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ لما أرسل معاذ على اليمن، قال له: «ليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله»^(١).

فَمَنْ من المسلمين يشك بأن هذه الشهادة هي الأصل الأول من الإسلام؟ أي هو العقيدة الأولى الذي ينبني عليها الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله فإذا معاذ رضي الله عنه ذهب وحده مبلغاً وداعياً المسلمين - عفواً - وداعياً المشركين أن يؤمنوا بدين الإسلام.

تري هل قامت الحجة بمعاذ بن جبل حينما دعاهم إلى الإسلام، ويقول لهم:

(١) البخاري (رقم ١٣٨٩) ومسلم (رقم ١٣٢).

أن الرسول يأمركم بأن تصلوا خمس صلوات في كل يوم وليلة، وهذه الصلاة ركعتان، وتلك ثلاث، والبقية أربع، إلى آخر ما هنالك من تفصيلات معروفة اليوم لدينا والحمد لله؟

ويأمرهم بالزكاة، وذكر لهم تفاصيل أحكام الزكاة: ما يتعلق بالفضة، ما يتعلق بالذهب، ما يتعلق بالثمار ما يتعلق بالخضار، ما يتعلق بالأبقار والجمال، و.. والنخ؟

هل قامت حجة الإسلام على أولئك المشركين بمعاذ وحده؟ علي مذهب حزب التحرير مع الأسف لا لم تقم الحجة؛ لأنه فرد يجوز عليه كما يقولون هم يجوز عليه الكذب وإذا قلنا: لا، الكذب بعيد عنهم، فلا أقل أن يقال: يجوز عليهم الخطأ والنسيان.

فإذن جاءوا بفلسفة: أن الحديث الصحيح لا يجوز أن نأخذ منه عقيدة إسلامية.

إذن اليمانيون حينما دعاهم معاذ إلى الإسلام، وبلا شك أول ما دعاهم دعاهم إلى العقيدة، إذن لم تقم حجة الله على اليمانيين الذين كان منهم الوثنيون وكان منهم صليبيون، وكان منهم من المجوس، لم تقم حجة الله عليهم في العقائد.

أما في الأحكام يقولون حزب التحرير كما يقول عامة المسلمين: نعم حديث الآحاد تثبت به الأحكام الشرعية، أما العقائد الإسلامية فلا تثبت بحديث الآحاد، هذا معاذ يمثل عقيدة الآحاد في الإسلام كله، أصولاً وفروعاً، عقائد وأحكاماً، فمن أين جاءوا بهذا التفصيل؟

﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ (النجم: ٢٣).

وأنهي الكلمة المتعلقة بحديث الأحاد، التي ضرب بها حزب التحرير عشرات الأحاديث الصحيحة بحجة: أن هذا والله حديث آحاد لا تقوم به حجة في العقيدة فذكر بعضهم النكتة التالية: زعموا أن أحد الدعاة من حزب التحرير ذهب إلى اليابان وألقى عليهم بعض المحاضرات ومنها: طريق الإيمان وفي هذا الطريق: أن حديث الآحاد لا تثبت به عقيدة، وكان هناك في الحاضرين شاب عاقل حقاً كيس فطن، قال له: يا أستاذ، أنت جئت داعية هنا في بلاد اليابان، بلاد الكفر والشرك كما تقول، تدعوهم إلى الإسلام وتقول: إن الإسلام يقول: إن العقيدة لا تثبت بخبر الآحاد، وأنت تقول لنا: أن من العقيدة ألا تأخذوا العقيدة من الفرد الواحد، أنت الآن تدعوننا إلى الإسلام وأنت وحدك، فينبغي عليك بناءً على فلسفتك هذه: أن تعود أدراجك إلى بلدك، وأن تأتي بالعشرات من أمثالك من المسلمين الذين يقولون بقولك، فيصبح خبرك حيثنذ خبراً متواتراً.

فأسقط في يد المحاضر، وهذا مثال من الأمثلة الكثيرة التي تدل على سوء عاقبة مخالفة منهج السلف الصالح.

من ذلك أن المسلمين يعلمون، وأعني منهم طلاب العلم، وأرجو أن تكون السامعات لهذا الكلام منهن، لقد جاء في صحيح البخاري^(١) من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا جلس أحدكم في التشهد الآخر فليستعذ بالله من أربع، يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب

(١) (رقم ٢٦٦٨) بلفظ مغاير، واللفظ المذكور في مسلم (رقم ١٣٥٢).

القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر فتنة المسيح الدجال».

هنا الحديث حديث آحاد، لكنه من الأحاديث العجيبة الغريبة بالنسبة لفلسفة حزب التحرير، إنه من جهة يتضمن حكماً شرعياً، والحكم الشرعي عندهم يثبت بحديث الآحاد، فإذاً بالنظر إلى هذا الجانب من الحديث يجب الأخذ به، لأنه حكم شرعي، قال: عليه السلام: «فليستعد بالله من أربع في التشهد الأخير».

ومن جهة أخرى يتضمن عقيدة وهي أن هناك في القبر عذاب، وأن هناك فتنة الدجال، فهم لا يؤمنون بعذاب القبر، ولا يؤمنون بفتنة الدجال الأكبر الذي حدث عنه الرسول عليه السلام بأحاديث كثيرة منها: قوله عليه السلام: «ما بين خلق آدم والساعة فتنة أضر على أمتي من فتنة المسيح الدجال»^(١).

هم لا يؤمنون بهذا الدجال؛ لأنه بزعمهم حديث غير متواتر.

فنحن نقول لهم الآن: ماذا تفعلون بحديث أبي هريرة؟ إنه من جهة يتضمن حكماً شرعياً، فعليكم أن تقولوا في آخر الصلاة: وأعوذ بك من عذاب القبر، لكن هل تستعيذ من عذاب القبر وأنت لا تؤمن بعذاب القبر؟ نقيضان لا يجتمعان.

فجاءونا، بمخلص، حيلة من الحيل التي ينهى الله المسلمين عنها، ماذا؟ قالوا: نحن نصدق بعذاب القبر ولا نؤمن به، نصدق بعذاب القبر ولا نؤمن به.

فلسفة عجيبة غريبة، ما الذي يحملهم؟ جاءوا بفلسفة أولى فتسلسلت معهم إلى فلسفات أخيرة كثيرة، خرجوا بها عن الصراط السوي، الذي كان عليه أصحاب النبي ﷺ.

(١) صحيح الجامع (رقم ٧٨٧٥).

الآن أمضى والحديث كما قلت: طويل الذيل؛ لأبين أن من دعوة حزب التحرير التي يدندنون حولها: أنهم يريدون أن يقيموا حكم الله في الأرض.

نحن أولاً نلفت النظر إلى أنهم ليسوا منفردين بهذه الدعوة، فكل الجماعات الإسلامية والأحزاب الإسلامية تنتهي كلها إلى هذه الغاية: أي يريدون أن يقيموا حكم الله في الأرض، فهم ليسوا منفردين.

جاءني سؤال الآن وأنا كنت أن أوجّل الأسئلة إلى ما بعد، لأن هذا السؤال قد يقطع علي سلسلة أفكار، ومع ذلك فأنا لا أخيب السائل؛ فأجيب عن السؤال هو: السؤال: يقولون: إن هناك رواية تقول: لما سئل الرسول عن الفرقة الناجية، أجاب الرسول بأنها الجماعة.

نعم هذه الرواية صحيحة ونؤمن بها، ولكن هذه الرواية: الجماعة، مفسرة بالرواية التي ذكرناها؛ لأننا لو ذكرنا لفظة الجماعة، أي هذه الرواية التي جاء السؤال عنها أخيراً؛ لوجب علينا أن نشرحها بالشرح الذي سبق ذكره آنفاً. تُنهي إذن هذه الجلسة بالإجابة عن السؤال الأخير.

وأقول: هنا روايتان اثنتان، لما سئل الرسول عليه السلام عن الفرقة الناجية، أجاب بروايتين اثنتين.

الأولى: هي التي ذكرتها آنفاً: «ما أنا عليه وأصحابي». والأخرى هي التي جاء السؤال عنها: قال: «هي الجماعة».

لكن أشعر بأن السائلة كأنها تتوهم بناء على ما قرأت من كتابات حزب التحرير أن هذه الرواية: رواية الجماعة تخالف الرواية التي أدرت الحديث حولها.

فأقول لها ولتقريب هذا الجواب النافي: أنه لا اختلاف بين الروایتين، افترض الآن أن الرواية الأولى وهي: «ما أنا عليه وأصحابي».

لا أصل لها إطلاقاً، وإنما الرواية هي: الجماعة فستقول: من هي الجماعة؟ من هي الجماعة اليوم يا أم المؤمنين؟ أهم حزب التحرير؟ أهم الإخوان المسلمين؟ أهم جماعة التبليغ؟.

الجواب:

وكل يدعى وصلاً بليلى وليلى لا تقر لهم بذلك

الجماعة كما صح عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه: من كان الحق معه ولو كان فرداً واحداً.

حينما بعث الله عز وجل الرسل والأنبياء مبشرين ومنذرين، كانوا أفراداً، وكانوا هم الجماعة، كان إبراهيم أمة وحده، فمن اتبع هذا الأمة: أي الجماعة: وهو في الحقيقة واحد في ذاته لكن هو الجماعة في دعوته، من سار على وتيرته، وسار مثل مسيرته فهو الجماعة ولو كان فرداً واحداً.

فالآن على افتراض أن الرواية الأولى في وصف الفرقة الناجية لا وجود لها إطلاقاً، الجماعة هذه هي سبيل المؤمنين، الجماعة هذه هي جماعة الخلفاء الراشدين.

فحديث العرباض بن سارية ما فيها روايتان حتى يقال أو يشكك فيها كما قد يمكن أن يراد التشكيك في رواية: «ما أنا عليه وأصحابي»، الجماعة إذن هي سبيل المؤمنين التي شرحها أنفاً كتاباً وحديثاً، فماذا يضرنا إذا فسّرنا الجماعة هنا بالرواية الأولى: «ما أنا عليه وأصحابي»؟

لأن أصحابه، أصحابه عليه السلام هم المؤمنون الذين أوعد المخالفون بأن لهم جهنم في الآية التي بدأت الاستدلال بها، أنه لا يجوز الاعتماد فقط على الكتاب والسنة؛ بل ولا بد من إضافة: سبيل المؤمنين المذكور في الآية الكريمة.

فمن فسر الجماعة في حديث الفرقة الناجية بأنه طائفته فقط دون أن يأتي بالأدلة من الكتاب والسنة على ذلك: أنه على ما كان عليه المؤمنون الأولون؛ فيكون قد حمل الحديث: حديث الجماعة على غير المحمل الصحيح، وحينئذ يكون تأول هذا الحديث غير صحيح.

وأختم كلمتي هذه بمناقشة جرت بين أحد السلفيين وآخر من الإسلاميين، ممن يدعو إلى الكتاب والسنة، ولكن لم يكن متنبها لهذه الضميمة التي لا تستقيم دعوة الأحزاب الإسلامية إلا بتبنيها فكرياً أولاً، وتطبيقها عملياً ثانياً، وهي: اتباع سبيل المؤمنين.

قلت له: هذا جواب قاصر.

قال: لم؟

قلت: لأن كل مسلم مهما كان منحرفاً أو مستقيماً يقول: أنا مسلم.

مثلاً: نبدأ بالأهون فالأهون.

إذا سئل الحنفي: ما مذهبك ولا يريد أن يحشر نفسه في مناقشة، يقول: أنا مذهبي مسلم، والشافعي كمان يقول: أنا مسلم، و... الخ.

لكن الحنفي يقول: الإيمان لا يزيد ولا ينقص، الشافعي يقول: الإيمان يزيد وينقص... إلخ.

إذن جوابك: بأنك مسلم، وجواب ذاك بأنه مسلم، لا يحدد مذهبك تماماً،
فَقِهِم فقال: أقول حينئذ أنا مسلم على الكتاب والسنة.

قلت له: كذلك كل مسلم حتى الأمثلة التي ضربتها لك أنفا هل هناك حنفي
يقول: أنا مسلم لست على الكتاب والسنة؟.

هل هناك شافعي يقول: لست على الكتاب والسنة؟

سأقول لك: هل هناك إباضي من الخوارج الموجودين اليوم في الأرض
الإسلامية يقول: أنا لست على الكتاب والسنة؟

بل هل هناك شيعي، هل هناك رافضي يقول: أنا لست على الكتاب والسنة؟

كلهم يقولون نحن على الكتاب والسنة؟

هذا ما سبق بيانه أنفا.

كل المسلمين مهما كان الخلاف بينهم شديداً وكثيراً، كلهم يقول: على
الكتاب والسنة، ولكن لا أحد منهم يقول: وعلى منهج السلف الصالح إلا الذين
يتتبعون إلى منهج السلف الصالح، ونقول إذا ما سئلنا: أنا سلفي انتهى الأمر؛ لأنه
معنى سلفي: على الكتاب والسنة وعلى منهج السلف الصالح.

فلما بينت له هذا، قلت له: لا يكفي أن تقول: أنا مسلم على الكتاب والسنة؛
لأن كل الطوائف والجماعات يقولون: على الكتاب والسنة.

قال: أقول إذن: أنا على الكتاب والسنة لأنه آمن معي بعد مثل هذه
المحاضرة، بل محاضرات قال: إذن أنا أقول: أنا على الكتاب والسنة وعلى منهج
السلف الصالح.

وقلت وأنا أعرف أنه أديب من الأدباء وكاتب من الكُتّاب ألا تجد في لغتك العربية التي تأدبت بها، وتكلمت بها، وتكتب بها، ألا تدلك لفظة تختصر جوابك هذا: أنا مسلم على الكتاب والسنة وعلى منهج السلف الصالح؟
فَصَمَمْتُ. قلت يعني إذا قلنا: أنا سلفي ألا يؤدي عبارتك الطويلة: أنا على الكتاب والسنة؟

فأجّاب بالإيجاب. هذه هي حقيقة الدعوة السلفية، وتلك هي مخالفات حزب التحرير، وكل الجماعات القائمة وإنما نحن دائرتنا أوسع من أي دائرة يتبناها أي حزب على وجه الأرض.

أنا عارف من حزب التحرير أنه من نظامه: إذا تبني فرد من أفراد رأيا يخالف رأيه: أي الرأي الذي يتبناه الحزب يُفَصَّل، ويقال له: لست منا.

نحن لا نقول هكذا، أنا أعرف مثلا أن من أفكار حزب التحرير أن المرأة لها حق أن تُنتخب وأن تُنتخب، فلن تجد تحريرا منهم من الكُتّاب: أن المرأة ليس لها مجال للتدخل في هذه الأمور التي تسمى اليوم: بالسياسة.

لها أن تتعلم ما يناسب أنوثتها، ما يناسب رقتها ولطفها إلى آخره.

أما أن تُنتخب وتُنتخب لو تبني شخص من حزب التحرير هذا الرأي يخالف فيه حزب التحرير فسوف يُفَصَّل، أما نحن فنقبل حزب التحرير، والإخوان المسلمين، وجماعة التبليغ، ولكن على أساس: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (آل عمران: ٦٤).

فنحن ندعو كل مسلم إلى أن يتبنى هذا الأصل، ثم يتفرع عليه فروع كثيرة،

وكثيرة جداً.

حينئذ يصبحون معنا، قد يختلفون معنا في التطبيق، لأن التطبيق يحتاج إلى علم، ونحن نقول: إن العلم بالكتاب والسنة مع الأسف الشديد لا يعتني الجماعات الإسلامية به، ومع ذلك فهم يريدون أن يقيموا دولة الإسلام على الجهل بالإسلام.

فتقول: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ
الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ (الأحزاب: ٢١). فرسول الله -عز وجل- بدأ بتعليم الناس،
وبدعوتهم إلى العقيدة أولاً، ثم إلى العبادات وتحسين السلوك ثانياً، وهكذا ينبغي
أن يعيد التاريخ نفسه.

وبهذا القدر كفاية والحمد لله رب العالمين.

"الهدى والنور" (٧٤٠/٠٦: ٠١: ٠٠)

[٢٢] باب من أصول الاستدلال:

القرآن والسنة الصحيحة وفهم السلف

الشيخ: إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا
ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن
لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٢) .. ﴿يَا أَيُّهَا
النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا
رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾
(النساء: ١) .. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا، يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ

وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ (الأحزاب: ٧٠، ٧١).

أما بعد:

كلمتي (هي) بإيجاز... تتعلق بالعلم النافع، والعمل الصالح، أما العلم النافع فيشترط فيه أمران اثنان:

أما الأمر الأول: فأن يكون مستقي من كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، والكتاب والسنة أمران معروفان لدى جميع المسلمين قاطبة، على ما بينهم من اختلاف كبير أو صغير في فهم بعض نصوصهما، إلا أن الذي أريد أن أدندن حوله فيما يتعلق بالكتاب والسنة، إنما هما أمران اثنان أحدهما يتعلق بالقرآن، والآخر يتعلق بالسنة، أما الأول فهو أن يكون من طابع طالب العلم أن يكون ديدنه أن يفهم القرآن على ضوء السنة؛ ذلك لأن النبي ﷺ قد خاطبه الله عز وجل في القرآن الكريم بقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (النحل: ٤٤).

وعلى ذلك فلا بد لطالب العلم النافع أن يعتمد في فهمه للقرآن على السنة، هذه نقطة متفق عليها والحمد لله بين المسلمين قاطبة، على ما بينهم من اختلاف في طريقة إثبات السنة، ولسنا الآن في هذا الصدد، فإذا كان من المتفق عليه بين المسلمين كافة أن القرآن يجب تفسيره بالسنة، فمن تمام العلم النافع أن نتحرى السنة الصحيحة، وهذه نقطة أو هذا أمر يخل به جماهير العلماء في العصر الحاضر؛ ذلك أنهم ينقلون من السنة ما وقفوا عليه دون تنبه، أو دون أن يأخذوا حذرهم من أن يكون ما ينقلونه من الحديث عن النبي ﷺ لا تصح نسبته إليه، وحينئذ يقعون في محظورين اثنين: أحدهما إثر الآخر.

المحظور الأول: هو التقول على النبي ﷺ وقد قال في الحديث المتواتر: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(١).

وفي رواية أخرى: «من قال علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار»^(٢).

ولذلك يجب على كل من كان حريصاً على العلم النافع، سواء كان من أهل العلم المشار إليهم بالبنان، أو كان من طلاب العلم البادئين في طلب هذا العلم أنه لا يجوز لهم أن يقللوا حديثاً عن النبي ﷺ، إلا بعد أن يثبت لديهم صحة نسبته إلى النبي ﷺ، وحينئذ يكون طالب العلم على المنهج الصحيح في طلبه للعلم؛ لأنه أولاً يعتمد على الكتاب والسنة، ثم هو يفسر القرآن بالسنة، وأخيراً يعتمد على السنة الصحيحة فقط دون ما لم يصح منها.

وثانياً: يكون مسؤولاً عما ينشره بين الناس من الأحاديث التي لا تكون في واقعها صحيحة النسبة إلى النبي ﷺ، هذا هو العلم النافع، ولكننا نضيف عادة إلى المصدرين السابقين -الكتاب والسنة- نضيف شيئاً ثالثاً، وهو ضروري جداً في زماننا هذا؛ لاختلاف وجوه الأنظار والاستنباط والاختلاف والفهم من الكتاب والسنة، فليكن العالم أو طالب العلم في منجاة في تسييره للكتاب والسنة أن يميل يميناً أو يساراً، وأن يقع في الضلال من حيث لا يريد ولا يشعر، لا بد له من أن يضم إلى اعتماده على الكتاب والسنة شيئاً ثالثاً ألا وهو الاعتماد على ما كان عليه السلف الصالح رضي الله عنهم؛ ذلك لأن النبي ﷺ حينما سئل في حديث الفرق الذي فيه أن المسلمين سيفترقون ثلاثاً وسبعين فرقه كلها في النار إلا

(١) البخاري (رقم ١٢٢٩) ومسلم (رقم ٤).

(٢) الصحيحة (٢٤٦/٤).

واحدة، ولما سئل النبي ﷺ عن هذه الفرقة الناجية من النار، قال: «هي الجماعة»، هذه رواية.

وفي رواية أخرى قال: «هي التي على أنا ما أنا عليه وأصحابي»، فنجد في كل من الروايتين أن النبي ﷺ لم يقتصر على قوله: الكتاب والسنة، وإنما قال: أولاً «الجماعة»، ثم قال: «ما أنا عليه وأصحابي»، فلماذا ذكر: «وأصحابي» ولم يكتف بقوله: «ما أنا عليه»، والحقبة أن هذا يكفي؛ لأن النبي ﷺ قد قال في الحديث الصحيح: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض».

فإذاً: من تمسك بالكتاب والسنة لن يضل، ولكن ألا تعلمون معي أن كل الفرق الإسلامية ما كان منها قديماً واندثر بعضها، وما كان منها قديماً واستمرت حتى زماننا هذا، وما قد جد منها في زماننا هذا تحت أسماء ونسب كثيرة، ألا تعتقدون معي أن كل هذه الفرق لا يوجد منها فرقه تنبرأ من الكتاب والسنة، لا يوجد والحمد لله من يعلنها صريحة؛ بأنه ليس على الكتاب والسنة، وإلا حينئذ لن يعتبر من الفرق الإسلامية، وإنما كل الفرق مهما كانت عالقة في الضلال، سواء ما كان منها من الفرق القديمة أو الحديثية على التفصيل الذي ذكرته آنفاً، لا يوجد فيها إلا من يدعي دعوانا، وهي أنهم على الكتاب والسنة، وخذوا مثلاً الفرقة لعلمها الفرقة الأخيرة، كفرقه انحرفت عن الكتاب والسنة، من الفرق المعاصرة والحديثية، إلا وهي الطائفة القاديانية، التي كان أصلها من قرية في الهند اسمها قاديان، وخرج منها ذلك الرجل الذي كان يسمى "ميرزا"، غلام أحمد القادياني، فإنما حرف اسمه لغرض في نفسه لسنا الآن في صدد بيان ذلك، فسمى نفسه بأحمد لكي يحمل على اسمه، قول الله عز وجل على لسان عيسى: ﴿وَمَبَشِّرًا

بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ﴿٦﴾ (الصف: ٦)، أي أحمد القدياني، وهو إنما كان اسمه "ميرزا"، غلام أحمد القدياني "ميرزا" لقب، أما اسمه غلام أحمد، أي: خادم أحمد فحذف كلمة خادم أي: غلام، واحتفظ باسم أحمد ليحمل على نفسه تلك الآية، وشتان ما بينها وبينه، فإنه من الدجالين الكذبة، الذي أخبرنا رسول الله ﷺ عنهم بقوله: «لا تقوم الساعة حتى يكون ثلاثون دجالاً، كلهم يزعم أنه نبي ولا نبي بعدي»^(١)، واستطاع هذا الرجل بسبب أو بأخر أن يحمل كثيراً من الناس، ليس فقط من الأعاجم بل ومن العرب أيضاً أن ينحرف بهم عن الكتاب والسنة، فآمنوا به وصدقوه واتبعوه وجاءوا بعقائد مخالفة لإجماع المسلمين، ولسنا أيضاً في هذا الصدد، وإنما الشاهد، هؤلاء يقولون أيضاً معنا: الكتاب والسنة، فهل أفادتهم بشيء دعواهم الكتاب والسنة، وهم قد خالفوا الكتاب والسنة في كثير من نصوصهما، والشاهد هاهنا الآن كيف يجمعون بين اتباعهم لنبيهم المزعوم، وبين قول رب العالمين: ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ (الأحزاب: ٤٠)، هنا يظهر لكم أهمية شيئين اثنين السنة وتفسير السنة، والقرآن على ما كان عليه السلف الصالح، تفسير القرآن بالسنة وتفسير السنة بما كان عليه السلف الصالح، لم يكفر هؤلاء القاديانيون بقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ (الأحزاب: ٤٠)، بل آمنوا بالآية كما تؤمن، كذلك لم ينكروا قول النبي ﷺ ما جاء في الصحيحين^(٢) عن النبي ﷺ أنه قال لعلي: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبي بعدي»، أيضاً آمنوا بهذا الحديث الصحيح، لكنهم كفروا بمعنى الآية والحديث معاً؛ لأنهم تأولوها بغير تأويلهم، وفسروها بخلاف ما كان عليه سلفنا الصالح، ومن تبعهم إلى هذا اليوم.

(١) صحيح الجامع (رقم ١٧٧٣).

(٢) البخاري (رقم ٤١٥٤) ومسلم (رقم ٦٣٧٠).

ولكننا نخالفكم في تفسيركم للآية، ونفهم أن معناها خاتم النبيين أي: زينة النبيين، كما أن الخاتم زينة الإصبع كذلك الرسول عليه السلام هو زينة الأنبياء.

إذاً هم آمنوا باللفظ القرآني، وكفروا بمعناه فلم يقدمهم إيمانهم بالقرآن شيئاً، ولذلك فهم أشبه ما يكونون في تأويل هذه الآية أو ذاك الحديث بالكفار من النصارى، الذين يحاولون أن يستخرجوا من القرآن أدلة تؤيد ضلالهم... بأن عيسى عليه السلام هو ابن الله، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

ها أنتم عرفتم تأويلهم بل تعطيلهم لدلالة الآية على أنه لا نبي بعد رسول الله ﷺ، فكيف فسروا الحديث الصحيح: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبي بعدي»، قالوا: لا نبي معي، أي بعد أن فسروا الحديث بهذا التفسير الباطل، قالوا فمفهوم الحديث أنه يوجد بعدي نبي فعطلوا بذلك أيضاً أحاديث أخرى صحيحة ولم يجدوا لها تأويلاً إلا بإنكارها، مثل قوله عليه السلام: «ألا إن النبوة والرسالة قد انقطعت فلا نبي ولا رسول بعدي»^(١)، هذا الحديث أنكروه؛ لأنه مع براعتهم في التأويل بل في التعطيل لم يجدوا لهم مساعاً لتأويل هذا النص، فأطاحوا به ولم يؤمنوا به.

الشاهد من هذا المثل كل الفرق الإسلامية قديمها وحديثها تشترك معنا بالقول بالإيمان بالكتاب والسنة، ولكنها تختلف عنا في عدم تقيدهم بطريق المسلمين الذي ذكره رب العالمين في قوله: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء: ١١٥)، كما أنهم لم يرفعوا رؤوسهم إلى ما سبق من الحديث في

(١) صحيح الجامع (رقم ١٦٣١).

وصف النبي ﷺ للفرقة الناجية بأنها التي تكون على ما كان عليه الرسول وأصحابه، فهم لم يلتفتوا إلى أصحابه عليه السلام، ولم يهتدوا بهديهم، وفي مقدمتهم الخلفاء الراشدون، الذين قرنهم الرسول عليه السلام فذكرهم مع اسمه وذكر سنتهم مع سنته في حديث العرباض ابن سارية الذي فيه: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن ولي عليكم عبد حبشي، وأنه من يمشي منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ...» إلى آخر الحديث.

الشاهد أن النبي ﷺ أخبر أمته أن من سيعيش من بعده سيرى اختلافاً كثيراً، فما هو المخرج من الخلاف الكثير الذي كان ولا يزال الآن يشتد في هذا الزمان، العصمة وضعها الرسول عليه السلام بين أعيننا في هذا الحديث بقوله: «فعليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين...» إلى آخر الحديث.

إذاً: العصمة تمام العصمة ليس هو التمسك فقط بالسنة بل وبما كان عليه السلف الصالح، لو نظرنا اليوم إلى كل الفرق الإسلامية القائمة اليوم على الأرض الإسلامية كما قلت آنفاً قديمها وحديثها، لوجدناهم اليوم يجمعون على الكتاب والسنة، ولكنهم يخالفوننا في الرجوع إلى السلف الصالح.

إذاً: هذا هو الحكم الفصل بين من كان على السنة حقيقة، وبين من كان منحرفاً عنها ولو أنه كان يدعيها.

ذلك أن العصمة عند الاختلاف كما هو الصريح في هذا الحديث، إنما الرجوع إلى ما كان عليه الصحابة بعامة والخلفاء الراشدون بخاصة، هذا هو العلم النافع.

خلاصة ذلك: أنه لا يكون علماً نافعاً إلا إذا كان معتمداً على الكتاب، وكان تفسير الكتاب على السنة، وكانت السنة صحيحة غير ضعيفة، وأخيراً اعتماداً في فهمهما الكتاب والسنة، على ما كان عليه سلفنا الصالح.

ولذلك نجد الفرق القائمة اليوم كلها لا صلة بينها وبين سلفها الأول مهما كان سلفهم؛ لأنهم ليس عندهم من الكتب ما يروي لهم الأحاديث الصحيحة أو بعبارة موجزة، ما يروي لهم هدي النبي ﷺ في كل شؤون حياته كما قال عليه السلام: «ما تركت شيئاً يقربكم إلى الله إلا وأمرتكم به، وما تركت شيئاً يبعدكم عن الله ويقربكم إلى النار إلا نهيتكم عنه»^(١).

هذا العلم الجامع النافع لا يوجد عند كل الفرق الإسلامية، فضلاً عن أن يوجد عندهم من الكتب والآثار ما يصلهم بالسلف الصالح، وما يدلهم على ما كانوا عليه، لكي يقتدوا بهم تنفيذاً لقوله تعالى المذكور آنفاً: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (النساء: ١١٥).

فالله عز وجل في هذه الآية يأمر باتباع سبيل المؤمنين، ويحذر من مخالفة سبيل المؤمنين، ويعتبر مشاققة ومخالفة سبيل المؤمنين مشاققة للرسول عليه الصلاة والسلام.

كل الفرق لا سبيل لها إلا أن تعود في فقهها للكتاب والسنة إلا بما كان عليه السلف الصالح.

إذاً: العلم النافع القرآن المفسر بالسنة والسنة الصحيحة، وكلاهما مفسر بما

(١) حجة النبي (ص ١٠٣).

طبقه سلفنا الصالح، ولكي نعرف ما كان عليه السلف الصالح، فيجب أن يكون عندنا كتب تروي لنا آثار السلف، كما تروي لنا أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام.

هذا فيما يتعلق بالعلم النافع...

"الهدى والنور" (٣٩١ / ٣٩١: ٢٩: ٠٠) و(٣٩١ / ٤١: ٥٧: ٠٠).

[٢٣] باب أهمية فهم السلف للكتاب والسنة

[الشيخ]: إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمد عبده ورسوله ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٢).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء: ١).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا - يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: ٧١).

أما بعد: فإن خير الهدى هدى محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، وبعد... فإنه ليس لدي ما أقدمه إليكم سوى أن أحمد الله تبارك وتعالى، أن جمعنا مع إخوان لنا يعيشون بأجسادهم بعيدين عنا ولكنهم بقلوبهم قريبون منا؛ لأن دعوة الحق التي هدانا الله تبارك وتعالى إليها وجمع كلمتنا حولها وهي دعوة اتباع الكتاب والسنة، هذه بعد

أن هداانا الله عز وجل إلى الإسلام بعامة هي أعظم النعم؛ أن هداانا الله تبارك وتعالى إلى أن نفهم الإسلام على أساس الكتاب والسنة، هذا الأساس الذي هو الضمان لكي لا ينحرف المسلمون يميناً ويساراً، وأن يكونوا على هدى من ربهم في كل زمان وفي كل مكان، ما دام أنهم قد تمسكوا بحفظ الكتاب والسنة، مصداقاً لقول النبي صلى الله تعالى عليه وعلى اله وسلم: «تركتم فيكم أمرين لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض» لا أريد أن أطيل الكلام في هذه القضية لأنني أعتقد بأنكم لستم بحاجة إلى مثل هذا الكلام، ولكنني أريد أن أدير كلامي أو أن أدندن على قضية قد تخفى على كثير ممن قد يشتركون معنا في هذه الدعوة - دعوة الحق - ألا وهي الكتاب والسنة قد يخفى على كثير من الذين يشتركون معنا في هذه الدعوة حقيقة جاء الكتاب والسنة يؤكدانها ويلفتان النظر إلى ضرورة التمسك بها ألا وهي ضرورة فهم الكتاب والسنة على منهج سلفنا الصالح رضي الله عنه.

هذه الغنيمة وهي أن يكون فهمنا لكتاب ربنا ولسنة نبينا ﷺ على ما كان عليه السلف الصالح، ذلك لأننا في زمان قد صحا فيه كثير من الجماعات الإسلامية التي كانت من قبل في سبات عميق وفي غفوة شديدة عن ضرورة الاعتماد في المسائل الخلافية حول الكتاب والسنة، لما تجلت لهم هذه الحقيقة أو هذه القضية لم يسعهم أن يظلوا مصرين على مخالفتهم في دعوتنا القائمة على الكتاب والسنة، ولكنهم لا يزالون بعيدين عنا في منهجنا الذي نلتزمه في فهمنا لكتاب ربنا وسنة نبينا، وذلك أن يكون الفهم لهذين النظيرين على ما كان عليه السلف الصالح.

ذلك أن كل الجماعات الإسلامية الموجودة اليوم على وجه الأرض لا

يمكن لأحد منها أو واحدة منها أن يعلن عدم اعتزازه بدعوة على الكتاب والسنة، ولكنهم مع هذا الاعتزاز يفسرون النصوص من الكتاب والسنة حسب ما تقتضيه تكتلاتهم وحزبياتهم، ولا يرجعون في ذلك إلى فهم النصوص على ما كان فهمها سلفنا الصالح، أكرر على مسامعكم ثم أؤيد ما أقول لكم: لا ينبغي أن تقتصر دعوتنا على الكتاب والسنة فقط بل يجب أن نضم لذلك ما أشار الله تبارك وتعالى إليه في كتابه الكريم، ثم تولى نبينا صلوات الله وسلامه عليه بيان ذلك في سنته الصحيحة، انطلاقاً منه وتجاوباً مع قول ربنا عز وجل حين خاطبه بقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤) مما ينبه عليه الصلاة والسلام من كلام رب الأنام قوله عز وجل في القرآن: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء: ١١٥) الشاهد من هذه الآية قوله عز وجل فيها ويتبع غير سبيل المؤمنين فإن هذه الآية تُلغى النظر، أن على المسلمين في كل زمان وفي كل مكان ألا يخرجوا عن سبيل المؤمنين، حيث قال رب العالمين ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (النساء: ١١٥) فما حكمة هذه الجملة المعطوفة على ما قبلها، وهي ويتبع غير سبيل المؤمنين، كان من المفيد أن تكون الآية دون هذه الجملة «ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً»، لو كانت الآية هكذا بهذا الاختصار لكان معنى سليماً مستقيماً لا غبار عليه إطلاقاً؛ لكن الله عز وجل حينما عطف على قوله ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ﴾ وقال: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أراد بذلك أن يلفت نظر المؤمنين الذين يحذرون من أن يشاققوا الرسول من بعد ما تبين لهم الهدى، أيضاً يجب عليهم أن يحذروا من أن يخالفوا سبيل المؤمنين.

وكيف يمكن مخالفة سبيل المؤمنين مع إتباع سنة سيد المرسلين؟ الأمر عند أهل العلم معروف جيداً؛ لأن نصوص الكتاب والسنة يمكن في بعض الأحوال أن تفسر تفسيراً، ويظهر هذا التفسير للمؤمنين بالكتاب والسنة على أن هذا هو المعنى المراد منهما، ويكون هذا التفسير خطأ؛ لأنه خالف سنة المؤمنين وسبيل المؤمنين.

وتأكيداً لهذا المعنى المتضمن في هذه الجملة المعطوفة ألا وهي قول تعالى: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ نجد نبينا صلوات الله وسلامه عليه قد ضم هذه الضميمة في بعض الأحاديث الصحيحة تفسيراً منه لهذه الآية الكريمة، أنتم مثلاً قرأتم أو سمعتم حديث الفرق الثلاث وسبعين فرقة التي قال فيها رسول الله ﷺ: «تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة وتفرقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة»، قالوا: من هي يا رسول الله، هنا الشاهد - من هي يا رسول الله هذه الفرقة الناجية من بين ثلاث وسبعين فرقة، فرقة واحدة منها هي الناجية قال عليه السلام: «هي التي ما أنا عليه وأصحابي»، فهنا تجدون أن النبي ﷺ لم يقتصر على قوله: «على ما أنا عليه»، وإنما عطف على ذلك قوله: «وأصحابي»، ما السر في ذلك هذا الحديث يعتبر تفسيراً للآية التي ذكرناها آنفاً وكررتها على مسامعكم مراراً لترسخ في أذهانكم؛ إن المعنى المقصود من قوله عز وجل فيها: «ويتبع غير سبيل المؤمنين» فقد جاء النبي ﷺ في حديث الفرق، وفي بيان الفرقة الناجية ووصفها بوصفين اثنين وليس بوصف واحد، وهي: أنها تكون على ما كان عليه الرسول هذا هو الوصف الأول، ولكنه جاء بوصف ثاني وأخير وهو قوله عليه الصلاة والسلام: «وأصحابي» هذا الحديث وهذا اللفظ تفسيره بالرواية الأخرى وهي

الأشهر والأقوى سنداً، وهي التي تقول جواباً عن سؤال السائلين عن الفرقة الناجية قال عليه الصلاة والسلام: «هي الجماعة»، «هي الجماعة»، فقلوله هذا تفسير للآية السابقة «ويتبع غير سبيل المؤمنين» فسبيل المؤمنين هي الجماعة والجماعة هي سبيل المؤمنين

ومعنى هذا أنه ويجب على علماء المسلمين خاصة في هذه الأزمنة المتأخرة ألا يُعْمَلَ فقط بدراسة السنة ومعرفة ما كان عليه الرسول ﷺ وهذا أمر لا بد منه لأن تفسير القرآن لا يستقيم ولا سبيل إليه إلا بطريق السنة التي هي بيان القرآن كما ذكرنا آنفاً، لا يمكن للعالم أن يكتفي على دراسة الكتاب والسنة في العصر الحاضر، بل لا بد أن يضم لذلك دراسةً ثالثة؛ وهي: أن يعرف ما كان عليه أصحاب النبي ﷺ من الهدى والنور؛ لأنهم قد تلقوا البيان من النبي ﷺ بالقرآن، وبيان الرسول عليه السلام بالسنة القولية في كثير من الأحيان لفهمه أو لتقريبه هذه الأمور التي لا يمكن الوصول إليها إلا بمعرفة آثار السلف الصالح.

فلذلك فالحديث هذا أيضاً يلتقي مع حديث آخر طالما سمعتموه أو قرأتموه في كتب الحديث، ألا وهو حديث العرياض ابن سارية رضي الله تعالى عنه الذي قال: «وعظنا رسول الله ﷺ موعظة وجلت منها القلوب وذرفت منها العيون فقلنا يا رسول الله أوصنا وصية لا نحتاج إلى أحد بعدك أبداً؛ فقال عليه الصلاة والسلام: «أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة وإن ولي عليكم عبد حبشي، وإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي» - هنا الشاهد - لم يقتصر عليه الصلاة والسلام على كلمته هذه فعليكم بسنتي بل عطف عليها أيضاً كما فعل في حديث الفرق: «وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة» زاد

في حديث جابر رضي الله عنه «وكل ضلالة في النار» الشاهد أنكم تسمعون في هذا الحديث أن النبي ﷺ جعل النجاة والخلاص من الافتراق الذي سيقع فيما بعد الرسول عليه السلام إنما هو التمسك بسنته وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعده؛ ذلك لأن طريقة هؤلاء الخلفاء الراشدين كطريقة عامة الصحابة الذي أطلق عليهم في الحديث السابق لفظة: «الجماعة» هم اللذين فهموا من النبي ﷺ المعاني الصحيحة للآيات والأحاديث القولية.

ونقولها إلى الأمة بيضاء نقية ليلها كنهارها: إذا لم يهتم العلماء بخاصة بهذا الجانب الثالث مما سبقت الإشارة إليه في هذه النصوص صار الكتاب والسنة هوى متبعاً، ونحن نجد اليوم خلافات كثيرة وكل هؤلاء المختلفين يدعون أنهم على الكتاب والسنة، لكنكم لا تجدون على وجه الأرض اليوم وعلى الساحة الإسلامية في هذه الجماعات من ارتضت لنفسها في فهم كتاب ربها وسنة نبيها منهج السلف الصالح، إلا جماعة واحدة على وجه الأرض لهم أسماء مختلفة والمسمى واحد؛ ففي بعض البلاد يسمى هؤلاء انتماء إلى الجماعة المشار إليها وهي جماعة السلف، ويقولون دعوتنا دعوة السلف الصالح ونحن نتنسب إليهم ونقول: إننا سلفيون، أو نقول: نحن من أهل الحديث، أو يقولون: نحن أنصار السنة... ولا بد من التنبيه معتذراً لإطالة الكلام في هذه المسألة الهامة لأنني أتصور أن بيننا لقاءات ولقاءات كثيرة يمكن أن يَصْدُقَ فيها ما يقال اليوم إننا ستمكن هناك من وضع النقاط على الحروف كما يقولون اليوم، لكن لا بد لي في ختام هذه الكلمة من لفتة نظر إلى أن كثيراً من الجماعات الإسلامية الأخرى التي تنتسب إلى أسماء إما أسماء لجماعة معينة من الخلف، أو أسماء إلى حزب معين من الخلف، أو إلى أشخاص معروفين

أو نحو ذلك هؤلاء؛ كلهم يكادون يجمعون على إنكار استعمال كلمة السلف أو الانتساب إليهم، كأن يقال نحن أتباع السلف أو الفرد الواحد من يقول: أنا سلفي إنهم منكرون هذه النسبة، وفي اعتقادي أنهم لو تبهوا لمعنى هذه النسبة لما استطاعوا أن يبادروا إلى إنكار هذه النسبة؛ لأن معناها الانتساب إلى السلف الصالح الذين شهد لهم رسول الله ﷺ بالخيرية في الحديث المتواتر الذي قال فيه رسول الله ﷺ: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم». هؤلاء هم السلف، وعلى رأسهم محمد المصطفى ﷺ فمن من المسلمين يستطيع إذا ما تبه لمعنى هذه الكلمة السلف أو السلفي المنسوب للسلف الصالح من المسلمين بعد هذا يستطيع أن يتبرأ من أن يكون تابعاً للسلف؟! وبالتالي من أن يكون بشخصه سلفياً إنما يبادر إلى إنكار هذه النسبة أولئك الذين لا يعرفون قدر السلف وقيمة السلف، والسبيل التي ذكرها ربنا في الآية الأولى ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولِهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء: ١١٥) لذلك نحن دعوتنا ليست محصورة في الكتاب والسنة - وهذا لا بد منه لكل مسلم - لكننا نضيف إلى ذلك؛ صيانة لنا من أن نتحرف يميناً أو يساراً، وأن نكون فرقة من الفرق الاثني وسبعين.

... لو ضربنا مثلاً: من أخطر الفرق الإسلامية الموجودة اليوم الحديثة على وجه الأرض كالتوائفة القاديانية مثلاً، والذين ينتسبون إلى الأحمدية تضليلاً لجماهير المسلمين هؤلاء لو قلنا لهم ما مذهبكم؟ لقالوا: الكتاب والسنة، ولكنهم يتلاعبون ويفسرون الكتاب والسنة على خلاف ما كان عليه السلف الصالح، والأمثلة في هذا المجال كثيرة وكثيرة جداً لعل لبيان... هذا مجال آخر، فهذا القدر كفاية والحمد لله رب العالمين.

"الهدى والنور" (٣٧٧/ ٤٢: ٠٠: ٠٠)

[٢٤] باب مذهب السلف أسلم وأعلم وأحكم

[قال الإمام]:

مذهب السلف أسلم وأعلم وأحكم، وليس العكس؛ خلافاً لما اشتهر عند
المتأخرين من علماء الكلام.
"الضعيفة" (١١/١/٥٠٧).

جماع أبواب بيان منزلة السنة بجانب القرآن
وكونها مصدرًا رئيسًا من مصادر الاستدلال عند أهل السنة

[٢٥] باب وجوب الرجوع إلى السنة وتحريم مخالفتها

[قال الإمام:]

إن من المتفق عليه بين المسلمين الأولين كافة، أن السنة النبوية - على صاحبها أفضل الصلاة والسلام - هي المرجع الثاني والأخير في الشرع الإسلامي، في كل نواحي الحياة من أمور غيبية اعتقادية - أو أحكام عملية، أو سياسية، أو تربوية وأنه لا يجوز مخالفتها في شيء من ذلك لرأي أو اجتهاد أو قياس، كما قال الإمام الشافعي رحمه الله في آخر "الرسالة": "لا يحل القياس والخبر موجود"، ومثله ما اشتهر عند المتأخرين من علماء الأصول: "إذا ورد الأثر بطل النظر"، "لا اجتهاد في مورد النص" ومستندهم في ذلك الكتاب الكريم، والسنة المطهرة.

أما الكتاب ففيه آيات كثيرة، أجتزىء بذكر بعضها في هذه المقدمة على سبيل الذكرى ﴿فإن الذكرى تنفع المؤمنين﴾.

١ - قال تعالى: ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم، ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً﴾ (الأحزاب: ٣٦).

٢ - وقال عز وجل: ﴿يأيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله واتقوا الله إن الله سميع عليم﴾ (الحجرات: ١).

٣ - وقال: ﴿قل أطيعوا الله والرسول فإن تولوا فإن الله لا يحب الكافرين﴾ (آل عمران: ٣٢).

- ٤- وقال عز من قائل: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا. مَنْ يَطْعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيفًا﴾ (النساء: ٨٠).
- ٥- وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء: ٥٩).
- ٦- وقال: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ (الأنفال: ٤٦).
- ٧- وقال: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا، فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْمَلُوا أَنْمًا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ (المائدة: ٩٢).
- ٨- وقال: ﴿لَا تَجْعَلُوا دَعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدَعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا، قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا، فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النور: ٦٣).
- ٩- وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ (الأنفال: ٢٤).
- ١٠- وقال: ﴿وَمَنْ يَطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَدْخُلْهُ جَنَّاتُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ. وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يَدْخُلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ (النساء: ١٣-١٤).
- ١١- وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يَرِيدُونَ أَنْ يُتْحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ، وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا. وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا. وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتُ أَنَّ بَعْضَهُمْ يُخْفَى بِبَعْضٍ يَخَافُونَ أَنْ يَنْزِلَ عَلَيْهِمْ الْقُرْآنُ فَسُيِّرَتْ الْقُرْآنَ فِي قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا وَقَعْتُمْ عَلَى شَيْءٍ وَأَنْتُمْ مُنْكَرُونَ﴾ (النساء: ٦١-٦٤).

المنافقين يصدون عنك صدوداً ﴿النساء: ٦٠-٦١﴾.

١٢ - وقال سبحانه: ﴿إنما كان قول المؤمنين إذا دعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون ومن يطع الله ورسوله ويخش الله ويتقه فأولئك هم الفائزون﴾ (النور: ٥٢).

١٣ - وقال: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا، واتقوا الله إن الله شديد العقاب﴾ (الحشر: ٧).

١٤ - وقال تعالى: ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً﴾ (الأحزاب: ٢١).

١٥ - وقال: ﴿والنجم إذا هوى. ما ضل صاحبكم وما غوى. وما ينطق عن الهوى. إن هو إلا وحي يوحى﴾ (النجم: ١-٤).

١٦ - وقال تبارك وتعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون﴾ (النحل: ٤٤).

إلى غير ذلك من الآيات المباركات.

- [أما] الأحاديث الداعية إلى اتباع النبي ﷺ في كل شيء [فمنها]:

١ - عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى، قالوا: ومن أبى؟ قال: من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى» أخرجه البخاري في "صحيحه - كتاب الاعتصام".

٢ - عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «جاءت ملائكة إلى النبي ﷺ وهو نائم، فقال بعضهم: إنه نائم، وقال بعضهم: إن العين نائمة، والقلب يقظان،

فقالوا: إن لصاحبكم هذا مثلاً، فاضربوا له مثلاً، فقالوا: مثله كمثل رجل بنى داراً، وجعل فيه مائدة، وبعث داعياً، فمن أجاب الداعي دخل الدار، وأكل من المائدة، ومن لم يجب الداعي لم يدخل الدار ولم يأكل من المائدة، فقالوا: أولوها يفتقها، فقال بعضهم: إن العين نائمة والقلب يقظان، فقالوا فالدار الجنة، والداعي محمد ﷺ، فمن أطاع محمداً ﷺ فقد أطاع الله، ومن عصى محمداً ﷺ فقد عصى الله، ومحمد ﷺ فرق^(١) بين الناس» أخرجه البخاري أيضاً.

٣- عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إنما مثلي ومثل ما بعثني الله به كمثل رجل أتى قوماً فقال: يا قوم إني رأيت الجيش بعيني، وإني أنا النذير العريان، فالنجاء النجاء، فأطاعه طائفة من قومه فأدلجوا، فأنطلقوا على مهلهم فنجوا، وكذبت طائفة منهم فأصبحوا مكانهم فصبحهم الجيش فأهلكهم واجتاحهم، فذلك مثل من أطاعني فاتبع ما جئت به، ومثل من عصاني وكذب بما جئت به من الحق». أخرجه البخاري ومسلم.

٤- عن أبي رافع رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر من أمري، مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه (ولاً فلا)». رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه والطحاوي وغيرهم بسند صحيح.

٥- عن المقدم بن معدي كرب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حرام فحرموه، وإن ما حرم رسول الله ﷺ كما حرم

(١) أي يفرق بين المؤمنين والكافرين بتصديقه إياه وتكذيب الآخرين له. [منه].

الله، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السباع، ولا لقطة معاهد إلا أن يستغني عنها صاحبها، ومن نزل يقوم فعليهم أن يقرؤه^(١)، فإن لم يقرؤه، فله أن يعقبهم بمثل قراه». رواه أبو داود والترمذي والحاكم وصححه وأحمد بسند صحيح.

٦- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «تركتم فيكم شيئين لن تضلوا بعدهم (ما تمسكنم بهما) كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقا حتى يردا على الحوض». أخرجه مالك مرسلًا، والحاكم مسندًا وصححه.

- ما تدل عليه النصوص السابقة:

وفي هذه النصوص من الآيات والأحاديث أمور هامة جداً يمكن إجمالها فيما يلي:

١- أنه لا فرق بين قضاء الله وقضاء رسوله، وأن كلا منهما، ليس للمؤمن الخيرة في أن يخالفهما، وأن عصيان الرسول ﷺ كعصيان الله تعالى، وأنه ضلال مبين.

٢- أنه لا يجوز التقدم بين يدي الرسول ﷺ كما لا يجوز التقدم بين يدي الله تعالى، وهو كناية عن عدم جواز مخالفة سنته ﷺ، قال الإمام ابن القيم في "إعلام الموقعين" (١/٥٨): "أي لا تقولوا حتى يقول، وتأمرؤا حتى يأمر، ولا تفتوا حتى يفتي، ولا تقطعوا أمراً حتى يكون هو الذي يحكم فيه ويمضي".

٣- أن التولي عن طاعة الرسول ﷺ إنما هو من شأن الكافرين.

(١) أي يضيفوه [منه].

٤- أن المطيع للرسول ﷺ مطيع لله تعالى.

٥- وجوب الرد والرجوع عند التنازع والاختلاف في شيء من أمور الدين إلى الله وإلى الرسول ﷺ، قال ابن القيم (١/ ٥٤):

"فأمر تعالى بطاعته وطاعة رسوله، وأعاد الفعل -يعني قوله: وأطيعوا الرسول- إعلماً بأن طاعته تجب استقلالاً من غير عرض ما أمر به على الكتاب، بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقاً سواء كان ما أمر به في الكتاب، أو لم يكن فيه، فإنه "أوتي الكتاب ومثله معه"، ولم يأمر بطاعة أولي الأمر استقلالاً، بل حذف الفعل وجعل طاعتهم في ضمن طاعة الرسول "ومن المتفق عليه عند العلماء أن الرد إلى الله إنما هو الرد إلى كتابه، والرد إلى الرسول، هو الرد إليه في حياته، وإلى سنته بعد وفاته، وأن ذلك من شروط الإيمان.

٦- أن الرضى بالتنازع، بترك الرجوع إلى السنة للخلاص من هذا التنازع سبب هام في نظر الشرع لإخفاق المسلمين في جميع جهودهم، ولذهاب قوتهم وشوكتهم.

٧- التحذير من مخالفة الرسول ﷺ لما لها من العاقبة السيئة في الدنيا والآخرة.

٨- استحقاق المخالفين لأمره ﷺ الفتنة في الدنيا، والعذاب الأليم في الآخرة.

٩- وجوب الاستجابة لدعوة الرسول ﷺ وأمره، وأنها سبب الحياة الطيبة، والسعادة في الدنيا والآخرة.

١٠- أن طاعة النبي ﷺ سبب لدخول الجنة والفوز العظيم، وأن معصيته

وتجاوز حدوده سبب لدخول النار والعذاب المهين.

١١ - أن من صفات المنافقين الذين يتظاهرون بالإسلام ويبطنون الكفر أنهم إذا دعوا إلى أن يتحاكموا إلى الرسول ﷺ وإلى سببته، لا يستجيبون لذلك، بل يصدون عنه صدوداً.

١٢ - وأن المؤمنين على خلاف المنافقين، فإنهم إذا دعوا إلى التحاكم إلى الرسول ﷺ بادروا إلى الاستجابة لذلك، وقالوا بلسان حالهم وقالهم: "سمعنا وأطعنا"، وأنهم بذلك يصيرون مفلحين، ويكونون من الفائزين بجنت النعيم.

١٣ - كل ما أمرنا به الرسول ﷺ يجب علينا اتباعه فيه، كما يجب علينا أن ننتهي عن كل ما نهانا عنه.

١٤ - أنه ﷺ أسوتنا وقدوتنا في كل أمور ديننا إذا كنا ممن يرجو الله واليوم الآخر.

١٥ - وأن كل ما نطق به رسول الله ﷺ مما لا صلة بالدين والأمر الغيبية التي لا تعرف بالعقل ولا بالتجربة فهو وحي من الله إليه. لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

١٦ - وأن سببته ﷺ هي بيان لما أنزل إليه من القرآن.

١٧ - وأن القرآن لا يغني عن السنة، بل هي مثله في وجوب الطاعة والاتباع، وأن المستغني به عنها مخالف للرسول عليه الصلاة والسلام غير مطيع له، فهو بذلك مخالف لما سبق من الآيات.

١٨ - أن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله، وكذلك كل شيء جاء به

رسول الله ﷺ مما ليس في القرآن، فهو مثل ما لو جاء في القرآن لعموم قوله: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه».

١٩- أن العصمة من الانحراف والضلال إنما هو التمسك بالكتاب والسنة، وأن ذلك حكم مستمر إلى يوم القيامة، فلا يجوز التفريق بين كتاب الله وسنة نبيه ﷺ تسليماً كثيراً.
"الحديث حجة بنفسه" (ص ٢٥-٣٤).

[٢٦] باب لزوم اتباع السنة على كل جيل في العقائد والأحكام

[قال الإمام معلقاً على النصوص المتقدمة]:

هذه النصوص المتقدمة من الكتاب والسنة كما أنها دلت دلالة قاطعة على وجوب اتباع السنة اتباعاً مطلقاً في كل ما جاء به النبي ﷺ، وأن من لم يرض بالتحاكم إليها والخضوع لها فليس مؤمناً، فإني أريد أن ألفت نظركم إلى أنها تدل بعموماتها وإطلاقاتها على أمرين آخرين هامين أيضاً:

الأول: أنها تشمل كل من بلغته الدعوة إلى يوم القيامة، وذلك صريح في قوله تعالى: ﴿لَا نَذْرُكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾، وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ وفسره ﷺ بقوله في حديث:

«... وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعث إلى الناس كافة» متفق عليه، وقوله: «والذي نفسي بيده لا يسمع بي رجل من هذه الأمة ولا يهودي ولا نصراني ثم لا يؤمن بي إلا كان من أهل النار» رواه مسلم وابن منده وغيرهما "الصحيحة" (١٥٧).

والثاني: أنها تشمل كل أمر من أمور الدين، لا فرق بين ما كان منه عقيدة علمية، أو حكماً عملياً، أو غير ذلك، فكما كان يجب على كل صحابي أن يؤمن بذلك كله حين يبلغه من النبي ﷺ أو من صحابي آخر عنه كان يجب كذلك على التابعي حين يبلغه عن الصحابي، فكما لا يجوز للصحابي مثلاً أن يرد حديث النبي ﷺ إذا كان في العقيدة بحجة أنه خبر آحاد سمعه عن صحابي مثله عنه ﷺ، فكذلك لا يجوز لمن بعده أن يرده بالحجة نفسها مادام أن المخبر به ثقة عنده، وهكذا ينبغي أن يستمر الأمر إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وقد كان الأمر كذلك في عهد التابعين والأئمة المجتهدين كما سيأتي النص بذلك عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى.

"الحديث حجة بنفسه" (ص ٣٤-٣٥)

[٢٧] باب وظيفة السنة في القرآن

[قال الإمام]:

إن الله تبارك وتعالى اصطفى محمداً ﷺ بنبوته واختصه برسالته، فأنزل عليه كتابه القرآن الكريم وأمره فيه في جملة ما أمره به أن يبينه للناس فقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤). والذي أراه أن هذا البيان المذكور في هذه الآية الكريمة يشتمل على نوعين من البيان:

الأول: بيان اللفظ ونظمه وهو تبليغ القرآن وعدم كتمانته وأداؤه إلى الأمة كما أنزله الله تبارك وتعالى على قلبه ﷺ. وهو المراد بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ (المائدة: ٦٧) وقد قالت السيدة عائشة رضي الله عنها في حديث لها: "ومن حدثكم أن محمداً كتم شيئاً أمر بتبليغه فقد أعظم على الله

الغرية. ثم تلت الآية المذكورة " [أخرجه الشيخان]. وفي رواية لمسلم: "لو كان رسول الله ﷺ كاتما شيئا أمر بتبليغه لكنتم قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ (الأحزاب: ٣٧) " .

والآخر: بيان معنى اللفظ أو الجملة أو الآية الذي تحتاج الأمة إلى بيانه، وأكثر ما يكون ذلك في الآيات المجملة أو العامة أو المطلقة فتأتي السنة فتوضح المجمل وتخصص العام وتفيد المطلق. وذلك يكون بقوله ﷺ كما يكون بفعله وإقراره.

" منزلة النسبة في الإسلام " (ص ٦-٧).

[٢٨] باب ضرورة السنة لفهم القرآن

وبيان ظلال المستغنين بالقرآن عن السنة

[قال الإمام:]

قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (المائدة: ٣٨) مثال صالح [لبيان وظيفة السنة بجانب القرآن] فإن السارق فيه مطلق كاليد، فبينت السنة القولية الأول منهما وقيدته بالسارق الذي يسرق ربع دينار بقوله ﷺ: «لا قطع إلا في ربع دينار فصاعدا» (أخرجه الشيخان)، كما بينت الآخر بفعله ﷺ أو فعل أصحابه وإقراره فإنهم كانوا يقطعون يد السارق من عند المفصل كما هو معروف في كتب الحديث وبينت السنة القولية اليد المذكورة في آية التيمم: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ (النساء: ٤٣، المائدة: ٦) بأنها الكف أيضا بقوله ﷺ: «التيمم ضربة للوجه والكفين» (أخرجه أحمد والشيخان وغيرهم من حديث عمار بن

ياسر رضي الله عنهما).

وإليك بعض الآيات الأخرى التي لم يمكن فهمها فهماً صحيحاً على مراد الله تعالى إلا من طريق السنة:

١ - قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ هُمُ الْأَمَنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ (الأنعام: ٨٢) فقد فهم أصحاب النبي ﷺ قوله: (بظلم) على عمومته الذي يشمل كل ظلم ولو كان صغيراً ولذلك استشكلوا الآية فقالوا: يا رسول الله أينما لم يلبس إيمانه بظلم؟ فقال ﷺ: «ليس بذلك إنما هو الشرك ألا تسمعون إلى قول لقمان: ﴿إِنَّ الشَّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (لقمان: ١٣)؟» (أخرجه الشيخان وغيرهما).

٢ - قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (النساء: ١٠١) فظاهر هذه الآية يقتضي أن قصر الصلاة في السفر مشروط له الخوف ولذلك سأل بعض الصحابة رسول الله ﷺ فقالوا: ما بالناس نقصر وقد أمننا؟ قال: "صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته" (رواه مسلم).

٣ - قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ﴾ (المائدة: ٣) فبينت السنة القولية أن ميتة الجراد والسماك والكبد والطحال من الدم حلال فقال ﷺ: «أحلت لنا ميتتان ودمان: الجراد والحوث (أي السمك بجميع أنواعه) والكبد والطحال» (أخرجه البيهقي وغيره مرفوعاً وموقوفاً وإسناد الموقوف صحيح وهو في حكم المرفوع لأنه لا يقال من قبل الرأي).

٤ - قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾

(الأنعام: ١٤٥). ثم جاءت السنة فحرمت أشياء لم تذكر في هذه الآية كقوله ﷺ: «كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير حرام». وفي الباب أحاديث أخرى في النهي عن ذلك. كقوله ﷺ يوم خيبر: «إن الله ورسوله ينهيانكم عن الحمر الإنسية فإنها رجس» (أخرجه الشيخان).

٥ - قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ (الأعراف: ٣٢) فبينت السنة أيضاً أن من الزينة ما هو محرم فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه خرج يوماً على أصحابه وفي إحدى يديه حريير وفي الأخرى ذهب فقال: «هذان حرام على ذكور أمتي حل لإناثهم» (أخرجه الحاكم وصححه).

والأحاديث في معناه كثيرة معروفة في "الصحيحين" وغيرهما. إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة المعروفة لدى أهل العلم بالحديث والفقه. ومما تقدم يتبين لنا أيها الإخوة أهمية السنة في التشريع الإسلامي فإننا إذا أعدنا النظر في الأمثلة المذكورة فضلاً عن غيرها مما لم نذكر نتيقن أنه لا سبيل إلى فهم القرآن الكريم فهماً إلا مقروناً بالسنة.

ففي المثال الأول فهم الصحابة «الظلم» المذكور في الآية على ظاهره ومع أنهم كانوا رضي الله عنهم كما قال ابن مسعود: "أفضل هذه الأمة أبرها قلوباً وأعمقها علماً وأقلها تكلفاً" فإنهم مع ذلك قد أخطؤوا في ذلك الفهم فلولا أن النبي ﷺ ردهم عن خطئهم وأرشدهم إلى أن الصواب في "الظلم" المذكور إنما هو الشرك لاتبعناهم على خطئهم ولكن الله تبارك وتعالى صاننا عن ذلك. بفضل إرشاده ﷺ وسنته.

وفي المثال الثاني: لولا الحديث المذكور لبقينا شاكين على الأقل في قصر

الصلاة في السفر في حالة الأمن إن لم نذهب إلى اشتراط الخوف فيه كما هو ظاهر الآية وكما تبادر ذلك لبعض الصحابة لولا أنهم رأوا رسول الله ﷺ يقصر ويقصرون معه وقد آمنوا.

وفي المثال الثالث: لولا الحديث أيضا لحرمنا طيبات أحلت لنا: الجراد والسملك والكبد والطحال.

وفي المثال الرابع: لولا الأحاديث التي ذكرنا بعضها لاستحللنا ما حرم الله علينا على لسان نبيه ﷺ من السباع وذوي المخالب من الطير.

وكذلك المثال الخامس: لولا الأحاديث التي فيه لاستحللنا ما حرم الله على لسان نبيه من الذهب والحريز ومن هنا قال بعض السلف: السنة تقضي على الكتاب.

ومن المؤسف أنه قد وجد في بعض المفسرين والكتّاب المعاصرين من ذهب إلى جواز ما ذكر في المثاليين الأخيرين من إباحة أكل السباع ولبس الذهب والحريز اعتماداً على القرآن فقط بل وجد في الوقت الحاضر طائفة يتسمون بـ "القرآنيين" يفسرون القرآن بأهوائهم وعقولهم دون الاستعانة على ذلك بالسنة الصحيحة، بل السنة عندهم تبع لأهوائهم فما وافقهم منها تشبثوا به وما لم يوافقهم منها نبذوه وراءهم ظهرياً.

وكان النبي ﷺ قد أشار إلى هؤلاء بقوله في الحديث الصحيح: «لا ألفين أحدكم متكثراً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه» (رواه الترمذي). وفي رواية لغيره: «ما وجدنا فيه حراماً حرمناه ألا وإنني أتيت القرآن ومثله معه». وفي أخرى: «ألا إن ما حرم

رسول الله مثل ما حرم الله».

بل إن من المؤسف أن بعض الكتاب الأفاضل ألف كتاباً في شريعة الإسلام وعقيدته وذكر في مقدمته أنه ألفه وليس لديه من المراجع إلا القرآن. فهذا الحديث الصحيح يدل دلالة قاطعة على أن الشريعة الإسلامية ليست قرآناً فقط وإنما قرآن وسنة فمن تمسك بأحدهما دون الآخر لم يتمسك بأحدهما لأن كل واحد منهما يأمر بالتمسك بالآخر كما قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ (النساء: ٨٠) وقال: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾ (النساء: ٦٥) وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُبِيناً﴾ (الأحزاب: ٣٦) وقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (الحشر: ٧).

وبمناسبة هذه الآية يعجبني ما ثبت عن ابن مسعود رضي الله عنه وهو أن امرأة جاءت إليه فقالت له: أنت الذي تقول: لعن الله النامصات والتمنصات والواشحات.. الحديث؟ قال: نعم قالت: فإني قرأت كتاب الله من أوله إلى آخره فلم أجد فيه ما تقول فقال لها: إن كنت قرأتيه لقد وجدته أما قرأت: «وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا» قالت: بلى قال: فقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لعن الله النامصات....» الحديث (متفق عليه).
"منزلة السنة في الإسلام" (ص ٧-١٢)

[٢٩] باب من أصول الخلف التي تركت السنة بسببها

[قال الإمام:]

لقد خَلَفَ [سلف الأمة] خَلَفَ أَضَاعُوا السنة النبوية وأهملوها، بسبب أصول

يتبنّاها بعض علماء الكلام، وقواعد زعمها بعض علماء الأصول والعقهاء المقلدين، كان من نتائجها الإهمال المذكور الذي أدى بدوره إلى الشك في قسم كبير منها، ورد قسم آخر منها لمخالفتها لتلك الأصول والقواعد، فتبدلت الآية عند هؤلاء، فبدل أن يرجعوا بها إلى السنة ويتحاكموا إليها، فقد قلبوا الأمر، ورجعوا بالسنة إلى قواعدهم وأصولهم، فما كان منها موافقاً لقواعدهم قبلوه، وإلا رفضوه، وبذلك انقطعت الصلة التامة بين المسلم وبين النبي ﷺ، وخاصة عند المتأخرين منهم، فعادوا جاهلين بالنبي ﷺ وعقيدته وسيرته وعبادته، وصيامه وقيامه وحجة وأحكامه وفتاويه، فإذا سئلوا عن شيء من ذلك أجابوك إما بحديث ضعيف أو لا أصل له، أو بما في المذهب الفلاني، فإذا اتفق أنه مخالف للحديث الصحيح وذكروا به لا يذكرون، ولا يقبلون الرجوع إليه لشبهات لا مجال لذكرها الآن، وكل ذلك سببه تلك الأصول والقواعد المشار إليها، وسيأتي قريباً ذكر بعضها إن شاء الله تعالى.

ولقد عم هذا الوباء وطم كل البلاد الإسلامية، والمجلات العلمية والكتب الدينية إلا نادراً، فلا تجد من يفتي فيها على الكتاب والسنة إلا أفراداً قليلين غرباء، بل جماهيرهم يعتمدون فيها على مذهب من المذاهب الأربعة، وقد يتعدونها إلى غيرها إذا وجدوا في ذلك مصلحة - كما زعموا - وأما السنة فقد أصبحت عندهم نسياً منسياً، إلا إذا اقتضت المصلحة عندهم الأخذ بها، كما فعل بعضهم بالنسبة لحديث ابن عباس في الطلاق بلفظ ثلاث وأنه كان على عهد النبي ﷺ طلقة واحدة، فقد أنزلوها منزلة بعض المذاهب المرجوحة! وكانوا قبل أن يتبنوه يحاربونه ويحاربون الداعي إليه!

وإن مما يدل على غربة السنة في هذا الزمان وجهل أهل العلم والفتوى

بها، جواب إحدى المجلات الإسلامية السيارة عن سؤال: "هل تبعث الحيوانات...؟" ونصه:

"قال الإمام الألوسي في تفسيره: "ليس في هذا الباب - يعني بعث الحيوانات - نص من كتاب أو سنة يعول عليه يدل على حشر غير الثقلين من الوحوش والطيور".

هذا كل ما أعتمد به المجيب، وهو شيء عجيب يدلكم على مبلغ إهمال أهل العلم - فضلاً عن غيرهم - لعلم السنة، فقد ثبت فيها أكثر من حديث واحد يصرح بأن الحيوانات تحشر، ويقتصر لبعضها من بعض، من ذلك حديث مسلم في "صحيحه": «لتؤدون الحقوق إلى أهلها حتى يقاد للشاة الجلاحء من الشاة القرناء». وثبت عن ابن عمر وغيره أن الكافر حين يرى هذا القصاص يقول: "يا ليتني كنت تراباً".

فما هي تلك الأصول والقواعد التي أقامها الخلف، حتى صرفتهم عن السنة دراسة واتباعاً؟ وجواباً عن ذلك أقول:

يمكن حصرها في الأمور الآتية:

الأول: قول بعض علماء الكلام: إن حديث الآحاد لا تثبت به عقيدة، وصرح بعض الدعاة الإسلاميين اليوم بأنه لا يجوز أخذ العقيدة منه، بل يحرم.

الثاني: بعض القواعد التي تبتتها بعض المذاهب المتبعة في "أصولها" يحضرنى الآن منها ما يلي:

أ- تقديم القياس على خبر الآحاد. (الإعلام ١/ ٣٢٧ و ٣٠٠ شرح المنار ص ٦٢٣).

ب- رد خبر الأحاد إذا خالف الأصول. (الإعلام ١/ ٣٢٩، شرح المنار ص ٦٤٦).

ج - رد الحديث المتضمن حكماً زائداً على نص القرآن بدعوى أن ذلك نسخ له، والسنة لا تنسخ القرآن (شرح المنار ص ٦٤٧، الأحكام ٢/ ٦٦).
د - تقديم العام على الخاص عند التعارض، أو عدم جواز تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد! (شرح المنار ص ٢٨٩-٢٩٤، إرشاد الفحول ١٣٨-١٣٩-١٤٣-١٤٤).

هـ - تقديم عمل أهل المدينة على الحديث الصحيح.

الثالث: التقليد، واتخاذ مذهباً دينياً.

"الحديث حجة بنفسه" (ص ٣٥-٣٨)

[٣٠] باب ضعف حديث معاذ في الرأي وما يستنكر منه

[قال الإمام:]

[أورد أن] ألفت (الانتباه) إلى حديث مشهور قلما يخلو منه كتاب من كتب أصول الفقه لضعفه من حيث إسناده ولتعارضه مع ما انتهينا إليه في هذه الكلمة من عدم جواز التفريق في التشريع بين الكتاب والسنة ووجوب الأخذ بهما معاً ألا وهو حديث معاذ بن جبل - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قال له حين أرسله إلى اليمن:

بم تحكم؟

قال: بكتاب الله قال: "فإن لم تجد؟" قال: بسنة رسول الله قال: "فإن لم تجد؟" قال: أجتهد رأيي ولا آلو. قال: "الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يحب رسول الله"

أما ضعف إسناده فلا مجال لبيان الآن وقد بينت ذلك بياناً شافياً ربما لم أسبق إليه في السلسلة السابقة الذكر^(١)، وحسبي الآن أن أذكر أن أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري رحمه الله تعالى قال فيه: "حديث منكر". وبعد هذا يجوز لي أن أشرع في بيان التعارض الذي أشرت إليه فأقول:

إن حديث معاذ هذا يضع للحاكم منهجاً في الحكم على ثلاث مراحل لا يجوز أن يبحث عن الحكم في الرأي إلا بعد أن لا يجده في السنة، ولا في السنة إلا بعد أن لا يجده في القرآن، وهو بالنسبة للرأي منهج صحيح لدى كافة العلماء وكذلك قالوا: «إذا ورد الأثر بطل النظر». ولكنه بالنسبة للسنة ليس صحيحاً؛ لأن السنة حاكمة على كتاب الله ومبينة له فيجب أن يبحث عن الحكم في السنة ولو ظن وجوده في الكتاب لما ذكرنا فليست السنة مع القرآن كالرأي مع السنة كلا ثم كلا، بل يجب اعتبار الكتاب والسنة مصدرًا واحدًا لا فصل بينهما أبداً كما أشار إلى ذلك قوله عليه السلام: «ألا إني أتيت القرآن ومثله معه» يعني السنة وقوله: «لن يتفرقا حتى يردا علي الحوض».

فالتصنيف المذكور بينهما غير صحيح؛ لأنه يقتضي التفريق بينهما وهذا باطل لما سبق بيانه

فهذا هو الذي أردت أن أنبه إليه فإن أصبت فمن الله. وإن أخطأت فمن نفسي والله تعالى أسأل أن يعصمنا وإياكم من الزلل ومن كل ما لا يرضيه. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

"منزلة السنة في القرآن" (ص ١٧-١٨)

(١) وهو برقم (٨٨٥) من السلسلة المذكورة... [منه].

[٣١] باب بطلان تقديم القياس وغيره على الحديث

[قال الإمام:]

إن رد الحديث الصحيح بالقياس أو غيره من القواعد التي سبق ذكرها مثل رده بمخالفة أهل المدينة له، لهو مخالفة صريحة لتلك الآيات والأحاديث المتقدمة القاضية بوجوب الرجوع إلى الكتاب والسنة عند الاختلاف والتنازع، ومما لا شك فيه عند أهل العلم أن رد الحديث لمثل ما ذكرنا من القواعد، ليس مما اتفق عليه أهل العلم كلهم، بل إن جماهير العلماء يخالفون تلك القواعد، ويقدمون عليها الحديث الصحيح اتباعاً للكتاب والسنة، كيف لا، مع أن الواجب العمل بالحديث ولو مع ظن الاتفاق على خلافه أو عدم العلم بمن عمل به، قال الإمام الشافعي في "الرسالة" (ص ٤٦٣ / ٤٦٤): "ويجب أن يقبل الخبر في الوقت الذي ثبت فيه، وإن لم يمض عمل من الأئمة بمثل الخبر".

وقد قال العلامة ابن القيم في "إعلام الموقعين" (١/ ٣٢-٣٣):

"ولم يكن الإمام أحمد رحمه الله تعالى يقدم على الحديث الصحيح عملاً ولا رأياً ولا قياساً ولا قول صاحب، ولا عدم علمه بالمخالف الذي يسميه كثير من الناس إجماعاً، ويقدمونه على الحديث الصحيح وقد كذب أحمد من ادعى هذا الإجماع، ولم يسوغ تقديمه على الحديث الثابت، وكذلك الشافعي أيضاً نص في "رسالته الجديدة" على أن ما لا يعلم فيه بخلاف لا يقال له إجماع... ونصوص رسول الله ﷺ أجل عند الإمام أحمد وسائر أئمة الحديث من أن يقدموا عليها ما توهم إجماع، مضمونه عدم العلم بالمخالف، ولو ساغ لتعطلت النصوص، وساغ لكل من لم يعلم مخالفاً في حكم مسألة أن يقدم جهله بالمخالف على النصوص".

وقال ابن القيم أيضاً (٣/ ٤٦٤-٤٦٥):

"وقد كان السلف الطيب يشدد نكيرهم وغضبهم على من عارض حديث رسول الله ﷺ برأي أو قياس، أو استحسان، أو قول أحد من الناس كائناً من كان، ويهيجون فاعل ذلك وينكرون على من ضرب له الأمثال، ولا يسوغون غير الانقياد له ﷺ والتسليم، والتلقي بالسمع والطاعة، ولا يخطر بقلوبهم التوقف في قبوله حتى يشهد له عمل أو قياس، أو يوافق قول فلان وفلان بل كانوا عاملين بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ وأمثاله "مما تقدم" فدفعنا إلى زمان إذا قيل لأحدهم: ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: كذا، وكذا، يقول: من قال بهذا؟ دفعاً في صدر الحديث، ويجعل جهله بالقائل حجة له في مخالفته وترك العمل به، ولو نصح نفسه لعلم أن هذا الكلام من أعظم الباطل، وأنه لا يحل له دفع سنن رسول الله ﷺ بمثل هذا الجهل، وأقبح من ذلك عذره في جهله، إذ يعتقد أن الإجماع منعقد على مخالفة تلك السنة، وهذا سوء ظن بجماعة المسلمين، إذ ينسبهم إلى اتفاقهم على مخالفة سنة رسول الله ﷺ، وأقبح من ذلك عذره في دعوى هذه الإجماع، وهو جهله وعدم علمه بمن قال بالحديث، فعاد الأمر إلى تقديم جهله على السنة والله المستعان".

قلت: وإذا كان هذا حال من يخالف السنة، وهو يظن أن العلماء اتفقوا على خلافها، فكيف يكون حال من يخالفها، إذا كان يعلم أن كثيراً من العلماء قد قالوا بها، وأن من خالفها لا حجة له

إلا من مثل تلك القواعد المشار إليها، أو التقليد على ما سيأتي في الفصل الرابع.

- سبب الخطأ في تقديم القياس وأصولهم على الحديث:

ومنشأ الخطأ في تقديمهم القواعد المشار إليها على السنة في نظري إنما هو نظرتهم إلى السنة أنها في مرتبة دون المرتبة التي أنزلها الله تبارك وتعالى فيها من جهة، وفي شكهم في ثبوتها من جهة أخرى،

وإلا كيف جاز لهم تقديم القياس عليها، علماً بأن القياس قائم على الرأي والاجتهاد، وهو معرض للخطأ كما هو معلوم، ولذلك لا يصار إليه إلا عند الضرورة كما تقدم في كلمة الشافعي رحمه الله:

" لا يحل القياس والخبر موجود "، وكيف جاز لهم تقديم عمل أهل بعض البلاد عليها، وهم يعلمون أنهم مأمورون بالتحاكم إليها عند التنازع كما سلف؟ وما أحسن قول الإمام السبكي في صدد المتمذهب بمذهب يجد حديثاً لم يأخذ به مذهبه، ولا علم قائلًا به من غير مذهبه:

" والأولى عندي اتباع الحديث، وليفرض الإنسان نفسه بين يدي النبي ﷺ، وقد سمع ذلك منه أيسعه التأخر عن العمل به؟ ! لا والله، وكل أحد مكلف بحسب فهمه" (١).

قلت: وهذا يؤيد ما ذكرنا من أن الشك في ثبوت السنة هو مما رماهم في ذلك الخطأ، وإلا فلو كانوا على علم بها وأن رسول الله ﷺ قد قالها، لم يتفوهوا بتلك القواعد فضلاً عن أن يطبقوها، وأن يخالفوا بها مئات الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ ولا مستند لهم في ذلك إلا الرأي والقياس واتباع عمل طائفة من الناس

(١) رسالة " معنى قول الإمام المطليبي: إذا صح الحديث فهو مذهبي " (ص ١٠٣ ج ٣ - مجموعة الرسائل السنيرية). [منه].

كما ذكرنا، وإنما العمل الصحيح ما وافق السنة، والزيادة على ذلك زيادة في الدين، والنقص منه نقص في الدين، قال ابن القيم (١/ ٢٩٩) مفسراً للزيادة والنقص المذكورين:

" فالأول القياس، والثاني التخصيص الباطل، وكلاهما ليس من الدين، ومن لم يقف مع النصوص، فإنه تارة يزيد في النص ما ليس منه، ويقول هذا قياس، ومرة ينقص منه بعض ما يقتضيه، ويخرجه عن حكمه ويقول: هذا تخصيص ومرة يترك النص جملة، ويقول: ليس العمل عليه، أو يقول: هذا خلاف القياس، أو خلاف الأصول. (قال): ونحن نرى أنه كلما اشتد توغل الرجل في القياس اشتدت مخالفته للسنة، ولا نرى خلاف السنة والآثار عند أصحاب الرأي والقياس، فلله كم من سنة صحيحة صريحة قد عطلت به، وكم من أثر درس حكمه بسببه، فالسنة والآثار عند الآرائين والقياسيين خاوية على عروشها، معطلة أحكامها، معزولة عن سلطانها وولايتها، لها الاسم، ولغيرها الحكم، لها السكة والخطبة ولغيرها الأمر والنهي، وإلا فلماذا ترك^(١)؟

"الحديث حجة بنفسه" (ص ٣٩-٤٣)

[٣٢] باب أهمية السنة بجانب القرآن

[قال الإمام]:

[في] حقيقة الأمر: إن ادعاء أن القرآن هو فقط المرجع الوحيد وليس للسنة دخل في بيان القرآن فهو كفر بالقرآن، الذي يقول بأني لا أؤمن إلا بالقرآن هو

(١) ثم ضرب الإمام أمثلة عديدة للأحاديث التي تركت بسبب مخالفتها لتلك القواعد، فانظرها في الرسالة المشار إليها.

يكفر بالقرآن؛ ذلك لأن القرآن مما قال فيه رب الأنام: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤) ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ﴾ (النحل: ٤٤) ها نحن ذكرنا أنفاً الصلوات الخمس وكيف أنها تنقسم إلى أقسام، من أين أخذت هذه الأقسام؟ لا شيء منها بهذا التوضيح في القرآن الكريم، لكن هو بيان الرسول عليه السلام الذي أشار الله إليه في الآية السابقة ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤). أي إن هذه الآية تعني أن بيان الرسول عليه السلام ينقسم إلى قسمين: بيان لفظي وهو تبليغ القرآن إلى الأمة.. تبليغ القرآن للأمة، والبيان الآخر هو بيان بمعنى التفصيل.. ولذلك جاء حديث الرسول عليه السلام في الصحيح، وأنا بهذه المناسبة أقول: ينبغي انتقاء هذه الأحاديث، وتقديمها لطلابكم هناك حتى تستقيم العقيدة الصحيحة ويعرفون قدر السنة، وأهمية الرجوع إليها مع القرآن الكريم، ذكرت حديثاً وهو قوله عليه السلام: «لا يقعدن أحدكم متكئاً على أريكته يقول هذا كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً حلالناه، وما وجدنا فيه حراماً حرمناه، ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه.. ألا إنما حرم رسول الله مثلما حرم الله» ؛ ذلك لأن الله يقول في القرآن الكريم: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ، مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ، وَمَا يَنْطَلِقُ عَنِ الْهَوَىٰ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ (النجم: ١-٤).

إذاً السنة علم من العلوم يجب أن يؤخذ من أهل الاختصاص فيه، وكل من قال هذا صحيح وهذا ضعيف نقول له: هل أنت عالم بعلم الحديث؟ إن ادعى ذلك نقول: هات نشوف أثبت صحة هذا الحديث، بطريقة علماء الحديث، الأصل هو السند كما تعلمون.. الأصل في معرفة الأحاديث الصحيحة من الضعيفة إنما هو السند.

المنزلة الثانية أو المرتبة الثانية في النقد ونقد المتن الذي يسمى في

الاصطلاح العصري اليوم بالنقد الداخلي، يسمون نقد الأسانيد بالنقد الخارجي، ونقد المتن في الاصطلاح الحديثي بالنقد الداخلي.. هذا النقد الداخلي إذا ما سلط عليه عقول البشر أصبح القرآن الكريم محل انتقاده؛ لأن القرآن الكريم لا يؤمن به الكفار مثلاً فلو قيل للكافر قصة ضرب موسى للحجر وانبثق منه اثنا عشرة عيناً، وضرب البحر فكان كل فرق كالطود العظيم.. هذه الأشياء لا يؤمن بها الكفار وسيكون هذا غير صحيح مع أنه ثابت بالقرآن الكريم وبطريقة التواتر، القرآن الكريم لا يخضع لنقد مطلقاً، وإنما ينبغي على المسلمين أن يفهموه، وهذه مناسبة نتعرض لذكرها أيضاً بطريقتين اثنتين سبقت الإشارة إليهما وهي: الرجوع إلى بيان الرسول عليه السلام ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤) أنتم تعلمون مثلاً (أنه) مُسَطَّر في كتب الفقه بعض الأحكام لا نجدها في القرآن الكريم مثلاً تحريم البنت من الرضاعة.. تحريم البنت من الرضاعة، هذا ليس مذكوراً في القرآن الكريم لكنه مذكور في الحديث، بل الأحاديث الصحيحة، ومن أصحها قوله عليه السلام: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»^(١)، فهذا الحديث هو من بيان الرسول عليه السلام الذي ذكر في القرآن ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ (النساء: ٢٣) ثم ضم الرسول عليه السلام إلى هذا التحريم المذكور في القرآن الكريم هذا التحريم المذكور في حديثه: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»، هنا يظهر أهمية: إن ما حرم رسول الله مثلما حرم الله.

إذا رجعنا الآن وفهمنا أن الذين يدعون بأنهم لا يؤمنون بشيء من السنة إنما القرآن فهم كفروا بالقرآن؛ لأن القرآن يأمرنا بالرجوع إلى الرسول عليه السلام في

(١) البخاري (رقم ٢٥٠٢).

عديد من الآيات الكريمة ذكرنا بعضها آنفاً، ومن ذلك: (فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ
حَتَّىٰ يَحْكُمُواكَ فَِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ
وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا) (النساء: ٦٥).

فإذاً كل من يزعم بأنه مسلم ولكنه لا يؤمن إلا بالقرآن فليس مسلماً؛ لأنه كفر
بكثير من نصوص القرآن وعلماء المسلمين كما تعلمون جميعاً يقولون: من أنكر
حرفاً من القرآن فليس بمسلم، فكيف إذا أنكر كثيراً من الآيات التي تتضمن
الرجوع إلى سنة الرسول عليه الصلاة والسلام.
"الهدى والنور" (٨١١ / ٥٦: ٥٠)

[٣٣] باب منزلة السنة مع القرآن،

وبيان حجية خبر الأحاد في العقيدة

[تكلم الشيخ مع رجل يُدعي أبا سليمان أتى له ابنه الذي يدرس في روسيا
بشبهات حول الإسلام، منها عدم حجية السنة فاستمر البحث حتى قال الشيخ:]
الشيخ: ... القرآن تاركين له جانباً؛ لأنه ما في فيه موضع خلاف..
مداخلة: شيء مُسلم فيه.

الشيخ: نعم، لكن الرسول إذا أردنا نعرف كيف كانت حياته.. كيف كانت
أخلاقه.. كيف كانت معاملته للناس.. كيف كانت معاشرته للنساء.. ووو إلى آخره
ما يتعلق بكل الحياة التي يسموها اليوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، من
أين نعرف هذا من القرآن؟
مداخلة: من السنة.

الشيخ: من السنة، فإذا سلمنا للجماعة الذين ضربوا لنا السنة معناه: صرنا أحمق من الكفار الذين يقدسون عظماءهم بتاريخ الله أعلم بصحته، ما في عندهم أسانيد مثل ما هو عندنا، أنا الآن في القرن الرابع عشر بقول لك هذا الحديث صحيح وهذا ضعيف وهذا موضوع وهذا مكذوب إلى آخره، هذا صبح عن عمر وهذا ما صبح عن عمر.. كل الشعوب الذين عندهم عظماء ليس عندهم هذه الدقة إطلاقاً.

مع ذلك كل عظيم عندهم له تاريخ.. له كتاب.. إلى آخره، هؤلاء الأخباث ينسون أن تاريخهم أهزل تاريخ وأضعف تاريخ على وجه الأرض، ويأتون يضربون تاريخنا نحن بأن هذا لم يأت في القرآن، إنما أتى بالسنة، والسنة ما دونت في عهد الرسول عليه السلام.. طيب! متى دونتم أنتم التوراة.. متى دونتم الإنجيل.. متى دونتم الشيوعية؟ ليس بعد وفاة هؤلاء إلى آخره.

لذلك كن على حذر وكن على إيمانك بالله ورسوله.. ولا تتأثر بغير ما تسمع، والأمر كما قال عليه السلام: «تركتم فيكم أمرين لن تضلوا ما إن تمسكنم بهما: كتاب الله وسنتي ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض» أنا كنت أقرأ كتاب موجود هنا؟

طيب! الحق الدامغ انظر الاسم هذا، الحق دامغ، هذا مؤلفه شخص إباضي، إباضي يعني: خارجي من الخوارج، نعم، ويدافع عن مذهب الخوارج كل المدافعة لكن يا الله، اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا أتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه.

متعرض هنا لعدة بحوث، من جملتها: لأن الإباضية الخوارج ينكرون أكبر نعمة ينعم الله بها على عباده في الجنة: رؤيتهم له تبارك وتعالى حتى إذا رأوه نسوا

نعيم الجنة، قال تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ (القيامة: ٢٢) ناصرة: نَصْرَةٌ ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ (القيامة: ٢٣) انظر إذا: كيف يؤولون لك، وهؤلاء مسلمون، فماذا ستقول عن الكافرين؟! قالوا: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ (القيامة: ٢٣) يعني: منتظرة، أين ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ (القيامة: ٢٣) وأين منتظرة؟!...

﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ (القيامة: ٢٢) ناصرة ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ (القيامة: ٢٣) كيف أولوها؟ منتظرة، هؤلاء مسلمين لكنهم ضالين عن السنة.

الشاهد لم يتم بعد، قالوا: سيحتجون بالحديث، ما هو الحديث؟ قال: «إذ دخل أهل الجنة الجنة ناداهم ربنا تبارك وتعالى: أي عبادي! هل أزيدكم شيئاً؟ قالوا: يا ربنا! ماذا تزيدينا؟! «لقد أدخلتنا الجنة، وأنعمت علينا.. قال: لا، عندي زيادة وهي أن أريكهم وجهي فيرفع الحجاب، فيرون الله تبارك وتعالى^(١)، هذا الخبيث مؤلف هذا الكتاب، ماذا فعل بالحديث؟ قال: هذا الحديث أولاً حديث آحاد، وهل سمعت هذه الفلسفة؟

مداخلة: سمعت منك أن هناك حديث آحاد، وسمعت أن هناك حديث غريب..

الشيخ: نعم، لكن لم تسمع مني أن الأحاديث الصحيحة منها ما نردها ومنها ما نقبلها؟ كله مقبول عندنا، أما عند الخوارج والشيعة فالحديث ولو كان صحيحاً فهو مرفوض إذا كان آحاداً يعني: غير متواتر.

فهذا حديث آحاد قال هذا أولاً أولاً، ثانياً: قال: هذا مخالف للقرآن، هنا إذاً: كيف مخالف للقرآن؟ القرآن يقول: ﴿قَالَ لَنْ تَرَانِي وَلَكِنْ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ

(١) مسلم (رقم ٤٦٧).

مَكَانَهُ فَسَوَّفَ تَرَانِي ﴿الأعراف: ١٤٣﴾ أول الآية هناك أنه حتى في الآخرة بينما هي في الدنيا، فلما أتى الحديث يتحدث عن الآخرة ضرب بمفهومه الخاطيء للآية فَرَدَّ الحديث الصحيح، وهكذا الأمة تحارب منذ ألف سنة وزيادة ليس فقط من الأعداء بل ومن الأصدقاء من المسلمين أنفسهم، لماذا؟ لأن الأهواء مختلفة، أهواء تجعل بعض الناس كفار لا يعترفون لا بالرب ولا بالنبى عليه السلام، وناس منهم يؤمنون ببعض الكتاب ويكفرون ببعض؛ لذلك كما قال.. وأنهى كلامي.. كما قال عبد الله بن مسعود: "اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم عليكم بالأمر العتيق" عليك بالأمر العتيق يا أبو سليمان، لا تسمع لابنك الروسي..

مداخلة: الله يثبتنا...

الشيخ:....، هذا أتى موبوءاً انتبه، اجعل بينك وبينه حصن؛ لأنه يحمل أفكار لينين وستالين، وهو سيجادلك وليس عنده علم لا بالكتاب ولا بالسنة، عنده علم بالشبهات التي لقنوها إياه فقط، لا تسمع منه حتى تدركنا وإياك إن شاء الله المنية ونحن على العهد القديم.

" الهدى والنور " (٢٤١ / ٣٨ : ٠٠ : ٠٠)

[٣٤] باب هلاك من يفسر القرآن بغير السنة

[قال رسول الله ﷺ]:

«هالك أمتي في الكتاب واللبن. قالوا: يا رسول الله ما الكتاب واللبن؟ قال: يتعلمون القرآن فيتأولونه على غير ما أنزل الله عز وجل، ويحبون اللبن فيدعون الجماعات والجمع، ويبدون».

[ترجم له الإمام بما ترجمناه به ثم قال]:

(فائدة): ترجم ابن عبد البر لهذا الحديث بقوله: "باب فيمن تأول القرآن أو تدبره وهو جاهل بالسنة". ثم قال تحته: "أهل البدع أجمع أضربوا عن السنن، وتأولوا الكتاب على غير ما بينت السنة، فضلوا وأضلوا. نعوذ بالله من الخذلان، ونسأله التوفيق والعصمة".

قلت: ومن ضلالهم تغافلهم عن قوله تعالى في كتابه موجهاً إلى نبيه ﷺ: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤).
"الصحيحة" (٦/١/٦٤٧، ٦٤٩).

[٣٥] باب عدم كفاية اللغة لفهم القرآن

[قال الإمام]:

لا مجال لأحد، مهما كان عالماً باللغة العربية وآدابها أن يفهم القرآن الكريم دون الاستعانة على ذلك بسنة النبي ﷺ القولية والفعلية، فإنه لم يكن أعلم في اللغة من أصحاب النبي ﷺ الذين نزل القرآن بلغتهم ولم تكن قد شابتها لوثة العجمة والعامية واللحن ومع ذلك فإنهم غلطوا في فهم الآيات السابقة حين اعتمدوا على لغتهم فقط.

وعليه فمن البدهي أن المرء كلما كان عالماً بالسنة كان أحرى بفهم القرآن واستنباط الأحكام منه ممن هو جاهل بها فكيف بمن هو غير معتد بها ولا ملتفت إليها أصلاً؟

ولذلك كان من القواعد المتفق عليها بين أهل العلم: أن يفسر القرآن بالقرآن

والسنة^(١) ثم بأقوال الصحابة.. إلخ

ومن ذلك يتبين لنا ضلال علماء الكلام قديما وحديثا ومخالفتهم للسلف رضي الله عنهم قبي عقائدهم فضلاً عن أحكامهم وهو بعدهم عن السنة والمعرفة بها وتحكيمهم عقولهم وأهواءهم في آيات الصفات وغيرها. وما أحسن ما جاء في "شرح العقيدة الطحاوية" (ص ٢١٢ الطبعة الرابعة):

"وكيف يتكلم في أصول الدين من لا يتلقاه من الكتاب والسنة وإنما يتلقاه من قول فلان؟ وإذا زعم أنه يأخذه من كتاب الله. لا يتلقى تفسير كتاب الله من أحاديث الرسول ﷺ ولا ينظر فيها ولا فيما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان المنقول إلينا عن الثقات الذي تخيرهم النقاد؛ فإنهم لم ينقلوا نظم القرآن وحده بل نقلوا نظمه ومعناه ولا كانوا يتعلمون القرآن كما يتعلم الصبيان بل يتعلمونه بمعانيه. ومن لا يسلك سبيلهم فإنما يتكلم برأيه. ومن يتكلم برأيه وبما يظنه دين الله ولم يتلق ذلك من الكتاب فهو مأثوم (!) وإن أصاب. ومن أخذ من الكتاب والسنة فهو مأجور وإن أخطأ. لكن إن أصاب يضاعف أجره".

ثم قال (ص ٢١٧):

"فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ والانقياد لأمره وتلقي خبره بالقبول والتصديق دون أن نعارضه بخيال باطل نسميه معقولاً، أو نحمله شبهة أو شكاً، أو نقدم عليه آراء الرجال وزبالة أذهانهم، فنوحده ﷺ بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان كما نوحده المرسل سبحانه وتعالى بالعبادة والخضوع والذل والإنابة والتوكل".

(١) لم نقل كما هو شائع لدى كثير من أهل العلم: يفسر القرآن بالقرآن إن لم يكن ثمة سنة ثم بالسنة؛ لما سيأتي بيانه في آخر هذه الرسالة عند الكلام على حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه. [منه].

وجملة القول: أن الواجب على المسلمين جميعاً أن لا يفرقوا بين القرآن والسنة من حيث وجوب الأخذ بهما كليهما وإقامة التشريع عليهما معاً. فإن هذا هو الضمان لهما أن لا يميلوا يميناً ويساراً وأن لا يرجعوا القهقري ضللاً كما أفصح عن هذا رسول الله ﷺ بقوله: «تركتم فيكم أمرين لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتي ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض» (رواه مالك بلاغاً والحاكم موصولاً بإسناد حسن).

"منزلة السنة في الإسلام" (ص ١٢-١٤).

[٣٦] باب خطأ حصر أخذ العقيدة بالقرآن وحده

والتعرض لحجة خبر الآحاد

[قال محمد العدوي في كتابه "التوحيد أو العقائد الإسلامية": كتاب الله... هو عصمة للمعقول لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولا يزال قائماً. فوجب أن نأخذ منه العقائد ونعول عليه في أصول الدين].

[فعلق الإمام على ذلك قائلاً]:

هذا يوهم حصر أخذ العقائد من القرآن الكريم، وليس ذلك بصواب لأنه مخالف لسبيل المؤمنين، فإننا نعلم بالضرورة أن الصحابة رضي الله عنهم، كانوا لا يفرقون في العقيدة - شأنهم في الأحكام والمعاملات - بين القرآن والحديث. وجرى على ذلك التابعون فمن بعدهم، وتبعوا سبيلهم، لا يفرقون في ذلك بين أصول الدين وفروعه، بل إن التفريق بينهما تفريق مبتدع لا أصل له في الشرع، بل هو مخالف لنصوص كثيرة منه في القرآن والسنة. ولقد كان في الآثار السيئة لهذا التفريق أن استحل كثير من المتأخرين إنكار كثير من الأحاديث الصحيحة بدعوى

أنها آحاد ويمثلها لا تثبت العقيدة زعموا، ورتبوا على ذلك أن المسلم مهما أنكر ما هو ثابت في الشرع، فإنه لا يكفر إلا إذا كان الذي أنكره أصلاً من أصول الدين، ولم يقيدوا ذلك بما إذا عُلِمَ ثبوت ذلك عنده. والحق الذي لا ريب فيه أن من أنكر شيئاً ثابتاً في الدين سواء كان في الأصول أو الفروع فهو كافر إذا عُلِمَ كونه من الدين، ومع ذلك أنكر. فبهذا الشرط يكفر، لأن معنى ذلك أنه لا يصدق الرسول ﷺ في كل ما جاء به، وما جاء به كله صواب، فجحد أي شيء منه يعتبر طعناً فيه ﷺ. وذلك كفر بين.

وعلى ذلك إذا أنكر شيئاً وهو لا يعلم أن النبي ﷺ جاء به، فلا سبيل إلى تكفيره إلا بعد تبليغه وإقامة الحجة عليه لقوله تعالى: ﴿لَا تُذِرْكُم بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾، ولا مجال بعد ذلك للتردد في تكفيره، ولو زعم أنه لم يقتنع بذلك أو لم تطمئن نفسه به فإنه ينافي الإيمان به ﷺ كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي شَأْنِهِمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجاً مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيماً﴾. "تحقيق كتاب: التوحيد أو العقائد الإسلامية" (ص ١٢-١٣)

[٣٧] باب ضلال منكري حجة السنة

[قال الإمام في تحقيقه على كتاب "العلم" لابن أبي خيثمه:]

اعلم أنه قد كان هناك خلاف قديم بين السلف في كتابة الحديث النبوي، فمنهم المانع، ومنهم المبيح، وستأتي في الكتاب آثار غير قليلة من النوعين، ثم استقر الأمر على جواز الكتابة، بل وجوبها، لأمر النبي ﷺ بها في غير ما حديث واحد، كقوله: "اكتبوا لأبي شاه" أخرجه البخاري.

ومن المعلوم أن الحديث هو الذي تولى بيان ما أجمل من القرآن، وتفصيل

أحكامه، ولولاه لم نستطع أن نعرف الصلاة والصيام، وغيرهما من الأركان والعبادات على الوجه الذي أراده الله تبارك وتعالى. وما لا يقوم الواجب إلا به فهو واجب. ولقد ضل قوم في هذا الزمان زعموا استغناءهم عن الحديث بالقرآن، وهو القائل: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤)، فأخبر أن ثمة مبيّنًا، وهو القرآن، ومبيّنًا، وهو الرسول عليه الصلاة والسلام وحديثه، وقد أكد هذا قوله ﷺ في الحديث الصحيح المشهور: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه». "تحقيق المعلم لابن أبي خيثمة" (ص ١٦-١٧)

[٣٨] باب ذكر ضلال القرآنيين وسببه

[قال الإمام]:

وقد علمنا أن مشرب هؤلاء "القرآنيين" ردّ الأحاديث الصحيحة لأدنى شبهة، لا في صحتها من جهة إسنادها، ولكن لمخالفتها لأهوائهم وميولهم. "أصل صفة الصلاة" (٣/ ٩٣٧).

[٣٩] باب الرد على القرآنيين

[سئل الإمام]:

سؤال: فضيلة الشيخ: يقول القرآنيون: قال تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا﴾ (الإسراء: ١٢)... وقال تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام: ٣٨)... ويقول الرسول ﷺ: «إن هذا القرآن طرفه بيد الله، وطرفه بأيديكم، فتمسكوا به، فإنكم لن تضلوا ولن تهلكوا بهذه أبداً»^(١). نرجو من فضيلتكم التعليق

(١) "صحيح الترغيب والترهيب" (١/ ٩٣ / ٣٥). [منه].

على ذلك؟

(فأجاب): أما قوله تعالى: ﴿مَا قَرَأْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ (الأنعام ٣٨)، فهذه الآية إنما تعني الكتاب هنا: اللوح المحفوظ، ولا تعني: القرآن الكريم.

أما قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَاهُ تَفْصِيلًا﴾ (الإسراء ١٢)، فإذا ضممتم إلى القرآن الكريم ما تقدم بيانه أنفاً، فحينئذ يتم أن الله عز وجل قد فصل كل شيء تفصيلاً، لكن بضميمة أخرى، فإنكم تعلمون أن التفصيل قد يكون تارة بالإجمال، بوضع قواعد عامة يدخل تحتها جزئيات لا يمكن حصرها لكثرتها، فبوضع الشارع الحكيم لتلك الجزئيات الكثيرة قواعد معروفة ظهر معنى الآية الكريمة، وتارة التفصيل وهو المتبادر من هذه الآية، كما قال عليه الصلاة والسلام: «ما تركت شيئاً مما أمركم الله به إلا وقد أمرتكم به، ولا تركت شيئاً مما نهاكم الله عنه إلا وقد نهيتكم عنه»^(١).

فالتفصيل إذاً تارة يكون بالقواعد التي لا تدخل تحتها جزئيات كثيرة، وتارة يكون بالتفصيل لمفردات عبادات وأحكام تفصيلاً لا يحتاج إلى الرجوع إلى قاعدة من تلك القواعد.

ومن القواعد التي لا يدخل تحتها فرعيات كثيرة -وتظهر بها عظمة الإسلام وسعة دائرة الإسلام في التشريع- قوله ﷺ على سبيل المثال:

«لا ضرر ولا ضرار»^(٢)... وقوله عليه السلام: «كل مسكر خمر، وكل خمر

(١) "الصحيحه" (١٨٠٣). [منه].

(٢) "صحيح الجامع" (٧٥١٧). [منه].

حرام»^(١)... وقوله عليه السلام: «كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار»^(٢). هذه قواعد وكميات لا يفوتها شيء مما يتعلق بالضرر بالنفس أو الضرر بالمال في الحديث الأول، وما يتعلق بما يُسكر كما في الحديث الثاني، سواء كان المسكر مستنبطاً من العنب - كما هو المشهور - أو من الذرة، أو من أي مادة من المواد الأخرى، فما دام أنه مُسكر فهو حرام.

كذلك في الحديث الثالث: لا يمكن حصر البدع لكثرتها، ولا يمكن تعدادها ومع ذلك فهذا الحديث - مع إيجازه - يقول بصراحة: «وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار».

هذه تفصيل لكن بقواعد.

وأما الأحكام التي تعرفونها، فهي مفصلة بمفردات جاء ذكرها في السنة على الغالب، وأحياناً كأحكام الإرث مثلاً فهي مذكورة في القرآن الكريم.

أما الحديث الذي جاء ذكره، فهو حديث صحيح، فالعمل به هو الذي بإمكاننا أن نتمسك به، وكما جاء في الحديث «تركت فيكم أمرين، لن تضلوا ما تمسكتم بهما: كتاب الله، وسنة رسوله»^(٣).

فالتمسك بحبل الله - الذي هو بأيدينا - إنما هو العمل بالسنة المفصلة للقران الكريم.

"كيف يجب علينا أن نقرأ القرآن" (ص ١٠-٧).

(١) "إرواء الغليل" (٨/ ٤٠ / ٢٣٧٣) [منه].

(٢) "صحيح الترغيب والترهيب" (١/ ٩٢ / ٣٤) - "وصلاة التراويح" (ص ٧٥). [منه].

(٣) مشكاة المصابيح (١/ ٦٦ / ١٨٦) [منه].

[٤٠] باب متى يكون للآثار الموقوفة على الصحابة في العقيدة

حكم الرفع فتنزل منزلة السنة؟

السائل: السؤال قد سألتك إياه في التلفون، الذي هو قلت لك حديث: (العرش مطوق بحية، والوحي ينزل بالسلاسل) ذكرت لي أنني أرجع أرى هل هو حديث.... في «مختصر العلو» أنت قلت: حديث عبد الله بن عمرو أو قال حديث عبد الله بن عمر، وعلقت عليه فقلت: وإسناده صحيح عن عبد الله بن عمرو، وقلت: إسناده صحيح، فهل هو في حكم المرفوع إلى رسول الله ﷺ بهذا الإسناد؟

الشيخ: ما عندي جواب غير ما سمعته، إن كان مصرحاً برفعه فهو كذلك، وإن كان غير مصرح فهو موقوف.

مداخلة: لا ما هو مصرح فهل يعني إذا كان موقوفاً كيف النظر إلى الحديث، هل نقول: أن العرش مطوق بحية؟

الشيخ: لا، ما نقول، وأظن أجبتكم يوم كان الجواب، يعني: لك، هو كان جواباً متكرراً لغيرك؛ أقوال الصحابة إذا صحت عنهم لتكون في منزلة الأحاديث المرفوعة إلى الرسول عليه السلام يجب أن تكون أولاً: مما لا يقال بالرأي وبالاجتهاد، هذه النقطة بالذات هناك مجال للاختلاف بين العلماء والفقهاء في بعض ما يتفرع من هذا الشرط، وهو أن يكون قول الصحابي أو الحديث الموقوف على الصحابي مما لا يقال بالرأي، ممكن يصير فيه اختلاف، مثلاً: إذا جاء حديث ما فيه النهي عن شيء، هل هذا في حكم المرفوع أم لا، فمن يظن أن النهي عن الشيء لا يمكن أن يكون بالاجتهاد يقول: حكمه حكم المرفوع، ومن يظن مثلي أنا أنه يمكن للصحابي ولمن جاء من بعدهم من الأئمة أن يجتهد وينهى عن شيء

ويكون في اجتهاده مخطئاً فيجب إذاً: أن يكون الحديث الموقوف على الصحابي الذي يراد أن نقول: إنه في حكم المرفوع يجب أنه لا يحيط به أي شك في أنه في حكم المرفوع، ومتى يكون ذلك؟ حين لا مجال أن يقال بمجرد الرأي والاجتهاد، هذا الشرط الأول.

والشرط الثاني، أو قبل ما أقول الشرط الثاني: الشرط الأول يعود في الحقيقة إلى أمر غيبي، وهو من معانيه التحريم والتحليل، لكن هذا الأمر الغيبي ينقسم قسمين: قسم يتعلق بالشريعة الإسلامية، وقسم يتعلق بما قبل الشريعة من الشرائع المنسوخة، فلنكني يكون الحديث الموقوف في حكم المرفوع ينبغي أن يكون متعلقاً بالشريعة الإسلامية وليس متعلقاً بما قبلها، لماذا؟

هنا بيت القصيد، لأنه يمكن أن يكون من الإسرائيليات، والتاريخ الذي يتعلق بما قبل الرسول عليه السلام... معناه من بدء الخلق إلى ما قبل الرسول عليه السلام وبعثته هو من هذا القبيل.

فإذا جاءنا حديث يتحدث عما في السماوات من عجائب ومخلوقات، وهو لا يمكن أن يقال جزماً بالرأي والاجتهاد فيتبادر إلى الذهن إذاً هذا في حكم المرفوع، لكن لا، ممكن أن يكون هذا من الإسرائيليات التي تلقاها هذا الصحابي من بعض الذين أسلموا من اليهود والنصارى، ولذلك فينبغي أن يكون الحديث الموقوف والذي يراد أن نجعله في حكم المرفوع ما يوحى بأنه ليس له علاقة بالشرائع السابقة.

فهذا الحديث عن عبد الله بن عمرو يمكن أن يكون من الأمور الإسرائيلية التي تتحدث عما في السماء من العجائب، ومن خلق الملائكة، لكن الذي

ثابت... الآن عكس ذلك تماماً، يشعر الإنسان فوراً أن هذا لا يمكن أن يكون من الإسرائيليات، فهو إذاً موقوف في حكم المرفوع ولا مناص، ما هو؟

الحديث المعروف والمروي عن ابن عباس بالسند الصحيح، قال رضي الله عنه: نزل القرآن إلى بيت العزة في السماء الدنيا جملة واحدة، ثم نزل أنجماً حسب الحوادث، فهو إذاً: يتحدث عن القرآن وليس عن التوراة والإنجيل، فلو كان حديثه هذا الموقوف عن التوراة والإنجيل ورد الاحتمال السابق، فيقال: لا نستطيع أن نقول هو في حكم المرفوع، لكن ما دام يتعلق بالقرآن وأحكام القرآن وكل ما يتعلق به لا يمكن أن يتحدث عنه بشيء غيبي إلا ويكون الراوي قد تلقاه من الرسول عليه السلام، لأنه كون القرآن نزل جملة هذا غيب من أين يعرف ابن عباس تلقاه من بعض الإسرائيليات هذا مستحيل، ونزل إلى بيت العزة في السماء الدنيا تفصيل دقيق [لا يمكن] للعقل البشري أن يصل إليه، لذلك هذا الحديث يتعامل العلماء معه كما لو كان قد صرح ابن عباس فيه برفعه إلى النبي ﷺ.

باختصار: إن الأحاديث الموقوفة ليس من السهل أبداً أن يحكم عليها بحكم المرفوع إلا بدراسة دقيقة ودقيقة جداً، وذلك لا يستطيعه إلا كبار أهل العلم.

سؤال: جزاك الله خير يا شيخنا.

الشيخ: وإياك بارك الله فيك.

مداخلة: هذه فائدة فريدة عضوا عليها بالتواجذ والأضراس والثنايا.

الشيخ: جزاك الله خيراً.

"الهدى والنور" (٢٥٥ / ٥٦: ٥٧: ٥٨).

(بيان أن السنة التي يستدل بها بجانب القرآن إنما هي السنة الصحيحة)

[٤١] باب لا يؤخذ في العقيدة إلا بالأحاديث الصحيحة

[قال الإمام]:

لا ينبغي إلا أن يؤخذ بالأحاديث الصحيحة في كل ما يتعلق بالشرعة، سواء كان عقيدة أو كان عبادة أو كان سلوكاً.

"الهدى والنور" تحت (١٦٩ / ٥٨ : ٣٩ : ٠٠)

[٤٢] باب منه

[قال الإمام]:

ينبغي تصفية الروايات الضعيفة وإبعادها عن العقيدة الصحيحة.

"الهدى والنور" (٨٧ / ٣٦ : ١٤ : ٠٠).

[٤٣] باب منه

[قال الإمام]:

إن السنة التي لها هذه الأهمية [أي بكونها أصلاً بجانب القرآن] في التشريع إنما هي السنة الثابتة عن النبي ﷺ بالطرق العلمية والأسانيد الصحيحة المعروفة عند أهل العلم بالحديث ورجاله. وليست هي التي في بطون مختلف الكتب من التفسير والفقه والترغيب والترهيب والرقائق والمواعظ وغيرها فإن فيها كثيراً من الأحاديث الضعيفة والمنكرة والموضوعة، وبعضها مما يتبرأ منه الإسلام. مثل حديث هاروت وماروت وقصة الغرائق - ولي رسالة خاصة في إبطالها وهي

مطبوعة -^(١)، وقد خرجت طائفة كبيرة منها في كتابي الضخم "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة" وقد بلغ عددها حتى الآن قرابة أربعة آلاف حديث^(٢) وهي ما بين ضعيف وموضوع وقد طبع منها خمس مئة فقط.

فالواجب على أهل العلم لا سيما الذين ينشرون على الناس فقههم وفتاويهم أن لا يتجرأوا على الاحتجاج بالحديث إلا بعد التأكد من ثبوته ؛ فإن كتب الفقه التي يرجعون إليها عادة مملوءة بالأحاديث الواهية المنكرة وما لا أصل له كما هو معروف عند العلماء.

"منزلة السنة في الإسلام" (ص ١٥).

[٤٤] باب لا يستدل على أهل البدع إلا بما صح عنه عليه السلام

[روي عن النبي ﷺ]:

«أولئك رجال آمنوا بالغيب». يعني: الذين تحولوا في الصلاة لما جاءهم خبر تحول القبلة إلى المسجد الحرام.

(موضوع).

[قال الإمام]:

واعلم أن هذا الحديث من جملة الأحاديث الكثيرة الواهية التي سؤد بها مختصرًا "تفسير ابن كثير" كتابيهما، ألا وهما: الشيخ محمد نسيب الرفاعي، والشيخ الصابوني ؛ فقد أوهما القراء في "المقدمة" أنهما حذفًا من كتابيهما

(١) واسمها "نصب المجانيق في سف قصة الغرائق" طبع السكتب الإسلامى. [منه].

(٢) وقد جاوز العدد الآن الخمسة آلاف ولعل الله ييسر طبعها قريباً. [منه].

الأحاديث الضعيفة التي وردت في كتاب ابن كثير، وأنهما اقتصرتا على الأحاديث الصحيحة فقط ! والواقع يشهد بخلاف قولهما ؛ إذ هما جاهلان بهذا العلم، والأول منهما أنا من أعرف الناس به ؛ فقد عاش في الدعوة السلفية عشرات السنين، وكان يحضر دروسي في حلب وغيرها، واستفاد منها ما شاء الله تعالى إلا هذا العلم ! وكتابه هذا المختصر أكبر دليل على ذلك.

وأما الآخر: الصابوني؛ فأمره أوضح ؛ فإنه أشعري خَلَفِي مُر ! وقد تقدمت بعض النماذج الأخرى التي، تدل على ما ذكرنا من جهلها وافتئاتها على هذا العلم.. وقد زاد الرفاعي على زميله الصابوني سيئة أخرى، وذلك أنه صرح بصحة الحديث في " فهرس الأحاديث " الذي وضعه في آخر المجلد، وبناء عليه قال معلقاً على الحديث (١/ ١٢٠):

فما قول من يقول: إن من يعتقد عقيدة بحديث آحاد فهو آثم ؟ ! مع أن رسول الله ﷺ شهد للذين صدقوا خبر الواحد بأنهم رجال يؤمنون بالغيب .

وأقول: العقيدة التي أشار إليها صحيحة، ولنا في تأييدها رسالتان مطبوعتان، وبهما عرف هو وغيره صحتها، والحمد لله ؛ لكن لا يجوز أن يستدل عليها بما لم يصح عنه ﷺ ؛ إلا على مذهب بعض الفرق الضالة: "نحن لا نكذب على النبي ﷺ ؛ وإنما نكذب له !" ومع الأسف ؛ فلهؤلاء أذنان في العصر الحاضر ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي حَنٍّ لِقَوْلٍ﴾.

"الضعيفة" (١٢/ ١ / ٣٤٦-٣٤٩).

جماع أبواب الكلام على حجية خبر الأحاد في العقيدة
والرد على المخالفين

[٤٥] باب يجب على المسلم أن يؤمن بكل حديث ثبت عن

رسول الله ﷺ

[قال الإمام]:

يجب على المسلم أن يؤمن بكل حديث ثبت عن رسول الله ﷺ، عند أهل العلم به سواء كان في العقائد أو الأحكام وسواء أكان متواتراً أم أحاداً، وسواء أكان الأحاد عنده يفيد القطع واليقين، أو الظن الغالب على ما سبق بيانه، فالواجب في كل ذلك الإيمان به والتسليم له، وبذلك يكون قد حقق في نفسه الاستجابة للأمور بها في قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ، وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ، وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تَحْشُرُونَ﴾.

"الحديث حجة بنفسه" (ص ٧٠)

[٤٦] باب من الأدلة على

وجوب الأخذ بحديث الأحاد في العقيدة

[قال الإمام]:

[من الأدلة] على وجوب الأخذ بخبر الواحد في العقيدة:

الدليل الأول: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾.

فقد حض الله تبارك وتعالى المؤمنين على أن ينفر طائفة منهم إلى النبي ﷺ

ليتعلموا منه دينهم ويتفقهوا فيه. ولا شك أن ذلك ليس خاصاً بما يسمى بالفروع والأحكام بل هو أعم. بل المقطوع به أن يبدأ المعلم بما هو الأهم فالأهم تعليمياً وتعلماً، ومما لا ريب فيه أن العقائد أهم من الأحكام، ومن أجل ذلك زعم الزاعمون أن العقائد لا تثبت بحديث الآحاد، فيبطل ذلك عليهم هذه الآية الكريمة، فإن الله تعالى كم حض فيها الطائفة على التعلم والتفقه عقيدة وأحكاماً حضهم على أن يندروا قومهم إذا رجعوا إليهم بما تعلموه من العقائد والأحكام، و"الطائفة" في لغة العرب تقع على الواحد فما فوق. فلو أن الحجة تقوم بحديث الآحاد عقيدة وحكماً لما حض الله تعالى الطائفة على التبليغ حضاً عاماً، معللاً ذلك بقوله: ﴿لعلهم يحذرون﴾ الصريح في أن العلم يحصل بإنذار الطائفة، فإنه كقوله تعالى في آياته الشرعية والكونية: ﴿لعلهم يتفكرون﴾، ﴿لعلهم يعقلون﴾، ﴿لعلهم يهتدون﴾، فالآية نص في أن خبر الآحاد حجة في التبليغ عقيدة وأحكاماً.

الدليل الثاني: قوله تعالى: ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾ أي لا تتبعه، ولا تعمل به، ومن المعلوم أن المسلمين لم يزالوا من عهد الصحابة يفتنون أخبار الآحاد، ويعملون بها، ويثبتون بها الأمور الغيبية، والحقائق الاعتقادية مثل بدء الخلق وأشراف الساعة، بل ويثبتون بها الله تعالى الصفات، فلو كانت لا تفيد علماً، ولا تثبت عقيدة لكان الصحابة والتابعون وتابعوهم وأئمة الإسلام كلهم قد قفوا ما ليس لهم به علم، كما قال ابن القيم رحمه الله تعالى في (مختصر الصواعق - ٢/ ٣٩٦) وهذا مما لا يقوله مسلم.

الدليل الثالث: قوله تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا﴾ وفي القراءة الأخرى "فتثبتوا"، فإنها تدل على أن العدل إذا جاء بخبر ما فالحجة

قائمة به، وأنه لا يجب التثبت بل يؤخذ به حالاً، ولذلك قال ابن القيم رحمه الله في "الإعلام" (٢/ ٣٩٤):

"وهذا يدل على الجزم بقبول خبر الواحد وأنه لا يحتاج إلى التثبت، ولو كان خبره لا يفيد العلم لأمر بالتثبت حتى يحصل العلم.

ومما يدل عليه أيضاً أن السلف الصالح وأئمة الإسلام لم يزوالوا يقولون: قال رسول الله ﷺ كذا، وفعل كذا وأمر بكذا، ونهى عن كذا، وهذا معلوم في كلامهم بالضرورة، وفي "صحيح البخاري": قال رسول الله ﷺ في عدة مواضع، وكثير من أحاديث الصحابة يقول فيها أحدهم: قال رسول الله ﷺ وإنما سمعته من صحابي غيره، وهذه شهادة من القائل، وجزم على رسول الله ﷺ بما نسب إليه من قول أو فعل، فلو كان خبر الواحد لا يفيد العلم لكان شاهداً على رسول الله ﷺ بغير علم".

الدليل الرابع: سنة النبي ﷺ وأصحابه تدل على الأخذ بخبر الأحاد: إن السنة العملية التي جرى عليها النبي ﷺ وأصحابه في حياته وبعد وفاته تدل أيضاً دلالة قاطعة على عدم التفريق بين حديث الأحاد في العقيدة والأحكام، وأنه حجة قائمة في كل ذلك، وأنا ذاكر الآن بإذن الله بعض ما وقتت عليه من الأحاديث الصحيحة، قال الإمام البخاري رحمه الله تعالى في "صحيحه" (٨/ ١٣٢):

"باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام، وقول الله تعالى: ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾ ويسمى الرجل طائفة لقوله تعالى: ﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا﴾ فلو اقتتل رجلان

دخلا في معنى الآية، وقوله تعالى: (إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) وكيف بعث النبي ﷺ أمراءه واحداً بعد واحد، فإن سها أحد منهم رد إلى السنة".

ثم ساق الإمام البخاري أحاديث مستدلّاً بها على ما ذكر من إجازة خبر الواحد، والمراد بها جواز العمل والقول بأنه حجة فأسوق بعضاً منها:

الأول: عن مالك بن الحويرث قال:

"أتينا النبي ﷺ ونحن شببه^(١) متقاربون، فأقمنا عنده نحواً من عشرين ليلة، وكان رسول الله ﷺ رحيماً رقيقاً، فلما ظن أنا قد اشتبهنا أهلنا، أو قد اشتقنا سألنا عمن تركنا بعدنا، فأخبرناه، قال: ارجعوا إلى أهليكم، فأقيموا فيهم وعلموهم ومروهم، وصلوا كما رأيتموني أصلي".

فقد أمر ﷺ كل واحد من هؤلاء الشبهة أن يعلم كل واحد منهم أهله، والتعليم يعم العقيدة،

بل هي أول ما يدخل في العموم فلو لم يكن خبر الأحاد تقوم به الحجة لم يكن لهذا الأمر معنى.

الثاني: عن أنس بن مالك:

أن أهل اليمن قدموا على رسول الله ﷺ فقالوا: إبعث معنا رجلاً يعلمنا السنة والإسلام. قال: فأخذ بيد أبي عبيدة فقال: «هذا أمين هذه الأمة» أخرجه مسلم (٢٩/٧) ورواه البخاري مختصراً.

قلت: فلو لم تقم الحجة بخبر الواحد لم يبعث إليهم أبا عبيدة وحده،

(١) جمع شاب. [منه].

وكذلك يقال في بعثه ﷺ إليهم في نوبات مختلفة، أو إلى بلاد منها متفرقة غيره من الصحابة رضي الله عنهم كعلي بن أبي طالب، ومعاذ بن جبل، وأبي موسى الأشعري، وأحاديثهم في "الصحيحين" وغيرهما، ومما لا ريب فيه أن هؤلاء كانوا يعلمون الذين أرسلوا إليهم العقائد في جملة ما يعلمونهم، فلو لم تكن الحجة قائمة بهم عليهم لم يبعثهم رسول الله ﷺ أفرداً، لأنه عبث يتنزه عنه رسول الله ﷺ، وهذا معنى قول الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في "الرسالة" (ص ٤١٢):

"وهو ﷺ لا يبعث بأمره، إلا والحجة للمبعوث إليهم وعليهم قائمة بقبول خبره عن رسول الله ﷺ، وقد كان قادراً على أن يبعث إليهم فيشافههم، أو يبعث إليهم عدداً، فبعث واحداً يعرفونه بالصدق".

الثالث: عن عبد الله بن عمر قال:

"بينما الناس بقاء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت، فقال إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة" رواه البخاري ومسلم.

فهذا نص على أن الصحابة رضي الله عنهم قبلوا خبر الواحد في نسخ ما كان مقطوعاً عندهم من وجوب استقبال بيت المقدس، فتركوا ذلك واستقبلوا الكعبة لخبره، فلو لا أنه حجة عندهم ما خالفوا به المقطوع عندهم من القبلة الأولى. قال ابن القيم:

"ولم ينكر عليهم رسول الله ﷺ، بل شكروا على ذلك".

الرابع: عن سعيد بن جبيرة قال: قلت لابن عباس: إن نوفاً البكالي يزعم أن

موسى صاحب الخضر ليس موسى بنى إسرائيل، فقال ابن عباس: كذب عدو الله، أخبرني أبي بن كعب قال: خطبنا رسول الله، ثم ذكر حديث موسى والخضر بشيء يدل على أن موسى عليه السلام صاحب الخضر. أخرجه الشيخان مطولاً، والشافعي هكذا مختصراً (٤٤٢/١٢١٩):

وقال الشافعي: يثبت العقيدة بخبر الواحد:

"فابن عباس مع فقهه وورعه يثبت خبر أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ حتى يكذب به امرءاً من المسلمين، إذ حدثه أبي بن كعب عن رسول الله ﷺ بما فيه دلالة على أن موسى بنى إسرائيل صاحب الخضر".

قلت: وهذا القول من الإمام الشافعي رحمه الله دليل على أنه لا يرى التفريق بين العقيدة والعمل في الاحتجاج بخبر الأحاد، لأن كون موسى عليه السلام هو صاحب الخضر عليه السلام هي مسألة علمية وليست حكماً عملياً كما هو مبين، ويؤيد ذلك أن الإمام رحمه الله تعالى عقد فصلاً هاماً في "الرسالة" تحت عنوان "الحجة في تثبيت خبر الواحد" وساق تحته أدلة كثيرة من الكتاب والسنة، (ص ٤٠١-٤٥٣) وهي أدلة مطلقة، أو عامة، تشمل بإطلاقها وعمومها أن خبر الواحد حجة في العقيدة أيضاً، وكذلك كلامه عليها عام أيضاً، وختم هذا البحث بقوله:

"وفي تثبيت خبر الواحد أحاديث يكفي بعض هذا منها، ولم يزل سبيل سالفنا والقرون بعدهم إلى من شاهدنا هذه^(١) السبيل.

وكذلك حكى لنا عمن حكى لنا عنه من أهل العلم بالبلدان".

(١) خبر لم يزل. [منه].

وهذا عام أيضاً.

وكذلك قوله (ص ٤٥٧):

"ولو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة: أجمع المسلمون قديماً وحديثاً على تثبيت خبر الواحد والإنتهاء إليه بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحد إلا وقد ثبت جاز لي، ولكن أقول: لم أحفظ عن فقهاء المسلمين أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد".

"الحديث حجة بنفسه" (ص ٥٣-٥٩)

[٤٧] باب خطورة تبني رد خبر الأحاد في العقيدة

وذكر أهم من صنف في الرد على ذلك

[قال الإمام]:

ظهرت عند بعض علماء المسلمين منذ قرون طويلة فكرة خاطئة، ورأي خطير، وذلك هو قولهم: إن حديث الأحاد ليس بحجة في العقائد الإسلامية، وإن كان حجة في الأحكام الشرعية، وقد أخذ بهذا الرأي عدد من علماء الأصول المتأخرين، وتبناه حديثاً طائفة من الكتاب والدعاة المسلمين، حتى صار عند بعضهم أمراً بدهياً لا يحتمل البحث والنقاش! وغلا بعضهم فقال: إنه لا يجوز أن تُبنى عليه عقيدة أصلاً، ومن فعل ذلك فهو فاسق وآثم!!

وقد كتب في الرد على هذا الرأي الشاذ كثير من علماء الإسلام والحديث قديماً وحديثاً، ومن أهم الردود ما كتبه العلامة الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في كتابه "الصواعق المرسله" والإمام الكبير ابن حزم رحمه الله تعالى في كتابه القيم

"الإحكام في أصول الأحكام".

"وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة" (ص ٣).

[٤٨] باب نقض القول برد حديث

الآحاد في العقيدة من وجوه عدة

[قال الإمام]:

ذهب بعضهم إلى أنه لا تثبت العقيدة إلا بالدليل القطعي، بالآية أو الحديث المتواتر تواتراً حقيقياً، إن كان هذا الدليل لا يحتمل التأويل، وادعى أن هذا مما أتفق عليه عند علماء الأصول، وأن أحاديث الآحاد لا تفيد العلم^(١)، وأنها لا تثبت بها عقيدة^(٢)!

وأقول: إن هذا القول وإن كنا نعلم أنه قد قال به بعض المتقدمين من علماء الكلام، فإنه منقوض من وجوه عديدة:

الوجه الأول: أنه قول مبتدع محدث، لا أصل له في الشريعة الإسلامية الغراء، وهو غريب عن هدي الكتاب وتوجيهات السنة، ولم يعرفه السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم، ولم ينقل عن أحد منهم، بل ولا خطر لهم على بال! ومن المعلوم المقرر في الدين الحنيف: أن كل أمر مبتدع من أمور الدين باطل مردود.

(١) قلت: ومعنى ذلك عندهم: أنه يسكن أن يكون كذباً أو خطأ! [منه].

(٢) ومسا ينبغي أن يُنتبه له: أن المراد بحديث الآحاد الحديث الصحيح، ولو جاء من عدة طرق صحيحة، لكنها لم تبلغ درجة التواتر؛ فمثل هذا الحديث يردّه هؤلاء ولا يقبلونه في العقيدة! وللإطلاع على أهم التعريفات الحديثية المتعلقة بهذا الموضوع؛ راجع مقدمة رسالتنا السابقة «الحديث حجة بنفسه» [منه].

لا يجوز قبوله بحال.

الوجه الثاني: أن هذا القول يتضمن عقيدة تستلزم رد مئات الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ ولم لمجرد كونها في العقيدة، وهذه العقيدة: هي أن أحاديث الآحاد لا تثبت بها عقيدة، وإذا كان الأمر كذلك عند هؤلاء المتكلمين وأتباعهم، فنحن نخاطبهم بما يعتقدونه، فنقول لهم:

أين الدليل القاطع على صحة هذه العقيدة لديكم من آية أو حديث متواتر: قطعي الثبوت قطعي الدلالة أيضاً، بحيث إنه لا يحتمل التأويل؟

الوجه الثالث: أن هذا القول مخالف لجميع أدلة الكتاب والسنة التي نحتج نحن وإياهم جميعاً بها على وجوب الأخذ بحديث الآحاد في الأحكام الشرعية، وذلك لعمومها وشمولها لما جاء به رسول الله ﷺ عن ربه، سواء كان عقيدة أو حكماً.

الوجه الرابع: أن القول المذكور ليس فقط لم يقل به الصحابة، بل هو مخالف لما كانوا عليه رضي الله عنهم، فإننا على يقين أنهم كانوا يجزمون بكل ما يحدث به أحدهم عن حديث عن رسول الله ﷺ، ولم يقل أحد منهم لمن حدثه عن رسول الله ﷺ: خبرك خبر واحد لا يفيد العلم حتى يتواتر.

الوجه الخامس: قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ، وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (المائدة: ٦٧)، وقال: ﴿وَمَا عَلَى الرُّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ (النور: ٥٤)، وقال النبي ﷺ: «بلغوا عني» متفق عليه، وقال لأصحابه في الجمع الأعظم يوم عرفة: «أنتم تُسألون عني فما أنتم قائلون؟» قالوا: نشهد أنك قد بلغت وأديت ونصحت، رواه مسلم.

ومعلوم أن البلاغ: هو الذي تقوم به الحجة على المبلغ، ويحصل به العلم، فلو كان خبر الواحد لا يحصل به العلم لم يقع به التبليغ الذي تقوم به حجة الله على العبد، فإن الحجة إنما تقوم بما يحصل به العلم، وقد كان رسول الله ﷺ يرسل الواحد من أصحابه يبلغ عنه، فتقوم الحجة على من بلغه، وكذلك قامت حجته علينا بما بلغنا العدول الثقات من أقواله وأفعاله وسنته، ولو لم يند العلم، لم تقم علينا بذلك حجة، ولا على من بلغه واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة أو دون عدد التواتر، وهذا من أبطل الباطل.

الوجه السادس: أننا نعلم يقيناً أن النبي ﷺ كان يبعث أفراداً من الصحابة إلى مختلف البلاد ليعلّموا الناس دينهم، كما أرسل علياً ومعاذاً وأبا موسى إلى اليمن في نوبات مختلفة، ونعلم يقيناً أيضاً أن أهم شيء في الدين إنما هو العقيدة، فهي أول شيء كان أولئك الرسل يدعون الناس إليه، كما قال رسول الله ﷺ لمعاذ: «إنك تقدم على قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله عز وجل» وفي رواية: «فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله»، فإذا عرفوا الله فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات.... الحديث متفق عليه، واللفظ لمسلم.

فقد أمره ﷺ أن يبلغهم قبل كل شيء عقيدة التوحيد، وأن يعرفهم بالله عز وجل، وما يجب له وما ينزه عنه، فإذا عرفوه تعالى بلغهم ما فرض الله عليهم، وذلك ما فعله معاذ يقيناً، فهو دليل قاطع على أن العقيدة تثبت بخبر الواحد، وتقوم به الحجة على الناس، ولولا ذلك لما اكتفى رسول الله ﷺ بإرسال معاذ وحده وهذا بين ظاهر، والحمد لله.

الوجه السابع: أن القول المذكور يستلزم تفاوت المسلمين فيما يجب عليهم اعتقاده، مع بلوغ الخبر إليهم جميعاً، وهذا باطل أيضاً.

الوجه الثامن: ومن لوازمه -أيضاً- إبطال الأخذ بالحديث مطلقاً في العقيدة من بعد الصحابة الذين سمعوه منه عليه السلام مباشرة، وهذا كالذي قبله في البطلان، بل أظهر.

الوجه التاسع: إذا كان من الواجب قبول قول المحدث الواحد في الحديث: إنه متواتر، وهو يستلزم الأخذ به في العقيدة، فكذلك يجب الأخذ بحديث كل محدث ثقة، وإثبات العقيدة به، ولا فرق.

والتعليل باحتمال أن يكون وهم أو نسي أو كذب في واقع الأمر -وإن كان ظاهره الثقة والعدالة- يقال مثله في المختص الذي قال بتواتر الحديث، ولا فرق أيضاً، فإما أن يصدق كل منهما فيما أخبر به، وإما أن لا يصدق! والثاني باطل، فثبت الأول، وهو المراد.

الوجه العاشر: أن التصديق في مبدأ الأمر -وإن كان اختيارياً- ولذلك يقال للإنسان: صدِّق أو لا تُصدق-، ولكن المصدِّق حين يثق بالراوي يجد نفسه مقسورة على تصديقه، بحيث إنه لا يمكنه أن يكذبه أو يشك في خبره، كما يجد ذلك كل واحد منا مع صديقه الذي يثق به.

وحينئذ فتكليف المصدِّق بوجوب تصديق الراوي الذي يثق به في الأحكام دون العقيدة هو أشبه شيء بالقول ب: (تكليف ما لا يطاق).

الوجه الحادي عشر: أن التفريق بين العقيدة والأحكام العملية، وإيجاب الأخذ بحديث الآحاد في هذه دون تلك إنما بني على أساس أن العقيدة لا يقترن معها عمل، والأحكام العملية لا يقترن معها عقيدة، وكلا الأمرين باطل!

الوجه الثاني عشر: أن القائلين بهذه العقيدة الباطلة لو قيل لهم: إن العكس

هو الصواب، لما استطاعوا رده، فإنه من الممكن أن يقال: لما كان كل من العقيدة والعمل يتضمن أحدهما الآخر، فالعقيدة يقترن معها عمل، والعمل يقترن معه عقيدة على ما سبق بيانه آنفاً، ولكن بينهما فرقاً واضحاً من حيث أن الأول إنما هو متعلق بشخص المؤمن، ولا ارتباط له بالمجتمع، بخلاف العمل، فإنه مرتبط بالمجتمع الذي يحيا فيه المؤمن ارتباطاً وثيقاً، فيه تستحل الفروج المحرمة في الأصل، وتستباح الأموال والنفوس، فالأمور العملية من هذه الوجهة أخطر من الأمور الاعتقادية.

الوجه الثالث عشر: أن طرد قولهم بهذه العقيدة، وتبنيها دائماً، يستلزم تعطيل العمل بحديث الأحاد في الأحكام العملية أيضاً، وهذا باطل لا يقولون هم أيضاً به، وما لزم منه باطل فهو باطل.

الوجه الرابع عشر: أن دعوى اتفاق الأصوليين على ذلك القول دعوى باطلة، وجرأة زائدة، فإن الاختلاف معروف في كتب الأصول وغيرها، وبعض الكتاب اليوم إنما قلد في ذلك بعض المعاصرين الذي لا يثبتون فيما ينقلون، وإلا فكيف يصح الاتفاق المذكور، وقد نص على أن خبر الواحد يفيد العلم: الإمام مالك والشافعي، وأصحاب أبي حنيفة، وداود بن علي وأصحابه، كابن حزم^(١)، ونص عليه الحسين بن علي الكرابيسي، والحارث بن أسد المحاسبي؟!

الوجه الخامس عشر: هب جديلاً أن الاتفاق المزعوم صحيح، ولكنه ليس على إطلاقه عند الأصوليين، بل هو مقيد بما إذا لم يكن هناك ما يشهد له.

(١) واحتج له بحجج كثيرة قوية، لا تجدها في كتاب آخر من كتب الأصول؛ فراجع «إحكام الأحكام» له (١١ / ١١٩ - ١٣٨) [منه].

الوجه السادس عشر: على أن هذا الاختلاف مسبوق بانعقاد الإجماع المعلوم المتيقن على قبول هذه الأحاديث، وإثبات صفات الرب تعالى والأمور العلمية الغيبية بها. قال ابن القيم رحمه الله تعالى:

"فهذا لا يشك فيه من له خبرة بالمنقول، فإن الصحابة هم الذين رووا هذه الأحاديث، وتلقاها بعضهم عن بعض بالقبول، ولم ينكرها أحد منهم على من رواها، ثم تلقاها عنهم جميع التابعين من أولهم إلى آخرهم، ومن سمعها منهم تلقاها بالقبول والتصديق لهم، ومن لم يسمعها منهم تلقاها عن التابعين كذلك، وكذلك تابع التابعين مع التابعين، هذا أمر يعلمه ضرورة أهل الحديث، كما يعلمون عدالة الصحابة وصدقهم وأمانتهم ونقلهم ذلك عن نبيهم ﷺ كقولهم الوضوء والغسل من الجنابة، وأعداد الصلوات وأوقاتها، ونقل الأذان والتشهد والجمعة والعيد، فإن الذين نقلوا هذا هم الذين نقلوا أحاديث الصفات، فإن جاز عليهم الخطأ والكذب في نقلها، جاز عليهم ذلك في نقل غيرها مما ذكرناه، وحينئذ فلا وثوق لنا بشيء نقل لنا عن نبينا ﷺ البتة، وهذا انسلاخ من الدين والعلم والعقل، على أن كثيراً من القادحين في دين الإسلام قد طردوه، وقالوا: لا وثوق لنا بشيء البتة، (قال): فهؤلاء أعطوا الانسلاخ من السنة والدين حقه، وطردوا كفرهم وخلعوا رتبة الإسلام من أعناقهم، وتقسمت الفرق قولهم هذا في رد الحديث" (١).

ثم ذكر أكثر من عشر طوائف وما أنكروه من السنة، وهم ما بين مستقل من ذلك، ومستكثر، ومنهم المفرقون بين أحاديث الأحكام وأحاديث الصفات،

(١) «الصواعق» (٢/٤٣٣-٤٣٤) [منه].

فليراجع تمام كلامه من شاء، فإنه نفيس، ولولا خشية الإطالة لنقلته برمته.

فثبت مما تقدم أن خبر الأحاد الذي تلقته الأمة بالقبول يفيد العلم، فإذا كان كذلك، فالعقيدة تثبت به، ولا اعتداد بمن خالف في ذلك من المتكلمين، لمخالفتهم أدلة الكتاب والسنة، وإجماع الصحابة ومن بعدهم من الأئمة.

الوجه السابع عشر: ثم هب أن أحاديث الأحاد لا تفيد العلم، واليقين، فهي تفيد الظن الغالب قطعاً باتفاقهم.

الوجه الثامن عشر: أن كون الدليل من الأمور الظنية أو القطعية أمر نسبي، يختلف باختلاف المدرك المستدل، ليس هو صفة في نفسه.

الوجه التاسع عشر: إن من لوازم هذا القول الباطل: الاقتصار في العقيدة على ما جاء في القرآن وحده، وفصل الحديث عنه، وعدم الاعتداد بما فيه من العقائد والأمور الغيبية، وفقاً لطائفة من الناس اليوم، يعرفون بـ "القرآنيين" لأنهم لا يدينون بالحديث إطلاقاً إلا ما وافق القرآن منه، ولذلك فصلاتهم غير صلاتنا^(١)، وزكاتهم غير زكاتنا، وكل عبادتهم غير عبادتنا، وبالتالي فعقائدهم غير عقائدنا، وذلك يساوي طبعاً أنهم غير مسلمين، فهؤلاء الذين أشار إليهم رسول الله ﷺ بقوله فيما صح عنه: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي، ولا كل ذي ناب من السبع، ولا لقطة معاهد، إلا أن يستغني عنها صاحبها، ومن نزل يقوم فعليهم

(١) ولقد طلبت من أحدهم أن يرينا صلاتهم، فصلى صلاة لا يدنّ عليها حتى القرآن نفسه؛ لأنها مركبة من أدعية وأذكار لا أصل لها فيه؛ فضلاً عن السنة!! [منه].

أن يقرّوه، فإن لم يقرّوه فله أن يعقبهم بمثل قِراءه» رواه أبو داود (٥٠٥ / ٢).

أقول: إن الذين يتبنون هذا القول الباطل يشاركون هؤلاء الضلال في قسم كبير من ضلالهم، وهو الاكتفاء بالقرآن فيما يتعلق بالعقيدة، وهذا وإن كان لأول وهلة يبدو أنه يخالف قولهم المشار إليه؛ لأنهم يثبتون العقيدة بالحديث المتواتر - ، فإنه في الحقيقة لا يخالفه إلا في اللفظ لا المعنى.

والتحقيق: أن ذلك نظري بالنسبة إليهم غير عملي، وإلا فليد لنا هؤلاء الذين يتبنون هذا القول على عقيدة واحدة يعتقدونها بناءً على حديث متواتر، فإني شخصياً لا أظن أن أحداً من علماء الكلام يثبت عقيدة بحديث متواتر؛ لأنهم من أجهل الناس بالأحاديث وطرقها، وأزهد الناس في الاشتغال بها وتطلبها، كما سبق بيانه، ولذلك نراهم يحكمون على كثير من الأحاديث بأنها أخبار آحاد، وهي عند أهل العلم بالحديث متواترة!

"وجوب الأخذ بحديث الآحاد" (ص ٧-٤٥) باختصار شديد، ومن أراد التوسع فليراجع الرسالة المشار إليها.

[٤٩] باب رد شبهات حول حجية خبر الآحاد في العقيدة

[قال الإمام:]

إن القائلين بأن حديث الآحاد لا تثبت به عقيدة، يقولون في الوقت نفسه بأن الأحكام الشرعية تثبت بحديث الآحاد، وهم بهذا قد فرقوا بين العقائد والأحكام، فهل تجد هذا التفريق في النصوص المتقدمة من الكتاب والسنة، كلا، وألف كلا، بل هي بعمومها وإطلاقاتها تشمل العقائد أيضاً، وتوجب اتباعه عليه السلام فيها، لأنها بلا شك مما يشمل قوله (أمرأ) في آية ﴿وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله

ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ﴿١﴾ وهكذا أمره تعالى بإطاعة نبيه ﷺ والنهي عن عصيانه، والتحذير من مخالفته - وثناؤه على المؤمنين الذين يقولون عندما يدعون للتحاكم إلى الله ورسوله: سمعنا وأطعنا، كل ذلك يدل على وجوب طاعته واتباعه ﷺ في العقائد والأحكام. وقوله تعالى: ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه﴾ فإن "ما" من ألفاظ العموم والشمول كما هو معلوم. وأنت لو سألت هؤلاء القائلين بوجوب الأخذ بحديث الأحاد في الأحكام عن الدليل عليه، لاحتجوا بهذه الآيات السابقة وغيرها مما لم نذكره اختصاراً، وقد استوعبها الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه "الرسالة" فليراجعها من شاء، فما الذي حملهم على استثناء العقيدة من وجوب الأخذ بها وهي داخلة في عموم الآيات؟ إن تخصيصها بالأحكام دون العقائد تخصيص بدون مخصص، وذلك باطل، وما لزم منه باطل فهو باطل.

- شبهة وجوابها

لقد عرضت لهم شبهة ثم صارت لديهم عقيدة! وهي أن حديث الأحاد لا يفيد إلا الظن، ويعنون به الظن الراجح طبعاً، والظن الراجح يجب العمل به في الأحكام اتفاقاً، ولا يجوز الأخذ به عندهم في الأخبار الغيبية، والمسائل العلمية، وهي المراد بالعقيدة، ونحن لو سلمنا لهم جدلاً بقولهم: "إن حديث الأحاد لا يفيد إلا الظن" على إطلاقه، فإننا نسألهم: من أين لكم هذا التفريق، وما الدليل على أنه لا يجوز الأخذ بحديث الأحاد في العقيدة؟!

لقد رأينا بعض المعاصرين يستدلون على ذلك بقوله تعالى في المشركين: ﴿إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس﴾ ويقولون سبحانه: ﴿إن الظن لا يغني من الحق شيئاً﴾، ونحو ذلك من الآيات التي يذم الله تعالى فيها المشركين على اتباعهم

الظن. وفات هؤلاء المستدلين أن الظن المذكور في هذه الآيات ليس المراد به الظن الغالب الذي يفيد خبر الأحاد، والواجب الأخذ به اتفاقاً، وإنما هو الشك الذي هو الخرص؛ فقد جاء في "النهاية" و"اللسان" وغيرها من كتب اللغة: "الظن: الشك يعرض لك في الشيء فتحققه وتحكم عليه".

فهذا هو الظن الذي نعه الله تعالى على المشركين، ومما يؤيد ذلك قوله تعالى فيهم: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ فجعل الظن هو الخرص الذي هو مجرد الحزر والتخمين.

ولو كان الظن المنعي على المشركين في هذه الآيات هو الظن الغالب كما زعم أولئك المستدلون، لم يجز الأخذ به في الأحكام أيضاً، وذلك لسببين اثنين: الأول: أن الله أنكره عليهم إنكاراً مطلقاً، ولم يخصه بالعقيدة دون الأحكام.

والآخر: أنه تعالى صرح في بعض الآيات أن الظن الذي أنكره على المشركين يشمل القول به في الأحكام أيضاً، فاسمع إلى قوله تعالى الصريح في ذلك: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ "فهذه عقيدة" ولا حرماناً من شيء "وهذا حكم" كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا قل: هل عندكم من علم فتخرجوه لنا؟ إن تتبعون إلا الظن، وإن أنتم إلا تخرصون، ويفسرها قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ، وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ، وَأَنْ تَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ فثبت مما تقدم أن الظن الذي لا يجوز الأخذ به إنما هو الظن اللغوي المرادف للخرص والتخمين، والقول بغير علم، وأنه يحرم الحكم به في الأحكام كما يحرم الأخذ به في العقائد ولا فرق.

وإذ كان الأمر كذلك فقد سلم لنا القول المتقدم: إن كل الآيات والأحاديث المتقدمة الدالة على وجوب الأخذ بحديث الأحاد في الأحكام، تدل أيضاً بعمومها وشمولها على وجوب الأخذ به في العقائد أيضاً، والحق أن التفريق بين العقيدة والأحكام في وجوب الأخذ فيها بحديث الأحاد فلسفة دخيلة في الإسلام، لا يعرفها السلف الصالح ولا الأئمة الأربعة الذين يقلدهم جماهير المسلمين في كل العصر الحاضر.

- بناؤهم عقيدة (عدم الأخذ بحديث الأحاد) على الوهم والخيال:

وإن من أعجب ما يسمعه المسلم العاقل اليوم هو هذه الكلمة التي يرددها كثير من الخطباء والكتاب كلما ضعف إيمانهم عن التصديق بحديث، حتى ولو كان متواتراً عند أهل العلم بالحديث كحديث نزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان، فإنهم يتسترون بقولهم: "حديث الأحاد لا تثبت به عقيدة"، وموضع العجب أن قولهم هذا هو نفسه عقيدة، كما قلت مرة لبعض من ناظرتهم في هذه المسألة، وبناء على ذلك، فعليهم أن يأتوا بالدليل القاطع على صحة هذا القول، وإلا فهم متناقضون فيه، وهيئات هيئات فإنهم لا دليل لهم إلا مجرد الدعوى، ومثل ذلك مردود في الأحكام فكيف في العقيدة؟ وبعبارة أخرى: لقد فروا من القول بالظن الراجح في العقيدة، فوقعوا فيما هو أسوأ منه وهو قولهم بالظن المرجوح فيها، "فاعتبروا يا أولى الأبصار"! وما ذلك إلا بسبب البعد عن التفقه بالكتاب والسنة، والاهتداء بنورهما مباشرة، والانشغال عنه بآراء الرجال.

"وجوب الأخذ بحديث الأحاد" (ص ٤٩-٥٣)

[٥٠] باب خبر الآحاد يفيد العلم واليقين في كثير من الأحيان
وبيان أن سبب ادعاء أهل الضلال عدم إفادة حديث الآحاد العلم
هو جهلهم بالسنة

[قال الإمام]:

ينبغي أن يعلم أن [القول بأن خبر الآحاد لا يفيد إلا الظن الراجح] ليس
مسلماً على إطلاقه، بل فيه تفصيل مذكور في موضعه، والذي يهمنا ذكره الآن هو
أن خبر الآحاد يفيد العلم واليقين في كثير من الأحيان، من ذلك الأحاديث التي
تلقتها الأمة بالقبول، ومنها ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما مما لم ينتقد
عليهما فإنه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري حاصل به، كما جزم به الإمام
ابن الصلاح في كتابه "علوم الحديث" (ص ٢٨-٢٩) ونصره الحافظ بن كثير في
"مختصره" ومن قبله شيخ الإسلام ابن تيمية، وتبعه العلامة ابن قيم الجوزية في
"مختصر الصواعق" (٢/ ٣٨٣)، ومثل له بعدة أحاديث، منها حديث عمر: «إنما
الأعمال بالنيات» وحديث ابن عمر: «فرض رسول الله ﷺ صلاة الفطر في رمضان على
الصغير والكبير والذكر والأنثى» وأمثال ذلك، قال ابن القيم (٢/ ٣٧٣):

" قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فهذا يفيد العلم اليقيني عند جماهير أمة محمد
ﷺ من الأولين والآخرين، أما السلف، فلم يكن بينهم في ذلك نزاع، وأما
الخلف فهذا مذهب الفقهاء الكبار من أصحاب الأئمة الأربعة، والمسألة منقولة
في كتب الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية، مثل السرخسي وأبي بكر الرازي

من الحنفية، والشيخ أبي حامد وأبي الطيب والشيخ أبي إسحاق من الشافعية، وابن خويز منداو وغيره من المالكية، ومثل القاضي أبي يعلى وابن أبي موسى وأبي الخطاب وغيرهم من الحنبلية، ومثل أبي إسحاق الإسفرائيني وابن فورك وأبي إسحاق النظام من المتكلمين، وذكره ابن الصلاح وصححه واختاره، ولكنه لم يعلم كثرة القائلين به ليتقوى بهم، وإنما قاله بموجب الحجة الصحيحة وظن من اعترض عليه من المشايخ الذين لهم علم ودين، وليس لهم بهذا الباب خبرة تامة: أن هذا الذي قاله أبو عمرو بن الصلاح انفرد به عن الجمهور! وعذرهم أنهم يرجعون في هذه المسائل إلى ما يجدونه من كلام ابن الحاجب، وإن ارتفعوا درجة صعدوا إلى السيف الأمدي، وإلى ابن الخطيب، فإن علا سندهم صعدوا إلى الغزالي والجويني والباقلاني. (قال): وجميع أهل الحديث على ما ذكره الشيخ أبو عمرو، والحجة على قول الجمهور: أن تلقي الأمة للخبر تصديقاً وعملاً، إجماع منهم والأمة لا تجتمع على ضلالة، كما لو اجتمعت على موجب عموم، أو مطلق أو اسم حقيقة، أو على موجب قياس، فإنها لا تجتمع على خطأ وإن كان الواحد منهم لو جرد النظر إليه لم يؤمن عليه الخطأ، فإن العصمة تثبت بالنسبة لإجماعية، كما أن خبر التواتر يجوز الخطأ والكذب على واحد واحد من المخبرين بمفرده، ولا يجوز على المجموع، والأمة معصومة من الخطأ في روايتها ورأيها، (قال): والآحاد في هذا الباب قد تكون ظنوناً بشروطها، فإذا قويت صارت علوماً، وإذا وضعت صارت أوهاماً وخيالات فاسدة. (قال):

واعلم أن جمهور أحاديث البخاري ومسلم من هذا الباب كما ذكره الشيخ أبو عمرو، ومن قبله العلماء كالحافظ أبي طاهر السلفي وغيره، فإن ما تلقاه أهل الحديث وعلماءه بالقبول والتصديق فهو محصل للعلم، مفيد لليقين، ولا عبرة

بمن عداهم من المتكلمين والأصوليين، فإن الاعتبار في الإجماع على كل أمر من الأمور الدينية بأهل العلم به دون غيرهم، كما لم يعتبر في الإجماع على الأحكام الشرعية إلا العلماء بها، دون المتكلمين والنحاة والأطباء، وكذلك لا يعتبر في الإجماع على صدق الحديث وعدم صدقه إلا أهل العلم بالحديث وطرقه وعلله، وهم علماء الحديث، العالمون بأحوال نبيهم، الضابطون لأقواله وأفعاله، المعتنون بها أشد من عناية المقلدين لأقوال متبوعيهم، فكما أن العلم بالتواتر ينقسم إلى عام وخاص، فيتواتر عند الخاصة ما لا يكون معلوماً لغيرهم، فضلاً أن يتواتر عندهم، فأهل الحديث لشدة عنايتهم بسنة نبيهم، وضبطهم لأقواله وأفعاله وأحواله يعلمون من ذلك علماً لا يشكون فيه مما لا شعور لغيرهم به البتة."

- فساد قياس الخبر الشرعي على الأخبار الأخرى في إفادة العلم:

قال ابن القيم رحمه الله تعالى (٢/٣٦٨):

"وإنما أتى منكر إفادة خبر الواحد العلم من جهة القياس الفاسد فإنه قاس المخبر عن رسول الله ﷺ بشرع عام للأمة، أو بصفة من صفات الرب تعالى على خبر الشاهد على قضية معينة، وبما بعد ما بينهما ! فإن المخبر عن رسول الله ﷺ لو قدر أنه كذب عمداً أو خطأ، ولم يظهر ما يدل على كذبه لزم من ذلك إضلال الخلق، إذ الكلام في الخبر الذي تلقته الأمة بالقبول، وعملت بموجبه، وأثبتت به صفات الرب وأفعاله، فإن ما يجب قبوله شرعاً من الأخبار لا يكون باطلاً في نفس الأمر، لاسيما إذا قبلته الأمة كلهم وهكذا يجب أن يقال في كل دليل يجب اتباعه شرعاً، لا يكون إلا حقاً، فيكون مدلوله ثابتاً في نفس الأمر، هذا فيما يخبر به عن شرع الرب تعالى وأسمائه وصفاته، بخلاف الشهادة المعينة على مشهود

عليه معين، فهذه قد لا يكون مقتضاها ثابتاً في نفس الأمر.

وسر المسألة أنه لا يجوز أن يكون الخبر الذي تعبد الله به الأمة وتعرف به إليهم على لسان رسوله ﷺ في إثبات أسمائه وصفاته كذباً وباطلاً في نفس الأمر، فإنه من حجج الله على عباده، وحجج الله لا تكون كذباً وباطلاً، بل لا تكون إلا حقاً في نفس الأمر، ولا يجوز أن تنكأ أدلة الحق والباطل، ولا يجوز أن يكون الكذب على الله وشرعه ودينه مشتبهاً بالوحي الذي أنزله على رسوله، وتعبد به خلقه، بحيث لا يتميز هذا عن هذا، فإن الفرق بين الحق والباطل، والصدق والكذب، ووحي الشيطان، ووحي الملك عن الله، أظهر من أن يشبه أحدهما بالآخر، ألا وقد جعل الله على الحق نوراً كنور الشمس يظهر للبصائر المستنيرة، وألبس الباطل ظلمة كظلمة الليل.

وليس بمستنكر أن يشته الليل بالنهار على أعمى البصر، كما يشته الحق بالباطل على أعمى البصيرة، قال معاذ بن جبل في قضيته (!) " تلق الحق ممن قاله، فإن على الحق نوراً " ولكن لما أظلمت القلوب، وعميت البصائر بالإعراض عما جاء به الرسول ﷺ، وازدادت الظلمة باكتفائها بآراء الرجال التبس عليها الحق بالباطل، فجوزت على أحاديثه ﷺ الصحيحة التي رواها أعدل الأمة وأصدقها أن تكون كذباً، وجوزت على الأحاديث الباطلة المكذوبة المختلفة التي توافق أهواءها أن تكون صدقاً فاحتجت بها !

قال (٢/ ٣٧٩):

وإنما المتكلمون أهل ظلم وجهل، يقيسون خبر الصديق والفاروق وأبي بن كعب بأخبار آحاد الناس، مع ظهور الفرق المبين بين المخبرين، فمن أظلم ممن

سوى بين خبر الواحد من الصحابة وخبر الواحد من الناس في عدم إفادة العلم؟
وهذا بمنزلة من سوى بينهم في العلم والدين والفضل.

قال (٣٧٩/٢):

- سبب ادعائهم (عدم إفادة حديث الآحاد العلم) هو جهلهم بالسنة:

فإذا قالوا: أخباره عليه السلام وأحاديثه الصحيحة لا تفيد العلم، فهم مخبرون عن أنفسهم أنهم لم يستفيدوا منها العلم، فهم صادقون فيما يخبرون به عن أنفسهم، كاذبون في إخبارهم أنها لا تفيد العلم لأهل الحديث والسنة. (وقال ٤٣٢/٢) إذ لم يحصل لهم من الطرق التي استفاد بها العلم أهل السنة ما حصل لهم، فقولهم: لم نستفد بها العلم لم يلزم منه النفي العام على ذلك، (وهذا) بمنزلة الاستدلال على أن الواحد للشيء العالم به غير واجد له، ولا عالم به! فهو كمن يجد من نفسه وجعاً أو لذة أو حباً أو بغضاً، فيتنصب له من يستدل على أنه غير وجع ولا متألم ولا محب ولا مبغض، ويكثر له من الشبه التي غايتها أنني لم أجد ما وجدته، ولو كان حقاً لا شتركت أنا وأنت فيه! وهذا عين الباطل،

وما أحسن ما قيل:

أقول للائم المهدي ملامته ذق الهوى فإن استطعت الملام لم

فيقال له: اصرف عنايتك إلى ما جاء به الرسول عليه السلام واحرص عليه، وتبعه واجمعه، و(الزم) معرفة أحوال نقلته وسيرتهم، وأعرض عما سواه، واجعله غاية طلبك، ونهاية قصدك، بل احرص عليه حرص أتباع المذاهب على معرفة مذاهب أئمتهم، بحيث حصل لهم العلم الضروري بأنها مذاهبهم وأقوالهم، ولو أنكر ذلك عليهم منكر لسخرؤا منه، وحينئذ تعلم: هل تفيد أخبار رسول الله عليه السلام العلم أو لا

تفيده، فأما مع إعراضك عنها، وعن طلبها فهي لا تفيدك علماً، ولو قلت: لا تفيدك أيضاً ظناً لكنت مخبراً بحصتك ونصيبك منها!"

"حديث الآحاد حجة بنفسه" (ص ٦٢-٦٨)

[٥١] باب أمثلة على العقائد الإسلامية المتواترة

[قال الإمام:]

[هذه جملة] من العقائد الإسلامية التي تلقاها الخلف عن السلف، وجاءت الأحاديث متضافرة متوافرة شاهدة عليها:

- ١- نبوة آدم عليه السلام، وغيره من الأنبياء الذين لم يُذكروا في القرآن.
- ٢- أفضلية نبينا محمد ص على جميع الأنبياء والرسل.
- ٣- شفاعته ﷺ العظمى في المحشر.
- ٤- شفاعته ﷺ لأهل الكبائر من أمته.
- ٥- معجزاته ص كلها ما عدا القرآن، ومنها معجزة انشقاق القمر، فإنها مع ذكرها في القرآن تأولوها بما ينافي الأحاديث الصحيحة المصروفة بانشقاق القمر معجزة لرسول الله ﷺ.
- ٦- صفاته ص البدنية وبعض شمائله الخلقية.
- ٧- الأحاديث التي تتحدث عن بدء الخلق وصفة الملائكة، والجن والجنة والنار، وأنهما مخلوقتان، وأن الحجر الأسود من الجنة^(١).

(١) وقد صرح الشيخ محسود شلتوت ص (١١٣) بأنه حجر طبيعي من أحجار مكة.

- ٨- خصوصياته ﷺ التي جمعها السيوطي في كتاب «الخصائص الكبرى» مثل دخول الجنة، ورؤية أهلها وما أعد للمتقين فيها، وإسلام قريبه من الجن وغيره ذلك.
- ٩- القطع بأن العشرة المبشرين بالجنة من أهل الجنة.
- ١٠- الإيمان بسؤال منكر ونكير في القبر.
- ١١- الإيمان بعذاب القبر.
- ١٢- الإيمان بضغطة القبر.
- ١٣- الإيمان بالميزان ذي الكفتين يوم القيامة.
- ١٤- الإيمان بالصراط.
- ١٥- الإيمان بحوضه ﷺ، وأن من شرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبداً.
- ١٦- دخول سبعين ألفاً من أمته ﷺ الجنة بغير حساب.
- ١٧- سؤال الأنبياء في المحشر عن التبليغ.
- ١٨- الإيمان بكل ما صح في الحديث في صفة القيامة والحشر والنشر.
- ١٩- الإيمان بالقضاء والقدر خيره وشره، وأن الله تعالى كتب على كل إنسان سعاده أو شقاوته ورزقه وأجله.
- ٢٠- الإيمان بالقلم الذي كتب كل شيء.
- ٢١- الإيمان بأن القرآن كتاب الله حقيقة لا مجازاً.
- ٢٢- الإيمان بالعرش والكرسي حقيقة لا مجازاً^(١).
- ٢٣- الإيمان بأن أهل الكبائر لا يخلدون في النار.

(١) صرح بعضهم في «الفصول» ص (١٥٢) بالإيمان بالكرسي مجازاً، وإنكار الإيمان به حقيقة ن ودعا إلى الإيمان بذلك !! [منه].

- ٢٤- وأن أرواح الشهداء في حواصل طير خضر في الجنة.
- ٢٥- وأن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء.
- ٢٦- وأن لله ملائكة سياحين يبلغون النبي ﷺ سلام أمته عليه.
- ٢٧- الإيمان بمجموع أسراط الساعة، كخروج المهدي، ونزول عيسى عليه السلام وخروج الدجال، ودابة الأرض من موضعها، وغيرها مما صحت به الأحاديث.
- ٢٨- وأن المسلمين يفترقون على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وهي التي تتمسك بما كان عليه الصحابة من عقيدة وعبادة وهدى.
- ٢٩- الإيمان بجميع أسماء الله الحسنى، وصفاته العليا، مما جاء في السنة الصحيحة، كالعلي، والتقدير، وصفة الفوقية، والنزول وغيرها.
- ٣٠- الإيمان بعروجه ﷺ إلى السماوات العلى ورؤيته آيات ربه الكبرى.
- هذه بعض العقائد الإسلامية الصحيحة التي وردت في الأحاديث الثابتة المتواترة أو المستفيضة، وتلقاها الأمة بالقبول، وهي تبلغ المئات، وما أظن أحداً من المسلمين يجرؤ على إنكارها، أو التشكيك فيها، وإن كان ذلك يلزم الذين لا يثبتون العقيدة بحديث الآحاد، هداًنا الله تعالى وإياهم إلى سواء السبيل.
- "وجوب الأخذ بحديث الآحاد" (ص ٤٩-٥٣)

[٥٢] باب عدم الاحتجاج بحديث

الآحاد في العقيدة بدعة محدثة

[قال الإمام]:

أدلة الكتاب والسنة، وعمل الصحابة، وأقوال العلماء تدل دلالة قاطعة على ... وجوب الأخذ بحديث الآحاد في كل أبواب الشريعة، سواء كان في الاعتقادات أو العمليات، وأن التفريق بينهما، بدعة لا يعرفها السلف، ولذلك قال العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى (٤١٢/٣):

" وهذا التفريق باطل بإجماع الأمة، فإنها لم تنزل تحتج بهذه الأحاديث في الخبريات العلمية "يعني العقيدة"، كما تحتج بها في الطلبات العملية، ولا سيما والأحكام العملية تتضمن الخبر عن الله بأنه شرع كذا وأوجبه ورضيه ديناً، فشرعه ودينه راجع إلى أسمائه وصفاته، ولم تنزل الصحابة والتابعون وتابعوهم وأهل الحديث والسنة يحتجون بهذه الأخبار في مسائل الصفات والقدر والأسماء والأحكام، ولم ينقل عن أحد منهم البتة أنه جوز الاحتجاج بها في مسائل الأحكام دون الأخبار عن الله وأسمائه وصفاته، فأين سلف المفرقين بين البابين؟ ! نعم سلفهم بعض متأخري المتكلمين الذين لا عناية لهم بما جاء عن الله ورسوله وأصحابه، بل يصدون القلوب عن الاهتداء في هذا الباب بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة، ويحيلون على آراء المتكلمين، وقواعد المتكلمين، فهم الذين يعرف عنهم التفريق بين الأمرين... وادعوا الإجماع على هذا التفريق، ولا يحفظ ما جعلوه إجماعاً عن إمام من أئمة المسلمين، ولا عن أحد من الصحابة والتابعين... فنطالبهم بفرق صحيح بين ما يجوز إثباته بخبر الواحد من الدين، وما لا يجوز، ولا يجدون إلى الفرق سبيلاً إلا بدعاً باطلة... كقول بعضهم: الأصوليات هي

المسائل العلمية، والفروغيات هي المسائل العملية (وهذا تفريق باطل أيضاً، فإن المطلوب من العمليات)^(١) أمران: العلم والعمل، والمطلوب من العمليات العلم والعمل أيضاً، وهو حب القلب وبغضه، وحبه للحق الذي دلت عليه وتضمنته، وبغضه للباطل الذي يخالفها، فليس العمل مقصوراً على عمل الجوارح، بل أعمال القلوب أصل لعمل الجوارح، وأعمال الجوارح تبع، فكل مسألة علمية، فإنه يتبعها إيمان القلب وتصديقه وحبه، بل هو أصل العمل، وهذا مما غفل عنه كثير من المتكلمين في مسائل الإيمان، حيث ظنوا أنه مجرد التصديق دون الأعمال! وهذا من أقبح الغلط وأعظمه، فإن كثيراً من الكفار كانوا جازمين بصدق النبي ﷺ غير شاكين فيه، غير أنه لم يقرن بذلك التصديق بعمل القلب، من حب ما جاء به والرضا به وإرادته، والموالة والمعاداة عليه، فلا تهمل هذا الموضوع فإنه مهم جداً، به تعرف حقيقة الإيمان.

فالمسائل العلمية عملية، والمسائل العملية علمية، فإن الشارع لم يكتف من المكلفين في العمليات بمجرد العمل دون العلم، ولا في العمليات بمجرد العلم دون العمل".

فتحرر من كلام ابن القيم رحمه الله تعالى أن التفريق المذكور مع كونه باطلاً بالإجماع لمخالفته ما جرى عليه السلف، وتظاهر الأدلة المتقدمة على مخالفته، فهو باطل أيضاً من جهة تصور المفرقين عدم وجوب اقتران العلم بالعمل، والعمل بالعلم، وهذه نقطة هامة جداً تساعد المؤمن على تفهم الموضوع جيداً، والإيمان ببطان التفريق المذكور يقيناً.

"الحديث حجة بنفسه" (ص ٦٠-٦٢)

(١) الأصل: "والسطلوب منها أمران" ولعل ما أثبتناه أقرب إلى الصواب. [منه].

[٥٣] باب منه

[قال الإمام]:

(تقسيم) الأحاديث الصحيحة إلى قسمين:

قسم يجب على المسلم قبولها ويلزمه العمل بها وهي أحاديث الأحكام ونحوها، وقسم لا يجب عليه قبولها والاعتقاد بها وهي أحاديث العقائد وما يتعلق منها بالأمور الغيبية.

أقول: إن هذا تقسيم مبتدع لا أصل في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ ولا يعرفه السلف الصالح بل عموم الأدلة الموجبة للعمل بالحديث تقتضي وجوب العمل بالقسمين كليهما ولا فرق فمن ادعى التخصيص فليتفضل بالبيان مشكوراً وهيئات هيئات، ثم ألقت رسالتين هامتين جداً في بيان بطلان التقسيم المذكور الأولى: "وجوب الأخذ بحديث الأحاد في العقيدة" والأخرى: "الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام".

"تمام المنة" (ص ٧٩).

[٥٤] باب منه

(سئل الإمام عن خبر الآحاد وهل يفيد العلم أم غلبة الظن، وهل يحتج به في العقيدة أم لا، فأجاب):

يجب على المسلم أن يرفع عن ذهنه بعض التفاصيل العلمية التي هي حصيلة خبرة واجتهاد الأئمة المختصين بعلم الحديث؛ لأن هذه التفاصيل لا تفيد عامة المسلمين، الذي يجب على كل مسلم أن يخضع لكل حديث صح بأي مرتبة من مراتب الصحة، سواء كان صحيحاً.. غريباً.. فرداً.. أو كان صحيحاً مستفيضاً

أو مشهورًا أو متواترًا، لأن هذه المراتب يستفيد منها أهل الاختصاص والمعرفة والعلم، ويضيع بينها غيرهم؛ فلذلك لا ينبغي لعامة المسلمين أن يلجوا هذه المساحة، وإنما عليهم فقط أن يعرفوا صح الحديث عند أهل العلم... فإذا صح انتهى الأمر.

حديث الأحاد في واقع الأمر يفيد الظن الغالب، هذا هو الأصل في خبر الأحاد، لكن كما يذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: خبر الأحاد إذا اقترنت به قرينة من قرائن أفاد بسبب انضمام هذه القرائن إليه العلم واليقين، وكما ترى من هو الذي يستطيع أن يميز حديث آحاد له قرينة أو قرائن من حديث آحاد ليس له قرينة، فالمرجع في ذلك إذاً إلى أهل العلم، ولكن لنقل الآن: نأخذ أعلى درجة في الحديث، هو كما تعلمون الحديث المتواتر، فكون الحديث متواترًا عند زيد من الناس من أهل الاختصاص فيلزم منه أن يكون متواترًا عند عمر من أهل الاختصاص، والعكس بالعكس، فما بالكم إذا كان الحديث متواترًا عند زيد من أهل العلم فهل من الضروري أن يكون متواترًا عند غير أهل العلم؟

وقد قلت مرة، وكررت ذلك بمناسبة أو بأخرى: من جماعة حزب التحرير الذين نشروا هذه البلبلة في العصر الحاضر بين عامة المسلمين، وهي... أن الحديث الأحاد لا تثبت به عقيدة، قلت لهؤلاء: معنى ذلك أو لازم ذلك أنكم لا تثبتون عقيدة من حديث! ولو كان متواترًا، قالوا: كيف ذلك؟ فشرحت لهم الأمر بنحو ما ذكرت آنفًا: أن قضية التواتر قضية نسبية، قلت لهم مثلاً: حينما يجري النقاش في بعض المسائل الفقهية بين الحنفية الشافعية، أو بين الحنفية وأهل الحديث مثلاً، يتناقشون حول حديث صريح الدلالة لكنه ليس متواترًا، لأن من فلسفة مذهب الحنفية: أن النص الذي فيه الفرضية في الأحكام الفقهية يشترط فيه

شرطان: أن يكون قطعي الثبوت، وقطعي الدلالة، فإذا اختل أحد الشرطين نزل الحكم من الفرضية إلى الوجوب، والقول بالوجوب اصطلاح فقهي حنفي حيث يوجبون أشياء ولا يفرضونها، لأن الواجب عندهم وسط بين ما هو فرض وبين ما هو سنة، وحين يقولون في تعريف الفرض: هو ما يثاب فاعله ويعاقب تاركه، أما الواجب: فيثاب فاعله ويعاقب تاركه دون معاقبة تارك الفرض.

فإذا جاء النص متواتراً مثلاً ولم يكن قطعي الدلالة [لا يفيد] الفرضية وإنما يفيد الوجوب، والعكس بالعكس: إذا كان قطعي الدلالة ولم يكن قطعي الثبوت فكذلك، فلا بد من أن يتوفر في النص أن يكون قطعي الثبوت قطعي الدلالة، مثاله: قوله عليه السلام: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» لا يقولون بركنية الفاتحة، ولهم أجوبة على ذلك، فالذي يهمنا الآن هو قولهم: أن هذا حديث آحاد ليس قطعي الثبوت، لكن إمام أهل الحديث وأمير المحدثين محمد بن إسماعيل البخاري يقول في أول رسالته: وجوب القراءة وراء الإمام: تواتر الخبر عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب».

فالآن: خبر من نأخذ، خبر الإمام وأمير المحدثين أو خبر الأحناف الذين يقولون: أن هذا حديث غير متواتر، نعم هو صحيح لكنه آحاد؟ فلو سلمنا للحنفية أنهم مخلصون وأنهم غير متعصبين وإلى آخره، وأنه لم يبلغهم الخبر على طريق التواتر، فنقول حينذاك: أن القضية قضية نسبية..

فوصل بنا الكلام إلى قوله عليه السلام: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» فإن هذا الحديث أخذ منه جماهير الفقهاء في دلالة الظاهرة التي هي أن قراءة الفاتحة ركن من أركان الصلاة لا تصح الصلاة إلا به، فقد تأولوا الحديث

بمعنى: لا صلاة كاملة، لماذا؟ للسبب الذي ذكرته آنفاً وهو أنهم لا يثبتون فرضاً فضلاً عن أن يثبتوا ركناً أو شرطاً، ولا يخفى أن الركن والشرط أقوى من الفرض، فإذا لم يثبتوا الفرض بحديث آحاد فمن باب أولى لا يثبتون ركناً أو شرطاً بحديث آحاد، على ذلك فهم تأولوا الحديث بهذا التأويل؛ لأنه عندهم حديث آحاد، بينما علماء الحديث قد حكموا بهذا الحديث بأنه يفيد شرطية قراءة الفاتحة.

والرد على الحنفية الذين قالوا: بأنه حديث آحاد، يقال: أمير المؤمنين في الحديث يقول كما ذكرت آنفاً: تواتر الخبر عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» فإذا: الحديث هنا عند الحنفية آحاد وعند البخاري متواتر، فالقضية قضية نسبية ما كان متواتراً عند هؤلاء لا ينبغي، أو لا يجب على الأقل أن يكون متواتراً عند أولئك.

كنت أتحدث عن حزب التحرير في هذا الزمان الذي أشاع هذه الفلسفة: أن حديث الآحاد لا تثبت به عقيدة، فلما ناظرتهم وجادلتهم في هذه المسألة قلت لهم: ما ذكرته آنفاً: لازم هذا أنكم.. لا تتقربون إلى الله تبارك وتعالى باعتقاد ما في حديث؛ لأنه حديث آحاد، قالوا: كيف؟ شرحت لهم أن كون الحديث آحاداً أو متواتراً هي قضية نسبية كما ذكرت آنفاً.

والآن قلت لهم: أقول لكم: لو فرضنا أن الشيخ تقي الدين النبهاني رحمه الله هو أكبر محدث على وجه الأرض، طبعاً وهم يعلمون أنه ليس كذلك، وكان الرجل من فقهاء العصر الحاضر وفقهه تقليدي ليس فقه على بصيرة كما ينبغي أن يكون عليه كل مسلم، وبخاصة إذا كان عالماً، فقلنا لهم: أفترض أن الرجل أكبر عالم في الحديث، قال لكم: تواتر الحديث الغلاني عن رسول الله ﷺ عندي، فهو سيظل متواتراً عنده، أما عندكم كأفراد سيصبح آحاداً، لماذا؟ لأن علماء الحديث

حين اصطالحوا على تسمية حديث ما بالمتواتر يشترطون التواتر في كل طبقة، مع اختلافهم البالغ والكثير في عدد التواتر، فمن قائل: عشرة وعشرين وثلاثين إلى مائة شخص، أي: لناخذ أقرب الأمثلة: الحديث المتواتر هو الذي رواه عشرة عن أصحاب الرسول ﷺ، عن رسول الله.. وعن هؤلاء العشرة عشرة من التابعين، وعن هؤلاء عشرة من أتباع التابعين، وهكذا إلى أن يصنف في الكتب كتب الحديث.

فأحدنا إذا أراد أن يكون الحديث عنده متواتراً فعليه أن يقف على هذا الحديث متواتراً عند عشرة من المحدثين، أن يكون البخاري رواه من عشرة طرق، ومسلم من عشرة طرق، وأبو داود، وإلى آخره حينئذ صار الحديث متواتراً عند الذي حصل هذه الطرق العشرة تواتراً في حجم كتب السنة، فإذا قال الشيخ تقي الدين: هذا الحديث متواتر، فقد انقطع التواتر بينكم وبين التواتر؛ لأنه هو خبره آحاد.. هو خبره آحاد، هو يقول: حديث متواتر، فأنت تأخذ المتواتر عن فرد انقطع به التواتر، إذا: أنتم لا يمكن أن تعتقدوا بحديث أنه متواتر.

ونكثُ عليهم مرةً النكتة التالية: قلت: زعموا أن أحد هؤلاء ذهب إلى اليابان للتبشير بالإسلام، والشيخ تقي الدين رحمه الله له كتاب سماه: طريق الإيمان، وذكر فيه هذه الفكرة الخاطئة، وهو أن العقيدة لا تثبت بخبر الآحاد، فهذا الداعية الحزبي أخذ يدرس عليهم طريق الإيمان، فجاء فيما درّس: أن خبر الآحاد لا يفيد العلم... فهناك شخص كيس ذكي قال لهذا المحاضر يوماً: يا أستاذ! أنت فيما مضى درست علينا كذا وكذا: أن العقيدة لا تثبت بخبر الآحاد، وأنت الآن تعلمنا الإسلام العقيدة، فإذا يجب أن ترجع أدراجك وتأتي بالعدد هذا التواتر عشرة.. عشرين.. ثلاثين، ويشهدوا معك أن هذا هو الإسلام حينئذ نحن نقبل منك، أما

الآن فلا.. هذه من لوازم فلسفة حديث التواتر وحديث الأحاد.

أنا أريد أن أقول: إن التفريق بين حديث التواتر وحديث الأحاد بأقسامه المستفيض والمشهور، هذه حقيقة واقعة، لكن من الذي يكشفها؟ يكشفها أهل العلم، هل من مصلحة عامة المسلمين أن تدرس هذه الفلسفة عليهم؟ الجواب: لا؛ لأن هذا يلقي على عقيدتهم كثيرًا من الشك والريب.

ثم إذا رجعنا إلى السلف الصالح ولأمر ما نحن نتسبب إلى السلف الصالح، ونفهم كيف تلقوا الإسلام، نجد أن النبي ﷺ أرسل أفرادًا وأحاديًا إلى البلاد كبلاد اليمن وبلاد الشام ونحو ذلك يعلمون الناس العلم، وبخاصة من أشهر هؤلاء الرسل معاذ بن جبل، وعلي بن أبي طالب، وأبو موسى الأشعري، كل هؤلاء أرسلهم الرسول عليه السلام إلى اليمن كأفراد ولم يفعل كما يفعل التبليغيون اليوم حين يخرجون زرافات.. جماعات، وليس فيهم علماء، أرسل أفرادًا، وكان من جملة ما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ لما أرسل معاذًا إلى اليمن قال له: «ليكن أول ما تدعوهم إليه: شهادة أن لا إله إلا الله» هذا أس العقيدة، أس التوحيد، [لكن] بزعم هؤلاء من علماء الكلام الذين جاءوا ببدعة حديث الأحاد لا تثبت به عقيدة معناه -وقد قالوا هذا مع الأسف الشديد، -معناه: أن الرسول عليه السلام أرسل داعية لا تقوم به الحجة على المدعوين؛ لأنه فرد، وهذا لو نسب إلى شخص لكان عبثًا فكيف ينسب إلى الرسول عليه الصلاة والسلام؟!

وهكذا كل الأخبار ترا بأن السلف الصالح لا يفرق بين خبر الأحاد وخبر اثنين أو أكثر إلى آخره، لكن لا شك أن هذا التفريق أمر واقع ما له دافع.

(فتاوى جدة - الأثر - " (٣/ ٤٠٢: ٤٠٠)

[٥٥] باب منه

[قال الإمام معلقاً على قول صاحب الطحاوية]: "وجميع ما صح عن رسول الله ﷺ من الشرع والبيان كله حق" :

قلت: يعني دون تفريق بين ما كان منه خير آحاد أو تواتر ما دام أنه صح عن رسول الله ﷺ وهذا هو الحق الذي لا ريب فيه، والتفريق بينهما إنما هو بدعة وفلسفة دخيلة في الإسلام مخالف لما كان عليه السلف الصالح والأئمة المجتهدون كما حققته في رسالتي " وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين " وهي مطبوعة مشهورة.

"التعليق على متن الطحاوية" (ص ٦٩).

[٥٦] باب منه

السائل: بعض علماء الحديث يقولون الحديث الذي نقل بخبر الآحاد لا يفيد القطع العلمي وإنما يفيد العلم النظري.

الشيخ: نعم.

مداخلة: هل هؤلاء يصح لهم أن يستدلوا بالأحاديث التي نقلت بطريق الآحاد في معجزات النبي؟

الشيخ: يا أخي! أنت تسأل سؤال ملفق بين رأينا ورأي غيرنا.

مداخلة: نعم، هذا رأي غيركم.

الشيخ: طيب! فنحن نقول: إن التفريق بين حديث الآحاد وحديث التواتر والتفريق بين أحاديث الأحكام وأحاديث العقائد هذا تفريق محدث مبتدع لا أصل

له في الإسلام ولذلك..

مداخلة: ... هذا التفريق.

الشيخ: نعم؟

مداخلة: أنتم تخالفون..

الشيخ: كيف نحن نخالف؟

مداخلة: يعني: لا توافقون على هذا الكلام.

الشيخ: نعم، نحن نقول: هذا أمر محدث.

مداخلة: يعني: إذا هنا الاستدلال بخبر الأحاد على المعجزات كالاستدلال بالتواتر.

الشيخ: نعم، لا فرق عندنا.

"الهدى والنور" (٣٣٨/٣٣:٣٢:٠٠)

[٥٧] باب منه

[قال الإمام:]

... القول بالتفريق بين الأحكام فتثبت في حديث الأحاد، وبين العقيدة فلا تثبت إلا بحديث التواتر، هذه فلسفه دخيلة في الإسلام لا يعرفها السلف الصالح، وهذا المثال من عشرات إن لم نقل مئات المسائل التي تؤكد لنا أن ندعو الناس إلى الكتاب والسنة، وعلى منهج السلف الصالح، هل كان السلف الصالح يفرقون بين حديث ورد إليهم من طريق صحيح يتعلق بحكم من الأحكام فيقبلونه وبين حديث أيضا ثبت لديهم يتعلق بعقيدة فلا يقبلونه؛ بل يرفضونه لم يكن شيء من

هذا إطلاقاً، وإنما كانوا يعملون بالنصوص الشرعية من الكتاب والسنة الملزمة
بالأخذ بالحديث الوارد عن النبي ﷺ دون تفريق بين حديث يتعلق بحكم أو
حديث يتعلق بعقيدة...

"الهدى والنور" (٤٠٩ / ٥١ : ٣٢ : ٠٠)

[٥٨] باب منه

سؤال: لو سمحت في هناك خلاف بين علماء المسلمين في خبر الأحاد في
العقيدة فماذا هو يعني رأيكم بالشئ الصحيح هنا؟

الشيخ: حسن، هذه المسألة يجب أن نعلم أن التفريق بين الأحكام الشرعية
بحيث أنه يجب أن يأخذ ببعضها إذا صحت نسبتها إلى النبي ﷺ ولا يجب - هذا
أقل ما يقال - ولا يجب أن يأخذ بما ثبت عن الرسول ﷺ في البعض الآخر هذا
التقسيم دخیل في الإسلام وفلسفة لا أصل لها في دين الإسلام، وهذه المسألة
تحتاج إلى كبير بحث وتطويل للكلام، وإن كان مجال الكلام فيه واسع جداً،
لكنني آتي الموضوع من أقرب سبيل دون أن ندخل في سرد الأدلة الشرعية التي
يفهمها بعض طلاب العلم، ولكن سأذكر ما يشترك فيه جميع المسلمين في فهمه:
كلنا يعلم أن النبي ﷺ بُعِثَ وحده إلى الناس كافة بشيراً ونذيراً وأنه بلغ الرسالة
وأدى الأمانة، هذه النقطة الأولى التي لا يشك فيها مسلم.

النقطة الثانية: أن تبليغ النبي ﷺ للإسلام كان على وجهين أو على صورتين؛
الأولى: أن يبلغ الإسلام بشخصه مباشرة إلى الناس، ونحن حينما نذكر هذه
الحقيقة ما أظن أن أحداً يعجز عقله عن أن يستوعب ما سأذكره ألا وهو أن
النبي ﷺ حينما بلغ شريعة الإسلام ما بلغ كل فرد من أفراد المكلفين في ذلك

العالم، ونأخذ مثلاً قريباً حينما كان النبي ﷺ في المسجد الحرام في أول الدعوة التي لقي فيها ما لقي من المصاعب والشدة، هل كان الكفار الذين هم ليسوا في المسجد الحرام كانوا يسمعون كلامه كما يسمعه من كان بين يديه من الكفار؟ الجواب: لا، هذه بدهية يشترك في معرفتها كل الناس، لا يشترط أن يكون طالب علم، وهكذا إذا كان أهل مكة حينما كان الرسول يبلغهم أحكام الله وشريعة الله بتلاوته لآيات الله إنما يسمعون بعضها بعضهم فالآخرون كيف بلغتهم شريعة الله، لم تبلغهم بسماعهم كلام الرسول مباشرة وهذا أمر واقع في كل زمان ومكان، الآن في هذا المجلس قد يسمع أحد منكم حكماً أو بحثاً كهذا البحث فينقله لمن لم يكن حاضراً هذا المجلس، فالذي سمعه من المدرس سمعه منه مباشرة، لكن هذا المدرس بلغه الآخرين، الآخرون لم يسمعوا من المدرس، هذا تقريب وللرسول المثل الأكمل فالرسول ﷺ حينما كان يبلغ الآية أو يقرأ الحديث يسمعه الحاضرون أما الآخرون فيسمعون به بواسطة من؟ الذي سمعه من الرسول عليه السلام، هذه نقطة ثانية وبدهية جداً ما تقبل المناقشة والجدل.

ندعم ذلك ببعض الروايات المعروفة أيضاً في التاريخ الإسلامي والتي أستطيع أن أقول لا يجهلها أحد أيضاً من المسلمين، أن النبي ﷺ أرسل الرسل من طرفه إلى رؤوس الدول ملوك الدول ككسرى وقيصر والملك النجاشي وهكذا، وأرسل دعاة إلى اليمن علياً وأباً موسى ومعاذاً، فهؤلاء الرسل الذين أرسلهم الرسول عليه السلام لتقل الدعوة التي سمعوها منه ﷺ من فمه الشريف ينقلون ما سمعوه منه إلى أولئك الناس، فأولئك الناس لم يأتهم الشرع من النبي المعصوم، لكن جاءهم الشرع من الفرد من الشخص.

والآن ندخل في صميم بيان ضلال التفريق بين خبر الآحاد وخبر التواتر، من

المفيد أن نذكر قصة وقعت في اليمن تتعلق بأبي موسى ومعاذ، كان معاذ يدعو كما ذكرنا إلى الإسلام وكذلك صاحبه أبي موسى الأشعري، فجاء معاذ أبا موسى زائراً فوجد عنده رجلاً مولداً أسيراً، قال: ما بال هذا قالوا إنه ارتد عن دينه، ومضى عليه كذا أيام وهو لا يتوب إلى الله عز وجل، وكان راكباً، فقال: والله لا أنزل حتى ينفذ فيه حكم الله لقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من بدل دينه فاقتلوه» فنفذ فيه القتل، الآن هذا حديث «من بدل دينه فاقتلوه»^(١) سمعه معاذ من رسول الله، نقله إلى أبي موسى والجماعة الذين كانوا عنده ونفذوه فوراً، هذا خبر آحاد، هل قامت الحجة بخر الآحاد؟ قامت الحجة.

الآن نأتي إلى الفلسفة المشار إليها آنفاً هذا حكم شرعي، يقول المتفلسفون المبتدعون أنه نحن نقول بأن حديث الآحاد في الأحكام حجة، أما في العقيدة فليس بحجة، الآن أبو موسى ومعاذ وعلي وسائر الرسل الذي أرسلوا من قبل رسولنا صلوات الله وسلامه عليه، هل تتصورون أنهم حينما يأتون قبيلة من القبائل أو ملكاً من الملوك أول ما يدعونه إليه الصلاة والطهارة والوضوء وإلى آخره ولا العقائد؟ العقائد لا شك وهذا ما جاء التصريح به في حديث معاذ ابن جبل لما أرسله الرسول ﷺ إلى اليمن، قال له: «ليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإن هم أطاعوك فأمرهم بالصلاة» وهكذا تسلسل عليه السلام في بيان الأحكام، وفي أمر معاذ أن يتسلسل في ذلك أمره أن يبدأ بماذا بالعقيدة، شهادة ألا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، هنا تأتي الدالة الكبرى، إذا معاذ هو فرد ودعا أولئك الناس الذين لا يعرفون من الإسلام شيئاً دعاهم إلى

(١) صحيح البخاري (رقم ٢٨٥٤).

العقيدة أس العقائد كلها ألا وهي التوحيد، هل قامت الحجة به؟ المسلمون يعتقدون قامت الحجة به، أما المتفلسفة الذين تأثروا من بعض الآراء النابية عن الكتاب والسنة، فهم يقولون حديث الأحاد لا تقوم به الحجة في العقيدة، ومعنى هذا أحد شيئين: إما أن الرسول ﷺ كان مخطئاً حينما أرسل معاذ وأمثاله يدعون الناس إلى الإسلام وهذا هو الكفر، إذا قال الإنسان هذا كَفَرَ خرج عن الملة، ولم يبقَ هناك إلا الشيء الآخر وهو أن الذين يقولون أن خبر الأحاد في العقيدة ليس بحجة هم الضالون. ولذلك أنا ذكرت مرة نكتة في مثل هذه المناسبة وهي في الحقيقة تمثل لكم ضلالة هؤلاء الناس، قلت زعموا بأن رجلاً من هؤلاء المبتدعة الذين يفرقون بين حديث وحديث وكلاهما صحيح هذا يأخذ به لأنه في الأحكام، وهذا لا يأخذ به لأنه في العقيدة، وهذا تفريق كما عرفت من الضلال المبين، ذهب أحد هؤلاء إلى اليابان مثلاً يدعوهم إلى الإسلام، ففي طبيعة الحال بدأ هو بالعقيدة وكان من جملة ما ذكر في عقيدته أن حديث الأحاد لا تثبت به عقيدة، فقام أحد الأذكياء الحاضرين قال يا أستاذ أنا أراك متناقضاً؛ لأنك تلقننا أن العقيدة لا تثبت بخبر الأحاد، وأنت الآن تدرسنا العقيدة فترجوك أن تعود من حيث أتيت، وتأتي بخبر فقه دقيق متواتر، يعني تأتي بناس يصدق عليهم أنهم على التواتر، وقلّ لهم يبلغوننا ما تبلغنا أنت أن هذه هي العقيدة الإسلامية، فَبُهِتَ المحاضر لأنه ألجمه حجراً من نفس عقيدته، هو يلقتهم وهي عقيدة ومن العقيدة أن حديث الأحاد لا تكون به عقيدة إذا أنت ماذا ستعمل عندنا هنا نُلقِّنُ العقيدة وأنت فرد؟! لازم يكون معك جماعة.

وهذا البحث كما قلت لكم طويل طويل جداً وحسبكم هذا المقدار، وأخيراً

أقول يكفي أن السلف الصالح والأئمة الأربعة ما يعرفون هذه الفلسفة، ما يفرقون بين حديث العقيدة ولا يؤخذ، وحديث الأحكام يجب أن يؤخذ، ولكنني سأذكر أخيراً نكتة تتعلق بطلاب العلم فيها فقه دقيق جداً، قلنا لبعض هؤلاء مرة إذا جاءكم حديث هو من ناحية فيه حكم شرعي، وهو حديث آحاد، ومن ناحية أخرى يتضمن عقيدة، فماذا تفعلون؟ إن أخذتم به لأن فيه حكم خالفتم من حيث أنكم أخذتم به؛ لأن فيه عقيدة. قال: كيف هذا مثاله؟ قلنا: هاك المثال روى البخاري ومسلم في صحيحهما من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، قال رسول الله ﷺ: «إذا جلس أحدكم في التشهد الأخير فليستعذ من أربع؛ يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر فتنة المسيح الدجال» هل تأخذون بهذا الحديث وتستعيذون بالله من هذه الأربع في التشهد الأخير؟ قالوا: لا بد. قلت لهم: فهل تؤمنون بما فيه من عذاب القبر، وأنتم لا تؤمنون بعذاب القبر، فماذا تفعلون؟! إن تركتم الحديث خالفتم قاعدة: وجوب الأخذ بحديث الأحكام، وإن أخذتم الحديث خالفتم قاعدة: لا يؤخذ بالحديث في العقيدة، وهكذا شأن المبطلين دائماً وأبداً، وبهذا القدر كفاية جواباً على هذا السؤال.

(الهدى والنور ٥٤١ / ٢٥: ٠٩: ٠٠)

[٥٩] باب منه

[قال الإمام:]

قد سمعتم أو قرأتم في بعض المقالات أو في بعض الكتب أن حديث الآحاد لا تثبت به العقيدة، هذا الكلام يعني معنى اصطلاحياً، فلا بد من توضيحه: العقيدة هي كل ما يتعلق بعالم الغيب مما لا يرتبط به حكم عملي، بخلاف الأحكام

والعبادات فهي تتعلق بأعمال المكلفين من العباد، الإيمان بالغيب دائرته واسعة جداً، لنضرب على ذلك مثلاً: عذاب القبر، عذاب القبر عقيدة لا يترتب من ورائه حكم شرعي حتى تعرف الكيفية؛ ولذلك فالإسلام يأمرنا أن نؤمن بالغيب ولا نتكلف ولا نتعمق في معرفة هذه الكيفية الغائبة عنا، فمثل عذاب القبر عقيدة من العقائد، من يقول بأن حديث الآحاد لا تثبت به عقيدة، يعني: أنه إذا جاءنا حديث عن رسول الله ﷺ فيه بيان أن عذاب القبر حق فهذا الحديث ولو كان صحيحاً فلا يؤخذ به عند هؤلاء؛ لأنه يدخل تحت قولهم: حديث الآحاد لا تثبت به عقيدة، وهذا الأصل أو هذه العقيدة المزعومة يدخل تحتها عشرات الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ لا يأخذ بها هؤلاء الذين قعدوا هذه القاعدة وأسسوها من محض آرائهم، بل أقول من فلسفتهم، ولا دليل لهم على ذلك من كتاب ولا سنة، بل ذلك يخالف السنة بالمعنى الذي ذكرته آنفاً، أي: ما كان عليه ﷺ.

الآن لنذكركم بسنة من هذه السنن بعد أن عرفتم المعنى الحقيقي من لفظة السنة إذا تلفظ بها الرسول ﷺ كالحديث الأول: «فمن رغب عن سنتي فليس مني»^(١).

من المعلوم أن الرسول ﷺ كان يرسل الرسل من طرفه عليه السلام إلى البلاد البعيدة يدعون المشركين إلى دخولهم في الإسلام، فهو أرسل معاذاً إلى اليمن، وأرسل علياً، وأرسل غيره كأبي موسى الأشعري وأرسل وأرسل، هؤلاء أرسلهم دعاة إلى الإسلام، ومن الملاحظ أن الداعي هنا هو شخص واحد، وهذا يمثل حديث الآحاد في الاصطلاح السابق.

(١) البخاري (رقم ٤٧٧٦) ومسلم (رقم ٣٤٦٩).

لعل الأمر يتطلب شيئاً زيادة في التوضيح، ما المقصود بحديث الآحاد؟ ليس المقصود فقط أنه شخص واحد يحدث عن الرسول بحديث فيسمى هذا الحديث آحاد، هو كذلك، لكن حتى لو أن شخصين حدثا بحديث عن الرسول عليه السلام أيضاً يسمى حديث آحاد وثلاثة وأربعة، حتى يبلغ العدد عدد التواتر، واختلفوا قديماً وحديثاً في تحديد عدد التواتر، ولست الآن بحاجة إلى الخوض في هذا الخلاف؛ لأنه غير مهم، المهم عدد التواتر عدد يتحقق اليقين في نفس السامع للخبر من هذا العدد الغفير، كانوا عشرة أو عشرين أو أكثر، أما إذا حدث بحديث ما شخصان أو ثلاثة فالاصطلاح المذكور آنفاً يسميه حديث آحاد، أقول هذا حتى لا يتبادر لمن لم يقرأ شيئاً من علم مصطلح الحديث المعنى اللغوي، حديث آحاد يعني اعتراض^(١)، لأن المقصود به ولو كان حديث جمع وهم ثلاثة فضلاً عن اثنين فهذا يسمى حديث آحاد، فإذا جاء الحديث من طريق صحابي واحد عن رسول الله ﷺ فهذا حديث آحاد، وإذا رواه عن هذا الصحابي تابعي واحد فهو حديث آحاد وهو كذا حتى يسمى في الكتب المعروفة بكتب السنة.

فإذا جاء مثل ذلك الحديث: «وعذاب القبر حق» حديث آحاد أو اثنين أو ثلاثة المهم حديث آحاد وليس حديث تواتر قال الذين قالوا: حديث الآحاد لا تثبت به عقيدة، هذا الحديث نحن لا نأخذ به، لماذا؟ لأنه حديث آحاد، طيب ماذا يقولون؟ هنا الشاهد، ماذا يقولون عن رسول الله ﷺ حين أرسل أولئك الأصحاب مرة أبا موسى.. مرة معاذ بن جبل.. مرة علي بن أبي طالب.. مرة دحية الكلبي، كثير وكثير جداً، هؤلاء أفراد كانوا يبلغون الناس الذين سمعوا باسم

(١) أي يعترض على السعنى الاصطلاحي باللغوي.

الرسول عليه الصلاة والسلام ولا يعرفون ماذا يدعو إليه، فأرسل الرسول ﷺ واحداً منهم ليعرفهم بدين الإسلام، فلو كان حديث الأحاد لا تقوم به حجة فمعنى كلامي هذا أن الرسول عليه السلام ما أحسن أسلوب الدعوة؛ لأنه أرسل أفراداً لا تقوم بهم الحجة، بناء على قاعدة: حديث الأحاد لا تقوم به حجة، أما من آمن بقوله عليه السلام السابق ذكره: «فمن رغب عن سنتي» عن منهجي وطريقي في كل ما جئت به، سواء كان أسلوباً أو غاية، الغاية هو الإسلام والأسلوب... الإسلام، «فمن رغب عن سنتي فليس مني» فإذا كان يوجد اليوم كما وجد قبل اليوم بسنين طويلة من قال: حديث الأحاد لا تثبت به العقيدة، معنى ذلك: أن الإسلام لا يثبت بقول العالم الفلاني والعالم الفلاني، معلماً الذين لا يعلمون، وأنتم تعلمون قول رب العالمين: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٤٣).

ولقد قال بعضهم لبعض هؤلاء الذين يتبنون هذه الفلسفة الدخيلة في الإسلام والمخالفة لسنة النبي عليه الصلاة والسلام ألا وهي: حديث الأحاد لا تثبت به عقيدة، قال مرة: بعضكم يذهب أحياناً إلى بعض البلاد الكافرة، مثل اليابان مثلاً يدعو إلى الإسلام، وأول ما يبدأ في الدعوة الإسلام لا بد يبدأ بالعقيدة؛ لأنه الأصل أصل الإسلام بني على قوله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (محمد: ١٩)، فحينما أنت تدعو إلى الإسلام فأنت تنقض نفسك بنفسك، كيف؟

أنت فرد وتدعو الكفار إلى أن يؤمنوا بهذا الإسلام الذي تنقله أنت إليهم وأنت تقرر لهم أن حديث الأحاد لا تقوم به الحجة، صار هنا تناقض، وصار هنا تضاد، ومعنى هذا: أنه لا يمكن أن تقوم حجة الله على أي كافر أو على أي جماعة

من الكفار إلا إذا ذهب جماعة من المسلمين يبلغون أولئك الأقوام دين الإسلام، هذا أمر حسن، أن يذهب جماعة من أهل العلم يبلغون الإسلام، هذا أمر حسن، ولكن إذا لم يتيسر إلا واحد أو اثنين كما فعل الرسول عليه السلام، لا تقوم حجة الإسلام بهذا الواحد أو الاثنين تلك الفلسفة الدخيلة في الإسلام تقول: لا تقوم الحجة، وهذه قاعدة معروفة: حديث الآحاد لا تقوم به حجة، وعرفتم أنه يخالف سنة النبي ﷺ حينما أرسل دعاة من طرفه أفراداً وآحاداً.

بل قد جاء في صحيح البخاري من حديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه: «أن النبي ﷺ لما أرسل معاذاً إلى اليمن قال: إنك تأتي أقواماً من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، فإن هم أطاعوك فأمرهم بالصلاة، فإن هم استجابوا لك فأمرهم بالزكاة بالصيام..» وهكذا، فأمره أن يبدأ حينما يدعو أولئك النصارى بعقيدة التوحيد، عقيدة التوحيد أس العقائد الإسلامية كلها، فإذا كان حديث الآحاد وهو هنا معك لا تقوم به الحجة فلازم هذا القول أبطل ما يكون وهو: أن الرسول ﷺ كان من الواجب عليه أن يرسل عشرات من مثل هذا الصحابي ويجمعون كلهم ويبلغونه الإسلام، وهذا مما لم يقع من الرسول عليه السلام، لم؟ لأن الحجة تقوم ولو بفرد واحد، لكن بشرط: أن يكون عالماً، بشرط: أن يكون فقيهاً، قلت آنفاً: لو ذهب جماعة من أهل العلم إلى بلد ما فدعوهم إلى الإسلام، بلا شك هذا أقوى، لكن يشترط في هؤلاء أن يكونوا من العلماء.

قلت من قبل قليل: لأنني أضرب لكم مثلين مما يتعلق بواقع بعض الدعاة اليوم، فهذا هو المثل الأول: أن حديث الآحاد لا تقوم به حجة، وهذا خلاف قوله عليه السلام وفعله.

المثال الثاني: عرفتم من بعض الأمثلة التي ذكرتها آنفاً أن الرسول ﷺ كان يرسل أفراداً، ما كان يرسل هؤلاء الأفراد جماعات من عامة الصحابة، أي: ممن يشملهم قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (النحل: ٤٣)، أي: ما كان رسول الله ﷺ يرسل أمثال أولئك الدعاة الذين سمينا لكم بعضهم كمعاذ، ما كان يرسل معه خمسة أو عشرة أو أكثر من أصحاب الرسول عليه السلام الذين ليسوا بعلماء، ونحن اليوم نعلم أن جماعة مسلمة ويغلب على ظاهرهم الصلاح والتقوى والرغبة في اتباع الأحكام الشرعية، لكنهم مع ذلك يخالفون سنة النبي ﷺ في كثير من تصرفاتهم، لم؟ لأنهم إما أنهم لا يعلمون السنة التي قال عنها الرسول ﷺ: «فمن رغب عن سنتي فليس مني»، إما أنهم لا يعلمون هذه السنة، أو أنهم يعلمونها ويعرفونها جيداً ولكن منهج دعوتهم لم تقم على السنة، وكما يقال في مثل هذه المناسبة: أحلاهما مر، فإن كانوا لا يعلمون السنة فلذلك هم يخالفونها، فهذا بلا شك مر، وإذا كانوا يعلمونها ويعرفونها جيداً كما يعرفون أبناءهم ثم هم يحددون عنها فهذا أمر، وحيث ينطبق عليهم الحديث السابق: «فمن رغب عن سنتي فليس مني».

إذاً: هذان مثالان مما يترتب من التعدد للحزب أو تعدد الطوائف أو تعدد الجماعات بسبب تعدد المناهج، والمنهج إنما هو ما كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابه، كما عرفتم من حديث الفرقة الناجية: «ما أنا عليه وأصحابي»، وأكد معنى هذا الحديث بقوله تعالى وأرجو أن تتبها المعنى هذه الآية ولا يتغلبن على فرد منكم فكرة قائمة منذ القديم، فلا يعرج ولا يتبها لما يسمع من جديد من قول الرسول عليه السلام السابق ذكره ومن قول ربنا عز وجل الذي أختتم به الجواب عن هذا السؤال، ألا وهو قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا

تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُولَّى مَا تُولَّى وَتُضْلِلُهُ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿النساء: ١١٥﴾، ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ أي مؤمنين يا ترى من هؤلاء؟ المؤمنون الذين تفرقوا شيعاً وأحزاباً، ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ (المؤمنون: ٥٣)، أم المؤمنون الأولون السابقون الذين أثنى عليهم رسول الله ﷺ: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم»، ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (الزمر: ٢١).

"الهدى والنور" (٦٨٦/ / ٤٢: ٠١)

[٦٠] باب

حجية خبر الآحاد، ومصير أهل الضلال الذين ينكرونه

[قال الشيخ في معرض كلامه على حجية خبر الآحاد:]

معاذ بن جبل عندما أرسله الرسول لليمن ماذا قال له؟ قال: فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله فإن هم أطاعوك فأمرهم بالصلاة إلى آخر الحديث، فشهادة أن لا إله إلا الله هي أس العقائد الإسلامية كلها ودعاهم إليها فرد واحد، هم يقولون: هذا ما تثبت به العقيدة، إذاً معناه ما يثبت الإسلام بالدعاة اليوم كلهم الإسلاميين لأنهم أفراد فهذا من أبطل الباطل الذي يناقض تاريخ المسلمين الأول،... هذا حديث آحاد لا قيمة له.. أما الصورة الخيالية التي أنا أفترضها لبيان خطورة هذه العقيدة الباطلة وأن حديث الآحاد لا تثبت به عقيدة..

قلت لأحدهم يوماً ما: ذهب الدعاة الإسلاميين من حزب التحرير إلى اليابان وبدأ يكتل الناس ويجمعهم ويلقي عليهم محاضرات وبالطبع أول شيء بدأ بالعقيدة؛ لأن أولئك عندهم خطة أول ما يبدأ به طريق الإيمان - هكذا عند الشيخ

تقي الدين في بعض كتبه - أن هذا طريق الإيمان.. بدأ بالعقيدة.. من جملة هذا البحث الذي عنوانه: طريق الإيمان: حديث الأحاد لا تثبت به عقيدة، تخيلت أنا أن أحد الأذكياء في المجلس يسمع المحاضرة قال له: يا أستاذ! أنت تقرر فينا أنه حديث الأحاد لا تثبت به عقيدة وأنت تدعوننا إلى الإسلام وأنت فرد واحد فمعنى ذلك أن ما تدعوننا إليه بعقيدتك أنت لا تقوم الحجة علينا، ولذلك لازم ترجع إلى بلدك وتجيب عشرات مثلك ويسمعونا شهادتك وكلامك حتى يصبح حديثك حديثاً متواتراً وحينئذ تقوم الحجة علينا...

سخافة متناهية لكن هذا لازمهم... كُلِّمًا [مر] حديث صحيح يردونه بأنه آحاد.. لا يردونه بالنظر إلى السند وأنه غير صحيح لما؟ رواه أبو بكر.. أبو بكر الصديق كذاب؟! يقول له: لا، طيب! لماذا لا يؤخذ؟! وهذا يذكرني بشيء.. لو أبو بكر سمعته الدنيا كلها عنه ليس عشرة عشرين لو مائة شخص ومائة شخص ومائة شخص ومائة شخص، وجاءوا وقالوا لنا أبو بكر قال: قال رسول الله لا تقوم به حجة، لماذا؟ لأنه آحاد، طيب! أبو بكر يكذب؟! لا ما يكذب حاشاه إذاً: ممكن أن يخطئ، إذاً: ما دام يمكن أن يخطئ فلا نأخذ روايته انظروا الآن: الأقوال التي يحتجون بها لا يمكن أن يخطئوا مع أنه ليس هناك أسانيد صحيحة بها كما نقول بالنسبة لما ثبت عن الرسول عليه السلام.

لذلك الحق هو مع أهل السنة والجماعة الذين يحتجون بالأحاديث الصحيحة وأولئك الذين يحتجون بأقوال الآخرين ولا سند لها ولا خطام فهم في ضلال مبين...

خلاصة الكلام السابق هو: لا مخلص لهم من أحد شيئين إذا نفوا أحدهما ما يستفيدون نفي الآخر..

الشيء الأول: أنهم كُفَرُوا بغير حجة زعموا، لكن الشيء الآخر: أنهم ضلُّوا؛ لأنهم خالفوا تفسير الرسول للقرآن والسلف الصالح أيضاً بدون حجة سوى أقوال المشايخ تبعهم، وذلك هو الضلال المبين.. أنا شخصياً كما قلت: نضلُّ هؤلاء ولا نكفرهم؛ لأن الله عز وجل هو العليم بما في صدورهم.. أجددًا ينكرون علينا أن كلام الله عز وجل صفة من صفاته وهذه حقيقة لا يمكن الإنسان يتخلص منها إذا تجرد من المذهبية الضيقة، أم والله ما ظهرت لهم الحقيقة فإذا: حسابهم إلى الله تبارك وتعالى.

ختاماً: عندنا حديث له صلة وثقى بالتحرج من الحكم بمصير هؤلاء الضالين عند رب العالمين، وأنتا نقف إلى الحكم بأنهم ضلُّوا، أما أنهم كفار وأنهم مخلدون في النار فأمره إلى الله، قال عليه السلام: «كان فيمن قبلكم رجل لم يعمل خيراً قط فلما حضرته الوفاة جمع أولاده حوله فقال لهم: أي أب كنت لكم؟ قالوا: خير أب، قال: فأني مذنب مع ربي ولئن قدر الله علي ليعذبني عذاباً شديداً فإذا أنا مت فخذوني وحرقوني بالنار ثم ذروا نصفي في الريح ونصفي في البحر» ماشي حرقوه في النار وأخذوا الرماد نصفه في الريح ونصفه في البحر: «فقال الله عز وجل لذراته: كوني فلاناً فكانت بشراً سوياً، أي عبي! ماذا حملك على ما فعلت؟ قال: رب خشيتك، قال: فقد غفرت لك»^(١).

هذا الرجل في معيارنا نحن كَفَرَ وهو الذي يصدق عليه قوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَبِيٍّ خَلَقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ (يس: ٧٨، ٧٩) فربنا عز وجل عامله بخلاف معاييرنا نحن البشرية..

(١) البخاري (رقم ٣٢٦٦) ومسلم (رقم ٧١٥٦).

هذا أنكر البعث والنشور لماذا أمر بحرقه وذر نصفه في البحر ونصفه في الريح؟ قال: حتى يضل على ربه ولا يستطيع ربنا عز وجل أن يعيده مرة ثانية؛ لأنه إن عاد مرة أخرى عذبه بحق؛ لأنه اعترف هو من قبل أنه لم يعمل خيراً قط... ولئن قدر الله عليّ ليعذبني عذاباً شديداً.. خوفاً من الله الذي آمن به ورطه هذه الورطة التي أودت به إلى الكفر.. لا شك هذا كفر، لكن الله عز وجل عنده ميزان غير موازين البشر.. عرف منه أن شدة خوفه من ربه أعمى بصيرته عن كون ربه تبارك وتعالى قادر على أن يحيي العظام وهي رميم؛ ولذلك لما أعاده كما كان قال: ماذا فعلت أو ما حملك؟ قال: يا رب! خشيتك، قال: قد غفرت لك.

فنحن يكفي أن نقول: أن هذه الفرقة ضالة؛ لأنها تخالف السلف في فهم نصوص الكتاب والسنة ولا يهمننا كفرت أو ما كفرت، نحن نريد لها الهدى ويكفي أن نقول: إنكم ضالون فعليكم بالهدى الذي جاءنا من الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح.

"الهدى والنور" (٣١٠/٥٨:٥٠) و(٣١٠/٥٧:٥١)

[٦١] باب الرد على من يفرّق

في حجية خبر الآحاد بين العقائد والأحكام

سؤال: هناك من يفرق في حجية الأخذ بحديث الآحاد بين العقائد والأحكام، فيقولون: نأخذ به في الأحكام الشرعية، ولكن في المسائل الاعتقادية فلا يفيد إلا الظن، فما ردكم على ذلك بارك الله فيكم؟

الشيخ: ردنا في هذا طويل جداً، ولنا رسالتان مطبوعتان، ولكن لا بد من الجواب ولو بإيجاز...

التفريق بين العبادة وبين العقيدة... من محدثات الأمور، سلفنا الصالح لا يعرفون هذا التفريق إطلاقاً، والوقائع التي تروى لنا في السنة الصحيحة في إرسال الرسول ﷺ الدعوة من أصحابه إلى العرب وإلى العجم يدل على بطلان هذا التفريق بين العقيدة وبين العبادة، فالعبادة تثبت بحديث صحيح عندهم، والعقيدة لا تثبت بالحديث الصحيح، لا بد أن يكون هذا الحديث حديثاً متواتراً، هؤلاء الحقيقة أنا اعتبرهم مرضى، وبقدر ما أنزعج من خطئهم وضلالهم، بقدر ما أشفق عليهم لمرضهم؛ لأن المرض كما يكون مادياً يكون أيضاً معنوياً، فالكفر والضلal الذي يسيطر على كثير من العباد هو مرض، ولذلك فيجب أن نعالج أمراض هؤلاء بالدعوة إلى الله، كما قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ (النحل: ١٢٥)، كلنا يعلم لا فرق بين عالم وطالب علم، وبين مثقف وبين عامي، كلنا يعلم أن الإسلام ما انتشر في أول الزمان وفي آخر الزمان إلا بدعوة من الأفراد، يعني ما كان يفعل السلف الأول، كما يفعل الخلف اليوم، يخرجون بالعشرات، إلى أين، قالوا: إلى الدعوة، وهم بحاجة إلى من يدعوهم، فيخرجون دعاءً وهم لا يحسنون الدعوة، وهم لا يعرفون الدعوة ولا يعرفون الدليل من الكتاب والسنة، وأظنكم لستم بحاجة إلى التصريح بمن أعني بهذا الكلام، فالكلام واضح جداً، لم يكن عمل السلف أن يخرج جماعة فيهم واحد متفقه قليلاً، والجماعة من عامة المسلمين إلى أين؟ إلى القبائل العربية الجاهلة لتعليمهم، إلى المشركين من يهود ونصارى، ما كان هكذا عمل السلف، ولا كان رسول الله ﷺ يرسل هكذا من أفراد وإنما يرسل من نخبة أصحاب الرسول عليه السلام علماً وأخلاقاً وعبادةً، ومن أشهر هؤلاء علي بن أبي طالب، ومعاذ بن جبل، وأبو موسى الأشعري، وأبو عبيدة بن الجراح، ونحو هؤلاء من كبار الصحابة، فمعاذ بن جبل ذهب يدعو إلى اليمن، إلى ماذا دعا؟ دعا إلى العبادة

وترك الدعوة إلى العقيدة! هذا مش معقول، وبخاصة أنه الرسول عليه السلام حينما أرسل معاذاً كان أول ما وصاه به أن قال له: «إنك تذهب إلى قوم من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه لا إله إلا الله محمد رسول الله، فإن هم استجابوا لك فمرهم بالصلاة...»، إلى آخر الحديث، إذ معاذ بن جبل أولاً انتماراً منه بأمره عليه السلام إنما بدأ بالعقيدة، وتطبيقاً أيضاً هو فعل ذلك، كيف يقال إنه خبر الواحد لا تثبت به عقيدة، ورسول الله ما كان يرسل إلا أحاداً، معاذ لوحده، أبو موسى لوحده، أبو عبيدة بن الجراح لوحده، وهكذا، وأذكر حديثاً في صحيح البخاري أن أبا موسى زار أخاه في منزله في اليمن، وإذا برجل مغلل لما نزل أبو موسى سأل: ما بال هذا؟ قال: ارتد عن دينه، قال: والله لا أجلس إلا أن يطبق فيه قول النبي ﷺ: «من بدل دينه فاقتلوه»، فقتل، وجلس، أي: إن هذا الصحابي الجليل بلغ هذا الحكم ونفذ فوراً، وهو آت من بلد كان يدعو إليها، وهو وحده، فإذا كيف يقال في آخر الزمان إنه الأحاديث الصحيحة لأنها غير متواترة لا تثبت بها عقيدة، وأنا نكثت يوماً بأمثال هؤلاء بنكتة، حقيقة هي ليست نكتة هي علم لو كانوا يعلمون، قلت: زعموا أن أحد هؤلاء الذين يقولون إن العقيدة لا تثبت إلا بعدد التواتر، ذهب أحد هؤلاء إلى اليابان يدعو إلى الإسلام، وحسب القاعدة المتبعة لدى جميع المسلمين، وكما فعل معاذ بدأ بالعقيدة اليابان ماذا يعلمون من الإسلام؟ لا شيء، فإذا هو بدأ بالعقيدة، لكن من العقيدة عندهم مع الأسف الشديد، أن لا يؤخذ بحديث الأحاد في العقيدة، فكان هناك في المجلس شاب كيس فطن في زاوية من المجلس، وقديماً قيل: في الزوايا خبايا، فرفع إصبعه وقال له: يا أستاذ أنت بتقرر أن من العقيدة الإسلامية: أن العقيدة لا تثبت بخبر الواحد، ونراك أنت تقرر علينا عقيدة الإسلام كذا وكذا وكذا، لكنني أراك متناقضاً حسب دعوتك هذه يجب أن تعود إلى بلدك، وتأتي بجماعة التواتر كلهم ويشهدون معك

أن هذا هو الإسلام حتى نقبله منك، لأنك تقول: العقيدة لا تثبت بخبر الواحد وأنت واحد.

الحقيقة هم يخربون بيوتهم بأيديهم، فضلاً أنهم يخالفون دعوة الإسلام الحق، فهم متناقضون يدعون إلى الإسلام وهو فرد من الأفراد، لهذا نقول: كل مسلم ورده عن النبي ﷺ بطريق صحيح أنه أخبر خبراً غيبياً أو أخبر خبراً تشريعياً، فيجب فوراً أن نصدق به، إن كان عقيدة تبناه، وإن كان حكماً تبناه عملاً وفعلًا وهكذا، لا نفرق بين حديث الرسول عليه السلام ما كان منه عقيدة، وما كان منه حكماً كله من رسول الله ﷺ، وعلى هذا جرى السلف الصالح، وأختم الكلمة هذه جواباً بما سبق أن قلته وهذا ليرسخ في أذهانكم، قول العلماء:

وكل خير في اتباع من سلف وكل شر في ابتداع من خلف

"الهدى والنور" (٥٢٦ / ٥٤: ٢٨: ٠٠)

[٦٢] باب منه

[قال رسول الله ﷺ]:

- «هذا أمين هذه الأمة. يعني أبا عبيدة».

[قال الإمام]:

أخرجه مسلم (١٢٩٧) والحاكم (٢٦٧ / ٣) وأحمد (١٢٥ / ٣) وأبو يعلى (٨٣١ / ٢) من طرق عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس: "أن أهل اليمن قدموا على رسول الله ﷺ فقالوا: ابعث معنا رجلاً يعلمنا السنة والإسلام، قال: فأخذ بيد أبي عبيدة، وقال.... "فذكره، والسياق لمسلم، ولفظ الحاكم: "يعلمنا القرآن". وقال: "صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه بذكر القرآن".

قلت: وفي الحديث فائدة هامة، وهي أن خبر الأحاد حجة في العقائد، كما هو حجة في الأحكام، لأننا نعلم بالضرورة أن النبي ﷺ لم يبعث أبا عبيدة إلى أهل اليمن ليعلمهم الأحكام فقط، بل والعقائد أيضاً، فلو كان خبر الأحاد لا يفيد العلم الشرعي في العقيدة، ولا تقوم به الحجة فيها، لكان إرسال أبي عبيدة وحده إليهم ليعلمهم، أشبه شيء بالعبث. وهذا عما يتنزه الشارع عنه. فثبت يقيناً إفادته العلم. وهو المقصود، ولي في هذه المسألة الهامة رسالتان معروفتان مطبوعتان مراراً، فليراجعها من أراد التفصيل فيها.

"الصحيحة" (٤/ ٦٠٥).

[٦٣] باب هل يؤخذ بالحديث

الحسن لغيره في أبواب العقيدة؟

سؤال: الحديث الحسن لغيره هل يؤخذ في باب العقائد؟

الشيخ: الذي أعتقده أن التفريق بين حديث ثابت في مرتبة ما وحديث آخر أعلى ثبوتاً منه بين العقائد وبين الأحكام هذه بدعة لا يعرفها علماء المسلمين الأولين، واضح إلى هنا؟ وعلى هذا إذا كان الحديث الحسن يثبت به حكم شرعي فيثبت به عقيدة كذلك، بل أنا أقول شيئاً ما أظن أنكم قرأتموه، وقد حاججت جماعة هناك في دمشق الشام ممن شوشوا أذهان المسلمين اليوم بهذا النقل الذي نقلوه وطرحوه كأنه عقيدة لا شية فيها ولا عيب عليها، وهي: أن حديث الأحاد لا تثبت به العقائد، قلت لهم: يرد عليهم شيان لا خلاص لكم منهما:

الشيء الأول: هو أنكم لا تتبنون عقيدة من حديث مهما كان شأن هذا

الحديث قوة وصحة حتى لو كان متواتراً، قالوا: كيف ذلك؟ قلت: وهذه حقيقة يعرفها كل طلاب العلم المبتدئين في علم الحديث: أن كون الحديث أو كون حديث ما متواتراً فإنما ذلك أمر نسبي، أي: هو متواتر بالنسبة لمن تتبع طرق الحديث فحصل القناعة في القلب أن هذا حديث متواتر يستحيل أن يكون كذباً، لكن هل كل حافظ ولا أقول: كل مسلم، هل كل حافظ ضروري أو لزاماً عليه أن يكون حديث ما ثبت عند حافظ ما بأنه متواتر لزام على الحافظ الآخر أن يكون أيضاً عنده متواتراً؟ ليس الأمر بواجب، واضح هذا.

ومعلوم في تعريف الحديث المتواتر: أنه يشترط في تواتره أن يستمر التواتر من الطبقة الأولى إلى الثانية إلى أن تصل إلى الذي يقول: بأنه حديث متواتر، ماشي هذا الكلام؟ فإذا انقطع التواتر في طبقة ما هل يظل الحديث متواتراً؟ الجواب: لا، أنا أقول الآن: الإمام البخاري قال في حديث ما: إنه متواتر وهنا ناهية الدقة في الموضوع، هل هو عندي أنا متواتر؟ الإمام البخاري حكم على حديث ما بأنه متواتر هل هو عندي متواتر؟ هذا سؤال امتحان؟

مداخلة: ليس بالضرورة.

الشيخ: ليس بالضرورة، يحتمل؟

مداخلة: يحتمل أن يكون وألا يكون..

مداخلة: لا يحتمل.

مداخلة: يحتمل أن يكون عندك متواتراً ويحتمل ألا يكون.

الشيخ: لا، إذا: جوابك صحيح وجوابه صحيح، لكن لربط أحدهما بالآخر أقول: إذا قال الإمام البخاري في حديث ما: إنه حديث متواتر، وأنا لم أقف على

هذا الحديث إلا من طريق واحدة، هل يكون عندي والحالة هذه متواتراً؟

مداخلة: لا يكون.

الشيخ: فيها شك هذه؟

مداخلة: لا.

الشيخ: هنا لا يرد الاحتمال السابق، لكن أنا بسبب نظرتك إلى أنني ممكن أن يكون أنا بحثت ما وجدت هذا التواتر كلامك صحيح، لكن في الصورة التي عرضتها آنفاً فجوابه صحيح، الآن عند من ليس عنده خبر الحديث إطلاقاً وقال البخاري فيه إنه متواتر، فبالأولى ألا يكون عنده متواتراً.

قلنا لذلك الحزب: افترضوا أن رئيسكم هو علامة الزمان في الحديث أو بخاري الحديث، قال لكم: الحديث الفلاني هو متواتر، أصبح عندكم متواتراً؟ الجواب: لا، فانقطعت السلسلة، متى يصبح عندكم متواتراً؟ إذا كان عندكم أئمة في الحديث عشرة عشرين على حسب اختلافهم في عدد التواتر، ثم اتصلتم أنتم مع هذا العدد حينذاك يعود الحديث بالنسبة إليكم متواتراً، وما دام أن الواقع خلاف ذلك، والفرضية أن رئيسكم هو الذي حكم على هذا الحديث بالتواتر، حيث إن هذا الحديث يصبح عندكم آحاداً؛ ذلك لأن الذي نقل إليكم خبر تواتر الحديث عنده هو فرد، وعلى هذا قلت لهم: إنكم لا تتبنون عقيدة من حديث صحيح، واضح هذا؟ هذه النقطة الأولى...

النقطة الثانية: وهي التي اقتضاها البحث السابق أن نقول: كل حديث يحمل حكماً فهو ينطوي تحته على عقيدة، وإذا فصلت العقيدة عن هذا الحكم أذهبت قيمة هذا الحكم من الناحية الشرعية، واضح هذا أيضاً؟ بمعنى: إذا جاءك أمر من

رسول الله ﷺ مؤكداً بأنه على الوجوب أو على الاستحباب، أو جاءك نهي مؤكد أنه للتحريم أو للتنزيه، ذاك الأمر أو هذا النهي إذا فصلت عنها اعتقادك من أن الأمر يفيد الوجوب أو الاستحباب، إذا فصلت اعتقادك عن هذا لم يبق للحكم أثر ما في نفسك، فكذلك بالنسبة للنواهي، واضح هذا أيضًا؟.

إذًا: نستنتج مما سبق أن الحكم لو كان التفصيل السابق الذي ذهب إليه بعض علماء الكلام قديمًا وتبناه بعض المعاصرين حديثًا، لو كان هذا التفريق له وجهة بين العقائد وبين الأحكام لكان وضعه في الأحكام أولى من العقيدة؛ لأن الحكم قلنا وهذا واضح جدًا يحمل عقيدة فإذا رفعنا العقيدة منه لم يبق له أي تأثير.

إذا عرفنا هذا كله رجعنا إلى سؤالك في الحديث الحسن، فالحديث الحسن إما أن يقال: يثبت به حكم شرعي أو لا يثبت، فإذا كان من المعروف عند جماهير العلماء أنه يثبت فإذا هو يتضمن عقيدة فلا بد من الأخذ به؛ لأنه حكم ولا يضرنا بعد ذلك أن فيه عقيدة؛ لأن هذا أمر شبه متفق عليه في الحديث الحسن، أما الحديث الصحيح فما في إشكال أنه يجب العمل به في الأحكام، وإذا عرفنا ما سبق من البيان فالعمل بالحديث الحسن يتضمن حكمًا ومعنى هذا: أنه إذا جاء خبر لا يتضمن حكمًا لكن يتضمن عقيدة ولكن إسناده حسن وجب الأخذ به كما وجب الأخذ به في الحكم؛ لأنه حكم زائد عقيدة.

ومما يتفرع من هذا الكلام هو في اعتقادي شيء هام؛ لأنه لا يوجد مسطورًا فيما علمت، ما قلته أيضًا لأولئك الحزبيين: هأنتم تفرقون عمليًا بين حديث الآحاد في العقيدة وحديث الآحاد في الأحكام، فماذا تفعلون إذا جاء حديث يحمل في طواياه عقيدة من جهة، وحكمًا من جهة؟ ولو أنه عندنا كما بينا لا فرق بين حديث فيه حكم أو حديث فيه عقيدة، فمن كان فيه حكم أو من كان فيه حكم فففيه عقيدة،

لكن حسب فلسفتهم الخاصة قلت لهم: ما موقفكم؟ حاروا في السؤال فطلبوا المثال، قلت لهم مثلاً: قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح في البخاري وغيره: «إذا جلس أحدكم في التشهد الأخير فليستعذ بالله من أربع: يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر..» وبقية الحديث معروف، هم أعرفهم لا يؤمنون بعذاب القبر؛ لأنهم يزعمهم عذاب القبر أحاديثه لم تبلغ مبلغ التواتر.

إذاً: لا يجوز الاعتقاد به، قلنا لهم: الآن أمركم رسول الله ﷺ بغض النظر الأمر للوجوب أو الاستحباب، أمركم رسول الله أن تستعيذوا من أربع منها: عذاب القبر فإن قلتم: هذا حديث أحكام يجب الأخذ به ناقضتم قوله: هذا حديث آحاد لا يجوز الأخذ به في العقيدة؛ لأن عذاب القبر عقيدة، فماذا تفعلون؟ أتأثمرون بأمره عليه السلام كحكم شرعي أم ترجعون إلى فلسفتكم أن العقيدة لا تثبت بحديث آحاد وهذا حديث آحاد فلا نأخذ به؟ سواء قلتم هذا أو قلتم هذا خالفتم عقيدتكم، نحن لا نقول: خالفتم الشرع، هم مخالفون للشرع، لكن خالفوا عقيدتهم بسبب تفريقهم بين حديث الآحاد في الأحكام وحديث الآحاد في العقيدة.

هذا ما عندنا حول هذه المسألة الطريفة.

مداخلة: سأل الأخ عن الحسن لغيره، كذلك ما ذكرته هو ينطبق..

الشيخ: هو كذلك.

"رحلة النور" (١٤٤/١٥:٤٢:٠٠)

[قال الإمام:]

لما وجد في الآونة الأخيرة حزب من الأحزاب الإسلامية قالوا: حديث الأحاد لا تؤخذ منه عقيدة، وإنما حديث التواتر. قلنا لهم: هذا يعني لا تؤخذ العقيدة من الحديث مطلقاً. قالوا: لماذا؟ قلنا له: لأنكم الذين تحملون هذه العقيدة هاتوا إلي بعقيدة أثبتوها بحديث متواتر، ولا سبيل لكم إلى ذلك؛ لأن الشيخ والإمام والعالم الذي تثقون به هو الشيخ تقي الدين رحمه الله...

قلت لهم: لا يمكن أن يوجد عندكم عقيدة أثبتوها بحديث متواتر عندكم؟ قالوا: لماذا؟ قلت: أولاً الواقع، فإنكم عاجزون عن أن تقدموا ما أطلب، لكننا إذا قلنا لكم ما موقفكم بالنسبة لأحاديث عذاب القبر، تقولون: هذه أحاديث آحاد ولا يجوز الإيمان بها.. إلى آخره.

ثانياً وهذا هو المهم أن حديث التواتر قضية نسبية شرحت لهم هذا القضية شرحاً بالغاً، وقلت لهم: الشيخ تقي الدين النبهاني هو العالم الفاضل الجليل عندكم والذي جمع العلوم كلها، فلو فرضنا أنه ثبت عنده أن حديثاً ما هو عنده حديث متواتر، جاء من طرق كثيرة وكثيرة جداً، لا نناقش الآن؛ لأن المهم رأيه، أن هذا الحديث متواتر عنده، حينما نقل إليكم هذا الرأي أصبح عندكم آحاد، هل تأخذون به؟ إن أخذتم به نقضتم مبدأكم؛ لأنه آحاد، أما الشيخ واجب عليه أن يأخذ به لأنه ثبت عنده متواتراً، أما عندكم غير متواتر؛ لأن التواتر يشترط فيه اتصال التواتر في كل طبقة بمعنى، أنتم يا أفراد حزب التحرير، أنتم ما شاء الله عديد من العلماء الأفاضل متخصصين بعلم الحديث، ومفرقين بهذه البلاد

الإسلامية، عشرين ثلاثين أربعين، كل واحد منكم اتصل مع العدد هذا، كل واحد يقول أن الحديث الفلاني هو حديث متواتر، حينئذ يصير عندكم متواتراً، أما مجرد أن يقول لكم إمامكم أو شيخكم أن هذا الحديث متواتر،.. فكيف يكون متواتراً عندكم؟!؟

"الهدى والنور" (٢٣٨ / ٤٥:٣٠:٠٠)

[٦٥] باب في ذكر بعض من أنكر حجية خبر الآحاد في العقيدة

(قال الإمام في معرض كلامه حول بعض الأمثلة التي تدل على تعصب أبي غدة لشيخه الكوثري بالباطل):

جاء في "المصنوع" حديث رد الشمس على علي رضي الله عنه ليصلي العصر بعد أن غربت ولم يصل. فذكر المتعصب [أبو غدة] في التعليق عليه جماعة من العلماء قالوا بأنه حديث موضوع، وآخرون ذهبوا إلى تصحيحه منهم شيخه الكوثري، فضل المتعصب بين هذين الحكمين المتناقضين، ولم يستطع - وهو الأمر الطبيعي الملازم له! أن يرجح أحدهما على الآخر، ولكنه حاول بادئ الرأي أن يرجح التصحيح بدون مرجح، وإنما تقليداً منه لشيخه الكوثري فقال (٢١٥):

وقد جاءت كلمته رحمه الله تعالى على وجازتها ملخصة للمسألة أحسن تلخيص، إذ قال: ولا كلام في صحة الحديث من حيث الصناعة، لكن حكمه حكم أخبار الآحاد الصحيحة في المطالب العلمية. فأفاد بهذا الإيجاز البالغ أن الخبر على صحته لا ينهض في بابيه وموضوعه، لأنه من المطالب العلمية التي تتوقف على اليقينيات وما قاربها. فلا بد على هذا من تأويل الخبر مع قولنا بصحته لمخالفته ما هو من الأمور العلمية، والله تعالى أعلم.

هكذا قال هذا المسكين، ولم يدر أنه بهذه الفلسفة التي تلقاها من شيخه يجعله كما تقول العامة: "كنا تحت المطر، فصرنا تحت المزارب". لأنه فتح على نفسه باباً للشباب الذين لا علم لهم بالسنة أن يردوا كل حديث صحيح ورد في الأمور التي ليست من الأحكام، وإنما هي في المعجزات أو بدء الخلق والجنة والنار، وبكلمة واحدة في الغيبات التي تتوقف على اليقنيات بزعمه ويعني بذلك الأحاديث المتواترة، ثم تحفظ فقال: "أو ما قاربها" ويعني الأحاديث المشهورة التي رواها أكثر من اثنين. أما الحديث الذي تفرد به الثقة وهو صحيح عند أهل العلم فليس حجة في الغيبات عنده فلا بد من تأويله بزعمه، وليت شعري كيف يؤول مثل هذا الحديث الذي يتحدث عن واقعة معينة؟ اللهم إلا بإنكار معناه وتعطيله حتى يتفق مع العقول المريضة والقلوب العليلة، تماماً كما فعلوا في آيات الصفات وأحاديثها !

"تحقيق شرح العقيدة الطحاوية" (ص ٣٢-٣٤).

[٦٦] باب بدعة تقسيم دلالة

الأحاديث إلى ظنية الثبوت وقطعية الثبوت

الملقى: يقول صاحب السؤال: تحدثنا مع أحد المتدعين من الأشاعرة، ووصل الحديث أنه قال: أنا شافعي المذهب، فهل تنكرون على مذهبي؟

فقلنا له: إذا ورد حديث صحيح عن النبي ﷺ يخالف قول الشافعي فهل تأخذ قول الشافعي أم حديث النبي ﷺ؟

فقال: لا بالطبع: قول النبي، ومن ترك النبي فقد كفر.

فقلنا له: ماذا تقول فيمن ترك الأحاديث الصحيحة الواردة عن النبي ﷺ؟

فقال: نحن لا ننكرها ونجحدّها، ونأخذها بظنية الثبوت، ولا نأخذ به في العقيدة.

الشيخ: أوه. شنشته نعرفها من أخزم.

من العلم الدخيل في الإسلام: تقسيم الإسلام إلى قسمين: قطعي الثبوت: ظني الثبوت، أنا أشهد بالله، وأحلف على ما أقولك: أن أعرف الناس بكلام رسول الله ﷺ وأخلص الناس لرسول الله وهو: أبو بكر الصديق ما كان يعرف هذه الفلسفة.

ثم إذا انظرنا إلى الطبقة الثانية وهي طبقة التابعين.

خذوا سيد التابعين سعيد بن المسيّب أو المسيّب وكان يكره أن يقال: المسيّب رحمه الله كان أعلم التابعين، أو حتى تكَلِّ العلم إلى الله نقول: كان من أعلم التابعين وأزهدهم، وقد لقي من بعض الحكام الأمويين ما لقي بسبب أنه أبى أن يزوج ابنته بولي العهد كما يقولون اليوم، فعذبه بينما زوجها بأحد تلامذته الفقراء والمساكين.

الشاهد: هذا التابعي الجليل لا يعرف هذه الفلسفة الدخيلة في الإسلام: الإسلام منه قطعي الثبوت ومنه ظني الثبوت.

يترتب من وراء هذا التقسيم تخيير المسلم كما سمعتم في السؤال تخيير المسلم بين أن يأخذ بما كان ظني الثبوت أو لا يأخذ، أهكذا كان السلف الصالح؟

لذلك نحن يا إخواننا نقول لكم: الكتاب والسنة والسلف الصالح، إنما نؤكد على مسامعكم هذا الشرط الثالث؛ لأننا نعلم يقيناً مثلما أنكم تنطقون أنه لا يوجد على وجه الأرض طائفة مسلمة مهما كانت عريقة في الضلال، لا توجد طائفة

تقول: نحن لسنا على الكتاب والسنة كما سمعتم آفًا في جواب المسؤول، لكن توجد طوائف، بل جماهير المسلمين اليوم الذين يقولون: نحن مع الكتاب والسنة ولا يستطيعون بطبيعة الحال أن يقولوا إلا هذه الكلمة، لا يوجد فيهم من يقول: وعلى منهج السلف الصالح إلا طائفة قليلة جدا، هي الطائفة المنصورة التي قال عنها رسول الله ﷺ في بعض الأحاديث الصحيحة «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله، حتى تقوم الساعة».

من هي هذه الطائفة؟

قال عليه السلام: «هم الغرباء الذين يصلحون ما أفسد الناس من سنتي من بعدي». من هم؟

هم الذين يتمسكون بما كان عليه رسول الله وأصحاب رسول الله. أعطوا بالكم؟ ليس بما كان عليه رسول الله فقط؛ بل وأصحاب رسول الله، هكذا وصف رسول الله ﷺ الفرقة الناجية، الفرقة الناجية لما قيل له عليه السلام: ما هي؟

جاءت هناك روايتان: إحداهم أصح من الأخرى، ولا اختلاف بينهما. الأولى: قال: «هي الجماعة»، الجماعة، هم أصحاب الرسول... الثانية: هي تفسير للجماعة قال: «هي ما أنا عليه وأصحابي» وأصحابي؛ ولذلك فمن يأخذ بالكتاب والسنة لا يلتفت إلى الأخذ بما كان عليه السلف الصالح فسيكون في ضلال مبين، وهذا واقع العالم الإسلامي اليوم وقديما بالنسبة لبعض الطوائف والفرق.

لذلك نحن ندندن حول كلمة: السلف الصالح، فهل كان السلف الصالح

يعرف فكراً أو عملياً؛ لأنني أدري أن هناك اصطلاحات...، لكن المهم واقعياً هل كان فيهم إذا جاءه حديث من شخص واحد، وهذا اسمه حديث آحاد، مثلاً سعيد بن المسيّب أو المسيّب سمع أبا هريرة يروى حديثاً له علاقة مثلاً في العقيدة، مثلاً في القبر، هل يرى له الخيرة ألا يأخذه، لأنه حديث آحاد؟

ما شا الله. ما كانوا يعرفون هذه الفلسفة إطلاقاً، وإنما كان يعرفون شيئاً واحداً هو ما أشار إليه ربنا عز وجل في كتابه ثم بينه [رسوله] في حديثه.

أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: ٦). تبينوا: تثبتوا كما بقراءة أخرى.

في الحديث الآخر، في الحديث الذي قال فيه الرسول عليه السلام: «كفى المرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع»^(١). فكان التابعون يتحرون أن يعرفوا هذا الحديث يرويه تابعي آخر عن صحابي، الصحابة كلهم عدول، فإذا التابعي سمع من الصحابي مباشرة، ما عاد في عنده أبداً تردد في أن يأخذ بهذا الحديث؛ لأنه خبر آحاد. لكنني كأني أشعر من تمام فلسفة هذا الكلام أن بعضكم ما يعرف شو معنى حديث الآحاد بلا شك لأن هذا اصطلاح؟

حديث آحاد: الآن أنا أكلّمكم وأنا واحد، أنا باقول: قال الله، وقال رسول الله، وقال الصحابة... والنخ.

على هذه الفلسفة أنتم لكم الخيار تأخذوا ولا ما بتأخذوا، لستم مكلفين.

بينما الرسول يقول: «بلغوا عني ولو آية وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج»^(٢)

(١) مسلم (رقم ٧).

(٢) البخاري (رقم ٣٢٧).

إلى آخر الحديث.

بذلك تنبت من وراء هذه الفلسفة آثار كثيرة جداً؛ كثير من الناس لا يؤمنون بعذاب القبر، يقولون: نحن نظن لأن الخبر ظني، البحث مع الأسف طويل، وأخشى أن يصاب بعضكم بالملل.

خبر آحاد: لو تصورنا سعيد بن المسيب أو المسيب سمع من عشرة من أصحاب الرسول أو عشرين أصحاب الرسول أن أكثر من ذلك، هذا الحديث صار عنده متواتراً، شوف هذا التواتر: ما رواه جماعة من المسلمين يستحيل تواطؤهم على الكذب، فإذا افترضنا أن حديثاً سمعه مثل سعيد بن المسيب عن عشرة عن عشرة من أصحاب الرسول، هذا صار عنده يقين: أن الرسول قال هذا الحديث، لكن جاء تابع تابعي مثل الإمام الزهري سمع هذا الحديث عن؟ سعيد بن المسيب، هل هذا الحديث عنده متواتر؟

لا. لأنه هو سمعه من واحد، الواحد سمعه من عشرة.. عشرين، هو عنده متواتر، لكن عند تابع التابعي الإمام الزهري هذا صار خبر آحاد.

إذن أي خبر يحدث به سعيد بن المسيب مهما كان قوته، مهما كان تواتره يصبح عند تابع التابعين ظنياً؛ أي غير قطعي الثبوت.

هذه الفلسفة تقول له: أنت بقي مخير: أن تأخذ به أو ألا تأخذ به.

من تمام الفلسفة قال: إذا كان الحديث له علاقة بالعقيدة فأنت إن أخذت به، تأخذ به وتحمله محمل الظن لا القطع، وإن كان في الحكم يجب عليك أن تأخذ به، فرقوا بين العقيدة وفرقوا بين الحكم، تفريق آخر ولهذا التفريق ذيول وآثار كثيرة؛ بحيث أنك لن تستطيع أن تأخذ من واحد من هؤلاء الذين تأثروا بهذه

الفلسفة الكلامية أن تأخذ منه عقيدة؛ لأنه إن كان من القرآن الثابت قطعياً فهو يشترط: أن يكون قطعي الدلالة، فلسفة أخرى قطعي الثبوت قطعي الدلالة. القرآن قطعي الثبوت لكن أحيان لا يكون قطعي الدلالة، فإذا لم يكن قطعي الدلالة أيضاً في العقيدة: أنت مخير: إن شئت أخذت وإن شئت لم تأخذ؛ البحث في هذا طويل، وطويل جداً، وأنا بفضل الله لي رسالتان مخصصتان في هذا الموضوع بإمكانكم أن تسألوا عنهما، وتدرسوها إن شاء الله دراسة طيبة، المهم أن التفريق بين حديث الأحاد وحديث التواتر هذا اصطلاح لا ينبغي أن نبني عليه تفريقاً بين ما إذا كان الحديث في العقيدة فلا يؤخذ به إلا إذا كان متواتراً، أما إذا كان في الأحكام فيجب أن يؤخذ به.

هذا التعريف لا أصل له، إذا جاءك الحديث عن رسول الله ﷺ صحيحاً وجب الأخذ به مطلقاً سواء كان في العقيدة أو في الأحكام.

"الهدى والنور" (٧٤٢/ ٥٧: ٢٣: ٠٠)

[٦٧] باب هل يكفر من ينكر خبر الأحاد؟

سؤال: يقول: ما حكم الأشخاص الذين ينكرون أحاديث الأحاد على الرغم من إقامة الحجة عليهم، هل هم فاسق أو ضالين أو كفرة؟

الشيخ: لا شك أن كل مسلم يتبنى مذهباً له أو منهجاً أو سبيلاً أو طريقاً لم يكن عليه سلفنا الصالح، الذي يعني صحابة النبي ﷺ، والتابعين لهم، وأتباع التابعين، لا شك أن هذا المسلم الذي يخالف هؤلاء يعيش في ضلال مبين، ثم هذا الضلال الذي لا نشك في أنه واقع فيه وملبس له من قمة رأسه إلى أخمص قدمه قد يكون يورده موارد الكفر والخروج من الملة؛ ذلك لأن الله عز وجل قال في صريح القرآن الكريم: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ

سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تَوَلَّى وَتُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾، فالذين يتفلسفون بفلسفة إنكار حديث الآحاد، هؤلاء يخالفون سبيل المؤمنين، وقد ذكرنا أكثر من مرة: أن هدي السلف الصالح وتبليغهم لدعوة الإسلام، حتى شملت قسماً كبيراً من أقطار الدنيا، إنما كان ذلك بنقل الآحاد والأفراد في دعوة الرسول عليه الصلاة والسلام، من أشهر ذلك مما هو معروف في السيرة النبوية وفي التاريخ الإسلامي الأول، أن النبي ﷺ يرسل الشخص الواحد يدعو القبيلة الواحدة إلى الدخول في الإسلام، فيأمرهم بأن يوحدوا الله وحده لا شريك له، وإذا استجابوا أن يصلوا وأن يصوموا وأن يزكوا... وو إلى آخره، كيف انتشر الإسلام بهؤلاء الأفراد؟ وهكذا استمر انتشار الإسلام حتى شمل كثيراً من البلاد، حتى البلاد التي هي في وسط البحار كأستراليا مثلاً وأمثالها؛ بسبب: أن مسلماً يسافر في سبيل التجارة فينزل في بلد ما طرقة قدمه من قبل فيقول لهم: الإسلام كذا وكذا، فيدخل الناس في دين الله أفواجاً بخبر الواحد؛ ولذلك فهؤلاء الذين يستهينون بخبر الواحد ويقولون: أن خبر الواحد لا تثبت به عقيدة، يخالفون سبيل المؤمنين، بل سبيل سيد المؤمنين الذي كان أرسل معاذاً وأرسل علياً وأرسل أبا موسى الأشعري دعاء إلى الإسلام في اليمن، ودحية الكلبي إلى بلاد سوريا إلى الروم... وهكذا، هؤلاء الدعاة الأولين معروفين في التاريخ الإسلامي كانوا أفراداً، فكيف يقال: أن حديث الآحاد لا تثبت به عقيدة؟!

نحن لنا والحمد لله رسالتان تعالج هذه القضية معالجة علمية وعقلية شرعية، ليس عقل فلتان، عقل شرعي مأخوذ من الكتاب ومن السنة، وكل ما خرج عن الكتاب والسنة.. فصدقوا حينما قالوا: ليس عقلاً؛ لأن الله عز وجل حينما ذكر الكفار وهم في عذاب النار حكى عنهم أنهم قالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا

في أَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴿الملك: ١٠﴾، فإذاً من هو العاقل؟

هو الذي يُحكم الشرع على عقله؛ لأن هذا العقل كما قلنا العقل المطلق موزع في البشر، ليس معروفاً محدوداً بشخص، لو قيل: عقل الرسول المعصوم على الرأس والعين، هذا مرجع، لكن عقل البشر الضائع الفلتان الذي لا حدود له هذا من تمام الضلال حينما تبنوا ما أداه عقلهم المجرد عن انطباع الكتاب والسنة إلى أن يقولوا: أن حديث الآحاد لا تثبت به عقيدة.

وأنا أضرب لكم مثلاً يحمل في طوإياه نكتتين، وكيف يظهر، وما هو الموقف هؤلاء الناس الذين حكموا عقولهم على نصوص نبيهم ﷺ.

لقد قال ﷺ في حديث البخاري ومسلم: «إذا جلس أحدكم في التشهد الأخير فليستعذ بالله من أربع، يقول: اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم، ومن عذاب القبر، ومن فتنة المحيا والممات، ومن شر فتنة المسيح الدجال»، هذا حديث آحاد يؤخذ عندهم في الأحكام، لا يؤخذ به في العقيدة، لكن هذا الحديث يتضمن أمرين: يتضمن حكماً، ويتضمن عقيدة، الحكم: «فليستعذ بالله من أربع»، العقيدة: عذاب القبر، العقيدة: المسيح الدجال في آخر الزمان، وكيفما يستطيع هذا أن يستعذ بشيء لا يؤمن به؟ لا يستطيع، إذاً هو في حيص بيص، وكيفما مال فهو في ضلال، إن أخذ بالحديث؛ لأن فيه حكم شرعي، وهذا واجبه، لكنه لم يأخذ بما فيه من عقيدة وهو الإيمان بعذاب القبر وبالمسيح الدجال في آخر الزمان.

فإذاً: في أثناء تطبيقه لهذا الحكم هو مخالف لعقيدته، وهذا من الضلال المبين.

(الهدى والنور / ٧٢٨ / ٢٠: ١٩: ٠٠)

[٦٨] باب هل إنكار خبر الآحاد يُعدُّ كفرًا؟

يسأل السائل ما الضابط في تكفير المستهزئ بالسنة أهو العلم بكونها سنة أم غير ذلك.

الشيخ: لا شك أنه لا يجوز تكفير مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله إلا وهو يعلم أن الذي ينكره هو ثابت في السنة، أما إذا كان جاهلاً فينبغي أن يُعلم بدل أن يكفر، فمن أنكر شيئاً يؤمن بثبوتَه في السنة ومع ذلك فهو أنكره هذا بلا شك كافر يحل دمه.

وهذا الجواب يجرنا إلى مسألة خلافية منذ قديم ألا وهي أن كثير من العلماء المتأخرين يقسمون الحديث النبوي من حيث ورودُه إلينا إلى قسمين حديث متواتر، وحديث آحاد، وينون على ذلك أنهم يقولون من أنكر حديث التواتر فهو كافر، ومن أنكر حديث الآحاد فليس بكافر، أنا أعتقد أن هذا الجواب التفصيلي قائم على تفصيل السابق للحديث المتواتر وحديث الآحاد، وكلُّ من التفصيلين لا أصل له في الشرع، من حيث الواقع في حديث متواتر وفي حديث آحاد؛ لأن التواتر والآحاد هو طريقة وصول الحديث إلى فرد من الأفراد، لكن هذا ليس من طبيعة الحديث، لأن الحديث هو ما صدر من فم الرسول عليه السلام وليس من القرآن، فالتفصيل السابق بالتفريق بين من أنكر حديث التواتر فهو كافر، ومن أنكر حديث الآحاد فهو فاسق، هذا ليس دقيقاً؛ إنما الصحيح أن يقال: كل من أنكر حديثاً يعتقد أن الرسول قاله فهو كافر سواء كان هذا الحديث عند زيد من الناس متواتر أو آحاد، المهم أن الشخص الذي أنكر الحديث يعتقد أن النبي عليه السلام قاله مع ذلك يقول لك: هذا الحديث لا يمكن أن يُقبل لأنه ما يدخل في العقل إلى آخر الفلاسفة العصرية المعروفة اليوم أما كونه حديث متواتر أو حديث آحاد

فهذا التفصيل لا يمكن أن يعرفه إلا في المليون واحد من المسلمين، وبالكاد أن يوجد هذا الواحد في المليون، ولذلك أنا اعتقد أن من الدسائس التي أدخلت في الإسلام بسوء نية أو بحسن قصد لكن على كل حال هذا دخيل في الإسلام، ألا وهو التفريق بين الحديث الحديث الأحاد وحديث التواتر، ثم ربط نتيجة تختلف واحدة عن الأخرى باختلاف كون الحديث متواتراً أو آحاداً.

ذكرنا آنفاً من جملة ... النتيجة أن من أنكر حديث التواتر فهو كافر، هو حديث متواتر عند أهل العلم، نرجع لنفس المعنى السابق، لنأتي بمثال آخر فيما بعد حديث متواتر عند أهل العلم لكن ملايين المسلمين ما عندهم خبره هذا الحديث، فواحد سمع به قال: هذا مش معقول مش مقبول، لكن ما عنده علم بأن هذا حديثاً قاله الرسول لكن أهل العلم يقولون حديث متواتر، وعلى عكس ذلك هو يعلم هو حديث ثابت عن الرسول لكن هو متواتر مع ذلك هو بينكره، الأول ما يكفر، والآخر بيكفر.

نتيجة أخرى نتجت من التفريق بين حديث الأحاد وحديث التواتر؛ حديث الأحاد يؤخذ فيه بالأحكام دون العقيدة، حديث التواتر لا يجوز الأخذ به في العقيدة أو على الأقل لا يجب الأخذ به في العقيدة فرقوا بين حديث الأحاد فيؤخذ به في الأحكام ليس في العقيدة، أما العقيدة فلا بد أن يكون الحديث فيها – أيش؟ – متواتر هذا الكلام من العجائب أنه يقرره بعض العلماء قديماً وحديثاً؛ لو سئل هذا العالم الحديث صحيح ولا ضعيف؟ ما يعرف فضلاً أن يعرف إذا قيل له هذا متواتر وإلا آحاد، (سيقول لك) شو بيعرفني هذه ما هي شغلتي؟ (إذا كيف) قدرت تفرق بين الحديث الأحاد وحديث التواتر، ورتبت على ذلك أنه من ينكر حديث الأحاد في العقيدة لا ضير عليه لأن العقيدة لا تثبت إلا بحديث التواتر.

مع الأسف الشديد حزب التحرير وقع في هذه الطابوسة بالتعبير السوري يعني في هذا المطب في هذه الحفرة، فقال أول ما نشأ حزب التحرير: لا يجوز أخذ حديث الآحاد في العقيدة، وبعدين صار مناقشات بينهم وبين بعض أفراد من أهل السنة عدلوا عبارتهم؛ كانت سابقاً: لا يجوز الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة، فحولوها إلى لا يجب، كانوا من قبل في العبارة السابقة: لا يجوز؛ يعني: أن الحزبي التحريري حرام عليه أن يعتقد بحديث آحاد، لكن لما عدلوا العبارة أعطوه فسحة شويه، لا يجب عليك؛ فأنت حر بقي تأخذ بهذا الحديث ولأما تأخذ ما في مانع، في الأول: لا يجوز، وجرى طبعاً مناقشات كثيرة هناك في دمشق وغير دمشق من سوريا بيني وبينهم، فاضطروا أن يعدلوا هذه العبارة وكان من جملة ما قلت لهم: يا جماعة أنتم عندما تقولون لا يجوز الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة معناه أنكم لا عقيدة عندكم قائمة على السنة، لا يوجد هناك عقيدة تعتقدونها مأخوذة من السنة من الحديث؛ لماذا؟ لأنكم تشترطون أن يكون متواتراً، لكن هذا الحديث المتواتر في واقعه عند أهل العلم هو مجهول عند غير أهل العلم، وتُعدّل العبارة فنقول هذا الحديث عند أهل الاختصاص في الحديث وما أقلهم وخاصة في هذا الزمان يكون متواتراً، لكن عند عامة العلماء فضلاً عن عامة المسلمين ما عندهم خير إلا أنه حديث آحاد، ولذلك فسوف لا تقيمون عقيدة على حديث ولو كان متواتراً عند أهل العلم؛ لماذا؟ لأنه سيعود إليكم حديث آحاد.

كنت ضربت لهم مثلاً قلت لهم: شيخكم الشيخ تقي الدين النبهاني نفترضه بأنه أعلم أهل الزمان في الحديث -وهو ليس كذلك لكن نفترض كذلك-، بحث في حديث ما بحثاً هو شأنه لأنه متخصص فخرج معه أنه حديث مثلاً مثلاً: «اتقوا

البول فإن عامة عذاب القبر منه»^(١)، ثبت لديه مثلاً أن هذا الحديث حديث متواتر، إذاً هو تضمن: إن في عذاب قبر؛ هم لا يؤمنون بعذاب القبر؛ لأن ما في القرآن زعموا.

الآن شيخكم يقول: قال رسول الله ﷺ: «اتقوا البول فإن عامة عذاب القبر منه»، حديث متواتر عندي، أنت يا حزبي هل عندك متواتر؟ لا، ليه؟ لأن التواتر يشترط عند أهل العلم أن يتسلسل في كل طبقة؛ يعني حديث رواه أبو بكر الصديق وحده رواه عنه مليون شخص هذا حديث آحاد، مليون من الصحابة رويوا حديثاً نقله إلينا واحد هذا حديث آحاد؛ إذاً لازم هذا التواتر، نخفف العدد أشوية لا يكون خيالياً يكون واقعياً؛ حديث رواه عشرة من الصحابة، وعنه عشرة من التابعين، وعنه عشرة من أتباع التابعين، وهكذا إلى أن سَطَّرَ هذا الحديث في عشرات كتب السنة بهذا التسلسل؛ عشرة من الصحابة، عشرة من التابعين إلى آخره، يجيء تقي الدين النبهاني وجد لهذا الحديث عشرة طرق صار عنده قناعة يقينية أن هذا الحديث قطعي قاله الرسول عليه السلام، وهذا واقع لكن حينما يقوله لحزبه: هذا الحديث المتواتر، فكل حزبي يصبح عنده الحديث حديث آحاد ليه؟ لأن الذي نقل له التواتر هو واحد انتبة الحزبي، يمكن يقول: هذا حديث متواتر عندي - عند حزب التحرير -، وهذا لا وجود له عنده ولا عند غيره من الأحزاب، في عندهم عشرة من المتخصصين في علم الحديث؛ الشيخ تقي الدين والشيخ أحمد ومحمد وعبد الرحيم وعبد الرحمن إلى آخره عشرة، كل واحد بحث في هذا الحديث ووجده متواتراً، العشرة هذول يعلنون على الملأ - حزب التحرير - أن الحديث الفلاني حديث متواتر، حيثئذ يصبح هذا الحديث عند كل

(١) صحيح الجامع (رقم ٣٠٠٢) بلفظ: تنزهوا...

الأفراد حديثاً متواتراً ليش؟! لأن الذي نقل التواتر هو متواتر هو عشرة أشخاص، لكن هذا لا وجود له هذا لا وجود له.

ولذلك أنا قلت لهذه الجماعة: أنتم لا يمكن أن تجدوا حديثاً متواتراً؟ مرة من المرات صارت مجادلة بيني وبينهم [قلت] يا جماعة أنا شايف كتبكم ممثلة بالأحاديث الضعيفة والتي لا أصل لها إلى آخره قالوا: نستعين بأمثالك قلت لهم ما شاء الله... بذككم تستعينون برجال من خارج حزبكم؟! لازم العلم ينبع منكم ويرجع على غيركم إلى آخره، فقلت لهم افترضوا أنه أنا هذا الحديث ثبت لدي بطريق التواتر، قلنا لكم حديث عذاب القبر متواتر، هذا ما أفاد التواتر عنكم؛ لأن أنا شخص واحد لا بد أن يجيب لكم من أطراف العالم الإسلامي علماء متخصصون في علم الحديث يقولون نفس القول هذا بأن حديث عذاب القبر متواتر وهذا غير واقع، لذلك لا يمكن أن أتصور أنكم تؤمنون بعقيدة نابعة من حديث متواتر؛ لأن هذا التواتر لا وجود له، مش عنكم كأفراد من حزب التحرير؛ عند شيخهم الكبير تقي الدين؛ لأنه هو كأي قارئ يقرأ في كتاب يقرأ أن هذا حديث آحاد أو حديث تواتر لكن ما صار متواتراً عنده؛ لأنه قراه بدلالة شخص واحد، وهذا يختلف اختلافاً كبيراً في الحكم على الحديث بالتواتر.

في البحوث الفقهية علماء الأحناف عندهم فلسفة أخرى تتعلق بالفقه، علماء الكلام جاؤوا بالفلسفة السابقة حديث الآحاد لا تؤخذ منه عقيدة، لكن فقهاء الحنفية أيش قالوا؟ قالوا حديث الآحاد لا يجوز تخصيص القرآن به، تخصيص القرآن لا يجوز؛ لأن القرآن متواتر، وحديث الآحاد غير متواتر وبهذا الجواب يعطلون عشرات الأحكام الشرعية الثابتة في السنة الصحيحة، من ذلك مثلاً يختلفون مع جماهير الفقهاء في حكم قراءة الفاتحة؛ الجماهير يقولون: بأنها ركن

من أركان الصلاة، وهم يقولون: لا هذا واجب وليس بفرض، فضلاً عن أن يكون ركناً لا تصح الصلاة إلا به، طيب الحديث: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»؟! يقولون هذا حديث آحاد والقرآن يقول ﴿فأقرؤا ما تيسر من القرآن﴾ وهذا نص عام ﴿ما تيسر من القرآن﴾ لا يجوز تخصيصه بحديث الآحاد: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»....

ونشوف إمام المحدثين البخاري مؤلف رسالة للقراءة «جزء في القراءة» اسم الرسالة، فإذا به في أول الرسالة يقول تواتر لدينا أن النبي ﷺ قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» (كيف) بتقولوا يا فقهاء يا حنفيون تقولون هذا الحديث حديث آحاد؟! هذا إمام المحدثين يقول إنه حديث متواتر عندنا وهذا صحيح هذا الكلام، لكن صحيح عند البخاري لكن مو صحيح عند الفقهاء؛ لأنه هذا الحديث ما جاء عندهم بطريق التواتر الذي يبجيء عن اليقين، لكن هذه فلسفة دخيلة في الإسلام التفريق بين حديث وحديث؛ ما دام كلاً منهما حديث صحيح ثابت؛ لكن واحد جاء من طريق ثاني جاء من طريقين وثاني جاء من ثلاثة من عشرة إلى آخره، وكل واحد من هذا الأنواع له اسم خاص عند المحدثين: حديث مشهور، حديث مستفيض، حديث متواتر، هذه اصطلاحات للكشف عن طريقة وصول الحديث إلينا، لكن ليس المقصود من هذا الاصطلاحات أن نعطل العمل بالحديث لأنه هو في منزلة كذا، وليس في منزلة كذا، لهذا لا يجوز إلا أن نأخذ الحديث عن الرسول عليه السلام مجرد أن يكون صحيحاً أما متواتر وآحاد فهذه قضية نسبية أولاً بصورة عامة، وثانياً هي نسبية بالنسبة لأهل العلم، أما جماهير الناس لا علم عندهم.

فالتكفير إذاً ليس متعلقاً بطريقة وصول الحديث إلى منكر الحديث هل آحاد أم هو تواتر، ولا هو بطريقة وصول الحديث إلى غير المنكر، فقد يكون عند غير

المنكر متواتر، وهو ما عنده خبر بهذا الحديث، كما ذكرنا آنفاً، لكن الحديث عند جميع العلماء غير متواتر لكنه صحيح، والذي أنكره أيضاً يعتقد أنه صحيح، مع ذلك ينكره فهو كافر.

إذاً قضية التكفير لا تتعلق بما قام في نفس المكفّر، وإنما ما قام في نفس المكفّر؛ فإن كان المكفّر يعتقد بأن هذا الحديث صح عن الرسول مع ذلك ينكره فلا شك بأنه يكفر بذلك، وإن قال - وإن كان لا هياً - هذا الحديث والله أنا أستبعد صحته عن الرسول والله يعلم من قلبه أنه لا ينافق، يقول ما في قلبه؛ هذا لا يكفر عند رب العالمين، لكنه إذا كان يعلم أن هذا الحديث قاله الرسول لكن ظهر بيقول أنا أشك في أن الرسول قال هذا، فهو عند الله كافر؛ لأنه في قرارة قلبه يؤمن بأن النبي عليه السلام قد قال هذا الحديث مع ذلك ينكره.

فإذاً التكفير لا يجوز أن يحكم به بالنسبة لما قام في نفس المكفّر وإنما لما قام في نفس المكفّر، واضح إن شاء الله.

السائل: واضح [لكن الفرق] بين المنكر والمستهزئ.

الشيخ: ما في فرق الذي يستهزئ بحديث يؤمن بأن الرسول قاله مثل ذلك الذي أنكر فهما سواء.

"الهدى والنور" (٢٦٩ / ١٢ : ٢٧ : ٠٠)

جماع أبواب الكلام حول العقل وموقعه من مصادر
الاستدلال عند أهل السنة

[٦٩] باب العقل الفطري السليم
من أصول الاستدلال عند أهل السنة ومثال ذلك

[ال إمام بعد نقله عن الإمام الذهبي أسماء بعض الأئمة ممن يقول بإثبات الصفات لله عز وجل ومنها صفة العلو قال]:

والعقل الفطري السليم يشهد لهؤلاء الأئمة وما معهم من نصوص الكتاب والسنة وبيان ذلك:

لا خلاف بين المسلمين جميعاً أن الله تعالى كان ولا شيء معه لا عرش ولا كرسي ولا سماء ولا أرض ثم خلق الله تعالى الخلق، كما سيأتي في حديث عمران بن حصين؛ فإذا كان كذلك فمما لا شك فيه أن مخلوقاته تعالى إما أن يكون خلقها في ذاته تعالى فهي حالة فيه وهو حالٌ فيها وهذا كفر لا يقول به مسلم، وإن كان هو لازم مذهب الجهمية وغلاة الصوفية الذين يقول قائلهم: "كل ما تراه بعينك فهو الله" تعالى عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

وإذا كان الأمر كذلك فمخلوقاته تعالى بائنة عنه غير مختلطة به. وحيث إن كان الله تعالى فوق مخلوقاته وإما أن تكون مخلوقاته فوقه تعالى وهذا باطل بداهة فلم يبق إلا أن الله تبارك وتعالى فوقها، وهو المطلوب المقطوع بثبوته في الكتاب والسنة وأقوال السلف ومن جاء بعدهم من الأئمة على اختلاف اختصاصاتهم ومذاهبهم كما ستراه مفصلاً في الكتاب [أي: مختصر العلو] إن شاء الله تعالى.

"مختصر العلو" (ص ٥١-٥٢).

[٧٠] باب في رد شبهات من أنكر النقل وقَدَّس العقل،

وبيان أن العقل الصحيح هو المطمَّع بالشرع التابع له،

وبيان خطورة الخوض في الغيبيات بالعقل

مداخلة: الحقيقة أرغب أن الأخ إبراهيم هو الذي يُسأل عن أفكاره^(١)

لا بأس.

الشيخ: طيب لا مانع.

مداخلة: أعرفك الأخ إبراهيم الحقيقة.. الأخ إبراهيم العسّس طالب يحضر

ماجستير في الحديث ورسالته بعنوان: ما أدري سجلتها أو لا؟! يعني: العنوان

الذي في ذهنه التي هي: قواعد نقد المتن، ولذلك يهمه كثيراً حقيقة المواضيع

التي يطرحها الأخ أبو ياسر ففي ذهنه أمور متعلقة بالموضوع نستفيد منها إن

شاء الله.

الشيخ: فهات يا سيد إبراهيم، إذا: أعطينا أكبر حجة عنده وأكبر شبهة بالنسبة

إلى أهل السنة والجماعة؟

مداخلة: هو يقسم الأحاديث إلى قسمين: قسم الأحكام.. أحاديث الأحكام

التي تتعلق بالتكليف.. هذه أنا ما سمعته يتكلم فيها..

الشيخ: لا يهمننا.. يهمننا الذي سمعته.

مداخلة: يتكلم بأحاديث الأخبار.. هذه أحاديث الأخبار كل ما يرى أن العقل

(١) أي أفكار أبي ياسر المعتزلي، وهو رجل عقد مجلساً مع الشيخ الألباني، ثم صاح وغادر المجلس

ولمّا يدخلوا في موضوع النقاش لاختلافهم حول المرجعية عند الاختلاف هل تكون للكتاب

والسنة أو للعقل كما يريد أبو ياسر، والمجلس مسجل في سلسلة الهدى والنور برقم (٦٤٣).

يرفضه يرفضها..

الشيخ: المكتوب مبين من عنوانه.

مداخلة: يرفضها جملةً وتفصيلاً.

مداخلة: هو يقول: عملت دراسة فوجدت أن الأمور الموجودة في صحيح البخاري وفي مسند أحمد.. في كتب الحديث موجودة بنفس نصوصها بالكتب المقدسة عند اليهود والنصارى.

الشيخ: ما شاء الله!

مداخلة: ولذلك هو يقول: إن هذه أخذها المسلمون من أهل السنة حتى يكون تعريفي أدق.. أن عنده المسلمين الممتازين المعتزلة أولاً ثم الإباضية ثم الزيدية.

الشيخ: ما شاء الله!

مداخلة: وأضل الناس الشيعة الإمامية وأهل السنة.

الشيخ: ما شاء الله!

مداخلة: ولعل أهل السنة عنده أبعد من الإمامية، فهو يدعي أن المسلمين أخذوها من اليهود والنصارى بسبب موافقة.. يقول: وجدت في حزقيال إحدى الأسفار الموجودة وهو ليس من أسفار التوراة الرئيسية لفظاً موجوداً تماماً في كتب أهل السنة؛ ولذلك هو مرة أراني كتاب عن المسيح الدجال، قال لي هذا... المسيح الدجال تبع السيوطي.. ما أدري هو السيوطي له كتاب المسيح الدجال أو نزول عيسى؟ أحدهما..

الشيخ: السيوطي له في نزول عيسى.

مداخلة: قال لي: أنا أقرأ لك.. بدأ يقرأ كلام.. بعد ذلك فعلاً الكلام الذي يقرأه نحن نعتقد.. كثيراً مما قرأ فضحك وقال: أنا أقرأ لك من حزقيال أو من كتب النصارى، فهذه النقطة نريد أن نسمع من الأستاذ رد عليها.. هل بالضرورة..
مداخلة: هي ليست... الدليل، يعني: ليست دليل يعني: الكلام الذي تفضل فيه ليس دليلاً..

مداخلة: هو كلام يقيم عليه الدليل أنه لا يثق بضوابط علم الجرح والتعديل، يعني: هذا الكلام الذي قلته ليس دليلاً.. ممكن أي إنسان يقوله هذا فيه تشابه وكذا.

مداخلة:.. كما قال الأخ.. يقول مثلاً: أبو هريرة رضي الله عنه لا يقبل مطلقاً أحاديثه لأنه كان تلميذ كعب الأحبار فهو يأخذ عن كعب جملةً وتفصيلاً ولا يدري ما يقول والعياذ بالله، وكذلك عن ابن عمر وكذلك عن ابن عباس كانوا كلهم من تلاميذ كعب الأحبار، ثم من استقراؤه كما يقول في التوراة مثل حديث سفر التكوين الله خلق آدم على... هو الحديث..

الشيخ: الله أكبر!

مداخلة: ويضرب أمثلة هذا....

الشيخ: اسمعوا يا جماعة! تسمعون الكلام هذا.. نحن نسأله الآن سؤالاً وأنا أقول: لا يجيب عليه إطلاقاً: من أين عرف أن كعب الأحبار كان من تلامذته أبو هريرة أو كعب الأحبار كان تلميذاً لأبي هريرة.. من أين عرف؟

مداخلة: هو من الإصابة أستاذ.

الشيخ: لا يستطيع.. لا يستطيع أن يجيب، لكن هذا جواب يخرج من عندك
ليس من عنده؛ لأنه حينما يقول: من الإصابة.. نعم؟
مداخلة: هذا الذي يحتج علينا: أنه أنتم تقولوه..
الشيخ: كيف؟

مداخلة: من كتب أهل السنة.
مداخلة: كيف أنتم أهل السنة تقولون مثل هذه المعلومات..
الشيخ: أي معلومات؟

مداخلة: تقولون: أن كعب الأخبار.. أبو هريرة تلميذ..
الشيخ: وهو ماذا يقول؟
مداخلة: هو يريد يصدقنا..

الشيخ: هذه دويلة يا أخي! نحن لا نقول: أن كعب الأخبار تلميذ لأبي هريرة
أو أبو هريرة تلميذ لكعب الأخبار، نحن لا نقول هذا الكلام، لكن نعتقد أن بعض
الصحابة وقد يكون منهم أبو هريرة أخذوا عن الذين أسلموا من أهل الكتاب،
لكن هو ماذا يقول؟ نحن هذا الإطلاق الذي هو نسبه نحن لا نبناه لكن نعود إليه
فنقول: كيف عرفت أن فلاناً تلميذ فلان ما هو السبيل.. ما هو الطريق؟ طريقه هو،
أي: الآن السؤال يوجه إليه بالنسبة له: ما هو طريق تمييز الخبر الصحيح من الخبر
الضعيف؟

مداخلة: الأخبار كما قال الشيخ يرفضها.

الشيخ: إذاً: ما الذي يقبله؟

مداخلة: يقبل السنة وبخاصة.. يفرق بين السنة والحديث، يعني: السنة التي هي السنة العملية مثلاً الصلاة، يقول: هذه جاءتنا بالنقل العملي وليس عن طريق ما نعتقده نحن مثلاً..

الشيخ: اتركنا نحن الآن نحن...

مداخلة: هو يقول: من مصادر المعرفة عنده.. من أحدها يعني: كيف يعبد الله عز وجل إلى آخره بالسنة العملية.. السنة يفرقها عن الأحاديث.

الشيخ: ما هي السنة العملية مثلاً في الحج.. ما هي السنة العملية؟ يعني: أنا سأقول الآن سلفاً ليس أمامه؛ لأنه مجرد ما يسمع هذه الكلمة سينتفض نفضة يخشى أن يموت منها.. نحن نقول الآن: هو لا يحسن الحج بناءً على السنة العملية يقيناً.. وهأنتم تتصلون معه سلوه هذا السؤال: كيف تحج؟ عند المسلمين الذين لا يعجبهم دينهم يوجد عندهم حج أفراد، ويوجد عندهم حج قران، ويوجد عندهم حج تمتع فأى نوع هو يحج، وما هو دليله حينذاك؟

مداخلة:.. قبل الاعتزال.

مداخلة: يحتج بأقوال الفقهاء يثق بأبي حنيفة.. فقه أبي حنيفة..

الشيخ: ما الذي أدراه بقول أبي حنيفة؟ اسمعوا يا جماعة السؤال السابق يلفه لفاً، ومثل الإخطبوط يخنقه خنقاً.. ما أدراه بما قال أبو حنيفة حتى هو يأخذ به؟
مداخلة: بالنقل.

الشيخ: بالنقل، إذاً لا بد له من الرجوع للنقل طيب! هذا النقل فيه صحيح

وفيه ضعيف باتفاق الفريقين: نحن طريقنا معروف، فما هو طريقه حينما يقول: أبو حنيفة قال هكذا.. ما هو الطريق الذي وصل إلى معرفته.. ليس عنده طريق إطلاقاً إنما هو الهوى، دينه هواه ليس عنده منهج مستحيل يا جماعة! يأتي إنسان في آخر الزمان يخالف المسلمين في منهجهم، وأنا أذكركم بآية هي قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (النساء: ١١٥) هذه الآية أنا أعرج بها على الإجابة عن السؤال السابق: ما هو التمييز بين فرقة تؤمن مع كل الفرق أن المرجع الكتاب والسنة.. ما هو الحكم الفصل؟ هو سبيل المؤمنين.

.. الآن حزب التحرير لا يؤمن بسبيل المؤمنين وهذا من سبيله سواء كان هو حزبي يوماً ما ثم طلق الحزبية بالثلاثة أو لم يكن حزباً أو عنده أفكار حزبية.. سبيل المؤمنين أكثر الجماعات الإسلامية القائمة اليوم كالجماعات والأحزاب والفرق القديمة تماماً ليسوا على ما كان عليه المسلمون.

لذلك نحن نقول وهذا مهم.. وهذا الدين النصيحة أن كل مسلم سواء كان تحريراً أو كان إخوانياً أو كان تبليغياً فيجب أن يركز في عقيدته أن الرجوع إلى الكتاب والسنة فقط في هذا الزمان لا يكفي؛ لأن كل فرقة كما اتفقنا آنفاً تدعي كما قال الشاعر:

وكل يدعي وصلاً بليلى وليلى لا تقر لهم بذاك

من هي الفرقة الصادقة في انتمائها إلى الكتاب والسنة؟ هي التي تتبع سبيل المؤمنين، وسبيل المؤمنين أول ما يتبادر إلى الذهن من هذا النص القرآني هو ما جاء تفسيره في السنة؛ ولذلك يأتي المعتزلة وأمثالهم وأذناهم يضربون السنة في

الصميم لكي يخلو لهم جو تأويل القرآن بما يشتهون؛ ولذلك سمعتم ما قال وهذا دينه.. أنت كنت تتمنى أن يكون هذا خطأ لفظي فنقول: اللهم بقلبه وليس بلسانه لكن مع الأسف هذا دينه.

كل آية ممكن أن تفسر بأي تفسير من التفسير التي تنحرف - هذه التفسير - عن سبيل المؤمنين.. هذه الأحاديث مثلاً نحن دائماً نذكر حديث الفرق الثلاثة والسبعين، لا شك أن هذا الحديث في قائمة الأحاديث وأنا أرجم بالغيب لكني أظن ظني ظناً راجحاً من الأحاديث التي لا يؤمن فيها الرجل ولا أمثاله.. مداخلة: طبعاً كذب.

الشيخ: رأيت كيف؟ هذه فراسة المؤمن، فهذا الإنسان لا يمكن أن يؤمن بخبر نطق به الرسول عليه السلام: «وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة» لماذا لا يؤمن؟ ليس لأن فيه خبر تفرق؛ لأن هذا لا يمكن أن ينكره، لكن لا يؤمن؛ لأنه وضع نهجاً يغلله بالأصفاد... رغم أنه إلا أن يحيد بكل قلبه فحيثئذ إلى جهنم وبئس المصير لا سمح الله، ما هو؟ لما سئل عن الفرقة الناجية؟ قال: هي الجماعة، قال: «هي ما أنا عليه وأصحابي» هذا لا يناسبه أبداً؛ لأن هذا يكلفه علماً هو أجهل من أبي جهل فيه.. يكلفه أن يعرف الطريق الذي يوصله إلى أن يعرف هل قال رسول الله هذه الكلمة أم لا، لا يستطيع أن يصل فهو كاليهود وكالمنصارى لا يستطيعون أن يثبتوا ما قال عيسى وموسى أبداً إلا بهذه الكتب المبدلة المحرفة، أما أن يكون عندهم سلسلة متصلة بالرجال الثقات الحفاظ الأثبات اعترف الأعداء بأن هذه المزية هي للأمة الإسلامية فقط وهي الإسناد ولذلك لعلك قرأت قول بعض السلف: الإسناد من الدين.. لولا الإسناد لقال من شاء ما شاء.

فاذاً: ما هو الطريق لهذا الإنسان أن يعرف هل قال الرسول فعلاً الفرقة الناجية

صفتها كذا وكذا.. ما أنا عليه السلام وأصحابي؟ ليس عنده طريق إطلاقاً إلا عقله؛ ولذلك بدأ بفلسفة الإنسانية المشتركة وإلى آخره والعقل؛ لأن هنا يوجد مجال.. فعلاً أنا أسأل سؤال وهو لا يستطيع إلا أن يجيب بما أجاب صاحبه الذي كان متسترأً، فلما سألناه أن عقلي مختلف عن عقلك فهل هناك عقل موحد نعود إليه؟ اعترف لا، إذاً: كل عاقل يتكلم بما يشاء ولا يمكن أن نعقله.. العقل مشتق كما تعلمون من العقل فما دام العقول مختلفة، إذاً بمعنى: نعقله بأي وسيلة نعقله؟ ليس عندنا إلا النص القرآني: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (النساء: ٥٩) رجعنا إلى الرسول في معرفة الفرقة الناجية؟ لا، هذا حديث ليس صحيح، تركناه جانباً.. «وإنه من يعيش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فماذا تفعل يا رسول الله؟ قال: عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين..» ما هو طريق معرفة ما كان عليه الخلفاء الراشدون؟ هو طريق الإسناد، هو ليس عنده هذا الطريق، ما هو طريقه؟ لا طريق أبداً، هو رجل تتقاذفه الأمواج والرياح العاصفة فمرة هكذا ومرة هكذا.

فإذاً: لازم المسلم يسير على سبيل المؤمنين، فسبيل المؤمنين مجمعون لا خلاف بينهم أن طريق تلقي الحديث عن الرسول عليه السلام هو ما جرى عليه أهل السنة، والمعتزلة والخوارج كلهم يرجعون إلى الإسناد، أما هذا معتزلي آخر الزمان فلما تأمل وجد أن دراسة هذا الطريق صعب جداً ولذلك تجد أكثر علماء المسلمين لا يستطيعون أن يميزوا الصحيح من الضعيف؛ لأنه يحتاج إلى دراسة مديدة وطويلة معرفة مصطلح الحديث وتراجم رجال الحديث وهم بالألوف المؤلفة كما ربما عرفت حتى هذه اللحظة، فإذاً: ليس عنده إلا أفكار طائشة وليست هي التي تستحق أن تسمى بالأوهام فضلاً أن تكون حقائق علمية.

فإذاً: أنا ما فهمت الآن ما هو المنهج العلمي الذي يسلكه هذا الإنسان ليقول:
هذا ثبت عن رسول الله، قلتم أنفاً: السنة العملية..

مداخلة: التواتر العملي.

الشيخ: طيب! ما هو الجواب بالنسبة للحج؟ ما هو التواتر العملي.

مداخلة: ... ما اعتاد عليه، يعني: كما يحججه المسلمون، وما أثبتته الفقهاء عن
حج المسلمين.

الشيخ: كيف؟

مداخلة: يعني: هو يقول: أن الرسول ﷺ حج معه الصحابة ثم حج من
بعدهم هكذا فوصلنا كيفية الحج في أمور رئيسية طبعاً.

الشيخ: ما أحبت عنه! المسلمون يقولون: أنواع الحج ثلاثة:..

مداخلة: لا، هذه متفقين عليها نحن ثلاثة أستاذ.

الشيخ: طول بالك.. لا تخرج عن الموضوع، علماء المسلمين كفقه يقولون:
الحج أنواعه ثلاثة، نحن الآن نسأله: كيف تعرف حجة الرسول عليه السلام؟

مداخلة:.. أنا لا يوجد عندي جواب..

الشيخ: وهذه أقوى الأمثلة أن الرسول حج في عمره المبارك كله حجة
واحدة، مع ذلك فالمسلمون اختلفوا في كيفية الحج، منهم من يقول: كان قارناً،
منهم من يقول: مفرداً، منهم من يقول: كان متمتعاً، فأنت خلص إذا بعلمك
الجديد بطريقة علمية مبتكرة عندك، قل له يرى الآن حجة الرسول الوحيدة كيف
كانت؟ يريد أن يرجع إلى العمل؟ أين العمل، العمل فيه خلاف كما حكيت أنت.

مداخلة: لا يوجد الحقيقة.. لا يوجد عنده جواب..

الشيخ: فإذا: هو لا يستطيع أن يحجج إلا على مذهب، فسيكون مقلداً والمقلد دابة تقاد بينما هو يريد أن يقود الأمة، وكما سمعتم يريد أن يجمع بين المسلمين الله أكبر! هذا يفرق بين المسلمين حينما يتخذ وسيلة لا أحد يعترف بها.. أهل العلم قبل كل الناس لا يعترفون بهذه الوسيلة فكيف بإمكانه أن يجمعهم.. معناه: هو يريد أن يفرقهم.. يريد ماذا نسمي هذه الإرادة؟

من حيث النتيجة ففي الحديث من باب الفائدة: «من كذب علي متعمداً ليضل الناس به فليتبوأ مقعده من النار» الحديث بدون زيادة: ليضل به الناس كما أنه يوجد حديث آخر: «ومن ابتدع بدعة لا يرضاها الله ورسوله فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة»^(١) أيضاً: زيادة: لا يرضاها الله ورسوله أيضاً غير ثابتة في الحديث، لكن ماذا يقول العلماء؟ لو ثبتت هذه الزيادة أو تلك هذه ستكون من أجل العقوبة ليس بالنسبة للنية، يعني: «من كذب علي متعمداً ليضل الناس» هذه لأم العقوبة يسموها، أي: فالناس حينما يكذب الكاذب يضلون، ليس من الضروري أن يكون قصده أن يضل الناس، لا، هذه لأم العقوبة.. سيكون هذا الكذب على رسول الله سبب لإضلال الناس..

مداخلة: ليست لام التعليل.

الشيخ: نعم، فالآن نحن نقول لك: هذا الرجل بهذا الأسلوب يريد أن يفرق الناس، لا أريد أن أقول: قصداً هذا علمه عند ربي، لكن عمله سيضل الناس بلا شك؛ لأن أي إنسان يريد أن يجمع الناس وأنا أردت أن أقول آنفاً: فما هي الوسيلة

(١) ضعيف الجامع (رقم ٥٣٥٩).

لتجميع المسلمين ولإقامة الدولة المسلمة المنشودة ما شاء الله، ما هو؟ هو تفريق المسلمين إلى فرق جديدة وهو أن الحديث والأسانيد لا قيمة لها وإنما نحكم العقل! عقله شكل وعقل الآخر شكل والثالث والرابع إلى آخره.

إذاً: فعلينا أن نلزم سبيل المسلمين: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (النساء: ١١٥).

نحن أيضاً نقول لهذا الإنسان واحفظ هذا جيداً: ما هو سبيل المؤمنين عندك يا أستاذ في هذه الآية؟ نقول: وأنا قمين أنه سوف لا يجيبك بجواب وإنما سيعمل لك محاضرة ويُسَرِّق ويغرب وإلى آخره وبعد ذلك تتصفى القضية ويكون ليس فيها شيء إطلاقاً.

مداخلة: "سيأتي لك" بأرسطو وأفلاطون.

الشيخ: نعم، أحسنت، فسبيل المؤمنين: إما أن يكون سبيل المؤمنين في كل زمان؟ معقول هذا يكون هو المقصود؟ فمممكن يكون سبيل المؤمنين في القرون الأولى المشهود لها بالخيرية إن كان هناك سبيل مؤمنين يجب الرجوع إليه، فلا شك أنه من اللازم أن يكون السبيل المشهود له كما قال عليه الصلاة والسلام: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» ولا شك أن هذا الحديث أيضاً سيكون مصيره مصير الأحاديث الأخرى يتكره لا شك؛ لأنه أي حديث يضع المسلم أمام سبيل فهو يريد أن ننحرف عنه باسم التمسك بالإسلام فهو سوف يرفض هذا الحديث.

ما هو علمك في هذا؟

مداخلة: كذب.. هذا الحديث [عنده]..

الشيخ: رأيت كيف؟ لماذا عرفنا القاعدة.. عرفنا المنطلق.. عرفنا نتائجها، هذا حديث متواتر وسبحان الله! الحديث المتواتر علماء من علماء المسلمين قالوا: أن الحديث المتواتر تثبت به العقيدة فضلاً عن الأحكام الشرعية، فهذا إذ جاء لينكر أيضاً الأحاديث المتواترة هذه التي لها علاقة بالأخبار فهذا فعلاً خالف إجماع المسلمين وخرج عن سبيل المؤمنين بنص الآية؛ لهذا أنا أقطع سلفاً أنه حينما تورد له آيات فهو يريد أن يطرق عليها ما سمعته آنفاً.. أنه ما من آية إلا وللمسلمين فيها عديد من الأقوال، هذا هو الخروج عن الإسلام باسم الإسلام، وهذا أخطر شيء على المسلمين في هذا الزمان.

مداخلة: أستاذي! الآن هذه المدرسة بدأت تنتشر حتى ممن هو في الظاهر أقل منه خطراً، ولا بأس من التسمية كمدرسة بمنهج وليس المقصود.. يعني: الآن مدرسة حسن الترابي تذكير.. عدة مدارس الآن تنتسب وتعمل في الساحة على أساس هذا القول بدعوى أن لكل مجتهد نصيب وأنه يفهم من الكتاب والسنة وأنها حمالة وجوه إلى آخره من هذا الكلام، ودعوى أنه.. وهذه طبعاً تنقض أنه يوجد عندنا طريق للفهم محدد، لكن يوجد سؤال يعني: نرتقي في البحث قليلاً..

قبل ذلك أريد أن أقول كلمة قاعدة هل هي صحيحة أم لا؟ قواعد الحديث قواعد عقلية أليس كذلك؟

الشيخ: فقط عقلية؟

مداخلة: يعني: أرشد إليها الشارع أو دل..

الشيخ: أقول لك: عقلية فقط أو عقلية شرعية، بمعنى: شرعية مفهومة بالعقل، أو عقلية طبق عليها الشرع، هذه الكلمات المطاطة هي الكلمات السياسية

التي تستعمل في البرلمانات.

مداخلة: أنا أقصد بكلمتي قواعد مثل أن نقول مثلاً: من هو المقدم الجرح أم التعديل.. الوصل أم الإرسال.. الوقف أم الرفع، ثم مرتبة أخرى: أقصد بالقواعد أيضاً عملية الحكم على الحديث فيها قاعدة وفيها تنزيل القاعدة على النص أو على الحديث، فهنا مرتبتان:

المرتبة الأولى: القاعدة، والمرتبة الثانية: التنزيل، فعملية التنزيل لا شك أنها عقلية.

الشيخ: ماذا تقصد عقلية يا أخي! أنا سألتك وما أجبت، عقلية بمعنى: يفهم النص بالعقل، أو يقدم العقل على النص؟

مداخلة: أنا الآن لست في مجال فهم النص..

الشيخ: يا أخي! لا تقل لي: لست؛ لأن هذا نفي.. أنت قل: أنا كذا.. أنا أسألك وأرجو أن يكون الجواب إيجابياً وليس سلبياً، ونقطة تقف عندها: من أساليب المجادلين كما سمعتم يقول لك: لست ولست ولست، لا لا نسأل عن السلوب، نريد إيجابيات، أنا أقول: هل يقدم عندما ينزل النص الشرعي على القاعدة، تقول الآن أنت: العقل ماذا هنا يفعل؟ هذا الذي أريد توضيحه.. تنزيل النص على القاعدة..

مداخلة: أنا لا أريد أن أجادل لكن كإني فهمت خطأ..

الشيخ: أنا أعرف لكن ما وجدت التفاهم..

مداخلة: نعم، أنا أقصد الآن لست في مجال المتن..

الشيخ: وبماذا؟

مداخلة: في السند.. قواعد السند، يعني: قصدي تنزيل البحث العقلي في عملية الحكم على السند نفسه.

الشيخ: نحن قبل شيء لم نسلم أخي بالبحث العقلي.

مداخلة: نعم، هذا هو.

الشيخ: نعم، فإذا: دعنا في هذه النقطة، نحن لا يوجد عندنا عقل مجرد انتهينا من هذه النقطة يا أخي! لا يوجد عندنا عقل مجرد، يوجد عندنا عقل مطعم بالشرع، توافق معي بهذا التعبير؟

مداخلة: لا شك.

الشيخ: طيب! ويوجد عندنا عقل غير مطعم بالشرع توافق على هذا التعبير؟

مداخلة: نعم.

الشيخ: طيب! عندما تقول العقل السامع يريد أن يفهم شيئاً من هذين المعنيين: إما عقل مجرد غير مطعم، أو مطعم بالشرع؟

مداخلة: العقل الإسلامي.. العقل المطعم بالشرع لا شك.

الشيخ: ممتاز! فإذا الآن رأيت كيف تحديد الكلمات تساعد على التفاهم، الآن أعد سؤالك؟

مداخلة: سؤالي مبني على تقرير هذه.. العقل.. قواعد علم الحديث كقواعد هي قواعد عقلية العقل الذي..

الشيخ: نعم، عقلية مُطعمة بالشرع.

مداخلة: نعم.

الشيخ: ليس عقل مجرد.

مداخلة: نعم، صحيحة هذه الكلمة.

الشيخ: صحيح بلا شك وإلا كيف تفهم الأحكام الشرعية بدون أن لا يستعمل الإنسان عقله، لكن هنا يأتي سؤال: هل العقل تابع للشرع أم الشرع تابع للعقل؟

مداخلة: هو هذا ليس البحث.

الشيخ: نعم، ليس البحث لكن سؤال، اجعلها جملة معترضة ولو طالت.. هل العقل تابع للشرع أو الشرع تابع للعقل؟

مداخلة: طبعاً العقل تابع للشرع بالنسبة لي.. إن صح النقل وشهد العقل..
الشيخ: امض إذا..

مداخلة: لكن أنا مجال بحثي بالذات في قواعد علم الحديث تحديداً، ثم عملية استخدام هذه القواعد في الحكم على الحديث قضية عقلية..

الشيخ: انظر أنت تقول لأنني في تلك الساعة هكذا فهمت وعدت تقول: لا، أنا لا أحكي عن المتن أتكلم عن السند.. الآن: رجعت تقول عن المتن متن الحديث.

مداخلة: لا لا، على السند، يعني: أنت الآن..

الشيخ: لكن الآن قلت: الحديث متن الحديث..

مداخلة: أقصد السند عفواً.. بمثال آتي بها: عندما يختلف ابن حجر رحمه

الله في الحكم على حديث..

الشيخ: بأنه صحيح أو... حسن، الثالث يقول:...

مداخلة: هل توفر الشرط أم لم يتوفر يعني؟

الشيخ: صحيح.

مداخلة: الآن: ما دام اتفقنا على هذه القضية وضمن هذه القواعد كلها.. الآن تأتي للمرتبة المتقدمة وندخل في المتن يعني الآن.. إذا استغرب العقل حتى العقل الإسلامي.. استغرب متناً صح سنداً يعني: على أساس ضوابط علم الحديث التي هي العقل حكم عليها.. ضوابط السند، وحتى أكون دقيق، وهذا الاستغراب ليس في شيء بدليل أنه حتى السلف استهجنا مثل هذه القضايا.

الشيخ: موجود نعم.

مداخلة: وهذا الكلام للخطيب وغيره، مثلاً: مثل حديث: «سيحون وجيحون والنيل والفراة من الجنة»^(١) أو في رواية: «ينبعان من الجنة»^(٢) هذه لا شك أنها من حيث ضوابط السند صحيحة وحكم العلماء عليها بالصحة.

الشيخ: نعم.

مداخلة: لكن من حيث المتن العقل.. حتى العقل الإسلامي يرى أن الواقع اليقيني لا ينطبق على النص، وعندما يبحث فيها لا يكون بحثه: أنا قدمت العقل على النص أم لا؟ مثل هذا يعني.. السؤال: ما حدود العقل؟

(١) الصحيحة (١/١) ٢٢٧-٢٢٩.

(٢) لم أفق على الحديث بلفظ: «ينبعان».

الشيخ: اسمح لي؛ لأنك قلت الواقع اليقيني ينكر هذا النص الثابت إسناداً..
أليس كذلك.. فهمت صواباً؟

مداخلة: نعم.

الشيخ: طيب! أنا أقول لك الآن: الواقع اليقيني هل العقل يشهد بصحة هذا الكلام؟

مداخلة: نعم في ظني وفي اعتقادي.

الشيخ: لا بأس! تقول: باعتقادك أنت أو باعتقاد كل من يسمع هذا النص؟

مداخلة: والله أظن كل من يسمع هذا النص يرى بأن الواقع يحيل هذا النص.

الشيخ: ما رأيك: أمامك واحد يقول: لا.

مداخلة: الذي هو أنت.

الشيخ: الذي هو أنا.

مداخلة: نسمع منك.

الشيخ: لا بأس! الآن: أنت تدعي دعوى الواقع، هل أنت أحطت علماً بالواقع؟ قلها صراحةً ولا تنعدي من غيرك.. قلها صراحة: هل هذا الواقع أنت أحطت به علماً؟ قل: نعم، قل: لا، أنت حر، لكن لا تدخلنا في جدل ونقاش.. قل ما تشاء.. قل ما يمليه عليك عقلك..

مداخلة: الواقع لم أحط به علماً أنا بذاتي.

الشيخ: هو أنت البحث معك الآن، ويمكن ينقل البحث إلى جارك بالجانب.

مداخلة:.. لكن أنا أجبتك..

الشيخ: لا بأس! أجبت بأنك ما أحطت بهذا الواقع علماً، أليس كذلك؟
طيب! الآن لك مجال للكلام لكن بشرط حول هذا الذي اعترفت به لا حول
الحيدة عنه والدوبلة حول هذا؟

مداخلة: نعم.

الشيخ: فأنا لست بحاجة إليه ما رأيك؟!

مداخلة: كما تريد.. تفضل.

الشيخ: لا، هل ترى أنه يفيدني شرحك.

مداخلة: يعني: الآن أريد أقول جملة هكذا بين معترضتين.

الشيخ: تفضل.

مداخلة: لك الحق أن تلزمني أنه أجبني بكذا أو بكذا لكن أحياناً السؤال يلزم
عليه بعض التفسير.

الشيخ: لا بأس يا أخي! أنا ما منعتك.. الآن أنت لا تؤاخذني ستضيع وقتنا
في شيء ما اختلفنا فيه، لكن قبل أن تشرح هل هذا الشرح يفيدني، بحيث أنه هذا
الذي يثبت من جوابك الموجز المختصر كما أريد أنا يجوز أن يتغير عندي فهمك
للموضوع؟

مداخلة: نعم.

الشيخ: أقول لك: خذ بساط أحمددي.. اشرح، لكن أنا سأقول لك سلفاً:
مكانك راوح وإلا ستقع في تناقض، تفضل.

مداخلة: أول شيء: أنا بذاتي أحببت أن أجيبك حتى أنتهي من الموضوع أقول لك: لم أخط به علماً أنا بنفسي، لكن الناس، يعني: أنا وصلني هذا العلم عن طريق الناس متواتر يعني نقلاً على أن.. بما يتوفر عندي بالنتيجة إحاطة بالواقع أن النيل والفرات لا ينبعان من الجنة، ينبعان من بحيرة فيكتوريا أو النيل عفواً فقط والفرات ينبع من... جبال تركيا أو غيرها، فإذا: ينبعان من الأرض، فالذين بحثوا..

الشيخ: وأنا أشهد معك.

مداخلة: انتهى! إذا: أنا أحيط بهذا الواقع من حيث المآل..

الشيخ: لا، ليس من حيث المآل..

مداخلة: المآل النتيجة.

الشيخ: كيف المآل معناه: النهاية بينما هو ابتداء.

مداخلة: النتيجة: أنني متيقن بأن النيل لا ينبع من الجنة، والواقع يقيناً يحكم بهذا، وهذه التي أدعي أنا أن الكل يتفق معي عليها.

الشيخ: جميل، أنا أعتقد: صدق من قال: مكانك راوح، أين؟

مداخلة: تفضل، أنا أعلم أكثر من أن أناقش.

الشيخ: طيب! الله يهديك! أنا ماذا أقول؟ له حق أن يعترض علي؟

مداخلة: طبعاً لي حق..

الشيخ: أنا أسير معك وأردت أن أقول: أنا ما اعتبرتكم مجادلاً لكن علمتكم مناقشاً ولا ضير في ذلك فلا تخف.

مداخلة: الله يجزيك الله خيراً، ما في شيء أخاف عليه، أنا جاهز..

الشيخ: اسمح لي أضرب لك مثلاً الآن أرمي فيه عصفورين بحجر واحد: كثير من الناس اليوم يظنون بسبب ضيق أفقهم العلمي أولاً وأعني بالعلم: الشرع، وضيق أفقهم العقلي ثانياً أن العلم الشرعي يصطدم مع العلم الجريبي، مثاله: لو سألت الأطباء اليوم: العقل أين مركزه أفي الرأس أم في الصدر؟ لأجابوك في الرأس وسيأتوك بأمثلة تجريبية أنه إذا تعطل الدماغ بمعطل ما انتهى الإنسان لا يعقل صحيح هذا الكلام أو لا؟ إذا: العقل مركزه الرأس وهذا يخالف القرآن الكريم حيث قال: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ (الحج: ٤٦) ما قال: أم لهم رؤوس لا يعقلون بها، إذا: أنا لا أقول وهذه أيضاً تنبيه على الماشي كمسلم؛ لأن هذا تعبير خطأ.. الصواب: أنا بصفتي مسلم أعتقد بما قال الله - أم لهم قلوب يعقلون بها- وأكد ذلك عليه السلام بقوله في الحديث: «إلا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب»^(١) ثم قال تعالى مؤكداً للآية السابقة: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ (الحج: ٤٦).

إذا: من الناحية الشرعية العقلية لا مجال لنقول: أن العقل في الرأس وإنما هو في القلب، طيب! لكن العلم يقول غير هذا، فضربت لإخواننا في دمشق أكثر من مرة المثل التالي ويمكن أن تفهموه بسهولة: عندنا ماء كهذا الماء الممدود بالمواسير إلى أكثر البلدة هذه لكن هذه منابعها مختلفة.. نواضح آلية كما تعلمون.. عندنا في دمشق ماء اسمه ماء الفيحة والفيحة قرية تبعد عن دمشق ما

(١) البخاري (رقم ٥٢) ومسلم (رقم ٤١٧٨).

أدري عشرين أو ثلاثين كيلو متر.. المهم: الماء هناك ينبع من عين فسحبوا هذا الماء من ثلاثين كيلو متر تقريباً إلى رؤوس الجبال ومنها جبل قاسيون الذي تسمعون به، ثم نزلوا بهذه المواسير إلى وسط دمشق، لكن الطريقة الفنية لسحب هذا الماء لا يمكن سحبه بمواسير كلها سحبة واحدة من عين الفيحة إلى دمشق لا بد من أحواض يعني: مراكز، وفعلاً يوجد في جبل قاسيون عدة مراكز أحواض تملأ بالماء ثم تصرف منها بهذه المواسير، فلو أن حوضاً من هذه الأحواض ضرب ينقطع الماء عن البلد.. الذي لا يعرف هذه الحقيقة العلمية أن هذا الماء نابع من الفيحة يقول لك: من أين أتى هذا الماء؟ من الحوض هذا، لكن الذي يعلم أكثر من علم الأول يقول لك: لا، من الحوض الذي قبله وقبله وقبله وبعد ذلك يصل العلم البشري إلى عين الفيحة..

الآن أنت قلت: إن الفرات والنيل ينبعان من أراضي معروفة، وأنا أقول بقولك، الجواب المرجوح عندي أنه يا ترى من الناحية الإيمانية ألا يمكن أنه يكون هناك مدد من السماء من الجنة من هذا الماء العذب الفرات يمد المنبع الذي وصل إليه العقل البشري، ألا يمكن إيماناً أنه يكون هناك اتصال من السماء بالأرض فيكون هذا الماء الذي نراه نابعاً من الأرض طبعاً النيل مثلاً وتبع الفرات، هذا من مصر أو السودان وهذا من أين، من العراق، ألا يمكن إيماناً ألا يمكن إنه يكون هناك اتصال بالسماء ولا لا يمكن؟

الملقي: إيماناً ممكن. لكن ليس هذا يعني.

الشيخ: لا هذا هو البحث هو هذا، الآن أليس من شروط الإيمان الصحيح وأول ما قال الله: ﴿الْم، ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: ٢٠١)، من هم: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ (البقرة: ٣)، إذا جاءنا خبر يتحدث عن أمر غيبي لا

مساغ ولا مجال للعقل أن ينفذ إليه، أليس هذا من الإيمان؟

الملقي: كجواب عام: بلى.

الشيخ: طيب.

الملقي: إجابة عامة يعني.

الشيخ: وماذا وراء هذا التحفظ بقولك: عام. فلنقل خاص بدنا جواباً خاصاً.

الملقي: هو أولاً البحث ليس في قضية أنه يؤمن أو لا يؤمن يعني،

البحث علمي

الشيخ: كيف؟ كيف؟

الملقي: مفروغ منه.

الشيخ: لا، يا أخي لما يكون مفروغ منه يا أخي ما يبجي السؤال السابق أبداً.

الملقي: لا يأتي.

الشيخ: نعم؟

الملقي: يأتي السؤال السابق.

الشيخ: تنفضل.

الملقي: ولي في هذا سلف يعني.

الشيخ: ما بيهمني. إن كان لك سلف يكون غلطان مثل حكايتك، أو مصيباً

مثل حكايتي.

الملقي: لا القضية تحتاج لبحث.

الشيخ: ونحن الآن ماذا نفعل.

الملقي: نبحث.

الشيخ: هاه.

الملقي: إذا المرتبة التي نبحث فيها ليست هي المرتبة الإيمانية، المرتبة البحث يعني أنه هي متفق عليها.

الشيخ: أيش هو؟

الملقي: إنه قضية إنه ممكن إيمانياً أن يكون النيل يمكن أن يكون النيل يعني بطريقة معينة إعجاز من الله - سبحانه وتعالى - فعلاً مأوّه من الجنة، هذه القضية يمكن لا يجادل فيها أحد.

الشيخ: طيب، هل الحديث يخالف هذه القضية؟

الملقي: أنا أريد الآن أن أفصّل.

الشيخ: لا.

الملقي: لا يخالفها إيمانياً.

الشيخ: طيب يا أخي بارك الله فيك، هكذا يمكن أن نصل إلى: إما اتفاق، وإما أن يظل كل إنسان عند رأيه. الآن هذا الحديث ألا يمكن حمله على هذه الناحية الإيمانية؟

الملقي: يمكن حمله.

الشيخ: لماذا لا نفعل.

الملقي: لأنه الأمور لا تبحث هكذا، لأنها قضية.

الشيخ: لا تتعني الله يرضى عليك، لا تقول لي أن الأمور. ماذا تعني بهذا الجمع الخطير.

الملقي: ماشي.

الشيخ: ما هي الأمور؟ نحن نبحث الآن حديث نبوي باعترافك أنه حديث صحيح إسناده ما في عندنا أمور الآن، عندنا هذا الأمر هذا الحديث، ما زلنا في هذا الصدد فلماذا نوسع الدائرة بنقول أمور هذا بيخرجنا عما نحن [فيه].

الملقي: في عندي مقدمات يعني تدفعني إلى التوقف والبحث تماماً كما يحصل في العلل، أنت عندما....

الشيخ: يا أخي أنا مو بحثت معك....

الملقي: يا سيدي أنا بضرب مثل يعني.

الشيخ: نعم.

الملقي: يعني قد يصح السند ثم يتوقف الباحث في متن الحديث لقضية تطراً. أليس كذلك.

الشيخ: أنا خالفتك في هذا؟!

الملقي: لا أنا أجيبك يعني أجيبك..

الشيخ: هو كذلك يا أخي بس ما خالفتك أنا ماشي معك على هذا الأساس.

الملقي: إذا أنا الآن، صح سند هذا الحديث، لكن في هذا الحديث قضية

تدفعني إلى التوقف.

الشيخ: نعم.

الملقي: ليس لأنني لا أؤمن بأن هناك إمكانية.

الشيخ: رجعت إلى ليس، يا أخي أنا ما ادعيت أنك لست مؤمناً.

الملقي: أنا أجيب يا شيخ، الله يجزيكم الخير يعني.

الشيخ: ليس عم تقول عن نفسك إنه أنت لست..

الملقي: ليس هذا هو، يعني في ظني أنا لا أرى إنه الآن أنت يعني خرجت عن الموضوع.

الشيخ: خير.

الملقي: أنا أقول الآن باختصار: حدود العقل في فهم، يعني ما هي حدود العقل مع صحة النقل، الضوابط العتيلة أنه قد يخطئ النقل.

مداخلة: الراوي.

الملقي: الراوي يعني، نفسه الراوي.

الشيخ: يا أخي ما في حاجة لها الشرح كله. أنا بقلك قد يخطئ. هاه شو بدنا وراها، لكن نريد أن نصل أخطأ أم ما أخطأ.

الملقي: نعم، كيف أعرف أنه أخطأ.

الشيخ: لما بيخالف أمراً لا تأويل له بوجه من الوجوه إطلاقاً.

الملقي: إذا أنا

الشيخ: فأنا الآن عم أقدم لك وجهاً يمنعك من أن تجزم أن أحد هؤلاء أخطأ.
الملقي: جميل، في مقدمات في مقدمات الجمع والتوفيق في الاختلاف
يجب أن يكون سائغاً.

الشيخ: يكون؟

الملقي: سائغ الجمع.

الشيخ: إيه ونحن خرجنا عن السياغة هذه.

الملقي: قضية الإمكانية ممكن نحن في بحث أي أمر نأتي ونقول: أليس
ممكن أن الله - عز وجل - يفعل هذا، بلى ممكن، انتهى الأمر.

الشيخ: إيه لكن لا ما انتهى الأمر؛ لأننا نقول مع إمكان الله بأنه يستطيع أن
يفعل كذا أنه فعل كذا، ما نستطيع نقول هكذا، نقول: نقف عند حدود الإمكان، الله
قادر على كل شيء، يعني مثلاً: هل الله قادر أن يخلق إنساناً له رأسان؟ له ذنب
كالقرد وهو يتكلم مثل الإنسان؟ الجواب: الله على كل شيء قدير، لكن البحث
ليس هكذا الآن. البحث: هل خلق الله إنساناً له رأسان؟

الملقي: نعم.. هذا البحث، جيد. أيوه.

الشيخ: خلق إنساناً له رأسان؟ أنا أقول: لا أعلم. أنت علمت؟

الملقي: لا لا أعلم، ما أعلم.

الشيخ: هههه فإذاً نقول: عقلاً شرعياً يمكن رب العالمين أن يخلق إنساناً له
رأسان، وأن يخلق إنساناً له ذنبان بدل ذنب واحد. هذا ممكن لكن هل هذا وقع،
الجواب ما وقع في حدود علمنا، صح؟

الملقي: نعم.

الشيخ: طيب، الآن شوف الموضوع كيف بتقول انتة هذا خرجنا عن الموضوع ونحن في صلب الموضوع، هل الله قادر على أن يمد النهرين بنهر من الجنة من السماء إلى الأرض أم عاجز؟

الملقي: قادر.

الشيخ: قادر، طيب، يا ترى فعل أو ما فعل؟ قل: لا أدري.

الملقي: هذا البحث.

الشيخ: قل: لا أدري.

الملقي: لا أدري.

الشيخ: هه طيب احنا قلنا خلق إنساناً له ذنبان، قادر على كل شيء، لكن لا أدري. طيب. الآن موضوعنا حول إنه هل الله قادر على أن ينزل من السماء ماءً ولا أعني المطر، وإنما من فوق السماء من الجنة فيمد الفرات والنيل قادر أم لا؟

الملقي: قادر.

الشيخ: من باب أولى أن نقول: قادر. طيب، ترى هل فعل ذلك أم لا؟ هنا يظهر بقى الإيمان، العلم الطبيعي الجغرافي الفلكي ينكر هذه الحقيقة الشرعية؛ لأنه هو ينكر ﴿خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا﴾ (الملك: ٣) شو رأيك؟ ينكر العلم هذه الحقيقة ولا لا؟

الملقي: ما أعلم.

الشيخ: هاه.

الملقي: لا أعلم.

الشيخ: شو لا تعلم.

الملقي: لا أعرف أنهم ينكرون.

الشيخ: لا ينكرها كيف ما ينكروها.

مداخلة: هههه

الشيخ: اسمح لي.

الملقي: أضفت لي علماً جديداً.

الشيخ: اسمح لي.

الملقي: نعم.

الشيخ: هل يعترف، هل يعترف العلم بهذه الحقيقة؟

مداخلة: يعني هو حسب ما..

الشيخ: لا يدري، يا أخي هل يعترف العلم بشيء اسمه سماء عندنا، هل

السماء في العلم هو السماء في الشرع؟

مداخلة: ليس كذلك..

الشيخ: طيب، إذا شو موقفنا نحن المسلمين هل نؤمن بسبع سموات طباقاً؟

ستقول: بلى نؤمن، صح؟

الملقي: قطعاً.

الشيخ: طيب، شو الفرق الآن بين أن تؤمن بسبع سموات طباقاً لنص

قرآني، والعلم لا يعلم شيئاً من هذه الحقيقة الشرعية إطلاقاً. ما الفرق بين هذه الحقيقة الشرعية التي لا يعرفها العلم، وأقول عوداً إلى أصل بحثك: لا يعتلها العقل.

الملقي: فرق.

الشيخ: طول بالك. الآن وصلنا إلى التساؤل: قادر ربنا على كذا وكذا، نعم، قادر إنه يمد النيل والفرات بماء من الجنة؛ قادر، ترى هل وقع هذا؟ ما هو طريق معرفة وقع أم لم يقع؟

الملقي: الخبر.

الشيخ: الخبر، هذا خبر؟

الملقي: بلى.

الشيخ: طيب، وصح على طريقة تصحيح الأخبار.

الملقي: صح.

الشيخ: إذا شو لازم يكون موقفنا.

الملقي: نعم.

الشيخ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَىٰ﴾ (النساء: ٦٥).

الملقي: في

الشيخ: على أنه، اسمح لي....

الملقي: نعم.

الشيخ: أظن أنه غاب عن ظنك أنه أنا الآن عم أبحث بحثاً قدمته...

مداخلة: مرجوح...

الشيخ: أحسنت، قدمت أنه بحث مرجوح، شايف، لماذا؟ هو بس مشان توسيع أفقنا نحن، ما نجي كلما نقف أمام حديث ما دخل في مخي يلاً انسفه نسفاً.

مداخلة:...

الشيخ: لا، لكن أنا الآن جوابي: هل في الحديث أن النيل والفرات ينبعان؟
الملقي: فيه أظن لفظ نعم: ينبعان.

الشيخ: وصحيح كما قلت أنت بالسند الصحيح؟ أنا اللي باستحضره الآن،
اللي باستحضره أنه الفرات والنيل من الجنة.

الملقي: هذا حديث مسلم. لكن حديث

الشيخ: معليش أنا عم أقلك اللي باستحضره الآن. ييجوز أنت تكون حديث
عهد، ولذلك عم سألك: في لفظة: ينبعان؟

الملقي: نعم.

الشيخ: كويس، وهاي على مسؤوليتك بقى.

الملقي: نعم.

الشيخ: كويس، هذه الزيادة صحيحة سنداً عندك؟

الملقي: نعم صحيحة.

الشيخ: طيب، شوف هاللا هونه كمان جملة معترضة، كثير من الأحاديث

صحيح: لا، ويجب أن يصبر على هذا الجواب المسلم؛ لماذا؟ لأنه أوله يا أخي الواقع الجغرافي أو الفوتغرافي ولا أيش.

مداخلة: الجغرافي.

الشيخ: الجغرافي آه، الواقع الجغرافي لا يمكن للناس أن يحيطوا به علماً، وهذا ينفذ بنا إلى قصة سد ذي القرنين، وأنه من علامات الساعة المنصوص عليها في القرآن والسنة أنه حتى إذا أيش؟

مداخلة: ﴿إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا﴾ (الكهف: ٩٦).

الشيخ: أي نعم ﴿قَالَ انْفُخُوا﴾ (الكهف: ٩٦) إلى آخره، وبنه هذا السد؟ بعض الناس قالوا: هذا السد في الصين مثلاً إلى آخره. نحن نقول: هذا الخبر صحيح، ﴿مَثَلُ مَا أَنْتُمْ تَنْطَلِقُونَ﴾ (الذاريات: ٢٣)، لكن ليس من الضروري كأمة يأجوج ومأجوج أن يكون الكفار أحاطوا بمعرفة جغرافية الأرض بكل تفاصيلها، ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الإسراء: ٨٥)، وبخاصة هذا في الأرض، فما بالك إذا كان أمر إله علاقة بالسموات، ما بالك له علاقة بالجنة، لا مجال للعقل أن يقول: هذا الحديث مش معقول. يا أخي معقول ومائة معقول، ليه؛ لأن العلم المادي يبحث في الماديات وهو يعترف أنه ليس له علاقة بما وراء المادة، صحيح ولا لا؟ طيب، الحديث هذا الآن، سؤال علمي شرعي وعلمي جغرافي، هذا الحديث يبحث في المادة أم فيما وراء المادة.

الملقي: هذا الحديث يبحث في المادة. في المحسوس.

الشيخ: لا.

مداخلة: فيما وراء المادة.

الشيخ: فيما وراء المادة.

الملقي: أو هو جزأين هو، هو.

الشيخ: كيف جزأين.

الملقي: يعني فيه جزء.

الشيخ: لا لا بيهمنا الجزء

مداخلة:.... الجزء من الجنة.

الشيخ: هه أيوه، بيهمنا

الملقي: ما وراء، ما وراء.

الشيخ: بارك الله فيك، هذا تعرف أنته مو موضوع البحث، كون النيل
والفرات في الأرض، مو هذا موضوع البحث، البحث: من الجنة. هنا الإشكال
جاء. صح ولا لا؟

الملقي: لكنه يتعلق بشيء محسوس، شيء مادي.

مداخلة: شيء مادي.

الملقي: شيخ خذنا بلطفك أنا بدي بدنا نفهم، الحديث يتعلق بشيء
محسوس.

الشيخ: سامحك الله، سامحك الله. بذك تبحث في البدهيات، الحديث كما
قلت قسمان.

الملقي: ماشي.

الشيخ: نحنا بيهما أحد القسمين، وهو قوله: «من الجنة»، هذا داخل في المادة ولا ما وراء المادة؟

الملقي: هذا وراء المادة.

الشيخ: بس.

الملقي: لكنه. لا مش بس.

الشيخ: طيب، لكنه أيش، لكنه أيش.

الملقي: لكنه يتعلق بالواقع بالمحسوس.

الشيخ: يا أخي الواقع الواقع هو

مداخل آخر: على غرار قوله -عليه السلام-: الحجر الأسود من الجنة...

الشيخ: أي نعم، الواقع أنه النيل والفرات في الأرض المادية التي نعرفها، لكن تمام الحديث أنه كما قلت أنه: ينبع من الجنة، فكونه ينبع من الجنة هذا من المادة أم من وراء المادة.

الملقي: من وراء المادة.

الشيخ: إيه بارك الله فيك، فليش عم تتعبنا وتضيعنا في موضوع ما فيه حاجة نختلف فيه. ترجع بتقول: قسم منه في المادة، هاه، آمنا، خلصنا من هي.

الملقي: أنا أريد أن أصل إلى قضايا.

مداخل آخر:.. [ثم] إن العلم المادي لم يصل بعد إلى قوانين مطلقة حيث إنه هذا العلم المادي.. قابل للتعديل والتغيير.

الشيخ: أي نعم، هذا معروف.

الملقي: هذا الذي أريد أن أصل إليه في الحقيقة، في جملة في كلام الشيخ، يعني أنا اللي يعني أريد أن أصلها في النهاية، يعني نحن نفرق بين قطعي الدلالة مثلاً في الدلالة بين الواقع الذي أصبح يقيناً وبين القانون العلمي الذي أصبح قانوناً وليس نظرياً.

الشيخ: رجعت حليلة لعادتها القديمة.

الملقي: أريد أن أقول بس في كلام ورد في كلامك جملة وردت. أنه هل يستطيع الباحث وهو يبحث في المتن إذا استوقفته قضية وردت في المتن أن يرجع إلى البحث في السند يعني ضمن ضوابط علم الحديث، وقد تكون هذه القضية قد فأت العالم السابق تماماً كما نبحث في العلل، وهو ابتداءً يتوقف يعني أنا أسمع هذا النص هو ليس طبعاً هذا البحث يعني الحديث مش هو كما يعني كما ترون وتعلمون..

الشيخ: ما هو مقصود بالذات.

الملقي: مش هو المقصود بالذات.

الشيخ: طيب، ههه، معليش.

الملقي: حتى نصل إلى حدود العقل، وقضية تتعلق بقواعد تطبيق علم الحديث. يعني أنا أستطيع هلا أستطيع أن أستخدم مقاييس النقد الخارجية، اللي هي مثلاً: روح الشريعة، العقل، التواتر..

الشيخ: ما تستطيع.

الملقي: عفواً، في ماذا، في أن يستوقفني هذا ابتداءً لأرجع لعلني أكتشف شذوذاً أو علة أو كذا إلى آخره في ضمن، تماماً كما البحث في العلل.

الشيخ: هذا علم الحديث يفسح لك المجال في هذا، علم الحديث يفسح لك المجال في هذا، أنت تعرف مثلاً أنه من المآخذ التي تؤخذ علينا أنني أنقض بعض الأحاديث في الصحيحين، أنا ما استعملت هذا العقل المادي في هذا النقد، استعملت العقل الشرعي العلمي الحديثي، فما أنت بحاجة أنت أنك توسع الموضوع وتجيّب هذا المثال بالذات لكي تصل في النهاية: هل تستطيع أن تنقد حديثاً متفقاً على صحته، ربما أنا أجد له علة على قاعدة علماء الحديث، نقول لك: لك ذلك.

الملقي: أنا أريد أن أوسع ما ابتدأت به أنت، وأستخدم فيه العقل الشرعي العلمي، كيف؟ يعني في عندي مقدمات منها مثلاً أنه لا يمكن ويستحيل أن يتناقض نص مع العقل يستحيل.

الشيخ: هنا فيه تفصيل.

الملقي: نعم، مع التفصيل طبعاً.

الشيخ: ما هو التفصيل؟

الملقي: التفصيل: يجب أن يكون النص قطعي الدلالة مثلاً.

الشيخ: طيب. والعقل؟

الملقي: والعقل -أيضاً- قطعي الدلالة على مضمونه. يعني ليس مثل مثلاً إذا جئنا لقضية علمية، كما تفضل الأخ تأكيداً لكلامي يصبح قانوناً.

الشيخ: طيب، هل عندنا بالنسبة لهذا الحديث هيك شي ؟

الملقي: لا، أنا جيتته هذا مثال.

الشيخ: معلش يا أخي الله يهديك.

الملقي: نعم، نعم.

الشيخ: هلا في أحد منكم فهم أنه جابه كمثال.

: الله يرضى عليك، ما بدنا كلام ما في منه.

الملقي: ماشي.

الشيخ: فائدة علمية، كلنا علم أنك جئت به كمثال، لكن مش كلنا علم جواب هذا السؤال الأخير الذي وجهته إليك، وأنت كان عليك أن تجيب، بدل أن تقول: أنا أتيت به كمثال، تقول: نعم هذه القاعدة صدقت هنا أو ما صدقت هنا. هل هنا يعني العلم القاطع الذي لا يقبل المناقشة أثبت بطلان هذا الحديث.

الملقي: لا أقول بطلان، أقول إنه العلم القاطع

الشيخ: لا لا تناقش في الألفاظ.

الملقي: يجب أن أكون دقيقاً يا سيدي. حتى ما أقول بطلان الحديث ابتداءً. أنا أريد أن أتوقف فيه وأبحث.

الملقي: أنا أتوقف الآن بهذا الحديث.

الشيخ: لماذا؟

الملقي: لأنني أعتقد يقيناً بأن النيل لا ينبع من الجنة.

الشيخ: هذا مو صحيح الكلام هذا. لما تقول يقيناً قائم على علم يقيني؟

الملقي: نعم.

الشيخ: وبينه هذا العلم؟

الملقي: العلم اليقيني: ما تعارف عليه علماء الجغرافيا والباحثون

الشيخ: هاه، رجعت حليلة لعادتها القديمة، يا سيدي، ضربنا لك مثال
يأجوج ومأجوج.

مداخل آخر:.. قبل مائتين إلى ثلاثمائة سنة أمريكا العظمى ما كانت معروفة.
يعني أنت لا تستطيع حتى تجزم بهذا العلم الذي تدعي أنه [يقيني]؛ أن هناك
حقائق وصلت حتى إلى حد القانون، بدليل: أنه كان القانون السائد أن أصغر
وحدة ممكن أن توجد هي الجزيء، عبارة عن ذرتين مشتركتين مع بعض، ثم تبين
فيما بعد أن القانون تشكل على أساس أن الذرة هي أصغر وحدة في الكون وأن
هذه الذرة لا تتجزأ... صارت قانوناً، ثم ثبت لنا أن هذه الذرة التي كانت قانوناً
بأنها أصغر وحدة أنها إذا ما فتت تعمل الإبادة وأصبحت ما يسمى بالقنبلة الذرية،
إذاً العلم في ذاته، اللي أنت الآن يعتبره يقيني... ظاهرة تكررت بحيث أنها
أصبحت قانوناً هو ينقض نفسه، يعني أصبح الآن من عوامل القانون أنه ليس باقٍ،
وأن هناك طبيعة وأن هناك ما وراء الطبيعة لذلك توسع العلماء الآن...

الملقي: القاعدة التي أقدم....

مداخلة: معلى، أنا بدي أسحب هذا الموقف على ما تقول، أنته بتقول أنه
ثبت لك يقيناً أن الفرات والنيل....

الملقي: أنا ما وضحت الذي أريد، أنا أفرق بين الغيب، الغيب الذي لا تتعلق به حواسي لا أتدخل فيه، أنا أبحث عن القضايا التي تتعلق بحواسي، ما وراء الطبيعة لا.

مداخلة: تسمح لي أنا أعطيك، يا شيخ.

الشيخ: يا أخي شو عم ترجع تكرر الدعوى التي نوقشت وأميتت نقاشاً. الحديث له جانبان: جانب [انقطاع] هو كلام صحيح.

الملقي: أتكلم في قاعدة يا سيدي. أنا أريد أن أصل إلى قاعدة الآن لا يعنيني هذا الحديث كثيراً، يعني كما قلت: سقته مثال للمثال فقط.

الشيخ: يا أخي الله يرضى عليك إحنا بيعطينا هذا الحديث؛ لأنه نخشى من جزمك أنه هذا الحديث يقيناً يخالف الواقع أنك على هذه النظرة ستعالج أحاديث أخرى.

بينما أنت مخطئ في هذا القول، الآن أنت بتقول: هذا الحديث يقيناً خطأ، لماذا؟

الملقي: أقول: يقيناً النيل لا ينبع من الجنة.

الشيخ: شو عرفك؟ شو عرفك الله يهديك؟ الله يهديك الله يهديك.

الملقي: ينبع من الأرض، يقيناً ينبع من الأرض.

الشيخ: وأنا قلت لك يقيناً أنه الماء تبع القاسيون يأتي من هذا الخزان، لكن ما عرفت أنه ينبع من هناك. نتيجة.

الملقي: يبين، اللي كان، الذي كان يقول إنه الفيضة هذا ينبع أو القاسيون ينبع

من الجورة هذه اللي تعطلت بين له، لكن هو يبقى على يقينه حتى يبين لك.

الشيخ: ونحن نبين لك بصفتك مسلم، نبين لك بصفتك مسلم تؤمن بالغيب أنه هذا ينبع من الجنة.

الملقي: هذا يعني قضية أنك تدخل أنه أنا أو من بالغيب، هذه ليست فيها مجال للبحث... اثبت لي هذه القضية.

الشيخ: يا أخي حديث صحيح يقول إنه الفرات والنيل ينبعان كما تقول أنت من الجنة، هذا غيب ولا مادة؟

الملقي: غيب.

الشيخ: طيب لماذا لا تؤمن به؟

الملقي: لأنه تعلق بأمر محسوس.

الشيخ: عجيب، آدم الإنس.. والبشر من أين أصلهم.

الملقي: أصلهم من آدم، وآدم خلقه الله في الجنة.

الشيخ: طيب، فإذا انفي أن يكون أصل هذا من الجنة؛ لأنه متعلق بالمادة، لولا علمك

الملقي: في فرق.

الشيخ: اسمح لي شوية.

مداخلة: الفرق واضح.

الشيخ: لا الفرق واضح لكن مو من كل الجوانب. اسمح لي.. طول بالك،

انتو بتعرفوا لما يقول الإنسان: زيد أسد، في فرق كبير بين زيد والأسد، لكن المقصود فيه التشبيه في جانب واحد. فأنا الآن قصدت بهذا المثال وقصدي واضح جداً: لو معنا علم بأنه آدم خلق في الجنة، أو أخرج من الجنة شو بيكون موقفنا لو قال لنا قائل أن الإنسان أصله من الجنة.

الملقي: بنكذبه.

الشيخ: بنكذبه، شايف اشلون، ليش بنكذبه؛ لأنه ما جاءنا بنص يجب الإيمان به. لكن لما جاءنا النص بأن آدم أخرج من الجنة، فنحن بنقول الآن: أصل الإنسان من الجنة، إذاً لماذا؟

فأنا الآن قصدت بهذا المثال وقصدي واضح جداً: لو معنا علم بأنه آدم خلق في الجنة، أو أخرج من الجنة شو بيكون موقفنا لو قال لنا قائل: أن الإنسان أصله من الجنة.

الملقي: بنكذبه.

الشيخ: بنكذبه، شايف اشلون، ليش بنكذبه؛ لأنه ما جاءنا بنص يجب الإيمان به. لكن لما جاءنا النص بأن آدم أخرج من الجنة، فنحن بنقول الآن: أصل الإنسان من الجنة، إذاً لماذا آمنا الآن وما آمنا قبل الآن، أي: عندنا صورتان واحدة فرضية نظرية والأخرى واقعية لكنها شرعية، الأولى: لو ما كان عندنا أي فرضية، لو ما كان عندنا نص أنه آدم أخرج من الجنة يجوز لنا أن نقول أصل الإنسان من الجنة، الجواب بالاتفاق: لا، لماذا؟ لأنه ليس عندنا نص، لكن الواقع أنه عندنا نص، فنقول الآن: أصل الإنسان من الجنة. لكن قولنا: أصل الإنسان من الجنة على حد تعبيرك اتته لا بد أن تنكره، ليش: لأنه له ارتباط بالمادة.

الملقي: لا لكن لا أنكره.

الشيخ: أنا بعرف، الله يرضى عليك.

الملقي: هو هو البحث العقل لا يحيله.

مداخلة: لو سمحت أستاذ، القضية الأولى أستاذ، القضية الأولى اللي هي إنه آدم - عليه السلام - أصله من الجنة هذا لو سلمنا طبعاً أنه فهم الجنة هي الجنة التي وعد بها المتقون.

الشيخ: إيه هو كذلك.

مداخلة: على الخلاف بين أهل الفقه في فهم الجنة...

الشيخ: خلاف اعتزالي اعتزالي..

مداخلة: مهو ابن القيم مفسر من اللي قاله هههه.

مداخلة: هههه.

الشيخ:.. ما لنا فيه على كل حال. نعم.

مداخلة: هذه القضية لا يحيلها العقل؛ لأنه القضية هذه يعني أنا نقل خبر ممكن أنه يكون صدق وممكن أنه يكون كذب يتوقف على صحة الخبر، أما هنا لماذا يحيله العقل، لأنني أنا أرى تماماً أن هذا النهر من هنا ينبع..

الشيخ: الله يهديك هذا سبق الجواب عنه.

مداخلة: هل الحواس كلها أستاذنا يقينية.. بنبع، الآن العقل بيحيل أنه هذا في شيء متصل من السماء غير مرئي ومياه نازلة الآن من السماء غير مرئية هذا بلا

شك العقل بجيله.

الشيخ: طيب، يحيل العقل.

مداخلة: يحيل أنه المياه نازلة من السماء.

الشيخ: أظن الآن.. لا اسمح لي، في ماء غير مرئي عندك.

مداخلة: في ماء غير مرئي.

الشيخ: الآن ستعرف إذا انجلى الغبار، أفرس تحتك أم حمار. هههه.

مداخلة: هههه.

الشيخ: في ماء لا يرى.

مداخلة: الماء الغائب عني.. اللي ما أراه.

الشيخ: وهذا من الغائب.

مداخلة: هذا بين يدي أستاذ.

الشيخ: يا أخي ماء لا تراه، هذا غيب الله يهديك...

الشيخ: يا أخي انتة شايف الجنة

الملقي: لا

الشيخ: ضربنا لكم الأمثلة، شايف سبع سموات؟

الملقي: لا ماني شايف سبع سموات.

الشيخ: موجودة؟

الملقي: موجودة.

الشيخ: لكن هذا يحيله العقل على حد تعبيرك انته.

الملقي: لا يا أستاذ.

الشيخ: ليه؟

الملقي: ... فاهم أول السبع السموات، يعني هل عندي أنا..

الشيخ: بأي فهم يا أخي، مثلما قلنا له لأخينا، افهم السببية كما شئت، قل لي: هل في عندك مفهوم للسببية، نعم، عندك مفهوم للسبع السموات، نعم، بأي مفهوم، ما بدي ادخل معك الآن في متاهات، بأي مفهوم هذا العلم يعرفه، العقل هذا المادي يعترف به، قل: لا.

الملقي: أنا لا أدري أنه يعترف به ولا لا، أنا لكن أدري مثلاً أستاذ

الشيخ: شو هالكلام، شو هالكلام هذا.

الملقي: يقول عن الكون ذكر المجرات كلها قال: هذه دون السماء الدنيا كلها.

الشيخ: الله يهديك، السماء الدنيا الموصوفة في الشرع عندنا العلم يعرفه اليوم، يعترف به؟

الملقي: لا يعرفه ما هو المعني بالضبط، في الكتاب الكريم.

الشيخ: ولّا نحن بناتي بغير ضبط؟

الملقي: ونحن لا نعرفه -أيضاً-.

الشيخ: ونحن نأتي بغير ضبط.

الملقي: ... إنه في شيء اسمه السماء الدنيا.. تفاصيل عنها نحن لا ندرها
أستاذ، نحن نؤمن.

الشيخ: يا أخي لا تدخل في التفاصيل، السماء الشرعية يعترف بها العلم.

الملقي: لا، لا يؤمن بالقرآن.

الشيخ: دنا خلاصة أجوبة يا أخي، العلم لا يعترف بالحقائق الشرعية الغيبية،
لا يعترف لا بجنة ولا بنار.

الملقي: بيعترفش صح.

الشيخ: لماذا؟ لأنه هذه أمور غيبية، من الذي يعترف بها؟ المؤمنون، فكون
الفرات والنيل ينبعان من الجنة، شو دراك أنت إنه هذا كلام غير صحيح، أنته ترى
مثل ما ضربنا مثلاً النبع من الأرض المحدودة بها الكورة، وعلى أنه هذا التحديد
كمان فيه نظر، كما قلنا آنفاً بالنسبة للقاسيون، لكن هل ترى السماء رفع السماء
بأيش....

مداخلة: بغير عمد.

الشيخ: ﴿رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ (الرعد: ٢) شايف، يعني
هناك أعمدة.

الملقي: ممكن يكون في عمد لا نراها.

الشيخ: ممكن، طيب.

الملقي: مع أنه هذا مفهوم المخالفة، ومش شرط يكون مراد يعني.

الشيخ: يا أخي الله يهديك، لا تناقش، يمكن يكون معنا هكذا مما يناسب الموضوع ولا لا، يمكن ولا لا، يمكن؟

الملقي: يمكن...

الشيخ: طيب.

مداخلة: الجنة وآثارها المادية.

الشيخ: كيف؟

مداخلة: الجنة وآثارها المادية.

الشيخ: آه، وكذلك

الملقي: الفرق.. مستحيل أخي الكريم، يعني الأدلة القطعية بين أدلة الراوي المحتمل يخطئ ومحتمل يصيب، واللي إحنا متفقين احنا والأستاذ عليها.

الشيخ: لا حول ولا قوة إلا بالله

الملقي: إنه الراوي ممكن يخطئ وممكن يصيب.

الشيخ: يا أخي لما بتثبت خطؤه بالعلم مش بالعقل، والله ما أدركه.. مش انه العقل ما أدركه. هلا أنت بالعقل أدركت روحك التي في جسدك، ما أدركتها، لكن هل تنكرها.

الملقي: لا أعوذ بالله، كيف؟

الشيخ: طيب هذا داخل في المادة، يا ترى كون النيل والفرات ينبع من الجنة أبعد عن العقل ولا الروح اللي في بدنك وأنت لا تعرفها، أيهما أبعد عن العقل.
الملقي: في تقديري، لا، الثانية تلك، النيل والفرات، ولست مكابراً في هذا.

الشيخ: كيف.. هاللي قريب منك.

الملقي: أنا أعلم يقيناً أنه كل واحد بغض النظر عن الإسلام ابتداءً يعني أي إنسان بيدرك إنه هذا الإنسان عندما يفارق الحياة أصبح ميت وقبل قليل حي، غادره شيء، ما هو لا يدري الإنسان.

الشيخ: لماذا؟ هذا هو، الله يهديك...

الملقي: وبعد ذلك ما يستطيع ينكر...

الشيخ: كيف بدّي أعرف هديك أبعد عن هذه، الله أكبر، كيف اعترفت بالروح يا أخي وأنت لا تلمسها ولا تشهدها إطلاقاً ولذلك لجأت لتقول لترضي عقلك المادي أنه لا بد هناك كان شيء لما مات. أي نعم حتى الكفار يعتقدون هذه العقيدة.. طول بالك، طول بالك، يا أخي لماذا آمنت بالروح إيماناً ويسلموا تسليماً.

الملقي: أنا آمنت بالروح لأن الله قال ذلك،

الشيخ: ولأن رسول الله قال ذلك، ونحن لا نفرق بين الله ورسوله

مداخلة:... المستكشفات اللي بنستكشفها كل يوم، يستكشفها العلم... قبل اكتشافها

الشيخ: مجهولة تماماً.

مداخلة: فإذا كانت موجودة ونحن لا نعلم.

الشيخ: لا مو هيك، كانت مستحيلة عقلاً، كانت مستحيلة عقلاً

مداخلة: وكيف هذا الحكي... أنه هناك كم كبير وكثير جداً من الأشياء

الموجودة [خلقها] - سبحانه وتعالى - الأرض وما عليها كنا نجهلها، كانت بالنسبة إلنا مستحيلة إلى أن تمكن سلطان العلم واكتشفها وقربها إلنا، بحيث المستحيل أصبح ممكناً...

الشيخ: هنا بعض إخواننا الله يعجزهم الخير جابوا لنا الكتاب^(١)، أنا مخرج الحديث ثلاث روايات حول سيحان وجيحان والفرات والنيل من أنهار الجنة. في حديث يشهد لما قلت، «رفعت لي سدرة المنتهى في السماء السابعة، نبقتها مثلاً قلال هجر، وورقها مثل أذان القيلة، آمنوا أو لا تؤمنوا، يخرج من ساقها نهران طاهران، ونهران باطنان، فقلت: يا جبريل ما هذان؟ قال: أما الباطنان ففي الجنة، وأما الظاهران فالنيل والفرات» رآهما في الجنة، واضح الحديث، «رفعت لي سدرة المنتهى في السماء السابعة، نبقتها مثلاً قلال هجر، وورقها مثل أذان القيلة، يخرج من ساقها نهران طاهران، ونهران باطنان، فقلت: يا جبريل ما هذان؟ قال: أما الباطنان ففي الجنة، وأما الظاهران فالنيل والفرات» تكلمنا هنا عن الحديث وقلنا: صحيح على شرط الشيخين إلى آخره، صححه الحاكم ووافقه الذهبي، قلت: ولعل المراد من كون هذه الأنهار من الجنة أن أصلها منها، كما أن أصل الإنسان من الجنة، فلا ينافي الحديث ما هو مشاهد من أن هذه الأنهار تنبع من منابعها المعروفة في الأرض فإن لم يكن هذا هو المعنى أو ما يشبهه فالحديث من أمور الغيب التي يجب الإيمان بها والتسليم للمخبر عنها ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء: ٦٥)، [و]نكتفي بهذا القدر، وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت.

"الهدى والنور" (٦٤٤ / ٨٨ : ٠٠ : ٠٠) و(٦٤٥ / ٣٧ : ٠٠ : ٠٠)

(١) الصحيحة (١ / ٢٢٧ - ٢٢٩).

[٧٨] باب خطر تحكيم العقل في الشرع

السؤال: يقول [بعضهم] يقولون: يجب معرفة الله بالعقل أولاً، وجعل علم الكلام طريقة لدراسة العقيدة؟

الشيخ: أي نعم، أيضاً نحن نقول: قولكم هذا لا بد له من دليل من كتاب الله ومن حديث رسول الله ﷺ، فهاتوا برهانكم إن كنتم صادقين، ولا سبيل لهم إلى ذلك البتة.

ثانياً: لا شك أنه لا يمكن أن يخالفوا في أن العقول مختلفة كل الاختلاف، أي: عقول اليهود غير عقول النصارى، وعقول اليهود والنصارى غير عقول المسلمين، وعقول المسلمين الصالحين غير عقول المسلمين الطالحين، وعقول المسلمين الصالحين العلماء منهم غير عقول المسلمين الجاهلين منهم.. وهكذا، فهناك نسب كبيرة كثيرة جداً متفاوتة، فأى عقل ينبغي أن يفهم به وأن يعرف به ربنا تبارك وتعالى، هذا كلام نستطيع أن نقول ما يخرج من إنسان عاقل على أي نوع قيل في هذا العقل.. مثلاً جاء مسلم كافر جاهل.. إلى آخره.

ثالثاً: ولعله يكون أخيراً: لو كان يكفي العقل في معرفة الله عز وجل ما هذا الاختلاف الشديد، كان إرسال الرسل من رب العالمين الحكيم العليم وإنزال الكتب عبثاً وسبحانه تعالى عما يشركون، ثم لم يكن هناك حاجة إلى مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى تَبْعَثَ رَسُولًا﴾ (الإسراء: ١٥)، فإذا كان العقل هو الذي ينبغي أن يحكم في معرفة الخالق، ونحن نرى العقول مختلفة أشد الاختلاف في معرفة الخالق، وفي ما يليق به وما ينبغي أن ينزه عنه، العقول مختلفة، فيا ترى: ما هو الدليل على إصابة عقل دون عقل إن لم نرجع في ذلك إلى كتاب الله وإلى حديث رسول الله ﷺ.

والآن بدا لي شيء رابع، وأنا أقول أيضاً لعله أخيراً: الشيء الرابع هذا هو: إذا كانت العقول مختلفة، فلا مجال لترجيح عقل على عقل، أو رأي على رأي، لكن الله عز وجل حينما أنزل الكتاب عصمة للناس وصفه بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء: ٨٢)، فنحن إذاً نجد هذا الاختلاف الكثير فيما إذا رجعنا إلى العقول، هذا الاختلاف الكثير لن يجمع المسلمين إلا على الخطأ الذي يزعم أنه الخطأ المجمع عليه خير من الصواب المختلف فيه، فسوف لا يجمعهم على خطأ ولا على صواب؛ لأنه ليس فيه برهان من الله تبارك وتعالى؛ لأن المرجع هو العقل، والعقل هذا مضطرب ومختلف، لكن الله عز وجل حينما أحالنا حين تنازعنا واختلنا إلى مثل قوله عز وجل: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (النساء: ٥٩)، أحالنا إلى مرجع لا اضطراب فيه كما سمعنا آنفاً من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ (النساء: ٨٢)، فالرجوع إلى العقل رجوع إلى أمر مضطرب لا ضابط له، والواقع يؤكد ذلك؛ لأن هذه الفرق الإسلامية ما ضلت إلا بسبب تحكيمها لعقولها وإعراضها عن كتاب ربها وسنة نبيها ﷺ.

"الهدى والنور" (٣١٠ / ٤٧: ٤١: ٠٠)

[٧٢] باب هل العقل سواء مع الكتاب والسنة في الاستدلال؟

سؤال: الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، شيخنا، نود أن نخبرونا ردكم على قول صدر عن بعض الأشخاص، وهو ما قولكم فيمن يقول: بأن مطلق العقل ممدوح، وأنه ليس هناك عقل مذموم، والعقل المذموم ليس موجود أصلاً، ويستدل بقراءة القرآن أنه لم يوجد هناك نص شرعي في القرآن يقول: بأن هناك عقل مذموم،

بل ورد القول بأنه....: ﴿صُمُّكُمْ عُمِّي فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾ (البقرة: ١٧١)، أي: أن الذي لا يعقل لا يكون له عقل مذموم نهائياً، وثمرة بحث هذا أن يخرج بتتيحة: أن الكتاب والسنة والعقل في الاستدلال سواء، بل قد يقول في بعض الأحيان: العقل..

الشيخ:.... الجملة الأخيرة.

مداخلة: يقول: الكتاب السنة العقل، أو قد يقول: على الترتيب التالي: العقل الكتاب السنة، ما قولكم؟

الشيخ: هذا لعب بالألفاظ، الكتاب مرجع يتناوله كل مسلم يريده، السنة كذلك، العقل أين هو؟

مداخلة: والشيخ يقول: بأنه ليس هناك في الجسم..

الشيخ: أنت دعك وما يقول، قل لي أنت وقد فهمت ما يقول.

مداخلة: نعم.

الشيخ: هذا العقل أين هو؟

مداخلة: في جسم الإنسان.

الشيخ: جسم الإنسان الواحد أو موزع؟

مداخلة: واحد طبعاً.

الشيخ: أين هو؟ الله يهديك.

مداخلة: يعني أنت..

الشيخ: العقل واحد.

مداخلة: تقصد جسمي، يعني: جسم الإنسان الفرد؟

الشيخ: أنا أقصد أو أنت الذي تقول؟

مداخلة: يعني..

الشيخ: العقل اسم مطلق هل هو محصور في إنسان؟

مداخلة: لا طبعاً.

الشيخ: أما القرآن.

مداخلة: محصور.

الشيخ: إيه، السنة؟

مداخلة: محصورة أيضاً.

الشيخ: محصورة، العقل؟

مداخلة: غير محصور.

الشيخ: إذاً كيف يرجع إلى شيء غير المحصور؟

لذلك قلت لك سلفاً: تلاعب بالألفاظ. وهذا من شؤم التحزب وعدم

الاهتمام بدراسة الكتاب والسنة.

"الهدى والنور" (٧٢٨ / ٠٦ : ١٧ : ٠٠)

[٧٣] باب بيان ضلال من حكم العقل في الشرع

[قال الإمام:]

ليضم المسلم الناصح لنفسه في عقيدته أنه يجب الرجوع إلى الكتاب والسنة وإلى سبيل المؤمنين بدلالة الآية وحديث الفرق وحديث العرباض بن سارية.

هذه حقيقة مع الأسف الشديد يغفل عنها كل الأحزاب الإسلامية وبخاصة منها حزب التحرير الذي يتميز عن أي حزب إسلامي آخر أنه يقيم للعقل البشري وزناً أكثر مما أقامه الإسلام له، نحن نعلم يقيناً أن الله عز وجل حينما يكلم الناس بكلامه إنما يخاطب العقلاء، ويخاطب العلماء، ويخاطب الذين يتفكرون، ولكننا نعلم أن العقل البشري مختلف، فالعقل عقلاء: عقل مسلم وعقل كافر.

هذا العقل الكافر ليس عقلاً، فقد يكون ذكاء ولكن لا يكون عقلاً، لأن العقل في أصل اللغة العربية هو الذي يعقل صاحبه، ويربطه ويقيده أن ينفلت يمينا وشمالا، ولا يمكن العقل ألا ينفلت يمينا وشمالا إلا إذا اتبع كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ؛ ولذلك حكى الله عز وجل عن الكفار والمشركين حينما يعترفون بحقيقة أمرهم: أنهم حينما كانوا كما قال الله عز وجل في القرآن الكريم: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ (الروم: ٧).

يعترفون أنهم حينما كانوا عارفين بأمور الدنيا أنهم لم يكونوا عقلاء، ذلك هو قولهم فيما حكاه ربنا عنهم: ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ (الملك: ١٠). إذن هناك عقلاء: عقل حقيقي وعقل مجازي.

العقل الحقيقي: هو العقل المسلم الذي آمن بالله ورسوله، أما العقل المجازي: فهو عقل الكفار؛ لذلك قال تعالى في القرآن كما سمعتم أنفا عنهم:

﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ (الملك: ١٠).

وقال بصورة عامة عن الكفار: ﴿هُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾ (الأعراف: ١٧٩).

فإذن هم لهم قلوب، ولكنهم لا يعقلون بها، لا يفهمون بها الحق.

إذا عرفنا هذه الحقيقة وهي حقيقة ما أظن أنه يختلف فيها اثنان، وينتطح فيها عنزان؛ لأنها صريحة في القرآن وفي أحاديث الرسول عليه السلام لكنني أريد أن أتوصل من هذه الحقيقة إلى حقيقة أخرى التي هي نقطة البحث في هذه اللحظة مني.

إذا كان عقل الكافر ليس عقلاً، فعقل المسلم يتقسم أيضاً إلى قسمين: عقل عالم وعقل جاهل.

فالعقل المسلم الجاهل لا يمكن أن يكون مساوياً في عقله وفي فهمه لعقل العالم، لا يستويان مثلاً أبداً.

لذلك قال تعالى: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ (المنكوت: ٤٣).

إذن لا يجوز للمسلم الحق المؤمن بالله ورسوله حقاً أن يحكم عقله، وإنما يخضع عقله لما قال الله وقال رسول الله ﷺ.

من هنا نضع نقطة في دعوة حزب التحرير: أنهم تأثروا بالمعتزلة في منطلقهم في طريق الإيمان، وطريق الإيمان هو عنوان لهم في بعض كتبهم التي ألفها رئيسهم: تقى الدين النبهاني رحمه الله وأنا لقيته أكثر من مرة وأنا عارف به تماماً، وعارف بما عليه حزب التحرير كأحسن ما تكون المعرفة؛ ولذلك فأنا أتكلم إن شاء الله عن علم بما عليه تقوم دعوتهم، فهذا أول نقطة تؤخذ عليهم: أنهم جعلوا

للعقل مزية أكثر مما ينبغي.

أكرر على مسامعكم ما قلته آنفاً: أنا لا أنفى أن العقل له قيمته لما سبق ذكره، لكن ليس للعقل أن يحكم على الكتاب والسنة وإنما العقل يخضع لحكم الكتاب والسنة وما عليه إلا أن يفهم ما جاء في الكتاب وفي السنة.

من هنا انحرف المعتزلة قديماً؛ فأنكروا حقائق شرعية كثيرة، وكثيرة جداً؛ بسبب أنهم سلطوا عقولهم على نصوص الكتاب السنة فحرفوها، وبدلوا فيها وغيروا، وبتعبير علماء السلف: عطلوا نصوص الكتاب والسنة.

هذه النقطة أريد أن ألفت نظركم إليها وهي: أنه ينبغي إخضاع العقل المسلم لنص الكتاب والسنة بعد فهم الكتاب والسنة. من هنا انحرف المعتزلة قديماً، فأنكروا حقائق شرعية كثيرة، وكثيرة جداً؛ بسبب أنهم سلطوا عقولهم على نصوص الكتاب والسنة فحرفوها، وبدلوا فيها وغيروا، وبتعبير علماء السلف: عطلوا نصوص الكتاب والسنة.

هذه نقطة أريد أن ألفت نظركم إليها وهي: أنه ينبغي إخضاع العقل المسلم لنص الكتاب والسنة بعد فهم الكتاب والسنة. فالحكم هو الله ورسول الله، وليس الحاكم عقل البشر لما ذكرنا: أن عقل البشر يختلف من عقل مسلم وعقل كافر، ثم عقل المسلم يختلف من عقل مسلم جاهل ومن عقل مسلم عاقل، فليس فهم المسلم العالم كفهم المسلم الجاهل، لذلك قال تعالى، ولا بأس من التكرار؛ لأنني أعلم أن هذا الموضوع قليلاً ما يطرق مسامع الملايين المملينة من المسلمين، من الرجال فضلاً عن المخدرات من النساء، ولذلك فأنا مضطر إلى أن أكرر هذه النقاط وهذه الأدلة ﴿وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالَمُونَ﴾ (المنكوت: ٤٣).

هنا نحن نقف قليلاً: من هم العالمون؟ أهم العلماء الكفار؟ لا. لا نقيم لهم وزناً؛ لما ذكرناه آنفاً أنهم ليسوا عقلاء، والحقيقة أنهم أذكىاء لأنهم اخترعوا وابتدعوا وو... إلخ.. وارتقوا في الحضارة المادية المعروفة لدى الجميع.

كذلك عقل المسلمين، هذا العقل في كل أفرادهم ليس سواء، فلا يستوي عقل العالم مع عقل الجاهل، وسأقول شيئاً آخر: لا يستوي عقل العالم العامل بعلمه مع عقل العالم اللا عامل بعلمه، لا يستون مثلاً إطلاقاً.

لذلك فأنحرفت المعتزلة في كثير من الأصول التي وضعوها مخالفين فيها طريقة الشرع: كتاباً وسنة ومنهج السلف الصالح....

"الهدى والنور" (٧٤٠/٠٦: ٠١: ٠٠)

تَسْبِيح
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
فهرس المحتويات

٧.....	مقدمة
١٣.....	أقسام موسوعة الإمام الألباني
١٣.....	أقسام الموسوعة
١٣.....	القسم الأول جامع تراث العلامة الألباني
١٩.....	القسم الثاني جامع الدراسات والأعمال حول العلامة الألباني وتراثه
٢٥.....	القسم الثالث ترجمة العلامة الألباني
٢٦.....	القسم الرابع دعاوى المناوئين للعلامة الألباني والرد عليها
٢٧.....	القسم الخامس تميم النفع بتراث العلامة الألباني
٢٩.....	أعمال أخرى لخدمة تراث الألباني
٣١.....	١ - مشروع الترجمة:
٣٢.....	٢ - مشروع تصميم برنامج "تقريب علوم الألباني":
٣٣.....	٣ - مشروع إنشاء أكبر موقع للعلامة الألباني على الإنترنت:
٣٤.....	٤ - المواد المرئية:
٣٥.....	مصادر الموسوعة
٣٧.....	أولاً: المصادر المكتوبة:
٩٢.....	المصادر المسموعة (الصوتيات)

نبذة عن فنّ جمع النظائر	١٠١
أولاً: جمع النظائر باعتبار	١٠٤
ثانياً: جمع النظائر باعتبار «توسيع الموضوع وتضييقه»	١٠٥
ثالثاً: جمع النظائر باعتبار «حال المتلقي»	١٠٩
رابعاً: التوسيع والتضييق لإثراء المادة	١١٠
خامساً: جمع النظائر باعتبار الاستقصاء والانتقاء	١١١
سادساً: جمع النظائر باعتبار الترتيب	١١٢
جمع النظائر عن إمام من الأئمة	١١٣
الأسباب الدافعة لجمع تراث الأئمة وضم نظائرها	١٢٠
عوامل قلة الانتفاع بعلم الإمام الألباني	١٢٢
آثار عوامل قلة الانتفاع بعلم الإمام الألباني - رحمه الله - ومظاهر ذلك، وطرق	
معالجتها	١٢٤
١- صعوبة تحرير قول العلامة الألباني في مسألة من المسائل	١٢٥
٢- قلة الدراسات والبحوث التي كُتبت حول الإمام وتراثه	١٢٧
٣- ضَعْف المادة العلمية لبعض الدراسات التي كُتبت حول الألباني على قلتها. ...	١٢٧
٤- حصر علم العلامة الألباني بالحديث	١٢٨
٥- فتح المجال للنَّيل من العلامة الألباني، والتلبّيس على محبيه، لعدم توفر مادة الرد	
على مخالفيه.	١٣٠
المنهج الذي سلكته في إعداد جامع تراث العلامة الألباني، والصعوبات التي واجهتني	١٣٥
منهج العمل في جامع تراث الألباني في العقيدة	١٤٣

شكر وتقدير	١٦٠
كلمة أخيرة	١٦٥
جماع أبواب مقدمات عقديّة هامة	١٦٧
[١] باب تعريف العقيدة	١٦٩
[٢] باب أهمية الدعوة للعقيدة	١٦٩
[٣] باب خطورة تنكّب الدعاة عن الدعوة للعقيدة الصحيحة	١٧٠
[٤] باب أهمية إعطاء الدعاة الأولوية للعقيدة في دعوتهم والرد على من ادعى أن مشكلة المسلمين اليوم مشكلةٌ خلقية لا عقديّة	١٧١
[٥] باب بيان أهمية تصحيح العقيدة لأنّ الذنب وإن عظم لم يكن موجِباً للنار متى ما صحت العقيدة	١٨٢
[٦] باب الرد على من ينكر الحرص الزائد على تعليم العقيدة ويقول أن العقيدة يمكن تلقيها في دقائق	١٨٣
[٧] باب العقيدة أساس كل انتصار على الكفار	١٩٠
[٨] باب "لا كيف" في المغيبيات	١٩٠
[٩] باب الأمور الغيبية لا يخاض فيها بالأقيسة والآراء	١٩١
[١٠] باب الكلام حول خلاف الصحابة في العقيدة	١٩١
[١١] باب هل وقع اختلاف بين السلف في مسائل عقديّة؟	٢٠٠
[١٢] باب هل دراسة العقيدة محصورة في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية؟	٢٠٤
[١٣] باب هل يجوز تدريس العقيدة للأطفال على شكل قصص حكايات؟	٢٠٥
[١٤] باب بدعة تقسيم الدين إلى أصول وفروع	٢٠٥

- [١٥] باب حكم التفريق بين الشريعة والعقيدة ٢٠٦
- [١٦] باب هل يجوز للطالب أن يجيب على سؤال في امتحان بخلاف عقيدته؟ ٢٠٧
- جماع أبواب بيان مصادر أهل السنة والجماعة في الاستدلال في العقيدة ٢٠٩
- [١٧] باب من هم أهل السنة؟ ٢١١
- [١٨] باب أهل السنة يستدلون ثم يعتقدون، أما أهل البدع فيعتقدون ثم يستدلون ... ٢١١
- [١٩] باب ما المقصود بالجماعة في قولنا أهل السنة والجماعة؟ ٢١١
- [٢٠] باب مصادر الاستدلال عند أهل السنة: الكتاب، السنة، فهم سلف الأمة، وبيان أثر التنكب عن منهج فهم السلف في أبواب العقيدة ٢١٢
- [٢١] باب كلمة حول مصادر الاستدلال عند أهل السنة، مع التعرض لبيان موقع العقل من هذه المصادر، وبيان خطأ تقسيم الأحاديث إلى ظنية ويقينية وما يترتب على ذلك ٢٣٠
- [٢٢] باب من أصول الاستدلال: القرآن والسنة الصحيحة وفهم السلف ٢٥٤
- [٢٣] باب أهمية فهم السلف للكتاب والسنة ٢٦٢
- [٢٤] باب مذهب السلف أسلم وأعلم وأحكم ٢٦٩
- جماع أبواب بيان منزلة السنة بجانب القرآن وكونها مصدراً رئيساً من مصادر الاستدلال عند أهل السنة ٢٧١
- [٢٥] باب وجوب الرجوع إلى السنة وتحريم مخالفتها ٢٧٣
- [٢٦] باب لزوم اتباع السنة على كل جيل في العقائد والأحكام ٢٨٠
- [٢٧] باب وظيفة السنة في القرآن ٢٨١
- [٢٨] باب ضرورة السنة لفهم القرآن وبيان ظلال المستغنيين بالقرآن عن السنة ٢٨٢

- [٢٩] باب من أصول الخلف التي تركت السنة بسببها ٢٨٦
- [٣٠] باب ضعف حديث معاذ في الرأي وما يستنكر منه ٢٨٩
- [٣١] باب بطلان تقديم القياس وغيره على الحديث ٢٩١
- [٣٢] باب أهمية السنة بجانب القرآن ٢٩٤
- [٣٣] باب منزلة السنة مع القرآن، وبيان حجية خبر الأحاد في العقيدة ٢٩٧
- [٣٤] باب هلاك من يفسر القرآن بغير السنة ٣٠٠
- [٣٥] باب عدم كفاية اللغة لفهم القرآن ٣٠١
- [٣٦] باب خطأ حصر أخذ العقيدة بالقرآن وحده والتعرض لحجية خبر الأحاد ٣٠٣
- [٣٧] باب ضلال منكري حجية السنة ٣٠٤
- [٣٨] باب ذكر ضلال القرآنيين وسببه ٣٠٥
- [٣٩] باب الرد على القرآنيين ٣٠٥
- [٤٠] باب متى يكون للأثار الموقوفة على الصحابة في العقيدة حكم الرفع فتتزل
- منزلة السنة؟ ٣٠٨
- (بيان أن السنة التي يستدل بها بجانب القرآن إنما هي السنة الصحيحة) ٣١١
- [٤١] باب لا يؤخذ في العقيدة إلا بالأحاديث الصحيحة ٣١١
- [٤٢] باب منه ٣١١
- [٤٣] باب منه ٣١١
- [٤٤] باب لا يستدل على أهل البدع إلا بما صح عنه عليه السلام ٣١٢
- جماع أبواب الكلام على حجية خبر الأحاد في العقيدة والرد على المخالفين ٣١٥
- [٤٥] باب يجب على المسلم أن يؤمن بكل حديث ثبت عن رسول الله ﷺ ٣١٧

- [٤٦] باب من الأدلة على وجوب الأخذ بحديث الأحاد في العقيدة ٣١٧
- [٤٧] باب خطورة تبني رد خبر الأحاد في العقيدة وذكر أهم من صنف في الرد على ذلك ٣٢٣
- [٤٨] باب نقض القول برد حديث الأحاد في العقيدة من وجوه عدة ٣٢٤
- [٤٩] باب رد شبهات حول حجية خبر الأحاد في العقيدة ٣٣١
- [٥٠] باب خبر الأحاد يفيد العلم واليقين في كثير من الأحيان وبيان أن سبب ادعاء أهل الضلال عدم إفادة حديث الأحاد العلم هو جهلهم بالسنة ٣٣٥
- [٥١] باب أمثلة على العقائد الإسلامية المتواترة ٣٤٠
- [٥٢] باب عدم الاحتجاج بحديث الأحاد في العقيدة بدعة محدثة ٣٤٣
- [٥٣] باب منه ٣٤٥
- [٥٤] باب منه ٣٤٥
- [٥٥] باب منه ٣٥١
- [٥٦] باب منه ٣٥١
- [٥٧] باب منه ٣٥٢
- [٥٨] باب منه ٣٥٣
- [٥٩] باب منه ٣٥٧
- [٦٠] باب حجية خبر الأحاد، ومصير أهل الضلال الذين ينكرونه ٣٦٣
- [٦١] باب الرد على من يفرّق في حجية خبر الأحاد بين العقائد والأحكام ٣٦٦
- [٦٢] باب منه ٣٦٩
- [٦٣] باب هل يؤخذ بالحديث الحسن لغيره في أبواب العقيدة؟ ٣٧٠

٣٧٥	[٦٤] باب منه
٣٧٦	[٦٥] باب في ذكر بعض من أنكر حجية خبر الأحاد في العقيدة
٣٧٧	[٦٦] باب بدعة تقسيم دلالة الأحاديث إلى ظنية الثبوت وقطعية الثبوت
٣٨٢	[٦٧] باب هل يكفر من ينكر خبر الأحاد؟
٣٨٥	[٦٨] باب هل إنكار خبر الأحاد يُعدُّ كفرًا؟
٣٩٣	جماع أبواب الكلام حول العقل وموقعه من مصادر الاستدلال عند أهل السنة
٣٩٥ ...	[٦٩] باب العقل الفطري السليم من أصول الاستدلال عند أهل السنة ومثال ذلك
	[٧٠] باب في رد شبهات من أنكر النقل وقَدَّس العقل، وبيان أن العقل الصحيح هو
٣٩٦	المطَّعم بالشرع التابع له، وبيان خطورة الخوض في الغيبيات بالعقل
٤٤٤	[٧١] باب خطر تحكيم العقل في الشرع
٤٤٥	[٧٢] باب هل العقل سواء مع الكتاب والسنة في الاستدلال؟
٤٤٨	[٧٣] باب بيان ضلال من حكم العقل في الشرع
٤٥٣	فهرس المحتويات